المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة اتجاهات سياسية

تحليلات سياسية

دورية علمية محكمة

ISSN 2569 - 7382

المركز الديمقراطي العربي

مجلة اتجاهات سياسية

Journal of Political trends

international scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة اتجاهات سياسية

تحليلات سياسية

دورية علمية محكمة

الـــنـــاشـــــــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا / برلين

Democratic Arabic Center
Berlin / Germany

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

لا يسمح بإعادة إصدار هذا العدد أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

No part of this magazine may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية " ألمانيا / برلين "

magazin@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا / برلين

Democratic Arab Center For Strategic
Political & Economic Studies

مجلة إتجاهات سياسية

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري ISSN (ONLINE) 2569-7382

مجلة إتجاهات سياسية مجلة دورية علمية محكمة

تصدر عن المركز الديمقراطي العربي " ألمانيا / برلين "

وهي مجموعة من التقارير والتحليلات السياسية والقانونية والإعلامية التي تعني بكافة الشؤون الدولية والإقليمية ذات الصلة بالواقع العربي بصفة خاصة والدولي بصفة عامة.

وتعتمد سياسة مجلة "إتجاهات سياسية" على اسلوب تقصي الحقائق وتقديم التحليلات العلمية، عن طريق مساهمة نخبة من الكوادر في المتابعة والإشراف على ما يصل من تقارير وتحليلات، حيث يترأس أقسامها أساتذة من ذوي الخبرة في العلوم السياسية والإعلام والقانون، من مختلف الجامعات العربية.

Democratic Arab Center For Strategic

Political & Economic Studies

Journal Of Political Trends

International Standard Serial Number

ISSN (Online): 2569-7382

An Academic, periodic, and peer-reviewed Journal issued by The Democratic Arabic Center Germany-Berlin It is a collection of political, legal, and media reports. Its analysis deals with all international and regional affairs that are related to the Arab reality, in particular, and the international reality, in general.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة اتجاهات سياسية

Journal of Political Trends

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيـس التحـريـر: د. حمدى سيد محمد محمود

رئيس اللجنة العلميّة: أ.د.ميرال صبري العشري

نائب رئيس التحرير: د.علي فرجاني

مديرة التحرير: د. فتحية رحالي

العدد: الثلاثون

آذار – مارس 2025

البريد الالكتروني للمجلة:

magazin@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (Online): 2569-7382

48اللجنة العلمية:

-أ.د. نيرمين الأزرق	أستاذ الصحافة بكلية الإعلام	– جامعة القاهرة	– مصر
- د. علاء نزار العقاد	أستاذ العلوم السياسية	– جامعة غزة	– فلسطين
- د. ماهر العربي	أستاذ العلوم السياسية	– جامعة القاهرة	– مصر
- د. خلود محمود	أستاذ الإعلام – معهد الدراسات الأدبية	– جامعة الاسكندرية	– مصر
- د.عمر المبروك اسباقة	أستاذ مشارك في العلوم السياسية	– جامعة بني وليد	– ليبيا
- د. نبيلة عبد الفتاح قشطي	أستاذ النظم السياسية	– جامعة المنوفية	– مصر
- د. سعيد مراح	أستاذ الإعلام – جامعة جيلالي لياي	سيدي بلعباس	– الجزائر
- د. علي مصباح الوحيشي	أستاذ مشارك بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا		– ليبيا
- د. عبير محمود مجاهد	أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة	– جامعة الأزهر	– مصر
- د. طارق المنصوب	أستاذ الاقتصاد	– جامعة إب	– اليمن
- د. محمد مساهل	أستاذ علوم الاتصال –كلية الإعلام	جامعة قسنطينة	– الجزائر
- د. تامر عز الدين	باحث علوم سياسية	– مدير مكتب فرنسا 24	– مصر
- د.حسين اللامي	أستاذ العلوم السياسية	– جامعة ميسان	– العراق
- د.جهاد ملكة	باحث ومحاضر لدى مركز التخطيط الفلسطيني		– فلسطين
- د.عصام عيروط	أستاذ العلوم السياسة		– فلسطين
- د. ميثم كاظم العميدي	أستاذ القانون الدستوري والنظم السياسية		– العراق
- د. محمد زروق	أستاذ العلوم السياسية	جامعة شندي	– السودان
- د. إقبال ناجي سعيد	أستاذ القانون	– كلية مزايا الجامعة	– العراق

الفهرس

م	العنوان	ص
	تقدير موقف: سوريا الجديدة والتحدي الإسرائيلي: استراتيجيات المواجهة ومسارات المستقبل د.حمدي سيد محمد محمود	
	التفعيل الأمريكي للنظام" القائم على القواعد" في حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة منذ " طوفان الأقصى" – الأبعاد والانعكاسات د. بسمة خليل توم	10
1	دور المساعدات الخارجية في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة حالة المساعدات الأمريكية للسودان أ. هبة فخري علي تركمان	27
2	السياسة الخارجية التركمانستانية تجاه روسيا أ.م.د. لمى مطير حسن	47
3	التوازن الناعم لسياسة البرازيل الخارجية في العلاقات الدولية أ.د. نوار جليل هاشم	66
4	التطورات السياسية في قطاع غزة وتأثيرها على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ عام 1948 أ. كمال مصطفى الفيتوري جموم	87
5	الصراع الدولي : مدخل مفاهيمي ومعرفي أ.د. ماجد محي الفتلاوي/ أ.د. قاسم حسين السعدي	102
6	أبعاد الدور القطري في معركة طوفان الأقصى أ. هبة فخري علي تركمان	135
7	علاقة الحركة الصهيونية بالاتراك للمدة من 1923 – 1954 أ.د. أحمد جاسم ابراهيم	148
	القانون الدولي الإنساني وحماية اللاجئين من النزاعات الدولية د.محمد سليم الرواشدة / أ.حازم مجاهد عمار	170
8	L'intégration des Technologies Éducatives 4.0 : Innovations et Défis dans le Domaine de l'Éducation Ghali Safa	166

تقدير موقف:

سوريا الجديدة والتحدي الإسرائيلي: استراتيجيات المواجهة ومسارات المستقبل

د.حمدي سيد محمد محمود/ باحث أكاديمي متخصص في الشؤون السياسية

المستخلص:

يواجه الرئيس السوري أحمد الشرع تهديدًا إسرائيليًا يسعى إلى تكريس احتلال الجولان، دعم النزعات الانفصالية في الجنوب، إضعاف الجيش السوري، وتقويض النفوذ التركي في سوريا. في المقابل، يعتمد الشرع على التمسك باتفاقية فض الاشتباك، تعزيز الوحدة الداخلية، كسب الاعتراف الدولي، والتعاون مع تركيا، لمواجهة هذه التحديات دون الدخول في صراع عسكري مباشر، مع التركيز على إعادة بناء الدولة والجيش.

الكلمات المفتاحية: احتلال الجولان، النزعات الانفصالية، النفوذ التركي، اتفاقية فض الاشتباك، إعادة بناء الدولة.

Abstract:

Syrian President Ahmad al-Sharaa faces an Israeli threat seeking to consolidate the occupation of the Golan Heights, support separatist tendencies in the south, weaken the Syrian army, and undermine Turkish influence in Syria. In contrast, al-Sharaa relies on adherence to the disengagement agreement, strengthening internal unity, gaining international recognition, and cooperating with Turkey to confront these challenges without engaging in direct military conflict, focusing on rebuilding the state and the army.

Keywords: Golan Heights occupation, separatist tendencies, Turkish influence, disengagement agreement, state reconstruction.

مقدمة:

منذ الإطاحة بنظام بشار الأسد، يواجه الرئيس السوري أحمد الشرع تحديات ضخمة تتعلق بإعادة توحيد سوريا وإعادة بناء الدولة على أسس جديدة. ورغم نجاحه في تحقيق خطوات مهمة، مثل إنهاء التمرد في الساحل، ودمج قوات سوريا الديمقراطية، واستعادة الاستقرار في السويداء، فإن التهديد الإسرائيلي يظل أحد أبرز العقبات التي تعيق استقرار البلاد. إسرائيل، التي لطالما اعتبرت الفوضى السورية فرصة لتعزيز نفوذها، تتبع استراتيجية مركّبة لتحقيق أهداف بعيدة المدى، تتراوح بين الاحتفاظ بالمناطق المحتلة حديثًا في الجولان، ودعم النزعات الانفصالية، وإضعاف الجيش السوري الجديد، ومحاولة تحجيم النفوذ التركي في سوريا. وفي مواجهة هذا المشهد المعقد، يعمل الرئيس الشرع على بناء إستراتيجية شاملة لمواجهة المخاطر الإسرائيلية، دون الانجرار إلى صراع عسكري مباشر قد يجهض مشروعه لإعادة بناء الدولة.

الاستراتيجية الإسرائيلية: التوسع والسيطرة على الجنوب السوري

لم تعد إسرائيل تكتفي بحالة اللاحرب واللاسلم مع سوريا، بل تبنت نهجًا هجوميًا أكثر وضوحًا في سياستها تجاه الدولة السورية الجديدة. ووفقًا لما أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، فإن إسرائيل تسعى إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية:

تكريس الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الجديدة في الجولان وقمة جبل الشيخ

تسعى إسرائيل إلى فرض وجودها في المناطق التي احتلتها بعد انهيار نظام الأسد، مستخدمة ذريعة "التهديدات بعيدة المدى" التي تواجهها. وبما أن هذه المناطق ليست شاسعة من حيث المساحة، فإنها تستطيع إبقاءها تحت سيطرتها، سواء بهدف ضمها نهائيًا أو استخدامها ورقة ضغط في أي مفاوضات مستقبلية.

تعزيز النزعات الانفصالية في جنوب سوريا

تسعى إسرائيل إلى استغلال التوترات الطائفية والعرقية في الجنوب السوري، خاصة بين الدروز، بهدف خلق منطقة عازلة شبيهة بالشريط الحدودي الذي أنشأته في جنوب لبنان في الثمانينيات. وتستخدم لتحقيق ذلك مزيجًا من الإغراءات الاقتصادية والسياسية، مثل السماح للدروز بالعمل في إسرائيل، والضغط لإبقاء الجيش السوري بعيدًا عن الجنوب.

إضعاف القدرات العسكرية السورية

بعد انهيار الجيش السوري القديم، فإن إسرائيل ترى في الجيش السوري الجديد تهديدًا محتملًا، وتسعى إلى ضرب بنيته التحتية قبل أن يكتسب القوة. ومن هنا تأتي الضربات الإسرائيلية المستمرة على مخازن الأسلحة، ومواقع التدريب، وحتى الشخصيات العسكرية المؤثرة، ضمن إستراتيجية تهدف إلى إبقاء سوريا ضعيفة عسكريًا.

تقويض النفوذ التركي في سوريا

تدرك إسرائيل أن تركيا، التي دعمت المعارضة السورية لسنوات، قد تحاول استثمار التحول السوري لصالحها. لذلك تعمل على عرقلة أي تقارب بين أنقرة ودمشق، من خلال الضغط على الغرب لعدم الاعتراف بالنظام الجديد، والإبقاء على العقوبات المفروضة عليه، ودفع واشنطن نحو تأييد استمرار الوجود الروسي في سوريا لموازنة النفوذ التركي.

الرد السوري: إستراتيجية الشرع لمواجهة الخطر الإسرائيلي

رغم أن الرئيس أحمد الشرع يدرك أن الظروف الحالية لا تسمح بمواجهة عسكرية مباشرة مع إسرائيل، فإنه لا يقف مكتوف الأيدي أمام هذا التهديد. وقد بلور إستراتيجية متعددة المحاور، تهدف إلى الحد من النفوذ الإسرائيلي، وكسب الدعم الدولي، وإعادة بناء القوة السورية بشكل تدريجي.

التمسك باتفاقية فض الاشتباك لعام 1974

رغم سلوكها العدواني، تسعى إسرائيل إلى تجنب مواجهة دولية كبرى حول احتلالها لمناطق جديدة في سوريا. ولذلك، يستخدم الشرع اتفاقية فض الاشتباك كورقة ضغط دبلوماسية، لإظهار إسرائيل كقوة احتلال تسعى إلى تغيير الوقائع على الأرض، وكسب الدعم الدولي لإجبارها على التراجع.

إعادة توحيد النسيج الاجتماعي السوري

تدرك الإدارة السورية الجديدة أن التحدي الأكبر الذي تواجهه إسرائيل هو قدرتها على استغلال التوترات الداخلية في سوريا. ولذلك، يعمل الشرع على دمج مختلف القوى العسكرية والسياسية في الدولة الجديدة، خاصة في المناطق التي تعاني من حساسية طائفية أو إثنية، مثل الجنوب والساحل والشمال الشرقي، لمنع أي اختراق إسرائيلي.

تعزيز القبول الدولي بسوريا الجديدة

يسعى الشرع إلى تأمين اعتراف دولي أوسع بحكومته، بهدف تقليل فرص استفراد إسرائيل بسوريا دبلوماسيًا وعسكريًا. ويعمل على بناء علاقات مع القوى الكبرى، وطرح رؤية إصلاحية تُظهر سوريا الجديدة كدولة مستقرة تستحق الدعم الدولي، وليس ككيان هش يمكن التلاعب به.

تعزيز الشراكة مع تركيا دون التحالف العسكري المباشر

رغم وجود مشروع لاتفاقية دفاع مشترك بين سوريا وتركيا، فإن الشرع لا يزال متريثًا في توقيعها بشكل كامل، نظرًا لحساسية العلاقة مع بعض الفاعلين الدوليين. لكنه في الوقت نفسه يعمّق التعاون الأمني والاستخباراتي مع أنقرة، ويستفيد من خبراتها العسكرية في بناء الجيش السوري الجديد. وفي حال تصاعد الخطر الإسرائيلي، قد يلجأ إلى توسيع هذه الشراكة لتشمل دعمًا عسكريًا أكثر وضوحًا.

الآفاق المستقبلية: هل تنجح سوريا في احتواء التهديد الإسرائيلي؟

على الرغم من التحديات الكبرى التي تفرضها الاستراتيجية الإسرائيلية، فإن الإدارة السورية الجديدة تمتلك بعض العوامل التي قد تساعدها في إفشال المخطط الإسرائيلي. فمن ناحية، يبدو أن إسرائيل لن تستطيع تنفيذ جميع أهدافها بسهولة، خاصة فيما يتعلق بتحويل الجنوب السوري إلى منطقة عازلة مستقلة. ومن ناحية أخرى، فإن المجتمع الدولي، رغم انحيازه لإسرائيل، قد لا يكون مستعدًا لدعم احتلال مناطق جديدة في سوريا، مما يمنح دمشق فرصة دبلوماسية للمناورة.

في المقابل، فإن استمرار ضعف الجيش السوري وعدم قدرته على فرض السيطرة الكاملة على أراضي الدولة، يمنح إسرائيل هامشًا لمواصلة هجماتها واستهداف البنية العسكرية السورية. ولذلك، فإن نجاح الشرع في بناء جيش قوي وإعادة توحيد البلاد سياسيًا واقتصاديًا، سيكون العامل الحاسم في تحديد مستقبل الصراع مع إسرائيل.

وختامًا، يمثل التحدي الإسرائيلي أحد أكبر العقبات أمام نجاح التحول في سوريا، لكنه في الوقت ذاته يمنح القيادة السورية الجديدة فرصة لإعادة بناء الدولة على أسس أقوى. وإذا نجح الرئيس أحمد الشرع في تنفيذ استراتيجيته بحكمة، فقد يتمكن من كبح جماح النفوذ الإسرائيلي، وإعادة سوريا إلى الساحة الإقليمية كلاعب فاعل، وليس مجرد ساحة صراع بين القوى الكبرى.

"التفعيل الأمريكي للنظام" القائم على القواعد" في حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة منذ " طوفان الأقصى

الأبعاد والانعكاسات

د. بسمة خليل توم/ دكتوراة في العلوم السياسية – الأردن

المستخلص:

تتناول الدراسة أبعاد وتطبيقات النظام " القائم على القواعد" من قبل الولايات المتحدة في نظام الألفية الثالثة، وانعكاساته على نظام الأمن الجماعي والمؤسسات الدولية من جهة، وعلى أوضاع منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى، خاصة إثر تفعيله في حرب الإبادة التي يشنها الكيان الإسرائيلي على غزة منذ عملية " طوفان الأقصى". جرى استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الموضوع.

وخلصت الدراسة إلى أن النظام " القائم على القواعد" " Rule-Based Order" الذي تطبقه الولايات المتحدة، هو ترسيخ لنظام قائم على القوة، يقوض نظام الأمن الجماعي، ويهدد السلم والأمن الدوليين، ويرفع تفعيله في حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة من وتيرة الإضطرابات والتوترات الإقليمية. وعليه توصي الدراسة بضرورة إعادة صياغة منظومة الأمن الجماعي القائمة، سواء بالإصلاح أو الاستبدال، ولا بد أن يكون لدول وشعوب المنطقة دور كبير – بما تملكه من إمكانات وقدرات – في مواجهة ورفض هذا النظام، وترسيخ نظام قائم على القوة والعدل معا إقليميا ودوليا.

الكلمات المفتاحية: النظام " القائم على القواعد"، حرب الإبادة على غزة، طوفان الأقصى، الأمن الجماعي، النفوذ الأمريكي

Abstract:

The study examines the dimensions and applications of the "Rule-Based Order" system adopted by the United States in the third millennium and its implications for the collective security system and international institutions on one hand, and the conditions in the Middle East on the other, particularly following its activation in the genocidal war waged by the Israeli entity on Gaza since the "Al-Aqsa Flood" operation. The study employs a descriptive-analytical approach to address the topic.

The study concludes that the "Rule-Based Order" applied by the United States is essentially a consolidation of a power-based system that undermines the collective security framework, threatens international peace and security, and escalates regional unrest and tensions through its activation in the Israeli genocide in Gaza. Therefore, the study recommends the necessity of restructuring the existing collective security system, either through reform or replacement, emphasizing the significant role that the countries and peoples of the region must play—leveraging their capabilities and resources—in confronting and rejecting this system and establishing a framework based on both power and justice at the regional and international levels.

Keywords: Rule-Based Order, Gaza Genocide, Al-Aqsa Flood, Collective Security, U.S. Influence.

المقدمة:

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، ومحاولة ضبط وتقنين نظام الأمن الجماعي خلال القرن العشرين، وخلافة منظمة الأمم المتحدة لسالفتها عصبة الأمم بعد فشلها في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، صاغ المنتصرون في الحرب العالمية الثانية ما أطلق عليه " القانون الدولي" كضابط لحالة الصراع في العلاقات والتفاعلات الدولية، على اعتبار أن الصراع سمة سائدة في السلوك البشري، واعتبر أن الأمر الضابط له آنذاك هو تحقيق مبدأ توازن القوى القادر على فرض نظام الأمن الجماعي. ولكن وعلى إثر تحول العالم بعد سقوط الاتحاد السوفييتي في العقد الأخير من القرن العشرين ونهاية الحرب الباردة، وتحول النظام الدولي إلى نظام أحادي القطبية، انقلبت الولايات المتحدة - باعتبارها القوة الأعلى في هرم النظام الدولي، والقادرة على قيادة العالم بحسب رؤيتها وقواعدها، والمسيطرة على تفاعلات النظام الدولي- تدريجيا على منظومة القانون الدولي، وأنشأت ما عرف بالنظام " القائم على القواعد" Rule-Based Order، وقررت واشنطن أنّ أيّاً من مجلس الأمن الدولي أو محكمة العدل الدولية أو الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يحدد " قواعد" النظام الدولي.

لقد استخدمت الولايات المتحدة النظام " القائم على القواعد" في غزوها واحتلالها للعراق عام 2003، كتبرير لهذا الغزو دون تفويض من الأمم المتحدة، وفي شن حرب بالوكالة في الحرب الروسية – الأوكرانية عام 2022، وفعّلته في حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة بعد 7 أكتوبر 2023، وكذلك في الحرب الإسرائيلية على جنوب لبنان عام 2024. لقد غدا النظام " القائم على القواعد" بديلا للقانون الدولي، تتجاهل بموجبه الولايات المتحدة القواعد والقوانين الدولية متى لم تكن ملائمة لها. ما جعل منظومة الأمن الجماعي بمفهومها ومؤسساتها على أعتاب مرحلة جديدة في نظام الألفية الثالثة، فتصرفات وتحركات الولايات المتحدة تصر على رفض نظام دولي متعدد الأقطاب، وفرض هيمنتها لإعادة تشكيل العالم بحسب مصالحها وإرادتها، فهل تستطيع؟!.

مشكلة الدراسة:

في ظل اعتماد الولايات المتحدة لمنظومة النظام " القائم على القواعد"، والذي يعني تأييدها لنظام القوة العسكرية الحامية لمصالحها، ولو تجلت في صورة حروب دامية أو فتح بؤر صراع انتقائية، تدعم دوام هيمنتها وصياغتها لمعالم النظام الدولي القائم. فإن مشكلة الدراسة تكمن في تتبع انعكاسات التطبيق الأمريكي للنظام " القائم على القواعد" على منظومة الأمن الجماعي في نظام الألفية الثالثة، ومستقبل منطقة الشرق الأوسط في ظل دعمها اللا محدود للكيان الإسرائيلي في حرب الإبادة التي يشنها على غزة منذ 7 أكتوبر 2023.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في مجالين؛ من خلال دراسة أبعاد وتطبيقات النظام" القائم على القواعد" باعتباره منظومة تعتمدها الولايات المتحدة والعالم الغربي خارج إطار القانون الدولي ومؤسساته المعتمدة، تلجأ إليها كلما تعارضت القواعد والقوانين الدولية مع إرادتها ومصالحها.

كما تكمن أهميتها من خلال دراسة انعكاسات وتأثير التطبيق الأمريكي لمنظومة النظام " القائم على القواعد" على منظومة الأمن الجماعي في النظام الدولي المعاصر، ومستقبل السلم والأمن الدوليين، وكذا انعكاساته على مستقبل منطقة الشرق الأوسط في ظل تفعيله تجاه حرب الإبادة الإسرائيلية في غزة منذ السابع من أكتوبر 2023.

أهداف وأسئلة الدراسة:

في سعي لدراسة أبعاد وتطبيقات النظام " القائم على القواعد" من قبل الولايات المتحدة في نظام الألفية الثالثة، وانعكاساته على منظومة الأمن الجماعي بشكل عام، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص إثر تفعيلها له في حرب الإبادة التي يشنها الكيان الإسرائيلي على غزة منذ عملية " طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر 2023. حاولت الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

– ما منظومة النظام " القائم على القواعد" ؟ وما أبرز التطبيقات الأمريكية له في النظام الدولي المعاصر؟

– كيف فعلت أمريكا النظام " القائم على القواعد" في حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة منذ 7 أكتوبر 2023 ؟ وما انعكاسات ذلك على منظومة الأمن الجماعي وعلى منطقة الشرق الأوسط؟

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات المختلفة التي ناقشت موضوع الدراسة بجوانب متعددة، والمنشورة في كتب ومجلات متخصصة ومحكمة، وستستعرض الدراسة عددا منها والمتمثلة فيما يلي:

– دراسة (إبراهيم، 2024) بعنوان: تآكل القيادة الأحادية: مستقبل وتحديات النظام الدولي القائم على القواعد

تتناول الدراسة أبعاد مصطلح النظام " القائم على القواعد" وعلاقته بالقانون الدولي القائم، وتسعى إلى استطلاع آفاق النظام الدولي القائم على القواعد، والمدعوم غربيا في مواجهة رفض أطراف دولية أخرى لاستمرار هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين على النظام الدولي ، ومطالبتهم بالالتزام بالقانون الدولي، وترى الدراسة أن النظام " القائم على القواعد" هو ترسيخ لنظام قائم على القوة، قد يدفع عددا من القوى الصاعدة إلى العمل نحو تغيير بعض هذه القواعد وتفسيراتها.

– دراسة (بولحية، 2024) بعنوان " الإبادة الجماعية في غزة، الواقع والمقدمات والمآلات"

تناولت الدراسة عمليات الإبادة الجماعية التي يقوم بها الكيان الصهيوني إزاء سكان غزة، بفحص السياقات الدولية والمحلية الخاصة بها، كما تتناول المقدمات الفكرية والدينية التي تؤطر استمراريتها، وتعدد أشكالها من تقتيل ومخططات تجويع للفلسطينيين في غزة، باستقراء للنصوص والوقائع والمقابلة بينها والكشف عن تناقضاتها. توصلت الدراسة إلى بعض النتائج المتعلقة بعمليات الإبادة وأنها ليست قدرا لا يمكن مدافعته، ويتجلى ذلك من خلال ما يشهده العالم الغربي من احتجاجات غير مسبوقة في مناصرة القضية الفلسطينية، ومن إمكان كبير لعرض العديد من قادة الكيان الصهيوني على أنظار المحكمة الجنائية.

– دراسة (Dugard، 2023) بعنوان " The choice before us: International law or a 'rules-based international order ?

الخيار أمامنا: القانون الدولي أم "النظام الدولي القائم على القواعد"؟

تبحث الدراسة في أبعاد مصطلح النظام" القائم على القواعد"، والذي ظهر على إثر انتهاء الحرب الباردة، وكون اعتباره بديلا عن القانون الدولي أم مرادفا له. وترى الدراسة أن مصطلح النظام " القائم على القواعد" يستخدم بشكل متكرر من قبل القادة السياسيين الأمريكيين، مثل الرئيس بايدن ووزير الخارجية أنتوني بلينكين، لدرجة أنه وفقًا للأستاذ ستيفن والت من كلية كينيدي بجامعة هارفارد، "يبدو أنه أصبح شرطًا وظيفيًا لمنصب أعلى في جهاز السياسة الخارجية الأمريكية". والاستنتاج الذي يمكن استخلاصه من هذا هو أن الفشل في استدعاء القانون الدولي والاستئناف بدلاً من ذلك في معظم المناسبات إلى "النظام الدولي القائم على القواعد"من جانب الولايات المتحدة هو أمر مدروس ومتعمد، وأن التزام الغرب بالنظام الدولي القائم على القواعد والقانون الدولي يقوض الجهود الرامية إلى الاتفاق على نظام عالمي للقانون الدولي يقوم على نفس القواعد والمبادئ والقيم الأساسية. وأن النظام الدولي القائم على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي كما تطور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هو وصفة أكثر صحة للسلام من النظام الدولي القائم على القواعد غير المتبلورة والتمييزية.

وما يميز هذه الدراسة أنها تتناول جانبا ذا علاقة من خلال تتبع أبعاد وتطبيقات الولايات المتحدة للنظام " القائم على القواعد" كبديل عن القانون الدولي في حال عدم ملاءمته لمصالحها ورؤيتها، وتتبع انعكاسات ذلك على نظام الأمن الجماعي بشكل عام ومستقبل الشرق الأوسط بشكل خاص في ظل تفعيلها لهذه المنظومة في حرب الإبادة الإسرائيلية بحق غزة منذ 7 أكتوبر 2023.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، في تتبع ودراسة أبعاد منظومة النظام "القائم على القواعد" الأمريكي، وتطبيقاته كبديل للقانون الدولي، تتجاهل بموجبه الولايات المتحدة القواعد والقوانين الدولية متى لم تكن ملائمة لها. وانعكاساته على منظومة الأمن الجماعي التي باتت تقف على أعتاب مرحلة جديدة في نظام الألفية الثالثة، وعلى مستقبل الشرق الأوسط في ظل التفعيل الأمريكي لقواعد هذا القانون في حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة منذ 7 أكتوبر 2023.

هيكلية الدراسة:

تم تناول هذه الدراسة في مبحثين وعلى النحو التالي:

المبحث الأول: النظام " القائم على القواعد" في نظام الألفية الثالثة: الماهية والتطبيقات

المبحث الثاني: أبعاد وانعكاسات التفعيل الأمريكي " للنظام " القائم على القواعد " في حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة منذ " طوفان الأقصى"

المبحث الأول: النظام " القائم على القواعد" في نظام الألفية الثالثة: الماهية والتطبيقات

في أعقاب الحرب العالمية الثانية سلم العالم بأسره أنه لا يوجد سوى نظام دولي واحد قائم على القانون الدولي، وأن القواعد الناظمة له هي الأعراف الأساسية الحاكمة للعلاقات الدولية، التي تستند على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولم يرد أبدا ما يطلق عليه النظام " القائم على القواعد"، الذي أنتجته الولايات المتحدة كسلاح ضد كل ما تعتبره تهديدا لهيمنتها العالمية.

المطلب الأول: ماهية النظام " القائم على القواعد" وبوادر الظهور

لا يوجد تعريف واضح للنظام " القائم على القواعد" "Rule-Based Order "، فمازال الغموض قائما بشأن ما يعنيه هذا المصطلح، فهناك اختلافات كبيرة بين فهم الدول الفاعلة له. وقد يُظن أن الأمر يشير إلى القانون الدولي أي القواعد الملزمة قانوناً ، والتي تستند إلى موافقة كل دولة على حدة وتتطلبها. ورغم أن القانون الدولي يشكل جزءاً من كل التفاهمات، فإن المصطلح يشمل جوانب أخرى. فهو يشمل أيضاً ما يشار إليه عادة باسم "القانون الناعم" ، أي الالتزامات السياسية غير الملزمة قانوناً. لقد أصبح الدفاع عن النظام " القائم على القواعد" Rule-Based Order يحدد السياسة الخارجية لمختلف البلدان. ومع ذلك، فإن ما يستلزمه هذا المفهوم لا يزال غامضًا، ولا تزال هناك اختلافات كبيرة في التفاهمات بين البلدان. ومن وجهة نظر أنصاره، قد يكمن جزء من فائدة المصطلح في غموضه. والسؤال هو ما إذا كان المصطلح الجديد قادرا على المساهمة في التوصل إلى فهم مشترك للقواعد والمعايير والمؤسسات الأساسية التي ينبغي أن تحكم العلاقات الدولية. يشير صناع السياسات والاستراتيجيون بشكل متزايد إلى النظام " القائم على القواعد"، وتستخدمه مجموعة متنوعة من الحكومات والمؤسسات، بما في ذلك الولايات المتحدة وأستراليا واليابان والهند وكندا وفرنسا وألمانيا وسويسرا والاتحاد الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) والحوار الأمني الرباعي (كواد)[1].

لقد بدأ ظهور مصطلح النظام " القائم على القواعد" Rule-Based Order " في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي، وبروز نظام دولي أحادي القطبية. غير أن تفعيله بشكل أكبر كان منذ مطلع الألفية الثالثة، ومع ذلك بقيت أبعاده ومحدداته كما ذكر غامضة، فلم تسع واشنطن لتحديد ماهية القواعد الضابطة لهذا النظام، وسواء كان هذا الغموض متعمدا أم لا فهو يعطي توسيعا متعمدا لاختصاص القوانين الأمريكية، التي تضعها فوق القانون الدولي، وتطبيق القوانين الدولية بشكل انتقائي. ففي افتتاحية كتبها جون دوغارد John Dugard أستاذ القانون الدولي في جامعة لايدن في هولندا قال أن: " النظام الدولي القائم على القواعد هو شيئ آخر غير القانون الدولي، إنه نظام بديل خارج نطاق القانون الدولي يتحدى ويهدد القانون الدولي حتما". وأشار الكسندر جوسيف Alexander Joseph مدير المعهد الروسي للتخطيط والتنبؤ الاستراتيجي إلى أن: " الولايات المتحدة تتعمد إبقاء تعريف مصطلح النظام الدولي القائم على القواعد غامضا؛ لأنها كلما كانت القواعد المزعومة أقل تحديدا زادت قدرة الولايات المتحدة على التلاعب بها في أي وقت تشاء"[2].

تعزز مفهوم النظام " القائم على القواعد" عندما قدمت مجموعة من الباحثين الأميركيين، والمسؤولين السابقين والمستقبليين، ورقة بحثية في جامعة برينستون عام 2006 بعنوان "عالم من الحرية في ظل القانون"، صاغوا هذه الورقة كرد فعل على نقاط الضعف في القانون

[1]) Boas Lieberherr, The “Rules-Based Order”: Conflicting Understandings, CSS Analyses in Security Policy, No. 317: 1- 4, 2023, p.

[2]) ARABIC.NEWS.CN، لماذا يعد مصطلح "النظام العالمي القائم على القواعد" الذي صاغته واشنطن مغالطة، https://2u.pw/OBsW5R23، 2023، شوهد 2024/10/17.

الدولي، مشيرين إلى أنه عندما تفشل المؤسسات الدولية في تحقيق النتائج التي يفضلها "عالم الحرية"، فإن هناك "منتدى بديل للديمقراطيات الليبرالية للسماح بالعمل الجماعي" ومن الناحية العملية، كان هذا المنتدى في أغلب الأحيان هو البيت الأبيض[1].

حاول الدكتور الباحث في القانون الدولي مالكولم يورغنسن Malcolm Jorgensen في مجلة ملبورن للقانون الدولي أن يوضح تعريف النظام " القائم على القواعد" باعتباره مصطلحًا مركبًا لنظام القواعد القانونية وغير القانونية للحوكمة العالمية. ففي مارس 2020، أوضح المستشار القانوني لوزارة الخارجية الفيدرالية الألمانية أن القانون الدولي و"النظام الدولي القائم على القواعد" "مكملان" بالمصطلحات التالية: إذ يشير القانون الدولي إلى القواعد الملزمة قانونًا بشأن العلاقات بين كيانات القانون الدولي مثل الدول. ويشمل المصطلح السياسي النظام " القائم على القواعد" القواعد الملزمة قانونًا للقانون الدولي ولكنه يمتد أيضًا إلى القواعد والمعايير والإجراءات غير الملزمة في مختلف المحافل الدولية وعمليات التفاوض؛ لذلك يعد مفهوم سيادة القانون من قبل بعض الفقهاء تهديدًا للشرعية المعيارية وسلطة القانون الدولي. وهناك تفضيل متزايد للولايات المتحدة وحلفائها للدفاع عن النظام العالمي من حيث "سيادة القانون" والمصطلحات ذات الصلة، وليس من حيث "القانون الدولي"، إن القيام بذلك يخاطر بإخفاء القانون الدولي باعتباره الإطار المعياري الموثوق للنظام العالمي. ويرى ستيفان تالمون Stefan Talmon أن هذا التحول "تطور خطير"، لأنه "يطمس التمييز بين القواعد الملزمة وغير الملزمة، مما يعطي الانطباع بأن جميع الدول والجهات الفاعلة الدولية تخضع لهذا النظام، بغض النظر عما إذا كانت قد وافقت على هذه القواعد أم لا، والخطر هو أن خطاب الميثاق " القائم على القواعد "سيؤدي إلى تقويض مصداقية القانون الدولي[2].

من الواضح أن النظام " القائم على القواعد" هو نظام للأقوياء وحدهم، ولا يشترط موافقة الدول على تطبيق تلك القواعد؛ لذا قد يعود تفضيل الولايات المتحدة الاحتكام للنظام " القائم على القواعد" لا للقانون الدولي إلى أمور عدة من أبرزها[3]:

1) عدم عضويتها في معاهدات متعددة الأطراف، فهي ليست طرفا في اتفاقية قانون البحار، ولا المعاهدات الأساسية التي تحكم القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك بروتوكولات عام 1977 الملحقة باتفاقيات جنيف لقوانين الحرب، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات، ما يبرر عدم التزامها بأي منها متى تعارضت مع مصالحها.

2) تفسيراتها الخاصة للقانون الدولي، فقد وضعت الولايات المتحدة تفسيراتها للقانون الدولي، التي تبرر من خلالها لنفسها استخدام القوة وانتهاك القانون الإنساني الدولي، فهي تسمح لنفسها باستخدام القوة ضد (المتمردين والمسلحين) الذين تعتبرهم (إرهابيين) بضربات استباقية، ولو بدون تفويض من الأمم المتحدة. كما حدث في العراق عام 2003 وليبيا عام 2011، والأمثلة كثيرة. فالولايات المتحدة تجد أنه من الأسهل التمسك بالتفسيرات المتنازع عليها بموجب النظام " القائم على القواعد" بدلا من تبريرها بموجب القانون الدولي.

3) تبرير ازدواجية المعايير الأمريكية، فما يتسم به النظام " القائم على القواعد" من مرونة يبرر لها مواقفها المتضاربة، ورفضها محاسبة بعض حلفائها رغم انتهاكاتهم المتكررة للقانون الدولي ، والتي يمكن أن ينظر لها من باب التوافق مع قواعد النظام " القائم على

---

[1]) فينيامين بوبوف، انهيار مفهوم النظام الدولي القائم على القواعد، ترجمة عرب جورنال، https://2u.pw/NWlnPDup، 2024، شوهد 2024/10/31.

[2]) Malcolm Jorgensen, "The Jurisprudence of the Rules-Based Order: The Power of Rules Consistent with but Not Binding under International Law", Melbourne Journal of International Law 221, MelbJlIntLaw 24; 22(2), 2021, https://2u.pw/gfABrsRH, seen 27/10/2024.

[3]) John Dugard SC, The choice before us: International law or a 'rules-based international order'?, Leiden Journal of International Law, No 36: 223–232, 2023, p(226-228).

القواعد"، فالولايات المتحدة تستطيع على سبيل المثال أن تبرر رفضها محاسبة الكيان الإسرائيلي على انتهاكاته للقانون الدولي من خلال القول بأن القانون الدولي كما تفسره الولايات المتحدة يسمح بالهجمات على غزة باعتبارها دفاعاً عن النفس ضد (الإرهاب)، واغتيال (المسلحين/الإرهابيين) بواسطة الطائرات بدون طيار، وتطبيق نظام الفصل العنصري، وضم الأراضي، واستمرار الاحتلال الذي يُنظَر إليه على نطاق واسع باعتباره غير قانوني. وهذا يعني أن " التدخل العسكري القائم على القواعد" هو إلى حد كبير أمر تؤيده الولايات المتحدة.

4) الاحتفاظ بموقع الصدارة في قيادة النظام الدولي: يستخدم صانعو السياسات الأمريكيين استراتيجيات متعددة للترويج لقدرة واشنطن على إعادة صياغة النظام الدولي القائم على القواعد. وهو ما أعلنه وزير الخارجية الأمريكية أنطوني بلينكنAnthony Blinken مرارا : " إن إعادة صياغة الشراكات الدولية مع دول الآسيان والحلفاء الأوروبيين هو من الإجراءات التي تهدف إلى الدفاع عن النظام القائم على القواعد وإصلاحه حسب الضرورة .... نريد أن نقود سباقا نحو القمة....". وهو ما أكده وزير الدفاع الأمريكي أيضا أن :" العالم الذي بنته القيادة الأمريكية لا يمكن الحفاظ عليه إلا بالقيادة الأمريكية" ؛ لذا تهدف الرؤية الأمريكية الحالية إلى مواجهة الشكوك المتزايدة حول قدرة واشنطن على الحفاظ على قيادة النظام الدولي في المرحلة المقبلة، والتي تشهد منافسة كبيرة من أقطاب أخرى[1].

المطلب الثاني: أبرز التطبيقات الأمريكية للنظام " القائم على القواعد" في نظام الألفية الثالثة

كان لمفهوم النظام " القائم على القواعد" دور رئيس في جعل الولايات المتحدة على خلاف مع جزء كبير من العالم، وفي تنامي حالة العداء معها على مستوى الدول والشعوب في آن، إذ أن هناك اعتقاد لدى الولايات المتحدة بأن قوانينها الخاصة ينبغي أن تتمتع باختصاص عالمي، وكثيرا ما لجأت إلى استخدام هراوة النظام " القائم على القواعد" كلما أخفقت في الحصول على تخويل من الأمم المتحدة، أو تعارضت القرارات مع مصالحها ورؤيتها، ولعل من أبرز هذه الأمثلة:

– عندما لم تمنحها الأمم المتحدة تخويلاً بشن الحرب على صربيا عام 1999من أجل إنقاذ كوسوفو، تصرفت الولايات المتحدة كما لو كان حلف شمال الأطلسي (الناتو) يحمل نفس الصلاحيات، و لم يكن هناك بلد واحد يملك من القوة ما يمكنه من تحدي الولايات المتحدة، التي زادت سطوتها ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. فحول الرئيس باراك أوباما Barack Obama مهمة إنسانية للأمم المتحدة في ليبيا إلى دعم لعملية إسقاط معمر القذافي عام 2011 . ونشرت الولايات المتحدة قواتها في شرق سوريا بدون تفويض من الأمم المتحدة، ولا دعوة من نظام بشار الأسد. أما ترامب Trump فقد أمر باغتيال قاسم سليماني، أحد أهم الشخصيات في الحكومة الإيرانية[2].

– الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003: ففي 2002/10/16 وعلى إثر الفشل الأمريكي الحصول على تفويض من الأمم المتحدة باستخدام القوة ضد العراق، واللجوء إلى الحرب الوقائية بدعوى انتهاك العراق لقرارات الأمم المتحدة وعلى رأسها القرار 678، ووجود أسلحة دمار شامل – رغم أن مفتشي الأمم المتحدة لم يتمكنوا من العثور عليها حتى تاريخ الحرب – طلبت الإدارة الأمريكية من

[1]) عزت إبراهيم، تآكل القيادة الأحادية: مستقبل وتحديات النظام الدولي القائم على القواعد، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 18: 6 – 36، 2024، ص (11 و20).

[2]) Spencer Ackerman, Gaza Shows the Difference Between International Law and the “Rules-Based International Order, https://2u.pw/O7adu5Ec, 2023, seen 17/11/2024.

مجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين الموافقة على استخدام القوة ضد العراق؛ معللة ذلك بحقها في الدفاع عن الأمن الوطني الأمريكي، ودعم العراق للجماعات الإرهابية وإعاقة المفتشين الدوليين من الوصول لأسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها، وتهديده لجيرانه وانتهاكه لقرارات الأمم المتحدة، بل ادعت أن العراق متورط بمحاولة اغتيال رئيس الولايات المتحدة السابق عام 1993 خلال زيارته الكويت[1]. إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر نفسها قوة عالمية ذات مصالح إستراتيجية، وهي تتعرض إلى خطر يهدد أمنها ومصالحها الأمر الذي يدفعها إلى استخدام القوة والتهديد بها متى وكيف شاءت.

– سلاح العقوبات الأمريكية: لقد لجأت الولايات المتحدة لفرض العديد من العقوبات الاقتصادية وغيرها من أشكال القمع الاقتصادي في سياساتها الخارجية، و لم تتردد مطلقا في اللجوء إلى إجراءات حازمة أحادية الجانب في حال إخفاقها في تحقيق الضغوط الدولية المنسّقة. فوفقا لعلماء الاقتصاد غاري كلايد هافباور Gary Clyde Huffbauer وجيفري شوت Jeffrey Schott وكيمبرلي آن إليوت Kimberly Ann Elliott ، فإن واشنطن قد استخدمت في تسعينيات القرن الماضي بعض أشكال العقوبات أحادية الجانب ضد(35) دولة، وهو ما يزيد على فترة الثمانينيات التي بلغ فيها عدد الدول (20) دولة. وقد عملت الولايات المتحدة في بعض الحالات –ومنها العقوبات الأميركية ضد العراق عامَي 1990–1991 وضد يوغوسلافيا عام 1990 وضد رواندا عام 1994، وإلى جانب العقوبات الاعتيادية فقد فرضت أمريكا ما عرف " بالعقوبات الثانوية" والتي قد تطال طرفا ثالثا يتعامل مع الجهة المقاطعة، فعلى سبيل المثال، لو أقرَضَ مصرف فرنسي شركة إيرانية، يمكن أن يُمنَع الأميركيون من التعامل مع ذلك البنك، حتّى لو كان القرض قانونيا بحسب القانون الفرنسي. وتصبح النتيجة حينئذ هي استبعاد ذلك المصرف الفرنسي من النظام المالي الأميركي. ولأن كثيرا من الشركات الكبرى في العالم مشاركة في النظام المالي الأميركي أو تقوم بأعمالها التجارية بالدولار الأميركي، فإنّ العقوبات الثانوية توفّر لصنّاع السياسات الأميركيين يدا أطول بكثير من تلك التي تمتعوا بها في ظلّ العقوبات الاعتيادية. فعلى سبيل المثال، أصدر مسؤولون أميركيون عام 2006 أمرا تنفيذيا يخص انتشار أسلحة الدمار الشامل (والذي وقّع عليه بوش قبلها بعام) لتحذير الشركات الأجنبية من إمكانية تعرضها لعقوبات جراء عملها مع شركات إيرانية، وفي عام 2010 في محاولة لفرض المزيد من العقوبات على طهران بسبب برنامجها النووي، وسّع الكونغرس إلى حد كبير العقوبات الثانوية على المؤسسات المالية الأجنبية التي تعمل مع إيران مع الحد من سلطة الرئيس في التنازل عن إنفاذها، وغرّمت الولايات المتحدة، عام 2014، بنك بي إن بي باريبا الفرنسي بنحو (9) مليارات دولار لخرقه العقوبات الأميركية على كوبا وإيران والسودان [2].

المبحث الثاني: أبعاد وانعكاسات التفعيل الأمريكي " للنظام " القائم على القواعد " في حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة منذ " طوفان الأقصى"

" أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 كانون الأول/ديسمبر 1948 اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والتي "دخلت في حيّز النفاذ سنة 1951، وحتى حزيران/يونيو 2015 صدقت(146) دولة على الاتفاقية. ومع ذلك، تسري أحكام

[1]) خالد الجمعة، الأسس القانونية لعدم مشروعية غزو العراق واحتلاله، مجلة الشريعة والقانون، العدد48: 299– 365، 2011، ص (248– 261).

[2] موقع الجزيرة نت، فوضى العقوبات الاقتصادية.. كيف استهلكت أميركا سلاحها الأهم؟، https://2u.pw/uE8yuueO، 2020، شوهد 2024/11/17.

الاتفاقية حتى على الدول التي لم تصدق عليها. وأصبح مفهوما في العلم الاجتماعي الأكاديمي والتاريخي، ويحدد القانون الدولي والقانون الإنساني جرائم الحرب بقدر كبير من التفصيل، ويقسمها إلى(3) فئات، مع ذكر جميع الانتهاكات المحتملة لاتفاقيات جنيف الموقعة عام 1949 والتي يمكن أن تحدث أثناء العمليات العسكرية، سواء كانت صراعات ذات طبيعة دولية أو وطنية. وعلى هذا الأساس تعدُّ جريمةُ حرب كل قتل واستهداف متعمد للمدنيين، وكل تدمير متعمد لممتلكاتهم ومستشفياتهم ومؤسساتهم التعليمية والدينية، وتعريضهم للجوع، ومنعهم من الحصول على المساعدات الإنسانية، وكذلك أي هجوم واسع النطاق على المدن أو القرى ليس له مبرر عسكري، وأي سوء معاملة، أو تعذيب للسجناء أو المعتقلين أو غير المقاتلين، أو حتى المقاتلين إذا ألقوا أسلحتهم، وأي نقل أو تهجير منهجي وقسري للسكان، وأي هجوم غير مبرر على مراكز وممثلي المنظمات الدولية، ومنظمات حفظ السلام والمنظمات الإنسانية، وأي استخدام للأسلحة المحرمة دوليا "، وهي قضايا تتحقق بشكل كبير في مجريات الهجمة الصهيونية على الشعب الفلسطيني منذ السابع من أكتوبر 2023، كما أنها من محاور المرافعة التي قامت بها دولة جنوب إفريقيا في محكمة العدل الدولية بلاهاي [1].

المطلب الأول: أبعاد التفعيل الأمريكي للنظام " القائم على القواعد" في حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة

يمكن تلخيص صورة حرب الإبادة التي يمارسها الكيان الإسرائيلي على غزة من خلال تقرير الأمم المتحدة الصادر في 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، إذ ذكرت لجنة الأمم المتحدة الخاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية، أن "حرب إسرائيل في غزة تتوافق مع خصائص الإبادة الجماعية مع سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى والظروف المهددة للحياة المفروضة عمدا على الفلسطينيين هناك"، ومما جاء في هذا التقرير؛ أنه "منذ بداية الحرب، دعم مسؤولون إسرائيليون علنا سياسات تسلب الفلسطينيين من الضروريات الأساسية لاستمرار الحياة من الغذاء والماء والوقود. هذه التصريحات مع التدخل المنهجي وغير القانوني في المساعدات الإنسانية، يجعل نية(إسرائيل) واضحة في استغلال الإمدادات المنقذة للحياة لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية"، وقالت اللجنة: "عبر حصارها لغزة وعرقلتها للمساعدات الإنسانية مع هجمات مستهدفة وقتل للمدنيين وعمال الإغاثة وعلى الرغم من مناشدات الأمم المتحدة المتكررة والأوامر المُلزمة من محكمة العدل الدولية وقرارات مجلس الأمن، تتسبب(إسرائيل) عمدا في القتل والتجويع والإصابات الشديدة وتستخدم التجويع كأداة للحرب وتُوقع عقابا جماعيا على السكان الفلسطينيين". كما يوثق التقرير كيف أن " حملة القصف الإسرائيلية المكثفة في غزة دمرت الخدمات الأساسية وتسببت في كارثة بيئية ستكون لها آثار صحية طويلة الأمد". وقالت اللجنة كذلك: "بحلول أوائل 2024، تم إسقاط 25 ألف طن من المتفجرات- بما يعادل قنبلتين نوويتين- على غزة مما تسبب في دمار واسع وانهيار أنظمة المياه والصرف الصحي وتدمير الزراعة والتلوث السام". وأضافت: "إن استخدام الجيش الإسرائيلي للاستهداف المدعوم بالذكاء الاصطناعي بحد أدنى من الإشراف البشري، مع القنابل الثقيلة، يشدد على تجاهل (إسرائيل) لالتزامها بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين واتخاذ الضمانات الكافية لمنع وقوع قتلى من المدنيين." وأضافت اللجنة أن ما وصفته برقابة (إسرائيل) المتصاعدة على وسائل الإعلام وقمع المعارضة واستهداف الصحفيين، تعد جهودا متعمدة لمنع الوصول العالمي للمعلومات. وأشارت اللجنة الأممية إلى "إزالة شركات وسائل التواصل الاجتماعي بشكل غير متناسب" للمحتوى المؤيد للفلسطينيين، مقارنة بالمنشورات التي تحرض على العنف ضدهم. وأدانت اللجنة حملة التشوية الجارية ضد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين (الأونروا) وضد الأمم المتحدة بشكل عام . ودعت اللجنة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة إلى الالتزام بتعهداتها القانونية "بمنع ووقف انتهاكات (إسرائيل) للقانون الدولي ومساءلتها على

[1]) يحي بو لحية، الإبادة الجماعية في غزة، الواقع والمقدمات والمآلات، مجلة العلوم السياسية والقانون، (10) 41: 43 – 55، 2024، ص(47).

ذلك". وقالت: "إن المسؤولية الجماعية لكل دولة تحتم وقف دعم الهجوم على غزة ونظام الفصل العنصري في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية".[1]

أمام حرب الإبادة التي يرتكبها الكيان الإسرائيلي في غزة منذ عملية " طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر 2023، وخرقه قواعد القانون الدولي، وتجاهله مناشدات ومطالبات الأمم المتحدة وهيئاتها لوقف الحرب أو على الأقل حماية المدنيين، وسعيه لتشويه وابتزاز الأمين العام للأمم المتحدة " أنطونيو غوتيرش"Antonio Guterres ؛ لانتقاده الممارسات الإسرائيلية، واستهداف موظفي الهيئات الإغاثية الدولية، ورفضه منح تأشيرات دخول لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية " مارتن جريفيث" Martin Griffith والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية" فرانشيسكا ألبانيزي" Francesca Albanese ، وإعاقة عمل وكالة الغوث " الأنروا" وتدمير مقراتها وتفكيك قدراتها، ومحاولة تصنيفها كمنظمة إرهابية[2]، تجلى الموقف الأمريكي من الكيان الإسرائيلي في أبعاد عدة أهمها:

– البعد العسكري: اعتبرت واشنطن حرب الكيان الإسرائيلي ضد قطاع غزة منذ " طوفان الأقصى" " دفاعا عن النفس" ضد حركة حماس، ومرتبطة بالأمن الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي معا، وهو ما أكدته زيارة الرئيس الأمريكي بايدنBiden في اليوم (12) لبدء الحرب على غزة، وتقديمه لنفسه كضامن (لأمن إسرائيل)، وقرنت تصريحاته بإرسال حاملتي الطائرات الأمريكية " جيرالد فورد وأيزنهاور" للمنطقة؛ كرسالة تحذير لدول المنطقة من التدخل في هذا الصراع، ولجأت إدارة بايدن لاستخدام سلطة الطوارئ لنقل كميات هائلة ونوعية من الأسلحة والذخائر والقذائف والمعدات العسكرية دون مراجعة الكونغرس[3]. وهو ما أكده باحثون في تقرير لمشروع تكاليف الحرب لجامعة براون الأمريكية في الولايات المتحدة من أنه وبخلاف المساعدات العسكرية المعلنة لأوكرانيا الموثقة علنا، لا يمكن الحصول على تفاصيل كاملة لما شحنته أمريكا للكيان الإسرائيلي منذ طوفان الأقصى، والتي بلغت ما يقارب من (17,9) مليار، والذي يعد رقما جزئيا، واتهموا إدارة بايدن بإخفاء كميات المساعدات الكاملة وأنواع الأنظمة من خلال المناورة البيروقراطية، كما ارتفع عدد الجنود الأمريكيين في الشرق الأوسط من (34) ألف جندي في أكتوبر/ تشرين الأول 2023 إلى (50) ألف جندي في أغسطس/ آب 2024.[4]

– البعد السياسي والقانوني: أمام الانتهاكات الإسرائيلية لجميع المعايير الدولية في عملياتها الهجومية على غزة، وثبات ارتكابها لحرب إبادة بحق الغزيين في القطاع، فإن الموقف الأمريكي جاء متحديا لقواعد القانون الدولي من خلال مواقف عدة منها: عندما صوتت الغالبية العظمى من دول العالم لصالح قرارات وقف إطلاق النار في الأمم المتحدة عدة مرات وبُذِلت عدة محاولات في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للقيام بنفس الشيء؛ في كل حالة تقريباً، صوتت الولايات المتحدة ضد القرارات أو استخدمت حق النقض ضدها . والواقع أن

---

[1]) موقع الأمم المتحدة، لجنة أممية خاصة: أساليب إسرائيل في الحرب في غزة تتوافق مع الإبادة الجماعية بما في ذلك التجويع، https://2u.pw/r8QsGC6I، 2024، شوهد 2024/11/20.

[2]) هاجر أيمن، الحرب الإسرائيلية على غزة ومأزق النظام الدولي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، https://2u.pw/5BWx0Pko، 2024، شوهد 2024/11/18.

[3]) ثناء عبد الله، حرب الإبادة الجماعية في غزة وخلفية الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربية، https://2u.pw/9wlnOReL، 2024، شوهد 2024/11/18.

[4]) موقع الجزيرة نت، تقرير: 17.9 مليار دولار المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل منذ طوفان الأقصى، https://2u.pw/p8f7EUCP، 2024، شوهد 2024/11/18.

التناقض بين الإجماع الساحق للرأي العام الدولي وإجماع النخب السياسية الأميركية واضح، بل إن بعض أقوى الأعضاء (الولايات المتحدة في المقام الأول وأيضًا ألمانيا) في الكتلة التي تعلن نفسها الضامن الرئيس للنظام القائم على القواعد ينكرون حدوث أي انتهاكات، ويدعمون في الوقت نفسه بقوة الدولة المتهمة بانتهاك القانون الدولي ـــ[1]

من جهة أخرى رفضت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا جهود المحكمة الجنائية الدولية لاتهام الكيان الإسرائيلي بارتكاب الإبادة الجماعية في غزة، كما رفضت مقاضاة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu ووزير الدفاع الإسرائيلي يوآف جالانت Yoav Galant ووصفتها بأنها " شائنة " و" غير مفيدة على الإطلاق ". وأشار وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن Anthony Blinken إلى أن إدارة بايدن ستعمل مع الكونجرس لصياغة " استجابة مناسبة "، والتي قد تشمل فرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية، وعندما أصدرت المحكمة الجنائيةالدولية قي 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024 مذكرتي اعتقال بحق بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت بخصوص "جرائم حرب مزعومة" في قطاع غزة، وقالت إن هناك "أسبابا منطقية" للاعتقاد بأنهما ارتكبا جرائم حرب، وأضافت المحكمة في بيان أن هناك ما يدعو للاعتقاد بأن نتنياهو وغالانت أشرفا على هجمات على السكان المدنيين. وقالت إن جرائم الحرب المنسوبة إلى نتنياهو وغالانت تشمل استخدام التجويع سلاح حرب، كما تشمل الجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في القتل والاضطهاد وغيرهما من الأفعال غير الإنسانية. وأكدت المحكمة أن قبول إسرائيل باختصاص المحكمة غير ضروري، كما اعتبرت أن الكشف عن أوامر الاعتقال هذه يصب في مصلحة الضحايا،[2] على إثر ذلك علق متحدث باسم مجلس الأمن القومي للولايات المتحدة: " ترفض الولايات المتحدة بشكل جوهري قرار المحكمة بإصدار أوامر اعتقال بحق مسؤولين إسرائيليين كبيرين. ولا نزال نشعر بالقلق العميق إزاء اندفاع المدعي العام إلى إصدار أوامر الاعتقال والأخطاء العملياتية المثيرة للقلق التي أدت إلى هذا القرار، وقد كانت الولايات المتحدة واضحة في أن المحكمة الجنائية الدولية ليس لها اختصاص في هذه المسألة، نحن نناقش الخطوات التالية مع شركائنا، بمن فيهم إسرائيل"[3].

هذا وعارضت الولايات المتحدة الأمريكية كذلك الدعوى التي قدمتها دولة جنوب أفريقيا ضد الكيان الإسرائيلي لمحكمة العدل الدولية والتي طالبت فيها التحقيق في قضية "الإبادة الجماعية" بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وقدمت خلالها دلائل على انتهاك الكيان الإسرائيلي القوة القائمة بالاحتلال لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وتورطها بـــ"ارتكاب أعمال إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة". فقال وزير خارجيتها أنتوني بلينكن في ختام مباحثات أجراها مع مسؤولين إسرائيليين: " إن رفع جنوب إفريقيا قضية ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية يشتت جهود احتواء التصعيد في قطاع غزة"، وأشار إلى أن الولايات المتحدة تعتقد أن: "دعوى الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بلا أساس"[4].

---

[1]) H.A. Hellyer, How Joe Biden Sabotaged the ‘Rules-Based Order’, https://2u.pw/4x3hgloB, 2024, seen 21/11/2024.

[2]) موقع الجزيرة نت، الجنائية الدولية تصدر مذكرتي اعتقال بحق نتنياهو وغالانت بارتكاب جرائم حرب، https://2u.pw/ws9rBQzN، 2024، شوهد 2024/11/21.

[3]) موقع CNN بالعربية، أول تعليق من أمريكا على إصدار مذكرتي اعتقال بحق نتنياهو وغالانت، https://2u.pw/t8uLKcY9، 2024، شوهد 2024/11/22.

[4]) وكالة الأناضول، سابقة تاريخية.. إسرائيل تُحاكم أمام "العدل"، https://2u.pw/zOm5GcjN، 2024، شوهد 2024/11/21.

المطلب الثاني: انعكاسات التفعيل الأمريكي للنظام " القائم على القواعد" في حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة

لقد حاول الغرور الأمريكي ترسيخ قدرة الولايات المتحدة على التطبيق الانتقائي لقواعد القانون الدولي دون محاسبة، وتفعيل النظام " القائم على القواعد" متى وأين شاءت، وبحسب رؤيتها ومصالحها فقط، ما يفضي إلى نتائج وانعكاسات عدة غير محسوبة، من أبرزها:

أولا: تآكل منظومة الأمن الجماعي القائمة، وبدء تقويض دور المؤسسات الدولية في حفظ السلم والأمن الدوليين: لقد كشفت حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة عمق الأزمة التي يواجهها القانون الدولي ومؤسساته، ففي ظل إخفاقه في محاسبة الكيان الإسرائيلي على جرائم الحرب التي يرتكبها في غزة، وفي ظل الدعم الأمريكي المطلق له في مواجهة الانتقادات الدولية، وتقويض وتعطيل دور المؤسسات الدولية، وإظهارها كأدوات غير فعالة في تحقيق العدالة والمساواة، وإبراز حالة التناقض بين المبادئ والواقع، كل ذلك سيرسخ حالة تآكل الثقة في منظومة الأمن الجماعي القائمة. لقد وضعت أمريكا من خلال تفعيلها للنظام " القائم على القواعد" بحسب رؤيتها ومصالحها، منظومة القانون الدولي ومؤسساته على أعتاب إعادة التقييم ودراسة الجدوى. إذ صرح مندوب الصين الدائم لدى الأمم المتحدة فو جونغ Fu Jung في 2024/11/18: " إن مجلس الأمن لم يتمكن من أداء واجباته بفعالية تجاه القضية الفلسطينية، و لم يستطع الرد على توقعات المجتمع الدولي". وأوضح جونغ، في كلمة خلال جلسة لمجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط أن: " سبب ذلك يعود إلى اتخاذ أحد الأعضاء الدائمين مواقف مخالفة لتطلعات المجتمع الدولي – في إشارة منه إلى الولايات المتحدة – وأضاف أن:" استخدام الولايات المتحدة سلطة النقض "فيتو" بشكل مستمر، يجعل مجلس الأمن الدولي ضعيفاً وغير قادرة على اتخاذ القرارات". ودعا المندوب الصيني جميع الأعضاء إلى دعم مجلس الأمن الدولي من أجل التوحد واتخاذ إجراء قوي[1].

وفي تحليل نشره موقع المعهد الملكي للشؤون الدولية "تشاتام هاوس" البريطاني، أوضح معد التحليل ويليام ماتيوس William Matthews ، وهو باحث بارز في برنامج آسيا والمحيط الهادئ في المعهد أن رؤية الرئيس الصيني شي جين بينغ Xi Jinping للنظام الدولي تتمثل في بناء نظام مستقر وليس فوضويا، ولكنه يختلف عن النظام القائم على القيم العالمية المشتركة..... فبكين تسعى لتحقيق هذه الرؤية من خلال إعادة تشكيل الأمم المتحدة ودفع مبادراتها العالمية مثل: "مبادرة التنمية العالمية"، و"مبادرة الأمن العالمي"، و"مبادرة الحضارة العالمية." ولفت الكاتب إلى أن هذه المبادرات تهدف إلى تعزيز دور الصين كقائد عالمي، مع التركيز على القضايا التي تتماشى مع مصالحها الاستراتيجية، وأوضح أن الأمم المتحدة أصبحت أداة رئيسية تسعى الصين من خلالها لترسيخ دورها كوسيط عالمي، مؤكدا أن مبادرات مثل "مبادرة الأمن العالمي" تعد تطورا لمبادرة الحزام والطريق، إذ أنها توفر إطارا للتعاون الأمني الدولي يركز على المصالح الأمنية المشتركة، بعيدا عن التحالفات العسكرية التقليدية التي تقودها الولايات المتحدة.[2].

لقد فرضت الحرب الإسرائيلية على غزة، وتفعيل الولايات المتحدة للنظام " القائم على القواعد الغربية"، ووهم القيم «العالمية»، وأسطورة حكم القوى العظمى، والانشغال المهووس بالمنافسة الجيوسياسية، تساؤلات عدة.حول مستقبل النظام العالمي القائم، واتساع دائرة الفوضى والعنف وعدم الاستقرار، فهل تشهد الأمم المتحدة محاولات جادة لإصلاح منظومة الأمن الجماعي القائمة ومؤسساتها قبل

[1]) موقع القدس العربي، الصين تتهم مجلس الأمن بعدم أداء واجبه تجاه القضية الفلسطينية، https://2u.pw/aCfaHJGj، 2024، شوهد 2024/11/32.

[2]) موقع عربي 21، تحليل: سياسة ترامب "أمريكا أولا" تدفع الصين بسرعة نحو الزعامة العالمية، https://2u.pw/1dq1GiDF، 2024، شوهد 2024/11/24.

تنامي سياسة البلطجة الدولية؟، أم ستشهد انسحابات كالتي شهدتها عصبة الأمم من قبل؟، وهل سيكون أداء الدول الكبرى سببا في نهايتها كما كانت سببا في نهاية عصبة الأمم؟.

ثانيا: تقويض النفوذ الأمريكي: من الواضح أن الطريقة التي تعاملت بها الولايات المتحدة مع الحرب في غزة كلفتها ما تبقى من مصداقيتها وحيادها عند معظم الشعوب العربية، فكثيرا ما نُظر إليها كشريك للكيان الإسرائيلي في حرب الإبادة على غزة. ويدرك الذين يتابعون ما يُنشر في وسائل الإعلام العربية ومنصات التواصل الاجتماعي أيضًا مدى خسارة أميركا للقوة الناعمة في المنطقة على مدار الأشهر الماضية. فوفقا لاستطلاع الرأي العام حول الحرب الإسرائيلية على غزة يوم الأربعاء 10 يناير 2024، والذي أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات على عينة مكونة من (8000) شخص (رجال ونساء) من (16) دولة عربية. اعتبر(94%) من المشاركين أن الموقف الأمريكي سلبي، ووصفه (82%)بأنه سيئ للغاية، وأفاد (76%)من المشاركين بأن موقفهم من الولايات المتحدة أصبح أكثر سلبية بعد الحرب، معربين عن فقدان الثقة في السياسة الأمريكية. ورأى(77%)من المشاركين أن الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي هما أكبر تهديد لأمن واستقرار المنطقة، حيث اعتبر(51%) أن الولايات المتحدة هي الأكثر تهديداً[1]. بل وينظر منافسي الولايات المتحدة وعلى رأسهم الصين وروسيا أن هزيمة الكيان الإسرائيلي وتعرضه لخطر وجودي سيضعف صورة ونفوذ حليفتها الأولى الولايات المتحدة في المنطقة، وسيضعف النظام " القائم على القواعد" الغربي الذي ترفضه الصين وروسيا ودول أخرى، على اعتبار أن الكيان الإسرائيلي يعد جزءا لا يتجزء من هذا النظام منذ قيامه عام 1948[2].

يقول يان شوتونغ Yan Shutong عميد "معهد العلاقات الدولية في جامعة تسينغهوا": "ستقلل حرب (إسرائيل) وغزة من النفوذ السياسي العالمي للولايات المتحدة. وقد أصبح هذا واضحاً للغاية، لأن حتى حلفاءها سيضطرون إلى الابتعاد عنها في هذه القضية... ومع تقويض العلاقات الاستراتيجية للولايات المتحدة مع القوى الكبرى الأخرى، فإن التوازن الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة سوف يصبح أقل ملاءمة للولايات المتحدة"[3].

ثالثا: بدء التحولات الجذرية والتدريجية في الذات العربية والإسلامية وإعادة صياغة الوعي الجمعي للأمة: فأمام الصلف الأمريكي وإصراره على الدعم الكامل للكيان الإسرائيلي في حرب الإبادة على غزة، التي أصبحت الولايات المتحدة شريكا فيها لا وسيطا، وتزامنا مع تصنيف الموقف الرسمي العربي والإسلامي بين التخاذل والتآمر، وأمام ضعف الموقف الشعبي العربي والإسلامي في الحيلولة دون استمرار هذه الحرب، إلا أن ذلك لا ينفي مطلقا بدء التحول في الذات والفكر العربي والإسلامي الفردي والجمعي، والذي قد يتمحور حول:

---

[1]) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات/ برنامج قياس الرأي العام، Arab Public Opinion about the Israeli War on Gaza، https://2u.pw/WvexxJbd، 2024، شوهد 2024/11/24.

[2]) أيمن سمير، عشر معادالت أمريكية في حسابات حرب غزة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، https://2u.pw/6nPAklcV، 2023، ص (4)، شوهد 2024/11/26.

[3]) Michael Singh, What to Make of China's Moves in the Middle East, https://2u.pw/fO4HrNRK, 2024, seen 24/11/2024.

1) إدراك حقيقة دور الإمبريالية الأمريكية في المنطقة، فالحقيقة الأكيدة هي أن أمريكا لا تريد أن يهزم الكيان الإسرائيلي قط، فدولة الكيان الإسرائيلي هي مشروع غربي، ما كان ليكون لولا الدعم البريطاني ثم الأمريكي، والوجود الإسرائيلي في المنطقة هو صمام أمان للمصالح الإمبريالية . وعليه يمكننا تلخيص التفسيرات المختلفة للموقف الأمريكي بما يلي[1] :

أ – الكيان الإسرائيلي هو ذخر استراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

ب – الكيان الإسرائيلي قاعدة إمبريالية أمريكية في المنطقة العربية.

ج – تقاطع المصالح الاستراتيجية بين الكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة في المنطقة.

د – الولايات المتحدة تشعر بالتزام ديني – أخلاقي تجاه الدولة اليهودية.

ه – اللوبي اليهودي الأمريكي قوي جداً إلى درجة تجعله يؤثر في السياسة الأمريكية الشرق أوسطية.

2) انهيار الصورة الذهنية للكيان الإسرائيلي في العقل العربي، فقد عمد الكيان الإسرائيلي منذ قيامه على تثبيت عقيدته القتاليّة "الجدار الحديديّ" المتجسدة في ترويج مقولة "الجيش الّذي لا يقهر" فعليا وإعلاميا بهدف هندسة وكي الوعي الفلسطينيّ، والعربي والإسلامي، والهدف شل سلوكهم المقاوم وإخضاعه لشروطه الجيوسياسية، فجاءت عملية " طوفان الأقصى" واجتياح قوّات النخبة للمقاومة الفلسطينية المستوطنات والثكنات العسكرية لغلاف غزة في 7 أكتوبر/ تشرين الأوّل 2023، والبطولات التي سطرتها المقاومة الفلسطينية في مواجهة الحرب البرية الإسرائيلية على غزة؛ لتشكل زلزالا كارثيا وضربة إستراتيجية في هندسة وكي الوعي الإسرائيلي، وصفها الدبلوماسي الإسرائيلي السابق ألون بينكاس Alon Pinkas إنّ :" السابع من أكتوبر 2023 تاريخ سيبقى عارا على إسرائيل". وكتب الكاتب الإسرائيلي أوري مسغاف Uri Misgav إنّ: " إسرائيل القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة تنهار أمام بضع مئات من مقاتلي حماس". وقال آفي ماير Avi Mayer رئيس تحرير صحيفة "جيروزاليم بوست" إنّ: " هذا هو 11 سبتمبر الإسرائيلي وبعده لن يعود أي شيء كما كان". وبمعزل عن محصلة الحرب النهائية، ستبقى النتائج المستدامة لعملية "طوفان الأقصى" صورة وكيا إستراتيجيا عميقا للوعي والنفس الإسرائيلية كما يصفها ديفيد هوروفيتز David Horovitz من صحيفة "يديعوت أحرونوت"، بأنّه " انتصرت حماس في معركة نفسية كبرى ستبقى ذكراها خالدة للأبد". بمعنى أنه لن تكون أي صورة انتصار إسرائيلية قادرة على محو آثار هذه الضربة، لأنها صورة بألبوم صور كما يصفها المعلق بن كاسبيت Ben Caspit: "نفذت حماس هجومها لتحصل على صورة نصر لكنها عادت بألبوم كامل من هذه الصور"[2].

3) الحرب على غزة أعادت صياغة قناعة الشعوب العربية والإسلامية بحقيقة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ومفهوم النصر، وأن العداء مع الكيان الإسرائيلي هو عداء عقدي وجودي. يقول المفكر العربي محمد سليم العوا أن : " طوفان الأقصى فتح نوافذ العالم العربي، لا سيما شبابه، على الحقل الخصيب، أعني حقل المقاومة الذي ثماره كلها تتجه نحو استعادة الحق الفلسطيني السليب واستعادة الكرامة العربية التي أهدرت منذ قيام الدولة الصهيونية –بل قبل قيامها– واستمرت مهدرة إلى يوم 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، حيث رأى العرب –كما رأى العالم– أن قهر العدو ممكن وأن مواجهته بغير جيوش نظامية تكبده خسائر فادحة لا قِبل له باحتمالها، ومجرد وجود هذه

[1]) هيثم مزاحم، عن جذور العلاقات الأمريكية الصهيونية، https://2u.pw/jQV9PV93، 2024، شوهد 2024/11/29.

[2]) عامر الهزيل، حرب غزّة في سياق هندسة الوعي والكيّ المتبادل، https://2u.pw/TmQHhcEY، 2023، شوهد 2024/11/29.

الحقائق في أذهان الشباب العربي، يفتح الأبواب لمرحلة ثقافية وسياسية، بل ووجودية جديدة، أهم ملامحها الشعور بالقدرة على المواجهة، وبالقوة في مواجهة الطغيان، وبجدوى المقاومة الفكرية والثقافية والسياسية، فضلا عن المقاومة العسكرية في الحصول على الحقوق المسلوبة، بما فيها الحق في استعادة الأوطان المحتلة. ويضيف عندما سئل عن مستقبل التطبيع في المنطقة: " لا فرق عندي بين توقف قطار التطبيع أو استمراره. ولا أزال أؤمن تماما بصدق مقولة صديقنا الجليل العلامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين: "للحكومات ضروراتها، وللشعوب خياراتها" "[1].

الخاتمة:

لقد كان لتفعيل الولايات المتحدة للنظام " القائم على القواعد" دور كبير في تهميش دور القانون الدولي والمؤسسات الدولية في ضبط نظام الأمن الجماعي في النظام الدولي المعاصر، وحفظ السلم والأمن الدوليين. فهذا النظام الذي برز بعد انتهاء الحرب الباردة، في ظل ما عرف بنظام أحادي القطبية، استخدمته الولايات المتحدة كهراوة تسلطها على من تشاء، كلما أخفقت في الحصول على تخويل من الأمم المتحدة، أو تعارضت القرارات مع مصالحها ورؤيتها. فقد اعتبر باحثون ومسؤولون أمريكيون أنه عندما تفشل المؤسسات الدولية في تحقيق النتائج التي يفضلها "عالم الحرية"، فإن هناك "منتدى بديل للديمقراطيات الليبرالية للسماح بالعمل الجماعي" ومن الناحية العملية، كان هذا المنتدى في أغلب الأحيان هو البيت الأبيض.

وقد تم تفعيله في منطقة الشرق الأوسط أكثر من مرة في نظام الألفية الثالثة، كما في الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وفي عملية إسقاط نظام القذافي في ليبيا عام 2011، ونشر القوات الأمريكية في شرق سوريا بدون تفويض من الأمم المتحدة ولا دعوة من نظام بشار الأسد، وتفعيل العقوبات الاعتيادية والثانوية على إيران. وكان آخرها في تفعيله في حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة منذ عملية " طوفان الأقصى" في 2023/10/7، فكانت أمريكا شريكا فيها من خلال الدعم العسكري والسياسي اللامتناهي، ومنع تطبيق القرارات القانونية الصادرة عن المؤسسات الدولية، ما حيد وما يزال صلاحية القانون الدولي لصالح النظام " القائم على القواعد " .

وعليه ترى الدراسة أن النظام " القائم على القواعد" "Rule-Based Order"، هوترسيخ لنظام قائم على القوة، يقوض نظام الأمن الجماعي، ويهدد السلم والأمن الدوليين، ويرفع تفعيله من قبل الولايات المتحدة في حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة من وتيرة التوترات الإقليمية في الشرق الأوسط. وعليه توصي الدراسة بضرورة إعادة صياغة منظومة الأمن الجماعي القائمة، سواء بالإصلاح أو الاستبدال، ولا بد لدول وشعوب المنطقة أن يكون لها دور في ترسيخ نظام قائم على القوة والعدل إقليميا ودوليا.

المراجع:

المراجع العربية:

- إبراهيم، عزت، تآكل القيادة الأحادية: مستقبل وتحديات النظام الدولي القائم على القواعد، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 18: 6 – 36، 2024.

[1]) عبد الحكيم أحمين، المفكر محمد سليم العوا: طوفان الأقصى محرك للشعوب والمجتمعات تغيرت نظرتها للقيم الغربية، موقع الملتقى الفلسطيني، https://2u.pw/scRvVKNE، 2024، شوهد 2024/11/29.

- أحمين، عبد الحكيم، المفكر محمد سليم العوا: طوفان الأقصى محرك للشعوب والمجتمعات تغيرت نظرتها للقيم الغربية، موقع الملتقى الفلسطيني، https://2u.pw/scRvVKNE، 2024.

- أيمن، هاجر، الحرب الإسرائيلية على غزة ومأزق النظام الدولي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، https://2u.pw/5BWx0Pko، 2024.

- بو لحية، يحي، الإبادة الجماعية في غزة، الواقع والمقدمات والمآلات، مجلة العلوم السياسية والقانون، (10) 41: 43 – 55، 2024.

- بوبوف، فينيامين ، انهيار مفهوم النظام الدولي القائم على القواعد، ترجمة عرب جورنال، https://2u.pw/NWlnPDup، 2024.

- الجمعة، خالد، الأسس القانونية لعدم مشروعية غزو العراق واحتلاله، مجلة الشريعة والقانون، العدد48: 299- 365، 2011.

- عبد الله، ثناء، حرب الإبادة الجماعية في غزة وخلفية الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربية، https://2u.pw/9wlnOReL، 2024.

- مزاحم، هيثم، عن جذور العلاقات الأمريكية الصهيونية، https://2u.pw/jQV9PV93، 2024.

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات/ برنامج قياس الرأي العام، Arab Public Opinion about the Israeli War on Gaza، https://2u.pw/WvexxJbd، 2024.

- موقع الأمم المتحدة، لجنة أممية خاصة: أساليب إسرائيل في الحرب في غزة تتوافق مع الإبادة الجماعية بما في ذلك التجويع، https://2u.pw/r8QsGC6I، 2024.

- موقع الجزيرة نت، الجنائية الدولية تصدر مذكرتي اعتقال بحق نتنياهو وغالانت بارتكاب جرائم حرب، https://2u.pw/ws9rBQzN، 2024.

- موقع الجزيرة نت، تقرير: 17.9 مليار دولار المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل منذ طوفان الأقصى، https://2u.pw/p8f7EUCP، 2024.

- موقع الجزيرة نت، فوضى العقوبات الاقتصادية.. كيف استهلكت أميركا سلاحها الأهم؟، https://2u.pw/uE8yuueO، 2020.

- موقع عربي 21، تحليل: سياسة ترامب "أمريكا أولا" تدفع الصين بسرعة نحو الزعامة العالمية، https://2u.pw/1dq1GiDF، 2024.

- موقع القدس العربي، الصين تتهم مجلس الأمن بعدم أداء واجبه تجاه القضية الفلسطينية، https://2u.pw/aCfaHJGj، 2024.

- موقع CNN بالعربية، أول تعليق من أمريكا على إصدار مذكرتي اعتقال بحق نتنياهو وغالانت، https://2u.pw/t8uLKcY9، 2024.

- الهزيل، عامر، حرب غزّة في سياق هندسة الوعي والكيّ المتبادل، https://2u.pw/TmQHhcEY، 2023.

- وكالة الأناضول، سابقة تاريخية.. إسرائيل تُحاكم أمام "العدل"، https://2u.pw/zOm5GcjN، 2024.

- ARABIC.NEWS.CN، لماذا يعد مصطلح "النظام العالمي القائم على القواعد" الذي صاغته واشنطن مغالطة، https://2u.pw/OBsW5R23، 2023.

Foreign references:

- Boas Lieberherr, The “Rules-Based Order”: Conflicting Understandings, CSS Analyses in Security Policy, No. 317: 1- 4, 2023.

- H.A. Hellyer, How Joe Biden Sabotaged the ‘Rules-Based Order’, https://2u.pw/4x3hgloB, 2024.

- John Dugard SC, The choice before us: International law or a ‘rules-based international order’?, Leiden Journal of International Law, No 36: 223–232, 2023.

- Malcolm Jorgensen, "The Jurisprudence of the Rules-Based Order: The Power of Rules Consistent with but Not Binding under International Law", Melbourne Journal of International Law 221, MelbJlIntLaw 24; 22(2), 2021, https://2u.pw/gfABrsRH.

- Michael Singh, What to Make of China’s Moves in the Middle East, https://2u.pw/fO4HrNRK, 2024.

- Spencer Ackerman, Gaza Shows the Difference Between International Law and the “Rules-Based International Order, https://2u.pw/O7adu5Ec, 2023.

- Yasmeen Serhan, The ICC Wants to Prosecute Israeli Leaders. The U.S.’s Rejection Threatens Rules-Based Order, https://2u.pw/8GKD47MR, 2024.

دور المساعدات الخارجية في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية:

دراسة حالة المساعدات الأمريكية للسودان

إعداد/ هبة فخري علي تركمان/ ماجستير تخطيط وتنمية سياسية

المستخلص:

يتناول هذا البحث المساعدات الخارجية بوصفها أداة للسياسة الخارجية الأمريكية، وتعتبرها الباحثة من المؤشرات المركزية الدالة على مستوى أداء السياسة الخارجية الأمريكية والتي نشطت في توظيفها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، كما يؤكد البحث على التوظيف المتزايد للمساعدات الخارجية بشكل متتابع للحكومات الأمريكية المتتالية باعتبار أن المساعدات الخارجية تمثل القوة الذكية التي يمكن استغلال توظيفها خدمة لأهداف تضعها مؤسسات رسمية تابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، ذلك مع توقع استمرار صعودها في ذات الاتجاه المتزايد في السنوات القادمة وفق ما تقتضيه المتغيرات على الساحة السياسية الدولية، يُلاحظ أيضا أن الزيادة في نسبة المساعدات الخارجية المقدمة لبعض الدول تعد دافعا لزيادة الإنتاج السياسي والاقتصادي، في ذات السياق أوصت الباحثة الدول العربية المانحة كدول الخليج العربي والجزائر الاستفادة من تجارب الدول الكبرى في ضرورة السعي نحو تحقيق نتائج واقعية ملموسة في مجالات مختلفة منها التعاون السياسي والاقتصادي وحتى الاستراتيجي من خلال التوظيف السياسي الأمثل للمساعدات الخارجية التي تقدمها أوقات الكوارث والأزمات والحروب، وكما أوصت الدول العربية المتلقية أيضا بالوعي بأهداف الدول الأجنبية منها والاستفادة مما تتلقاه من مساعدات أجنبية والاستثمار فيها لدواع إنمائية تطويرية.

وقد استخدمت الباحثة في سبيل الوصول إلى النتائج الواقعية من هذا البحث المنهج التحليلي باستخدام الأداة الوصفية وتحليل المحتوى.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية؛ المساعدات الخارجية؛ السودان؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ القوة الذكية.

Abstract:

This research deals with foreign aid as a tool of American foreign policy, and the researcher considers it one of the central indicators indicating the level of performance of American foreign policy, which it has been actively employing since the end of World War II. The research also confirms the increasing employment of foreign aid in a successive manner by successive American governments, considering that foreign aid represents Smart power that can be exploited to serve goals set by official institutions affiliated with the US Department of State, with the expectation that it will continue to rise in this direction in the coming years, according to what is required by the changes on the international political arena. It is also noted that the increase in the percentage of foreign aid provided to some countries is an incentive to increase political and economic production.

In the same context, the researcher recommended to Arab countries, such as the Arab Gulf countries and Algeria, the need to strive towards achieving tangible, realistic results in various fields, including political, economic, and even strategic cooperation,

through the optimal use of foreign aid provided in times of wars, disasters, and crises, It also recommended that the recipient Arab countries be aware of the goals of foreign countries that receive foreign aid for developmental reasons.
The researcher used a method to reach realistic results from this applied analytical research using the descriptive method and content analysis.
Keywords: foreign policy, foreign aid, Sudan, the United States of America, Smart power.

مقدمة:

أسهمت التطورات التكنولوجية في تسارع وتيرة عمليات إنتاج واستهلاك الموارد الاقتصادية على حد سواء، وقد أظهرت العديد من الأبحاث والدراسات الفارق المتنامي في الدخل الاقتصادي على الصعيد الفردي وكذلك الدولي، إذ أن عديدا من دول العالم الثالث (النامي) محرومة من أدنى مستويات المعيشة والتنمية، إلا أنه وفي الوقت ذاته فإن ما يقوم به المجتمع الدولي من واجبات تتمثل في مساعدة المجتمعات على توفير شروط المعيشة الكريمة والنهوض وتحقيق التنمية الحقيقية الملقاة على عاتقه تجاه الدول التي خضعت للاحتلال والاستغلال الأجنبي غير كافية، لا سيما أن المساعدات الدولية والتمويل الدولي المقدم من قبل الدول المانحة سواءا المباشر منه أو الذي يتم تقديمه من خلال المؤسسات من المفترض أن يعمل على تحسين الأوضاع، لكنه فعليا لا يفعل ذلك. (كورت، 2018)

تعتبر المساعدات الخارجية إحدى وسائل القوة الناعمة التي توظفها الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أهم مؤشرات الأداء للسياسة الخارجية الأمريكية، وفي حين أن كانت مفاهيم ارتكاز القوة والصراع والتنافس والتحالفات هي التي تحكم أهداف السياسة الخارجية الدولية، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توظيف جانب المساعدات الخارجية وتسخيره لصالح تحقيق أهدافها، حيث لا يمكن إنكار ما تقدمه من مساعدات في حالات النزاع والحروب والكوارث، كما لا يمكن إنكار ما قدمته من مساعدات إنسانية لعديد من المناطق المحرومة والمنكوبة في شتى أنحاء العالم. (عبد الفتاح، وآخرون، 2001)

مشكلة البحث:

يهتم هذا البحث بفهم مدى إسهام القوة الناعمة متمثلة بالمساعدات الخارجية في السياسة الخارجية الأمريكية، بحيث يطرح تساؤلا يتعلق بالتوظيف السياسي للمساعدات الخارجية في السياسة الخارجية الأمريكية، وسيتم توضيح ذلك من خلال الإجابة على السؤال الرئيس التالي: كيف تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات الخارجية وسيلة في رسم سياستها الخارجية وآلية فعالة لتنفيذها وبالتالي خدمة مصالحها؟

ويتفرع من السؤال المركزي مجموعة من **الأسئلة الفرعية** التي تستوجب الطرح وستتم الإجابة عليها في محاور البحث المختلفة؛ وهي:

1. ما هي المساعدات الخارجية وما هي أشكالها؟
2. ماذا يعني توظيف المساعدات الخارجية في السياسة الخارجية الأمريكية؟
3. ماهية المساعدات الخارجية الأمريكية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للدول الهشة؟
4. ما هي آلية توظيف المساعدات الخارجية في السياسة الخارجية الأمريكية وأهدافها من ذلك؛ هل تتم هذه المساعدات دونما أي مقابل؟

5. كيف يجب تقييم المساعدات الأمريكية الخارجية؟
6. ما هي تداعيات استخدام المساعدات الخارجية وسيلة تنافس لدعم موقف الولايات المتحدة الأمريكية في ظروف التنافس مع روسيا والصين على الوضع العام العالمي؟

فرضية البحث:

تستند المساعدات الخارجية الأمريكية إلى أهداف سياسية واقتصادية واستراتيجية أكثر من كونها إنسانية بحتة، حيث تستخدم لتعزيز الهيمنة الأمريكية وحماية أمنها القومي في مواجهة التحديات العالمية، بما في ذلك الصعود الروسي والصيني، والتغيرات الاقتصادية التي تهدد مركزها في النظام الدولي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لتبيان ما يلي:

1. أشكال المساعدات الخارجية المقدمة من قبل الدول المانحة أوقات النزاعات والهدف من وراءها.
2. حيثيات تقديم المساعدات الخارجية ودورها في السياسة الخارجية للدول.
3. مساهمة المساعدات الخارجية في السياسة الخارجية الأمريكية.
4. مساعدة الباحثين لفهم وتفسير الأطر الحاكمة لتوظيف القوى الناعمة في العلاقات الدولية وعلاقة الدبلوماسية الاقتصادية بذلك.
5. تأثير المساعدات الخارجية الأمريكية على استقلالية القرار السياسي للأنظمة السياسية.

أهمية البحث تنقسم إلى:

أ. **الأهمية العلمية:** هنا تتمثل أهمية البحث العلمية في عرض أفكار علمية يعتد بها كمرجع في دراسات وأبحاث ذات صلة وكأداة لتقييم المساعدات الخارجية الأمريكية وآليتها وأغراضها وزيادة الوعي بها، وأيضا لإثراء المكتبة العربية بمواضيع ذات صلة بالتدخل الإنساني في دول العالم الثالث.

ب. **الأهمية العملية:** لا تكمن أهمية البحث في كونه يعالج موضوعا فائق الأهمية على مستوى التأثير في وضع السياسة الخارجية وأهدافها، وكذلك قضية تتولى نصب الاهتمام الدولي حاليا حيث تتزاحم الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم المساعدات والمنح أوقات النزاعات والحروب والكوارث، فأهمية البحث لا تقتصر فقط فيما سبق إنما في تزايد هذا التزاحم على تقديم المساعدات الدولية لمختلف الأطراف المتنازعة خاصة في دولة السودان، وذلك من قبل دول كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وفرنسا وغيرها –هذا يعني أنها ذات صبغة سياسية– لأن هذا البلد عانى مرارا وتكرارا من ويلات الحروب والنزاعات الطائفية والعرقية وهو أصلا يعاني من انعدام مقومات الحياة الكريمة والمعيشة وأسس التنمية وشروطها، كما عانى منذ زمن بعيد من التخلف والفساد والاقتتال في اقليم دارفور على نحو الخصوص، فالصراع القائم فيه لا يمكن وصفه بالحديث إنما الحديث فيه هو التنافس من قبل الدول الكبرى على تقديم الدعم والمساعدات الخارجية بشتى أشكالها لمختلف الأطراف فيه، ذلك بما يخدم الأطماع الاستعمارية لهذه الدول، من هنا يمكن إعتبار الأهمية العملية تتمثل في وضع الإجراءات الاحترازية وتحقيق الوعي والإدراك لمبتغى الدول المانحة، وتكثيف الجهود لمواجهة الأطماع الاستعمارية التي تأتي بصورة المساعدات الإنسانية، وتوظيفها بشكل عكسي أي بما

يخدم أهداف بناء الدولة وكذلك الاستدلال بها من قبل أقطار عربية وإسلامية شتى لتوظيف هذا الجانب الدبلوماسي المتمثل في توظيف المساعدات الخارجية أوقات الحروب والكوارث أداة ناعمة لتحقيق أهدافها في المجتمع الدولي والنظام الدولي.

حدود البحث:

1. **الحدود المكانية للبحث:** تتمثل الحدود المكانية في هذا البحث في الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتلقية للمنح والمساعدات الخارجية ومنها دولة السودان على وجه الخصوص.
2. **الحدود الزمانية للبحث:** يغطي البحث الفترة الممتدة منذ تسلم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ولايته الأولى في الحكم في العشرون من يناير 2017 إلى فترة تسلمه الولاية الثانية والتي كانت في العشرين من يناير 2025.

الإجراءات المنهجية للبحث:

تعتمد الدراسة الحالية المنهج الاستنباطي ومنهج دراسة الحالة باستخدام الأداة الوصفية التحليلية وتحليل المحتوى في سبيل الوصول إلى تحليل علمي منظم للظاهرة موضع الدراسة.

التعريفات الإجرائية للبحث:

1. **المساعدات الخارجية:**

يمكن تعريف المساعدات الخارجية إجرائيا وبما يخدم الهدف من هذا البحث بأنها: أحد أبرز أدوات السياسة الخارجية التي توظفها الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها الدولية مع الدول النامية وتمثل ما تقدمه من منح وهبات بمختلف أشكالها إلى الدول المتلقية والتي عادة ما تكون دولا ضعيفة وهشة ومنها دولة السودان في إطار إنساني ظاهريا أوقات الحروب والأزمات والكوارث تهدف فيه التأثير على القرار السياسي للدولة المتلقية وتوجيهه بما يخدم رؤيتها، وبتوظيف سياسي عميق وبحت خدمة لأهداف سياستها الخارجية التي وضعتها وتحقيقا لمكاسب سياسية واقتصادية واستراتيجية وضمانا لمصالحها القومية والعالمية.

2. **السياسة الخارجية:**

كما يمكن تعريف السياسة الخارجية إجرائيا وبما يخدم الهدف من البحث على أنها النهج السياسي الذي تتبعه الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة علاقاتها الدولية في إطار المجتمع الدولي بما يسهم في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، وبما يحقق لها ضمان الحفاظ على موارد القوة ومنابع الهيمنة السياسية والاقتصادية وحفظا لأمنها القومي بالدرجة الأولى.

الدراسات السابقة:

أ. **كتاب جاد (2000)، بعنوان التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية:** هدف هذا الكتاب إلى تسليط الضوء على موضوع التدخلات الدولية التي أصبحت تتنامى بوضوح، ذلك بعد حملة حلف شمال الأطلسي على يوغسلافيا، وذلك من خلال إبراز مشكلة الإنتقائية؛ إذ قارن بين حالتي الشيشان حيث الإمتناع عن التدخل والبوسنة التي شهدت تدخلا من خلال الانفراد بالتسوية، في حين أنه لم يتطرق إلى التدخلات الأمريكية من خلال المساعدات الخارجية و لم يتناول قضايا دول عربية في ذات السياق.

ب. **كتاب عبد الفتاح وآخرون (2001)، بعنوان المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي رؤية من منظور عربي وإسلامي:** تناول هذا الكتاب موضوع المساعدات الخارجية ودورها في إحداث التنمية في دول العالم العربي، من خلال تناول العلاقة بين الإسلام

والتنمية، وأشكال التخلف وكذلك معيقات التنمية في العالم العربي من وجهة نظر إسلامية، كما أنه راح لدور المساعدات الخارجية في إطار الفلسفة والسياسات التي تمليها برامج التكيف الهيكلي بإشارة خاصة للحالة السودانية، وحدود العلاقة بين السيادة القطرية والمساعدات الخارجية والأبعاد الثقافية للمساعدات الخارجية للعالم العربي والمحددات السياسية لفعالية المساعدات الخارجية للتنمية في العالم العربي، إلا أنه أغفل تناول الرؤية الأوروبية والغربية بشكل عام والأمريكية على وجه الخصوص في إحداث التنمية وتحقيقها في العالم العربي من خلال المساعدات الخارجية.

ت. **رسالة ماجستير الرفاعي (2008)، بعنوان المساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة بين النظرية والتطبيق:** تناول هذا البحث موضوع المساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة الدولية والداخلية، حيث أشار لقصور في الآليات التي تعالج موضوع تنظيم المساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني، كما ناقش دور المحكمة الجنائية الدولية في محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني بالأخص تلك المقدمة في ظروف النزاعات المسلحة الدولية والداخلية على حد سواء، باعتبار ذلك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وتهدد الأمن والسلم الدوليين، بيد أنه لم يتدارك دور المساعدات الخارجية في السياسة الخارجية للدول المانحة.

المحور الأول: المساعدات الخارجية قوة ذكية في العلاقات الدولية:

تعد المساعدات الخارجية واحدة من المواضيع الهامة المطروحة في العلاقات الدولية، إذ تمثل محلّ جدال على المستويين العملي والنظري، ففي خضم التزايد الكبير في الحروب والأزمات والكوارث على المستوى الدولي ككل تزايد معها الدور الذي توظف لأجله المساعدات الخارجية باعتبارها أداة بالغة الأهمية، إذ تستخدمها الدول أداة لتنفيذ سياستها الخارجية حيث تمثل وسيلة أساسية في النظام العالمي للسياسة الخارجية.

بادئ الأمر فإن من الأهمية بمكان توضيح ماهية المساعدات الخارجية وشروط تقديمها لنستطيع تحليل دورها في العلاقات الدولية وكيف توظف كأداة ذكية فيها وبالتالي نصل لمدى تأثيرها في صنع السياسة الخارجية للدول بشكل عام وللولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص وهو الهدف الرئيس من هذا البحث.

أولا: دور المساعدات الخارجية في تحديد سلوك السياسة الخارجية الأمريكية:

أدرج مفهوم المساعدات الخارجية ضمن أدبيات العلاقات الدولية إبان الحرب الباردة؛ مع أن ظهور فكرة المساعدات الخارجية يرجح أنه بدأ مع تقديم الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات الخارجية لدول أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، بهدف مساعدتها على تخطي نتائج الحرب الكارثية وتحقيق التمكين الاقتصادي من خلال حزمة المساعدات الاقتصادية التي تمثلت بمنح وهبات وقروض طويلة الأجل (سيد، 2024).

هذا يدلل على أن استخدام المساعدات الخارجية أداة لتنفيذ السياسة الخارجية ليست بالسياسة حديثة العهد في فلسفة العلاقات الدولية؛ فلم يكن التوجه الأمريكي بتقديم المساعدات للقارة الأوروبية بدافع حسن نية أو لدواع إنسانية، بل لدواعي التنافس القائم بين المعسكرين آنذاك، فاستخدمتها لمنع دول الاتحاد الأوروبي من التأثر بالاتحاد السوفييتي، إذ سعى مارشال وضمن مشروعه ضمان تحييد الصراع بين الدول الأوروبية وتجنب الخلافات الداخلية بينها، لضمان تحقيق الاستقرار وتعزيز التكامل في القارة الأوروبية وتحقيق النمو الاقتصادي

بمساهمة أمريكية قدرت ب (13,3) مليار دولار أسهمت في تعافي أوروبا اقتصاديا، ووفرت سوقا للسلع الأمريكية، كما أسهمت في إقامة حكومات ديمقراطية، فكانت البادرة الأولى نحو تحقيق تعاون تجاري موثوق مع أوروبا الغربية. (كورت، 2018)

مثّل مشروع مارشال –نسبة إلى جورج مارشال وزير الخارجية الأمريكي إبان الحرب العالمية الثانية– اللبنة الأولى في التوجه الأمريكي لسياسة المساعدات الخارجية كأحد أوجه القوة الذكية، فاستخدمتها بغية التأثير في قرارات الدول الأخرى والتي ارتبطت بفكرة المشروطية السياسية، إذ أسهمت مؤسسة الفكر والبحث الشهيرة في الولايات المتحدة الأمريكية (بروكنجز) بالتعاون مع لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بصياغة بنوده وأقره الكونجرس الأمريكي، (الحرة/ خاص – دبي، 2024)، كان هذا بعد طرح تقدم به (مورجنثاو) تمثل بمشروع سعى من خلاله لتمرير قرار يقضي بتدمير قدرات ألمانيا تمهيدا للسيطرة عليها تماما كما تم التعامل معها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، لكن سرعان ما تداركت الإدارة الأمريكية التبعات السياسية الخطيرة لمثل هذا القرار، والتي تمثلت في توجه ألمانيا للتطرف بعد الحرب العالمية الأولى بالطبع هذا يهدد الأمن والسلم الدوليين، وأمام هذا التهديد توصلت إلى فكرة مشروع مارشال أو برنامج التعافي الأوروبي. (عبد ربه، 2021).

كان ذلك أحد جوانب التنافس ما بين المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ توجهت الأخيرة بالمشروع للاتحاد السوفييتي الذي بدوره رفض هذا الطرح وألزم دول المعسكر الشرقي أيضا بعدم قبوله بتهديدها بدفع تعويضات للاتحاد السوفييتي إن فعلت.

ففي خطة بديلة أقدم وزير الخارجية السوفييتي آنذاك (فيتشسلاف مولتوف) على تقديم مشروع يخص دول المعسكر الشرقي لكنها لم تنجح كما المشروع الأمريكي، وأمام تنافس هاتان القوتان العظميان على تقديم المساعدات الخارجية بشتى أشكالها للدول الضعيفة والهشة في سبيل منها لكسب ولاء هذه الدول لأحد المعسكرين ضد الآخر، هنا برز الدور الهام الذي تلعبه المساعدات الخارجية بمختلف أشكالها سواءا الدبلوماسي أو الاقتصادي أو الأمني حتى في رسم السياسة الخارجية للدول الكبرى وأيضا تحقيق أهدافها المرسومة، بالتالي أصبح مفهوم المساعدات الخارجية يبرز بشكل أوضح في تلك المرحلة حيث اشتداد التنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي. (العجمي، 2011)

وتبلورت الاستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة بما تم تقديمه لمصر في إطار المساعدات الخارجية، وذلك بشكل سنوي ومنتظم بدءا من العام (1979) إذ أقدمت على تزويدها بمساعدات عسكرية قدرت ب (1,3) مليار دولار فيما بلغت قيمة المساعدات الإقتصادية ما قيمته (500) مليون دولار أمريكي، إذ خصص آنذاك الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) لكل من إسرائيل ومصر حصة من المساعدات العسكرية والاقتصادية، هنا لا ينبغي النظر لهذه المساعدات من زاوية البعد الإنساني بل على العكس تماما هي أتت من منظور أمني بحت، بحيث ارتبطت برهان سياسي تعلق بتوقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل، وهنا تجلى الهدف الأمريكي في العلاقة المباشرة بين ما تقدمه وبين منظومتها واستراتيجيتها الأمنية. (الميالي، 2024)

أما حديثا وفي ذات السياق وبمشاركة نفس الأطراف؛ وخلال الأيام الأولى من تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لولايته الثانية في العشرين من يناير (2025)، وقع مجموعة من القرارات كان من بينها وقف كل أشكال المساعدات الخارجية الحالية والجديدة على حد

سواء مستثنيا بذلك المساعدات العسكرية المقدمة لكل من مصر وإسرائيل وكذلك المعونات الغذائية الطارئة فقط، مع مراجعة ما يجب استثنافه منها في إطار الانسجام مع أهداف السياسة الخارجية الأمريكية. (واشنطن- وكالات، 2025)

يأتي هذا في ظل الأزمات التي يعاني منها العالم لا سيما أنه جاء إبان وقف إطلاق النار في غزة والصراع الدائر في السودان الأمر الذي سيكلف العالم من المخاطر الكثير باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية المانح الأكبر للمساعدات الخارجية، وهذا كان مصدر قلق كبير للكثير من المنظمات الإنسانية التي تمول أنشطتها الولايات المتحدة شأن ال (USAID) لأنه سيعود بالأثر السلبي على مختلف البرامج الإنمائية والإنسانية والإغاثية حول العالم. (CNN، 2025)

وبالمقارنة بين ظروف استمرار المساعدات الأمريكية لكل من مصر وإسرائيل في العام (1979) والآن أي العام (2025)، إذ كان الثمن الأول هو اتفاقية السلام (كامب ديفيد) في العام (1978) في عهد جيمي كارتر، أما حاليا وحينما أوقف (ترامب) المساعدات الخارجية واستثنى كليهما من ذلك، في ذات الوقت وفي المقابل طلب من مصر والأردن وإبان إعلان وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل – والذي دخل حيز التنفيذ يوم الأحد (2025/1/19)- استقبال المزيد من اللاجئين الفلسطينيين تحت مسمى تشجيع الهجرة الطوعية استجابة للظروف الإنسانية التي عانى منها أهل القطاع نتيجة العدوان الإسرائيلي في معركة الطوفان، هنا تظهر الاستراتيجية الأمريكية في استخدام المساعدات الخارجية وسيلة ضغط، حيث الهدف الرئيس والمبطن هو تفريغ القطاع من سكانه وتقديمه للكيان الصهيوني، لا ننسى طبعا أن مصر هي الضامن الأول في الشرق الأوسط لأمن الكيان الصهيوني الذي هو بالطبع الحامي الرئيس لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية فيه، وأداة تحقيق أهدافها.

وبذكر المساعدات الخارجية ووفقا للتعريف الذي وضعته هيئة الأمم المتحدة فإنها العملية التي تسهم في تحسين ظروف وشروط المعيشة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية في الدول النامية، من خلال الجهود المشتركة بين الحكومة من جهة والمواطنين من جهة أخرى في سبيل الإرتقاء بالمجتمعات نحو حياة كريمة والإسهام في تقدمها. (المطيري، 2015)

أما اللجنة المساعدة الإنمائية التي تتبع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، – التعريف الأكثر انتشارا– فقد أشارت إليها بأنها ما يقدم من الدول المانحة على صورة تدفقات مالية أو سلع أو مساعدات تقنية أو عينية؛ يكون الهدف الرئيس منها دعم عملية التنمية

بمختلف أشكالها في الدول والمجتمعات المتلقية، إلا أن هذا التعريف يغفل جوانب هامة في ظروف تقديم مساعدات لا تهدف لتعزيز التنمية إنما تعطى لأهداف عسكرية بحتة كتلك التي تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية غالبا تقديمها للغير. (مهدي، 2022)

بينما راح (هانز مورغنثاو) في تعريفه للمساعدات الخارجية على أنها التوجه الحديث في تحقيق السياسة الخارجية للأهداف التي وضعت لتنفيذها، أي ينظر إليها باعتبارها الأداة التنفيذية التي توظفها الدول المانحة الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية من أجل إدارة علاقاتها الدولية ثم تحقيق أهداف سياستها الخارجية بما يضمن لها حفظ الأمن القومي وخدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في النظام الدولي وفي ظروف التنافس مع قوى كبرى أخرى، فبالتالي بحسب رؤيته فإنها تمثل مجموع السلع والخدمات والأموال التي يتم تقديمها من الدول المانحة إلى الدول المتلقية، حيث لا تختلف عن أي من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية من ناحية التوظيف السياسي لها. (Morgenthau, 1962)

فيما عبرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن المساعدات الخارجية بوصفها إياها ما يتم تقديمه من سلع وخدمات وأموال وكافة أشكال المساعدة التقنية، حيث يتم تخصيص تمويل لأنشطة معينة دون مقابل تسهم به الدول المانحة كالتزام منها تجاه الدول الفقيرة والمنظمات الدولية والكيانات الأجنبية الأخرى. (سيد، 2024)

كل تلك التعريفات تشير إلى أهمية الدور الذي تلعبه المساعدات الخارجية في العلاقات الدولية وإمكانية التأثير على القرار السياسي للدول من خلالها، وهنا نستذكر رائد مفهوم القوة الناعمة في العصر الحديث (جوزيف ناي) الذي أشار للقوة الناعمة وفق التوظيف الأمريكي السياسي لها بأنها العناصر المكملة للقوة العسكرية والتقليدية التي تهدف لحفظ الأمن القومي للبلاد وترسيخ هيمنتها وبسط نفوذها، من هنا فإن إدراج المساعدات الخارجية والإنسانية في إطار القوة الناعمة أو القوة الذكية وأحد أدواتها أمرا لا يقل أهمية عن القوة العسكرية في كثير من الأحيان التي تتجنب فيها الدولة الذهاب للخيار العسكري، ومن أجل الوقوف على محددات علاقتها ودورها في السياسة الخارجية الأمريكية يجب أن نشير إلى أشكال المساعدات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية وأهدافها وأهميتها.

تأخذ المساعدات الخارجية الأمريكية بناءا على سياستها الخارجية أشكالا شتى يمكن إجمالها فيما يلي:

1. المساعدات العسكرية: ينبع هذا النوع من المساعدات بشكل أساس من رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في بقاءها بدور المهيمن والفاعل الوحيد في النظام الدولي واستحواذها على القرار العالمي، بما يضمن لها تحقيق مزايا هامة الأبرز منها مناورات النجم الساطع الأضخم في العالم، بحيث توظف كل قوتها العسكرية في سبيل خدمة مصالحها الأمنية والاستراتيجية بشكل أساس من منطلق شعار يطرحه الساسة الأمريكان يقضي بأن أمريكا أولا.

من هنا فهي توظف أذرعا لها تحمي مصالحها؛ كتوظيفها الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط وإمداده بكافة أشكال المساعدات العسكرية التي يخصص لها الجزء الأكبر، إذ بلغ حجم المعونة الأمنية لها منذ العام (2001) ما يقارب (63) مليار دولار يمول بما يعرف بالشيك المفتوح أي التمويل العسكري الأجنبي من خلال وزارة الخارجية الأمريكية، بينما بلغ عام (2021) في الولاية الأولى لترامب (3,3) مليار دولار، أما بايدن فقد خصص ذات المبلغ من التمويل العسكري لصالح الكيان الصهيوني وهذا يأتي امتدادا لسياسة (باراك أوباما) وهو أن يخصص النصيب الأكبر من المساعدة العسكرية الخارجية لصالح الكيان الصهيوني، ذلك ضمن مشروع التفوق العسكري النوعي

للكيان الذي طرح في العام (2020) بوصفه الشريك والوكيل للولايات المتحدة في رعاية مصالحها في الشرق الأوسط، جاء ذلك في الوقت الذي وافق فيه الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) على صفقة بيع أسلحة لدولة الإمارات بقيمة (23,37) مليار دولار مقابل توقيع إتفاقيات التطبيع مع الكيان الصهيوني. (طنوس، 2021)

لا تنتهي حملة الابتزاز الأمريكي بالمعونة العسكرية التي امتدت منذ تسلم (دونالد ترامب) فترة ولايته الأولى مرورا بإدارة (جو بايدن) ثم لتسلم ترامب ولايته الثانية، بل امتد ذلك لتشمل اتفاقية التطبيع مع دولة المغرب العربي مقابل الاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية محل الصراع مع دولة الجزائر وبذلك يكسب الموقف الأمريكي لجانبه، أما دولة السودان فكان التطبيع مقابل رفع العقوبات الأمريكية وكذلك من قائمة الإرهاب، وبالطبع كانت دولتا البحرين والإمارات قد وافقت على التطبيع مقابل المعونة العسكرية الأمريكية لمواجهة التهديد الإيراني، فقد أتت اتفاقات أبراهيم بأكبر سلسلة من صفقات الأسلحة للدول العربية، بشروط سياسية أمريكية تتمثل بإذعان هذه الدول للمصالح الإسرائيلية أو قطع الإمدادات العسكرية والاقتصادية عنها. (الجزيرة نت، 2024)

يضاف لذلك سعيها الدائم في إثارة الحروب والصراعات الطائفية والعرقية حول العالم وإمداد أطرافها بالسلاح والعتاد العسكري كما تفعل مع أوكرانيا والأكراد، ذلك في سبيل إشغال الأطراف المنافسة لها في النظام الدولي، يجدر الإشارة هنا أن مبيعات الصناعة العسكرية تشكل الجزء الأكبر من مجمل الدخل القومي الأمريكي هذا من منظور اقتصادي يسهم في ازدهارها، فالمساعدة العسكرية تشمل كل ما يقدم من جهود في سبيل الحفاظ على الأمن والحيلولة دون نشوب صراعات دولية، كما أن الهدف الرئيس منها دعم نفوذ الدول الكبرى في الدول النامية المتلقية للمعونة من خلال الحفاظ على النظام السياسي القائم فيها. (الهاجري، 2023)

2. المساعدات الاقتصادية: كالمنح والقروض والهبات، يمثل هذا النوع من المساعدات أحد أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، استخدمت في الحرب الباردة والثنائية القطبية، حيث تنافست هي والاتحاد السوفييتي على تقديم المساعدات الخارجية والاقتصادية منها على وجه الخصوص وكان الهدف من ذلك كسب مواقف الدول الأخرى أو تقييد القرار السياسي لها أو كسب الأفعال العسكرية والسياسية والاقتصادية لصالح كل منهما، إذن هي تمثل أحد أشكال السيطرة على سياسات الدول المتلقية والتي عادة ما تكون دولا نامية ومن المعروف أن هذه الدول غنية بموارد القوة الاقتصادية وكثير من أشكال الثروات الطبيعية، ما يجعلها محط أطماع الدول الاستعمارية الغنية المانحة، فغالبا ما تتمتع هذه الدول بمواقع استراتيجية هامة تؤثر بالقرار السياسي العالمي بل وتتحكم به، أو تشكل منافذ برية أو بحرية للتجارة الدولية هذا يدفع الدول الغنية للتنافس على تقديم المساعدة الاقتصادية لها في إطار ما يسمى التعاون الاقتصادي تسعى من خلاله إلى إغراقها بالديون والقروض والمنح والهبات تكون بشروط تعجيزية الهدف من ذلك هو الإبقاء على تبعية هذه ادول لها، والتحكم بالقرار السياسي لها إرضاءا لأطماعها الاستعمارية. (موسى، 2022)

فعلى سبيل المثال لا الحصر هو أن مصر تحتل أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، إذ تعتبرها السوق الأول السلعي للمنتجات الأمريكية هذا يضاف لكونها الحليف الاستراتيجي لها في الشرق الأوسط بعد انفكاكها عن الاتحاد السوفييتي، هذا يجعل من احتلالها المرتبة الثانية على سلم الأولوية من المساعدة الاقتصادية الأمريكية بعد إسرائيل مبررا، رغم تراجعها مؤخرا للمرتبة الثالثة بعد إسرائيل والأردن من المساعدة الأمريكية المطلوبة للسنة المالية (2024)، فقد بلغ التبادل السلعي التجاري بينهما عام(2021)

ما قيمته (9,1) مليار دولار، فهي السوق الأول في القارة الإفريقية للمنتجات الأمريكية التي تشمل سلعا غذائية وتقنية وطائرات إضافة لمنتجات الصلب والحديد والوقود المعدني، في المقابل فإن الواردات من مصر التي تشمل ملابس وغاز طبيعي ومنتجات زراعية ونفط خام وأسمدة، من ذلك فقد بلغت قيمة الاستثمار الأمريكي للعام (2020) لمصر ما قيمته (1,5) مليار دولار. (الخنسا، 2024)

3. المساعدة التقنية أو الفنية: بحيث تعمد الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم مختلف أشكال المساعدة التقنية والخبرة المتعلقة بالأنظمة المالية كي تستطيع السيطرة على مختلف الخدمات المالية في الدول المتلقية؛ وبالتالي السيطرة على القرار السياسي فيها، كل ذلك تحت مسمى خطة الإصلاح المالي الذي تهدف من خلاله إلى رفع الفرص الاقتصادية لرأس المال الأمريكي وحده في العالم، كما تهدف من وراء ذلك أيضا لتحقيق اندماج مختلف البلدان في النظام المالي العالمي الذي تترأسه الولايات المتحدة الأمريكية وبالطبع كل ذلك لغايات سياسية تتمثل بالهيمنة وبسط النفوذ السياسي لها وفرض السيطرة على توجهات الدول المتلقية. (البريزات، 2008)

وطبقا لما تم تناوله سابقا من أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وللطرح الذي يقدمه القائمون عليها في كل مرحلة، وغاياتها من وراء تقديم المعونة الخارجية وسياستها المتبعة في ذلك؛ فقد تم استبعاد المساعدات الإنسانية من قائمة أشكال المساعدات الخارجية التي تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بمنحها ذلك لأن الهدف الإنساني البحت بعيد كل البعد عن ما تسعى لتحقيقه وراء منحها للمساعدات سواءا الغذائية الطارئة أو الطبية أو تلك التي تقدمها أوقات الكوارث والحروب وقد كان الرصيف البحري الذي أنشأ بإيعاز من جو بايدن على ساحل غزة في العدوان الأخير على قطاع غزة خير دليل على بعد الجانب الإنساني عما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية في ظروف الحروب والكوارث بصورة تسميها هي للعالم مساعدات إغاثية.

أما بخصوص ما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقه من أهداف سياسية من وراء تقديم المساعدات الخارجية وبعيداعن البعد الإنساني، فيتمثل بهدفين رئيسيين بشكل أساس، يمكننا استنتاجهما في ضوء تحليل ما سبق وورد ذكره وهما:

1. حفظ الأمن الإقليمي لأمريكا، وضمان ازدهارها وسيطرتها؛ إذ أشار الدبلوماسي الأعلى في الولايات المتحدة الأمريكية ووزير الخارجية الأمريكي (ماركو روبيو) وبشكل صريح على أن الإنفاق الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية يجب أن يكون مرهونا ب أمريكا أقوى أو أكثر أمانا أو أكثر ازدهارا. (باتمان، 2025)، ففي فترة الولاية الأولى للرئيس الأمريكي دونالد ترامب أطلق شعار أمريكا أولا الذي أراد فيه ترسيخ معنى الهيمنة والقوة الأمريكية وتغليب المصلحة الأمريكية ووضعها فوق كل اعتبار.
2. وبتحليل ما سبق نتوصل إلى الغرض الرئيس الثاني من استثمار المساعدات الخارجية قوة ناعمة لها في السياسة الخارجية الأمريكية ألا وهو، تبني التوجه الأمريكي وأداة لتحقيق التبعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية والثقافية للولايات المتحدة الأمريكية تهدف من خلالها إلى سلب الدول قرارها السياسي وسيادتها ويصبح بالتالي مستقبلها وقرارها مرهونا بالقرار الأمريكي، فتتدخل بالشأن الداخلي والخارجي لها وتصبح القائمة بالخفاء على النظام السياسي بها، كما يتيح لها هذا الإسهام في ترسيخ القيم الأمريكية في المجتمعات الأخرى كقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تنادي بها وتحسين صورتها أمام الشعوب.

لا بد الإشارة إلى أن هذه الغايات ذاتها هي محل انتقاد موجه للولايات المتحدة الأمريكية في استغلالها الغير واقعي وغير منطقي للمساعدات في الدول الفقيرة والضعيفة.

ثانيا: دور المساعدات الخارجية في رسم أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية:

لا تتوانى الولايات المتحدة الأمريكية عن استخدام أيٍّ من أشكال القوة سواءًا العسكرية أو الاقتصادية أو الابتزاز بأوراق ضغط وغير ذلك في سبيل احتكارها لمفهوم التفرد والهيمنة في النظام الدولي وبسط النفوذ، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال وزارة الخارجية فيها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي من بينها مكافحة الإرهاب، والوقوف بوجه القوى المنافسة لها، وكذلك نشر الثقافة والقيم والمبادئ الأمريكية، وحماية إسرائيل من أي خطر يهدد أمنها وتعزيز تفوقها باعتبارها الراعي الرسمي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وكذلك الحؤول دون انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبسط النفوذ على مصادر الطاقة، ورغم الاختلاف على سياسات مختلفة فيما يخص السياسة الداخلية لها من قبل مختلف النخب السياسية فيها إلا أنها كلها وفي مختلف المراحل تتفق على ذات السياسة الخارجية. (خضير، محمد، و كاطع، 2024)

تعتبر القوة المحدد الرئيس للسياسة الخارجية الامريكية، إذ تعد السبيل الوحيد لتحقيق الرؤية الأمريكية العالمية ونشر المُثل الأمريكية حول العالم وسببا لضمان المصالح الأمريكية حول العالم؛ رغم أن الخلاف يكمن في التوفيق بين القوة والالتزام بالقيم والتمسك بها، تتمثل العناصر الأساسية للقوة التي تخدم المصلحة القومية العليا الأمريكية في بناء تحالف بين المال والسياسة والدين، وهذا ما تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على بقاءه من خلال سياستها الخارجية (مداني، 2014)، الشكل الآتي يوضح العناصر الرئيسية للمصلحة القومية العليا الأمريكية:

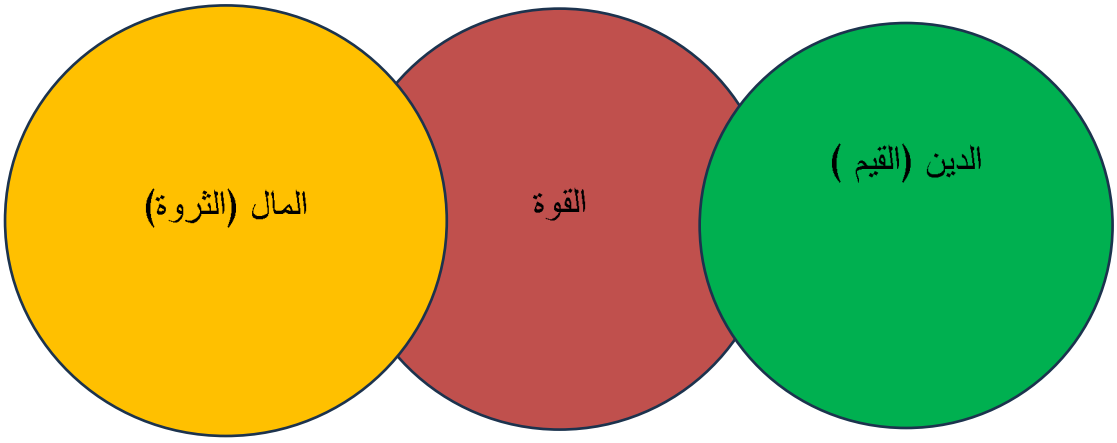

الشكل (1): تحالف العناصر الرئيسية للمصلحة القومية العليا للولايات المتحدة الأمريكية.

*إعداد الباحثة.

أدوات السياسة الخارجية الامريكية:

توظف الولايات المتحدة الأمريكية وسائلا بشتى أنواعها لتنفيذ سياستها الخارجية وتحقيق أهدافها منها، تتمثل هذه الوسائل بما يلي:

1. القوة العسكرية: تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الحفاظ على مصالحها الحيوية في مختلف المناطق وتوفير الحماية لأذرعها وحلفائها حول العالم وتوسيع مناطق نفوذها وتفردها بالهيمنة على مجموعة من الوسائل العسكرية المتمثلة بالجيش والأسلحة العسكرية التي تشكل صادراتها المورد الاقتصادي الأول لها وكذلك تعمد لإقامة القواعد العسكرية المنتشرة في كل أنحاء الشرق الأوسط ودول آسيا. (أولسن، 2024)
2. الوسائل الاقتصادية المختلفة: وتوظف في هذا المجال المساعدات الاقتصادية التي تكون دائما مشروطة باعتبارات أمريكية وتبني توجهات أمريكية بشكل أساس، وكذلك تسعى لفرض العقوبات الاقتصادية كأداة ضغط لتبني توجه ما أو تغيير مواقف معينة، كما توظف التجارة أيضا في هذا المجال تهدف فيها لبناء علاقات تجارية مع الغير في إطار التعاون الاقتصادي. (شرقي، 2009)
3. الاتفاقيات الدولية والمعاهدات: تعد أداة رئيسية وعلى سلم الأولويات ضمن أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، فهي تقضي بالكثير لإبرام صفقة أو معاهدة مقابل الإفراج عن معونات أو رفع عقوبات أو سحب اعتراف ومن أجل أسباب أخرى متعددة ومع أطراف متعددة خدمة لمصالحها القومية، تتنوع هذه الاتفاقيات بين:

(اتفاقية ثنائية موضوعها التعريفات، والاتفاقية متعددة الجنسيات تلك التي تضم العشرات دول العالم وموضوعها أسرى الحرب، وكذلك الاتفاقية الأخرى متعددة الجنسيات في العام (2015) وقد ضمت (7) دول والتي كان موضوعها الاتفاق النووي الإيراني فمقابل السماح بإخضاع البرنامج للجنة تفتيش دولية وقف التطوير في البرنامج النووي الإيراني كان رفع العقوبات الاقتصادية الطويلة الأمد عن إيران). (https://query.libretexts.org، صفحة Page ID199244)

4. المساعدات الخارجية: وقد تم شرحها مسبقا بالتفصيل حيث أنها تمثل محور الدراسة.
5. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID): وهي الأداة الأهم والأنجح في السياسة الخارجية الأمريكية، تأسست عام (1961)، من أجل تنظيم الجهود الأمريكية في تقديم المساعدات الخارجية العسكرية والاقتصادية والتقنية والسياسية والإنسانية أيضا للدول المتلقية، إذ تنظم عمل (20) جهة حكومية خصصت لتقديم المساعدات على اختلاف أنواعها بميزانية قدرت ب(30) دولارا أمريكيا بشكل سنوي، لما يفوق (100) دولة حول العالم في آسيا وأوروبا الشرقية والشرق أوسط وكذلك في إفريقيا، هذا النجاح الذي حظيت به كان نموذجا لدول أخرى كالاتحاد الأوروبي وكذلك اليابان في المبادرة لتقديم مساعدات خارجية مشابهة. (عبد ربه، 2021)

أهمية المساعدات الخارجية في السياسة الخارجية الأمريكية:

ربما من الصعوبة بمكان فصل أهداف السياسة الخارجية الأمريكية عن أهميتها لتكاملها مع بعضها البعض لكن يمكننا البناء على كل ما سبق، أن أهميتها تتمثل في كونها قوة ناعمة توظفها لتحسين صورتها أمام الشعوب في العالم، وقوة ذكية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لها على كل الصعد، إذ تسمح لها التدخل في شؤون الدول الأخرى والضغط عليها والتأثير على قراراتها بل والسيطرة على القرار السياسي فيها، بالتالي التأثير على القرار السياسي العالمي وبالطبع كل ذلك خدمة لمصالحها.

يضاف لذلك وكونها قوة كبرى في العالم واحتلالية أيضا فإنه يترتب عليها التزام أخلاقي تجاه دول العالم الذي أسهمت في تدميره فدورها يتمثل في تحقيق البناء وتعزيز التنمية فيه، عدا عن ذلك فالمساعدات الخارجية هي الوسيلة الأقوى تأثيرا ومساهمة في حماية المصالح الأمريكية حول العالم وتحقيق رؤية أمريكا أولا. (محمد و علي، 2023)

المحور الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دولة السودان:

في ظل ما تعانيه دولة السودان من أزمات متعددة نتيجة الحروب والنزاعات المتكررة، أصبح من الضروري جدا التدخل من أجل النهوض بهذا البلد الغني بموارده الطبيعية، وكما أن النظام الدولي يشهد تغييرات دائمة فإن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دولة السودان أيضا تتغير وفقا للتعقيدات في النظام الدولي.

وفي هذا الإطار فإن المساعدات الأمريكية لدولة السودان أيضا تتأثر بطبيعة بمجمل الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة وفي مجمل النظام الدولي، هذا يحدد ترتيبها على سلم الأولويات الأمريكية.

أولا: التوجه الأمريكي نحو دولة السودان قراءة في الدوافع والأسباب:

يرجع سبب تسمية السودان بهذا الاسم إلى غلبة لون البشرة الأسود على قاطنيه، فكلمة السودان باللغة العربية الفصحى تعني بلاد السود، أطلق هذا اللفظ على من سكن المناطق شاسعة المساحة من القارة الإفريقية وما وراء الصحراءالكبرى امتدادا من البحر الأحمر والمحيط الهندي وصولا إلى المحيط الأطلسي، بينما يرجع ظهور البلد وحدة سياسية للعصر الحديث. (مونس، 2015)

تعد السودان إحدى دول قارة إفريقيا تطل على البحر الأحمر ونهر النيل، إذ تعتبر السودان من الدول التي تتمتع بتنوع زراعي واقتصادي هام؛ يعود ذلك إلى تفردها بموقع جغرافي وفلكي مميز فهي تقع في الجزء الشمالي الشرقي من القارة الإفريقية كما أنها تقع بين دائرتي عرض (8,45-22,8) إلى الشمال من خط الإستواء، وبين خطي طول (21,49-38,34) شرقا، هذا ما أضفى لها ميزة التعدد في الأنشطة الاقتصادية ضمن أقاليمها المختلفة. (سفارة جمهورية السودان، 2025)

أسهم الموقع الجغرافي المميز لها على ضفاف النيل والمساحة الشاسعة الممتدة والأراضي الخصبة؛ في تنوع الإنتاج الزراعي وكثرة المراعي وبالتالي تنوع الإنتاج الحيواني، إذ تتموضع دولة السودان على مساحة قدرت بمليون ميل مربع من القارة الإفريقية هذا حباها بأهمية استراتيجية بارزة على الخارطة السياسية، كما أن تنوع الأقاليم وبالتالي تنوع مصادرها وثرواتها الطبيعية والمعدنية، ووفرة النفط والغاز الطبيعي والمعادن الثمينة كالذهب، هذا أضاف لها بعدا آخر في النشاط الاقتصادي (خوجلي، 2022)، يضاف لذلك التنوع الديمغرافي إذ يسكن السودان (570) قبيلة تتوزع في (50) مجموعة تدين بعشرات الأديان والمعتقدات وتتحدث أكثر من (150) لغة لهجة تنتشر هذه القبائل في مختلف الأقاليم السودانية، هذا بطبيعة الحال أنتج تنوعا عرقيا وإثنيا وجهويا وضع البلد أمام تحديات تتمثل بتحقيق السلم المجتمعي والتعايش السلمي بين مختلف فئاته وتحقيق الاندماج الوطني، تلك النعم التي حظيت بها السودان بالاضافة للتحديات أمامها كل ذلك جعل منها محط أطماع الدول الكبرى الاستعمارية ومركزا للصراع والحروب والثورات المتكررة وبؤرة تنافس القوى العظمى هذا جعل منها، ما عطل تحقيق تنمية حقيقية شاملة. (العذاري، 2013)

الشكل (2): خارطة توضح الموقع الجغرافي لدولة السودان.

*الصورة التوضيحية أخذت من الشبكة العنكبوتية (الجزيرة نت).

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى التفرد بالهيمنة على العالم فقد أعلنت بشكل مسبق وصريح أن الألفية الثالثة ستكون أمريكية بامتياز، هذا يعني السعي نحو إقامة امبراطورية أمريكية، فمن هنا كان التوجه نحو القارة الإفريقية لما تمتلكه من خيرات ومصادر قوة، فسعت إلى التدخل المباشر فيها وسخرت لذلك الأدوات والآليات من أجل تسهيل عملية التدخل في شؤون دول القارة الإفريقية وفرض شروطها وإتمامها بمساعدة الأطراف الفاعلة بمختلف الوسائل التي تضمن تحقيق الغاية الأمريكية في القارة الإفريقية، هذا يؤكده حقيقة هيمنة المنظومة الرأسمالية العالمية التي أضحت المتحكمة في المسار السياسي في النظام العالمي. (منكاش و وليد، 2017)

يرى عديد من صناع القرار بأن سهولة بسط النفوذ الأمريكي في القارة الإفريقية يعود لكون شعوبها تستطيع التعايش مع الاستعمار والعيش في ظله، كما أنها منبع الموارد الطاقية والثروات الطبيعية على اختلاف أنواعها وأشكالها، لذلك فهي تسعى لإقناع الدول الإفريقية الهشة بأن لا حل سوى الانصياع للفكر والقيم الأمريكية وتعمل على ذلك جاهدة باستخدام المساعدات الأمريكية الإنسانية والتنموية، تتبع الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع كل الدول على اختلافها سواءا كانت صديقة أم معادية بذات الاستراتيجية مع اختلافات في بعض التفاصيل رغم أن جميعها تصب في صالح خدمة المصالح الأمريكية، وباعتبار القارة الإفرقية الأغنى ثروة والأفقر نموا وتنمية فإنها في طليعة الهدف الاستعماري الأمريكي أو قارة المستقبل بالنسبة لها. (قعلول، 2020)

لكن أكثر ما تسبب في استعارة الأطماع الأمريكية في السودان بالذات هو وجود المنافس الصيني القوي الذي يستورد ثلث حاجته من النفط منها إذ يتواجد معظم الاحتياطي النفطي في السودان فعمدت الصين على الاستثمار في استخراج النفط الخام برأسمال ضخم، وقد استغلت مكانتها في مجلس الأمن في التخفيف من العقوبات المفروضة على النظام السوداني هذا ما وضعها في حالة أشبه بحرب باردة مع الولايات المتحدة الأمريكية. (قعلول، 2020)

واجه الساحل الإفريقي تحديا جمة تضمنت قضايا الأمن وتحقيق النمو والتنمية، أما المساعدات الخارجية فتعد العنصر الرئيسي والمحرك لقضايا الشأن الدولي، فهي تشمل مساعدات تنموية خاصة ببرامج الصحة والمساعدات الأمنية والاستخبارية وتلك المقدمة لأهداف محاربة

التطرف والإرهاب ودعم قطاع التعليم، هذا ما تسعى روسيا لتوظيفه ضد الأطماع الأمريكية في القارة الإفريقية، إذ صرح المدير في وزارة الخارجية الروسية لإدارة إفريقيا (أندري كيمرسكي) وفي لقاء له مع وكالة(تاس) أن الدول الافريقية تسعى لتطوير التعاون الفني والعسكري مع روسيا حفظا لسيادتها وأمنها وللوقوف بوجه الأطماع الغربية ، وهذا بالطبع يثير المخاوف الأمريكية. (المضحكي، 2023)

ثانيا: دور المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دولة السودان:

لم تكن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دولة السودان تتسم بالثبات بل كانت معقدة أيضا، يعود ذلك لمجموعة من العوامل على المستويين الداخلي والخارجي، ويمكن تفسير ذلك بقراءة مراحل تطورها والتي يمكن شرحها في النقاط التالية:

1. المرحلة الأولى وهي مرحلة الحرب الباردة حيث عملت الولايات المتحدة على دعم نظام البشير في خطوة منها للوقوف بوجه روسيا.
2. المرحلة الثانية تمثلت في فرض عقوبات اقتصادية بدعوى دعم الإرهاب والتطرف وانتهاكات جسيمة في مبادئ حقوق الإنسان.
3. أما المرحلة الثالثة في تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان كانت في الانتقال نحو التحول الديمقراطي وتبني مبادئ الديمقراطية، إذ ومع قيام الثورة السودانية (2019)، دعمت الولايات المتحدة الأمريكية عمليات التحول الديمقراطي هناك.
4. أما المرحلة الرابعة هي مرحلة العصر الحالي المتمثلة بالصراع القائم بين الطرفين المتنازعين في السودان وهما قوات الجيش السوداني بقيادة (عبد الفتاح برهان) وقوات الدعم السريع بقيادة (محمد حمدان دقلو(حميدتي))، هذا الصراع الذي بدأ في العام(2023) ولا زال قائما حتى الآن. (محمد س.، 2014)

وبعد شرح مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دولة السودان، أصبح من الضروري توضيح أهدافها الحالية كي نستطيع تحليل دور المساعدات الخارجية الأمريكية في ذلك، فهي تسعى ومن خلال ذلك إلى ما يخدم مصالحها الشرق أوسطية وما يحفظ أمنها القومي وتفردها في النظام الدولي ولمواجهة منافسيها في السودان، إذن فمن الأهداف التي تسعى لتحقيقها هناك من خلال سياستها الخارجية تتمثل بوقف العنف ومكافحة الإرهاب والتطرف بادئ الأمر، كما أنها تسعى لتقديم المساعدات الإنسانية، ودعم التوصل لحل سياسي شامل بين أطراف الصراع الدائر في السودان من خلال دعم جهود الوسطاء.

إن من أبرز التعقيدات التي تواجه تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في السودان تتمثل في التغييرات المتسارعة والغير متوقعة في شكل الصراع الدائر وتبعا لها تتأثر الأولويات الأمريكية طبعا حماية لمصالحها هناك، كما أن الطبيعة المعقدة للصراع الذي يجعل أمكانية الوصول لتسوية سياسية ليست بالأمر السهل وتواجه عقبات كثيرة، يضاف لذلك التدخلات من قبل أطراف خارجية أخرى تغذي الصراع، كل ذلك يضع الولايات المتحدة الأمريكية أمام تحدي التوفيق بين أهدافها والمرونة في وسائلها بما يخدم مصالحها. (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2023)

تعتبر المساعدات الخارجية الوسيلة الأهم التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة مختلف التعقيدات التي تطرأ على التغييرات المتسارعة في السودان ومواجهتها، فقد وظفتها من أجل: (المنشاوي، 2024)

1. مكافحة الإرهاب فقد دعمت السودان بالمساعدات الأمنية والعسكرية.
2. وتعزيز قيم الديمقراطية ونشر مبادئ حقوق الإنسان ونبذ العنف ودعم مؤسسات المجتمع المدني وخصصت لذلك مساعدات هائلة.
3. كذلك ترسيخا لدورها الأخلاقي في دعم المساعدات الإنسانية في ظل الأزمات والكوارث إذ أسهمت بتقديم المساعدات الإنسانية في ظل الصراع الدائر في كارفور.
4. كما استخدمتها بدواعي دعم عملية الاستقرار على المستوى السياسي وكذلك الاقتصادي، فقد دعمت عملية إحياء السلام في مناطق الصراع في دارفور والجنوب السوداني، وقامت بتقديم الدعم اللازم لإنهاء الحرب الأهلية هذا في جانب الاستقرار السياسي، أما في جانب الاستقرار الاقتصادي فخصصت موازنة كبيرة للسودان من المساعدات في سبيل تحسين ظروف المعيشة وتحقيق التنمية الاقتصادي وتوفير فرص عمل للعاطلين. (المنشاوي، 2024)

ورغم التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في توظيف المساعدات الخارجية المقدمة للسودان قوة ناعمة لها في البلد؛ إذ تمثلت بقضايا الفساد والظروف السياسية وما ينتج عنها من صعوبة في التنفيذ وكذلك بعض القيود التي وضعت على توزيع المساعدات؛ إلا أنها لعبت دورا بارزا في سياستها الخارجية تتجلى في نقطتين رئيسيتين هما: (امبارك، 2023)

1. تعزيز حماية قصوى لمصالحها في السودان وبسط نفوذها هناك.
2. تحقيق التقارب في وجهات النظر بين البلدين، وزيادة فرص التعاون بينهما في مجالات مختلفة، هذا يعني تحقيق تقدم إيجابي في العلاقات الثنائية بينهما.

الخاتمة:

تدخل المساعدات الخارجية الأمريكية في سياق ما يطلق عليه السياسة الدنيا وتندرج تحت مسمى القوة الناعمة، يفسر ذلك أنها السبيل السهل الذي تلجأ له الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التغلغل داخل مناطق نفوذ جديدة والتوسع فيها، إذ أكدت الباحثة على أن ذات التفسير النظري للمساعدات الأمريكية لا يمكن إسقاطه على كل البلاد المتلقية فهذا ليس بأمر سليم، إذ أنه ومنذ نهاية الحرب الباردة انعكس النشاط السياسي الدولي في مجال السياسة الخارجية على العديد من القضايا في مختلف بلدان العالم، كما هو الحال في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والإنسانية والمساعدات الخارجية على اعتبار أنها وسائل هامة يتم توظيفها في العلاقات الدولية وكل منها له خصوصيته، حيث من الممكن أن تبدأ المساعدات المقدمة بدوافع إنسانية ثم تتحول لتحقيق مصالح واقعية.

كانت خصوصية دولة السودان بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تنبع من النظر لها كمورد اقتصادي هام ومنبع الثروات الطبيعية، ذات الأسباب يضاف لها ما يمتلكه هذا البلد من أهمية جيواستراتيجية دفعت بالقوى العظمى من الفواعل الدولية لتصعيد التنافس فيه كروسيا والصين التي اتفقت مع العاصمة السودانية على إقامة قاعدة روسية في البحر الأحمر، وهذا سبب آخر للتوجه الأمريكي نحو السودان.

المصادر والمراجع:

Morgenthau, H. (1962). A Political Theory of Foreign Aid. *American Political Science Review, 65*(2), pp. 301- 309. doi:10.2307/1952366

CNN. (26 يناير, 2025). *الشرق الأوسط*. تاريخ الاسترداد 26 1, 2025، من CNN بالعربية: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2025/01/26/chos-us-freezes-almost-all-foreign-aid-egypt-israel

https://query.libretexts.org. (بلا تاريخ). الحكومة الإلكترونية. تاريخ الاسترداد 30 1, 2025، من https://query.libretexts.org/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%3A___3e_(OpenStax)/17%3A/17.03%3A_%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%

أبراهيم خوجلي. (2022). التوزيع الجغرافي لمصادر الطاقة الكهربائية في السودان–دراسة تحليلية. *مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، 2*(2)، الصفحات 17–37.

أحمد عبد ربه. (18 12, 2021). *مشروع مارشال.. المساعدات الاقتصادية في العلاقات الدولية*. تاريخ الاسترداد 25 1, 2025، من موقع الشروق الإلكتروني: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=18122021&id=2e2455c9-9e9c-4c60-a498-2e51ae20cb8b

إسراء سيد. (17 11, 2024). الوجه الآخر للمساعدات الأمريكية: بين غطاء الهيمنة وتعزيز النفوذ العالمي. *نون بوست*. تم الاسترداد من https://www.noonpost.com/268285/

الجزيرة نت. (13 10, 2013). *أخبار / مصر*. تاريخ الاسترداد 29 1, 2025، من شبكة الجزيرة الإعلامية: https://www.aljazeera.net/news/2013/10/13/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1

الجزيرة نت. (9 6, 2024). *الموسوعة / إسرائيل*. تاريخ الاسترداد 28 1, 2025، من الجزيرة نت: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2024/6/9/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

الحرة/ خاص – دبي. (16 فبراير, 2024). *الأراضي الفلسطينية (مطالبات بتطبيقها في غزة.. ما هي "خطة مارشال" المرتبطة بالحرب العالمية الثانية؟)*. تاريخ الاسترداد 28 1, 2025، من شبكة الشرق الأوسط للإرسال MBN – الحرة: https://www.alhurra.com/about-us

إنجي محمد مهدي. (4, 2022). المعونات الأمريكية للأردن: دراسة في الفكر والتطبيق. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 23*(2)، الصفحات 95- 119. doi:10.21608/jpsa.2022.233855

بدرة قعلول. (30 12, 2020). استراتيجية التعامل الامريكي في افريقيا. تاريخ الاسترداد 1 2, 2025، من https://ciessm.org/2020/12/30/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-/%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82

تغريد رامز العذاري. (2013). الحدود السياسية بين السودان ودولة جنوب السودان دجراسة في الجغرافية السياسية. *مجلة العلوم الإنسانية، 1*(18)، الصفحات 179-198.

توم باتمان. (25 يناير, 2025). *في مذكرة مسربة، الولايات المتحدة تأمر بوقف فوري للمساعدات الخارجية*. تاريخ الاسترداد 26 1, 2025، من بي بي سي نيوز: https://www.bbc.com/arabic/articles/c5y7pvp4zp0o

خالد فلاح المطيري. (2015). أثر المساعدات الخارجية الكويتية على العلاقات العربية الكويتية (2006- 2014). *رسالة ماجستير*، صفحة 24.

رايق سليم البريزات. (10 6, 2008). مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف والأدوات والمعوقات). *رسالة ماجستير*، صفحة 47.

زباري محمد مونس. (2015). مشكلة دارفور–دراسة في الجغرافية السياسية. *مجلة أبحاث ميسان، 11*(22)، الصفحات 231-256.

زينب عبد الله منكاش، و سند وليد. (2017). الأطماع الأمريكية في القارةالإفريقية. *المجلة السياسية والدولية، 35*(36)، الصفحات 1203-1224.

سعاد عبد الله محمد، و أحمد حامد علي. (2023). جيوبوليتيك المساعدات الخارجية الأمريكية والحرب على الإرهاب (الشرق الأوسط أنموذجا). *مجلة مداد الآداب*(13)، الصفحات 713- 738.

سفارة جمهورية السودان. (2025). *عن السودان*. تاريخ الاسترداد 31 1, 2025، من سفارة جمهورية السودان/ المملكة العربية السعودية– الرياض: http://www.sudanembassy.org.sa/ar/about-sudan/geographical-/location

سمر إبراهيم محمد. (شتاء, 2014). سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان. *شؤون عربية*(160)، الصفحات 187- 201.

سيف الدين عبد الفتاح، محمد الحسن مكاوي، صالح جواد الكاظم، محمد أحمد صقر، محمد النجفي، و محمد صفي الدين خربوش. (2001). *المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي رؤية من منظور عربي وإسلامي*. عمان، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية.

علي عبد الكريم موسى. (2022). المساعدات الاقتصادية الأمريكية الخارجية وأهدافها الاستراتيجية "النموذج المصري". *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، 38*(1)، الصفحات 335- 364.

غنام سالم الهاجري. (يناير, 2023). الإطار النظري للمساعدات الخارجية كأحد أدوات السياسة الخارجية. *مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، 3*(2)، الصفحات 379- 411.

فهد المضحكي. (14 1, 2023). لماذا التوجه الأمريكي نحو أفريقيا؟ *جريدة الأيام*(12334). تاريخ الاسترداد 1 2, 2025، من https://www.alayam.com/Article/courts-article/420391/Index.html

ليلة مداني. (جوان, 2014). البعد العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية. *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*(4)، الصفحات 175- 197.

مبارك سعيد العجمي. (1, 2011). المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية: للفترة من (1980- 2010). *رسالة ماجستير*، الصفحات 1-13.

محمد الخنسا. (22 اب, 2024). *كم وكيف (أكثر الدول المتلقية للمساعدات الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية)*. تاريخ الاسترداد 30 1, 2025، من موقع صفر: https://alsifr.org/top10-us-aid

محمد المنشاوي. (21 5, 2024). لماذا عدّلت الولايات المتحدة سياستها وأولوياتها في السودان؟ تم الاسترداد من https://www.aljazeera.net/politics/2024/5/31/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%B9%D8%AF%D9%84%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%87%D8%A7

محمد ياس خضير، سلام علي محمد، و دعاء فاضل كاطع. (2024). أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ العام 2001. *مجلة المعهد*(18)، الصفحات 1- 12.

محمود شرقي. (ابريل, 2009). أجهزة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. *مجلة المفكر*(4)، الصفحات 132- 150.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. (21 4, 2023). تقدير موقف الخيارات الأمريكية تجاه الأزمة السودانية في المدى القصير. تم الاسترداد من https://www.ecssr.ae/ar/research-products/position-estimate/2/193949

ناثان ب أولسن. (14 مايو, 2024). *تحليل السياسات / المرصد السياسي*. تاريخ الاسترداد 30 1, 2025، من معهد واشنطن: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alhfaz-ly-almzaya-alskryt-alamrykyt-fy-alshrq-alawst

نادية طنوس. (سبتمبر, 2021). تقييد المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل في زمن التطبيع. *الشبكة شبكة السياسات الفلسطينية*، الصفحات 1- 11.

هاني محمد امبارك. (2023). *السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا السودان أنموذجا*. برلين- ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

هشام المياني. (12 سبتمبر, 2024). *المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر: عندما تتقدم مصالح واشنطن على حقوق الإنسان*. تم الاسترداد من بي بي سي: https://www.bbc.com/arabic/articles/cy545p065x6o

واشنطن- وكالات. (25 يناير, 2025). *سياسة دولية*. تاريخ الاسترداد 26 1, 2025، من عربي21: https://arabi21.com/story/1656842/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82-%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84

ويسل كورت. (2018). المساعدات الخارجية بوصفها أداة للسياسة الخارجية التركية. *7*، الصفحات 177- 193.

السياسة الخارجية التركمانستانية تجاه روسيا

أ.م.د. لمى مطير حسن/ كلية الآداب/ جامعة واسط/ العراق

المستخلص:

يتناول البحث موضوع السياسة الخارجية التركمانستانية تجاه روسيا, إذ تحتل تركمانستان موقعاً مهماً في منطقة اسيا الوسطى, ومنذ بداية استقلالها وهي تنتهج مبدأ الحياد الايجابي ولا تشارك في أي كتل سياسية عسكرية، فكان الهدف الرئيس لسياستها الخارجية هو تعزيز استقلال وسيادة الدولة ومكانتها ودورها على الساحة الدولية، وبالرغم من مبدأ الحياد الذي تلتزم به تركمانستان الى انها تحافظ على علاقتها مع بقية الدول والمنظمات الدولية, وقد اتجهت الى تعاونها مع روسيا وفقاً لرؤيتها في تنمية اقتصادها وتعزيز دورها الدولي مع القوى الكبرى, إذ تحتاج تركمانستان الى التعاون مع روسيا في الكثير من المجالات، باعتبارها شريكاً تقليدياً في نقل المواد الهيدروكربونية على طول الطريق الشمالي, فضلاً عن ذلك فإن روسيا قادرة على الاضطلاع بدور مهم في ضمان أمن تركمانستان المستقلة في مثل هذه المنطقة, ومن جانب اخر فأن تركمانستان مهمة ايضاً لروسيا فهي تقع في منطقة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لها.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية, تركمانستان, روسيا, الشراكة الاستراتيجية.

Abstract:

The research deals with the issue of Turkmenistan's foreign policy towards Russia, as Turkmenistan occupies an important position in the Central Asian region, and since the beginning of its independence, it has followed the principle of positive neutrality and does not participate in any political-military blocs, The main goal of its foreign policy was to strengthen the independence and sovereignty of the state and its position and role on the international scene. Despite the principle of neutrality to which Turkmenistan adheres, it maintains its relationship with the rest of the countries and international organizations, It has turned to its cooperation with Russia in accordance with its vision of developing its economy and strengthening its international role with the major powers. Turkmenistan is important to Russia as it is located in a region of strategic importance to it, Turkmenistan also needs to cooperate with Russia in many areas, as it is a traditional partner in transporting hydrocarbons along the northern route. In addition, Russia is able to play an important role in ensuring the security of independent Turkmenistan in such a region.

Keywords: foreign policy, Turkmenistan, Russia, strategic partnership.

مقدمة:

ان تنفيذ السياسة الخارجية لتركمانستان المستقلة والمحايدة يتم على أساس دستور تركمانستان، والقوانين الدستورية والتشريعية، ومبادئ وقواعد القانون الدولي, فضلاً عن المعاهدات والاتفاقيات الدولية, لذا فأن أحد الاتجاهات الرئيسة لاستراتيجية السياسة الخارجية التركمانستانية هو تطوير علاقات ودية متعددة الأطراف ومتبادلة المنفعة مع القوى العالمية الرائدة, وفي الوقت نفسه، تتجه نحو تكثيف التعاون بينها وبين روسيا، والتي برغم بعض الإنجازات التي شهدتها العلاقات بين البلدين, إلا أنه لا يشير الى تغير استراتيجي في سياسة تركمانستان الخارجية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تفضيل تركمانستان للحفاظ على العلاقات على المستوى الثنائي، مع التركيز على التعاون الاقتصادي، واستمرار

ترددها في الانضمام الى المنصات المتعددة الأطراف التي تركز على روسيا مثل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي, وبالرغم من المصالح المباشرة لروسيا وتركمانستان تتداخل فيما يتصل بالقضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل الامن وعلى وجه التحديد تثبيت استقرار الوضع السياسي في أفغانستان المجاورة، فإن البلدين يختلفان في تفضيلاتهما فيما يتصل بآليات التعاون والأهداف الاستراتيجية.

اهمية البحث: تكمن الاهمية، في حقيقة الموقع الاستراتيجي لتركمانستان في وسط اسيا الوسطى, فهي تحظى بأهتمام العالم والمنطقة بأعتبارها تمتلك موارد اقتصادية, فهي شريك مهم بالنسبة للكثير من الدول ومنها روسيا والتي تعدها كأحد اولوياتها الإقليمية في منطقة اسيا الوسطى.

هدف البحث: هو دراسة خط السياسة الخارجية التركمانستانية منذ استقلالها ، وتحديد أولويات سياستها الخارجية وعلاقتها مع روسيا.

وتكمن اشكالية البحث في دراسة السياسة الخارجية التركمانستانية تجاه روسيا, لذا تطرح اشكاليتنا جملة من التساؤلات البحثية وعلى النحو الاتي:

1- ماهو واقع التطور التاريخي للسياسة الخارجية التركمانستانية؟

2- ما هي حقيقة السياسة الخارجية التركمانستانية تجاه روسيا ؟

3-وهل ان السياسة الخارجية التركمانستانية قد تخلت عن مبدأ الحياد في تعاونها الامني مع روسيا؟ وكيف عالجت القضايا الامنية التي تمس سيادة بلدها.

وينطلق البحث من فرضية مفادها ان مفهوم السياسة الخارجية التركمانستانية و تطوير علاقتها مع روسيا، قد جلب الفائدة لها وساعدها على إرساء اساس تنميتها الاقتصادية, وتعزيز شراكتها الاستراتيجية مع احتفاظها بمبدأ الحياد الايجابي .

هيكلية البحث: في سبيل الالمام بكل جوانب البحث وللاجابة على الاشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضية التي تم طرحها, تم تقسيم البحث الى مبحثين, فضلا عن مقدمة وخاتمة, إذ تناول المبحث الاول التطور التاريخي للسياسة الخارجية التركمانستانية, وتم تقسيمه الى مطلبين, تضمن الاول السياسة الخارجية التركمانستانية (1991-2016), وجاء الثاني عن السياسة الخارجية التركمانستانية (2016-2024), وتناول المبحث الثاني عن توجهات السياسة الخارجية التركمانستانية تجاه روسيا, وتم تقسيمه الى مطلبين, تضمن الاول, توجهات السياسة الخارجية التركمانستانية وتعاونها مع روسيا في المجال العسكري-الامني, وجاء الثاني عن توجهات السياسة الخارجية التركمانستانية وتعاونها مع روسيا في المجال الاقتصادي.

المبحث الاول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية التركمانستانية

إن أحد الاتجاهات المهمة لاستراتيجية السياسة الخارجية التركمانستانية بعد اعلان استقلالها هو تعزيز علاقتها مع دول آسيا الوسطى, وكذلك مع روسيا والصين, والمنظمات الدولية, إذ من المهم لها تطوير علاقتها مع جميع الدول, وذلك من اجل حصولها على الدعم الاقتصادي والمالي والسياسي والدبلوماسي, لذا سنحاول في هذا المبحث استعراض اهم تطورات سياستها الخارجية:

المطلب الاول: السياسة الخارجية التركمانستانية(1991-2016)

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991, اعلنت تركمانستان استقلالها في 27 تشرين الاول عام 1991، وكان ذلك نتيجة الاستفتاء الشعبي الذي حصل في البلد, وقد انعكست نتائج الاستفتاء في القانون الدستوري التركمانستاني بشأن استقلال وأسس هيكل الدولة, وعلى اثر ذلك

تم تحديد أهداف سياستها الخارجية, ومنها:الحفاظ على سيادة الدولة وتعزيزها، زيادة دورها وأهميتها في نظام العلاقات الدولية؛ وخلق ظروف السياسة الخارجية الأكثر ملاءمة للتنمية الداخلية للدولة, كذلك الدفاع عن المصالح الوطنية وتحقيقها؛ وضمان أمن تركمانستان بالوسائل السياسية والدبلوماسية؛ وتطوير التعاون البناء متبادل المنفعة مع جميع الشركاء الأجانب على أساس المساواة والاحترام المتبادل مع ضمان الامتثال الكامل لإجراءات السياسة الخارجية التركمانستانية مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة[1].

وهنا حرصت تركمانستان على تكوين علاقات حسن الجوار والتعاون متبادل المنفعة مع مختلف الدول، وخاصة مع دول رابطة الدول المستقلة, والتي تحاذيها في الموقع الجغرافي, إذ تحتل تركمانستان موقعا جغرافيا مناسبا وتعتبر جسر بين أوروبا ودول رابطة الدول المستقلة, فهي تقع في جنوب غرب آسيا الوسطى وتبلغ مساحتها(488.1)ألف كم2, وهي محاذية الحدود مع كازاخستان وأوزبكستان وأفغانستان وإيران، ولها إمكانية الوصول الى بحر قزوين, وهي ايضاً غنية بالموارد المعدنية المتنوعة, ولها أحتياطيات كبيرة من النفط والغاز والزئبق والكبريت, وقد احتلت المرتبة الثانية في احتياطيات الغاز المؤكدة, وتعد ايضاً تاسع أكبر منتج للقطن في العالم، لذا أصبحت تركمانستان مكاناً للتنافس والتصادم بين مراكز القوى الإقليمية(إيران، تركيا، كازاخستان، أوزبكستان, روسيا), وسعت هذه القوى الى فرض نفوذها المهيمن في المجالات الجيوسياسية والاقتصادية لتركمانستان[2].

إن الاتجاهات الرئيسة لأنشطة السياسة الخارجية التركمانستانية يمكن تمثيلها بمجموعتين – علاقات السياسة الخارجية الثنائية والمتعددة الأطراف, فقد أبرمت تركمانستان، باعتبارها دولة ذات سيادة اتفاقيات حسن الجوار والتعاون مع الكثير من الدول, وشاركت في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا باعتبارها أحد الخلفاء القانونيين للاتحاد السوفييتي, وفي 2 أذار عام 1992، أصبحت تركمانستان، بناءً على موافقة الجمعية العامة بالإجماع، عضواً في الأمم المتحدة, واصبحت مشارك نشط في عدد من المنظمات السياسية والاقتصادية الإقليمية، هذا فضلاً عن اقامة علاقات مع مع دول آسيا الوسطى والشرق الأوسط؛ و مع الدول الأوروبية, كذلك مع الدول الناطقة بالتركية، إذ ترتبط ثقافة الشعب التركماني ولغته وتقاليده تاريخياً بشعوب الدول الإسلامية الناطقة بالتركية, واقامت اتفاقيات مع تركيا بشأن بدء بث إحدى القنوات التلفزيونية التركية في تركمانستان, فضلاً عن التعاون في مجال التعليم والتنمية, واستمر نشاط السياسة الخارجية التركمانستانية بالازدهار, ففي ايلول عام 1992، أصبحت عضوا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[3].

لقد كان من اهم مبادئ السياسة الخارجية التركمانستانية هو مبدأ الحياد , فلم تنضم الى أي كتلة عسكرية أو اتحاد أو تحالف, إذ تلتزم بمبادئ السلام والمساواة وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الخارجية والداخلية للدول الأخرى, وقد شاركت في أنشطة المجتمع الدولي الرامية الى ضمان السلام والامن والتعاون, لذا في 12 كانون الاول عام 1995، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع قرار (الحياد الدائم

[1]Конституционный закон Туркменистана о независимости и основах государственного устройства Туркменистана // Туркменская искра. - 1991. - 27 октября.

[2] Туркменский феномен: миф и реальность //Правда. - 1993. - 15 сент. - С. 3 производителем электроэнергии.

[3] Туркменский феномен: миф и реальность //Правда. - 1993. - 15 сент. - С. 3 производителем электроэнергии.

لتركمانستان), فقد أصبح حياد تركمانستان عاملاً هاماً في الجهود الدولية لحفظ السلام, ففي العاصمة عشق آباد جرت سلسلة من المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة، التي لعبت دوراً هاماً في تحقيق السلام والامن في طاجيكستان[1].

وتعمل تركمانستان على تعزيز التعاون الاقتصادي متبادل المنفعة مع الدول, ونتج عن ذلك بناء خط سكة حديد تيجين–ساراخس–مشهد، وخط أنابيب الغاز العابر لأفغانستان، وتمكنت من بناء شراكات مع القوى العظمى ومراكز القوى العالمية الرئيسة – الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والصين, وعلى المستوى الإقليمي، أقامت تركمانستان علاقات حسن جوار ومتساوية مع إيران وتركيا وباكستان والهند, وعلى الرغم من هذه العلاقات الا انها ظلت متمسكة بمبدأ الحياد ورفض اي تكتلات عسكرية, إذ إن الاستراتيجية العسكرية التركمانستانية ذات طبيعة دفاعية بحتة، فهي تنص بوضوح على حظر استخدام القوات المسلحة التركمانية خارج حدودها, وقد سمح ذلك لها دون إهدار الموارد المادية والبشرية لاستخدامها خارج البلد، وتعد القوات المسلحة التركمانستانية ووفقًا لكل من الخبراء الغربيين والروس، من بين القوات المسلحة الأكثر تجهيزاً واستعداداً للقتال في المنطقة (وهو أمر نموذجي بالنسبة للبلدان المحايدة في أجزاء أخرى من العالم، على سبيل المثال، سويسرا والسويد), وفي الوقت نفسه فهي لا تتخلى عن التعاون العسكري التقني، الغير المشروط بالمتطلبات السياسية، وقد تعاونت ايضا مع الكثير من الدول في مكافحة التهديدات المشتركة التي تواجه المنطقة: الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية[2].

وفي ايلول عام 2007 وخلال الخطاب الرسمي الذي ألقاه رئيس تركمانستان (قربان قولي بيردي محمدوف) في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك, إذ تم تحديد استراتيجية السياسة الخارجية التركمانستانية بقوله (تركمانستان اليوم هي منفتحة على العالم، ومنفتحة على شراكة واسعة في جميع المجالات, إن بلادنا مستعدة لمواصلة العمل من أجل إرساء مبادئ القانون الدولي، والمثل الإنسانية، والعدالة، والتسامح، والاحترام المتبادل كعوامل تحدد العلاقات الحديثة بين الدول, وتتجسد ممارسة الشراكة الوثيقة بين تركمانستان والأمم المتحدة بشكل ملموس في الإعداد المشترك وتنفيذ برامج طويلة الامد وشاملة للتفاعل على المستوى الوطني)[3], وهكذا في 20 اذار عام 2008 وقع الرئيس التركمانستاني (قربان قولي بيردي محمدوف) مرسوماً بالموافقة على الجوانب الرئيسة لاستراتيجية السياسة الخارجية لتركمانستان للفترة(2008-2012), والتي تقوم على سياسة الحياد الإيجابي, وتعزيز مكانتها في السياسة الدولية, وتم إيلاء اهتمام خاص لتطوير العلاقات مع الدول المجاورة التي تربطها علاقات اقتصادية وتاريخية وثقافية مشتركة[4].

إن الاتجاه الاخر ذو الأولوية في سياسة تركمانستان الخارجية هو التعاون مع الأمم المتحدة, وهي تستند بذلك الى توافق الأهداف طويلة المدى لتركمانستان مع أهداف الأمم المتحدة، وكان التوقيع على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2010-2015، الذي عقد

1 МИРЗЕХАНОВ В С., ТЮЛЬПАКОВ М.В. ДОКТРИНА ПОЗИТИВНОГО НЕЙТРАЛИТЕТА И ВНЕШНЕПОЛИТИЧЕСКИЕ ПРИОРИТЕТЫ ПОСТСОВЕТСКОЙ ТУРКМЕНИИ,2018,URL: https://cyberleninka.ru/article/n/doktrina-pozitivnogo-neytraliteta-i-vneshnepoliticheskie-prioritety-postsovetskoy-turkmenii (дата обращения22.5.2024)

2 Туркменская дипломатия нуждается в обновлении» IWPR от 9.06.2007г. URL:http://www.turkmenistan.com (дата обращения1.6.2024)

3 Реджепов Б., Пиркулыев В, Внешняя политика Туркменистана: В интересах народа во имя мира, безопасности и развития, Посольство Туркменистана в Азербайджанской Республике,2014,URL: https://www.trend.az/casia/turkmenistan/2325158.html(дата обращения15.7.2024)

4 Turkmenistan Approves Basic Directions of Foreign Policy Strategy until 2012",URL: http://www.turkmenistan.ru/en/node/6829 (Date of access12.5.2024)

في العاصمة عشق أباد في 15 اب عام 2009، بمثابة بداية مرحلة جديدة من الشراكة بين تركمانستان والأمم المتحدة في مجالات التفاعل ذات الأولوية, , وفي عام 2011 تم ترشيح تركمانستان لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي, وفي 8 تشرين الثاني عام 2012، وفي الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، تم انتخاب تركمانستان عضواً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة للفترة 2013-2015, و تم انتخاب تركمانستان عضواً في لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية للفترة من 2014 - 2016، وكذلك لجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية للفترة 2014-2017 وأصبح هذا دليلاً على السلطة الدولية العليا التي تتمتع بها تركمانستان، فضلاً عن دعم المجتمع الدولي لها[1] .

وكما تولي تركمانستان اهتمامها في المشاركة في أنشطة المنظمات الدولية والإقليمية الرسمية الأخرى (حركة عدم الانحياز، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة التعاون الاقتصادي), وبهذ فقد اكتسبت علاقات تركمانستان مع جيرانها الإقليميين منحى جديدا فقد أصبحت مشاريع النقل وخطوط الأنابيب بمشاركة إيران وكازاخستان وأوزبكستان وأذربيجان وأفغانستان وباكستان والهند حقيقة واقعة[2], وقد بدأت بعض هذه المشاريع في التنفيذ ، منها خط أنابيب الغاز والمعاد بناؤه في آسيا الوسطى- والذي يمتد في اتجاه روسيا, وتم تشغيل ثلاثة خطوط أنابيب غاز أخرى لتصدير الغاز في اتجاه إيران في الاعوام (1997 و2000 و2010)، فضلاً عن أكبر خط أنابيب لنقل الغاز الى إيران, خط أنابيب الغاز الآسيوي من تركمانستان الى الصين عبر أوزبكستان وكازاخستان، والذي تم افتتاحه في عام 2009, وهناك مشروع يتمثل في بناء خط أنابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند , وفي كانون الاول عام 2010، تم التوقيع على اتفاقية حكومية دولية بين الدول المشاركة في المشروع، واتفاقيات بشأن شراء وبيع الغاز التركماني, وتشكل إمدادات الغاز الى أوروبا أيضاً هدفاً طويل الأمد، ولا سيما بناء خط أنابيب تحت البحر عبر بحر قزوين لتصدير الغاز من تركمانستان عبر أذربيجان[3].

وفي عام 2013 تم تحديد مفهوم السياسة الخارجية للفترة 2013-2017، تقرر اتباع سياسة نشطة على الساحة الدولية, مع الاحتفاظ بالمبادئ السابقة للسياسة الخارجية ومنها مبدأ الحياد[4], وهكذا فأن القيادة السياسية التركمانستانية تهدف منذ البداية الى استخدام مبادئ الحياد وعدم التدخل في السياسة الخارجية للدول, وقد تم التعبير عن ذلك في الطبعة الجديدة من دستور تركمانستان، المعتمدة في عام 2016، المادة(9) وجاء في نصه(إن تركمانستان، باعتبارها عضواً كامل العضوية في المجتمع الدولي، تلتزم في سياستها الخارجية بمبادئ الحياد الدائم، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ورفض استخدام القوة والمشاركة في التكتلات العسكرية والقوات المسلحة, التحالفات، وتعزيز تنمية العلاقات السلمية والودية ومتبادلة المنفعة مع دول المنطقة وجميع دول العالم)[5], وهنا يمكن القول ان هناك سمتان رئيسيتان للسياسة

---

[1] Реджепов Б., Пиркулыев В, Внешняя политика Туркменистана: В интересах народа во имя мира, Op.cit

[2] Внешняя политика и дипломатия Туркменистана: философия мира и сотрудничества,2012, Государственное информационное агентство Туркменистана,URL: https://www.turkmenistan.gov.tm/index.php/ru/post/16556/vneshnyaya-politika-i-diplomatiya-turkmenistana:-filosofiya-mira-i-sotrudnichestva ((дата обращения8.4.2024)

[3] Реджепов Б., Пиркулыев В, Внешняя политика Туркменистана: В интересах народа во имя мира, Op.cit

[4] Сельчук Чолакоглу, «Новая концепция внешней политики Туркменистана», Азиатско-Тихоокеанские исследования,URL: http://www.asianpacificcenter.org/turkmenistan-foreign-policy.html (дата обращения1.7.2024)

[5] Конституция Туркменистана (новая редакция). Утверждена Конституционным законом Туркменистана от 14 сентября 2016 г. // Центр правовой информации. -Режим доступа,URL: http://minjust.gov.tm/ru/mmerkezi/doc_view.php?doc_id=8124 (дата обращения18.4.2024)

الخارجية التركمانستانية, وهما : السلام والأمن, ومع تغير التوازنات العالمية والإقليمية وحصول تحولات في القوى والتي تهدد السلام والأمن في العالم أجمع، فإن وضع الحياد الدائم لتركمانستان مهم جداً كدليل على الامن الدولي والسلام, و أصبحت الدولة الوحيدة التي تتبع دبلوماسية الحياد الاستباقية والتعاونية.

المطلب الثاني : السياسة الخارجية التركمانستانية (2017–2024)

في 18 شباط عام 2017، أدلى الرئيس التركمانستاني(قربان قولي بيردي محمدوف) ببيان حول (مفهوم السياسة الخارجية لتركمانستان للفترة 2017–2023), ويشمل المفهوم التعاون متعدد الأشكال مع الأمم المتحدة، ودعم حل المشاكل البيئية والمائية، والنقل الآمن لموارد الطاقة، وتشكيل ممرات النقل وتحويل آسيا الوسطى الى مركز نقل قاري للتنمية الاقتصادية والأغراض الأمنية, والسعي بشكل محايد الى التعاون الوثيق والمتعدد الأطراف مع الدول المجاورة, والحفاظ على التعاون النشط في بحر قزوين، وكذلك التعاون مع آسيا الوسطى والقوقاز وأفريقيا والاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية وروسيا والصين، الولايات المتحدة الأمريكية[1], وبهذا فأن مفهوم السياسة الخارجية التركمانستانية يهدف الى خلق الظروف المواتية لتحقيق الاهداف في إطار التعاون الدولي والمساواة والسلام.

ووفقاً لهذا المفهوم فأن الركائز الأساسية للتعاون الدولي هو تصدير موارد الطاقة, إذ تمتلك تركمانستان(19.5)تريليون متر مكعب من الغاز، أي حوالي(9.9%)من إجمالي الاحتياطيات العالمية, كما أنها تمتلك نحو(10.6)مليون طن سنويا من النفط، مما يسمح لها بتلبية الاستهلاك المحلي, وعليه فإن استراتيجية تركمانستان الخارجية تعطي الأولوية لصادرات الطاقة التي تشكل نحو(80%)من إجمالي عائدات البلد من الصادرات وتهدف الى تنويع جهات التصدير, فبينما كانت تركمانستان تزود الجمهوريات المجاورة لها بالغاز خلال الفترة السوفيتية، إلا أنها بعد حصولها على الاستقلال، كانت الوجهة الرئيسة لتصدير الغاز هي روسيا لإعادة تصديره الى أوروبا عبر خطوط الأنابيب السوفيتية, وإيران عبر خط أنابيب اكتملت في عام1997 [2], و يقتصر تصدير الغاز التركماني الى الصين على(35)مليار متر مكعب سنوياً بسبب قدرة خط أنابيب الغاز بين آسيا الوسطى والصين، الذي يمر عبر أراضي أوزبكستان وكازاخستان, وتتخذ تركمانستان خطوات لتنفيذ خط أنابيب تركمانستان–أفغانستان–باكستان–الهند , وفي شباط عام 2018، شارك الرئيس التركمانستاني(قربان قولي بيردي محمدوف) في وضع حجر الأساس لمشروع TAPI في مقاطعة هرات الأفغانية[3].

وقد حققت تركمانستان وأفغانستان العديد من المشاريع, ففي عام 2018 شارك الرئيس (بيردي محمدوف) في وضع الأساس لخط نقل الطاقة الكهربائية وكابل الألياف الضوئية بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان، وكذلك افتتاح الخط الجديد سكة حديد سرهتابات – تورجوندي, وفي وقت سابق، في تشرين الثاني عام 2017، وقع الطرفان على اتفاقية لإنشاء ممر عبور بين أفغانستان وتركمانستان وأذربيجان وجورجيا وتركيا، والذي من المتوقع أن يربط بشكل أساس السكك الحديدية والطرق السريعة في مقاطعة هيرات الأفغانية بالميناء, مما يخلق

[1] President Gurbanguly Berdimuhamedov: Foreign Policy of Turkmenistan is Aimed at Creating Favorable Conditions for Internal Development and Promotion of National Interests in The Global Arena", Ministry of Foreign Affairs of Turkmenistan,URL: https://www.mfa.gov.tm/en/articles/118 (дата обращения2.4.2024),

[2]Лаумулин, Мурат (2018). Современный Туркменистан в поисках выхода из транспортно-коммуникационной ловушки. URL: https://isca.kz/ru/analytics-ru/3218 (дата обращения9.6.2024)

[3] Hronikatm.com (2020). Внешэкономбанк попросит кредит на ТАПИ у Саудовского фонда развития. URL: https://www.hronikatm.com/2020/01/tapi-credit (дата обращения24.7.2024)

فرص واسعة للتعاون إذا تم تنفيذه [1], وفيما يتعلق بالتعاون الثنائي بينها وبين قيرغستان فقد اتفق الطرفان على بناء خط أنابيب للغاز على طول الطريق (تركمانستان–أوزبكستان–طاجيكستان–قيرغيزستان–الصين), وكثفت العمل المشترك في مجال التعاون الصناعي والأعمال الزراعية والاتصالات[2], ومن هنا فأن تركمانستان ومن خلال الحفاظ على استراتيجية الحياد الإيجابي، التي تهدف الى الحفاظ على نفسها من التأثيرات الخارجية، سوف تتعاون بشكل أوثق مع شركائها الإقليميين، وخاصة في مواجهة انخفاض عائدات الغاز وتفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

وتشكل افغانستان مصدر قلق بالنسبة لتركمانستان بالرغم من تعاون البلدين, وقد اثار قرار الرئيس الأمريكي (جو بايدن) في 18 نيسان عام2021 بأنسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان مخاوف جدية بين دول آسيا الوسطى وكذلك (الصين وروسيا وإيران) بشأن التهديدات التي قد تؤثر على الاستقرار والأمن في المنطقة, إذ أن انسحاب القوات الأمريكية قد أحيا طموحات طالبان للاستيلاء على السلطة ودفعها الى بسط سيطرتها على المناطق الشمالية من أفغانستان على طول الحدود مع آسيا الوسطى, ووفقا للمسؤولين الطاجيكيين، تسيطر حركة طالبان بالفعل على(900) كم من الحدود البالغ طولها(1357) كم مع طاجيكستان[3], وقررت تركمانستان اتخاذ تدابير تهدف الى تعزيز الأمن على طول الحدود[4], فعلى مدى العقد الماضي، شهدت الحدود التركمانية الأفغانية العديد من الحوادث والاشتباكات التي شملت المهربين وكذلك المتطرفين المسلحين، ووقعت أخطر حادثة في عام 2014، عندما قتلت حركة طالبان الأفغانية ستة من حرس الحدود التركمان في كمينين، وفي عام 2016، قُتل(27)مجنداً تركمانياً على الحدود الأفغانية, ومما يزيد الوضع تعقيداً وجود ما يقرب من(1.5)مليون من التركمان العرقيين في إقليمي فارياب وجوزجان شمال أفغانستان، بالقرب من الحدود مع تركمانستان, فقبل عدة سنوات، شكل التركمان العرقيون ميليشيا أربيكي، وهي مجموعة شبه عسكرية لم تحصل على دعم اقتصادي أو عسكري من الحكومة في كابول أو عشق أباد وكانت مهمتها حماية قراها من هجمات طالبان[5].

وبالتالي، فإن الصراع المحتمل الذي يشمل مجتمعات عرقية مختلفة يمثل احتمالاً خطيراً اضافياً لعشق أباد، مما قد يقوض استقرارها الداخلي، ومن هنا قررت تركمانستان القيام بمبادرة دبلوماسية تهدف الى تنفيذ حوار سياسي مع حركة طالبان (وهي حركة إرهابية محظورة في دول

---

[1]Turkmenistan News Gazette (2019). Президент Туркменистана отметил основные задачи в области внешней политики страны. URL: https://turkmenistannewsgazette.com/president-of-turkmenistan-outlines-key-tasks-in-the-field-of-foreign-policy-of-the-country (дата обращения15.6.2024)/

[2] Лаумулин, Мурат (2018). Современный Туркменистан в поисках выхода из транспортно-коммуникационной ловушки.Op.cit

[3] Гольназ Эсфандиари и Мумин Ахмади, Борьба с талибами была «самоубийством»: сотни афганских солдат бежали в Таджикистан [Fighting The Taliban Was ‘Suicide’: Hundreds Of Afghan Soldiers Escape To Tajikistan], Радио Свобода, 9 июля 2021г, URL: https://www.rferl.org/a/afghanistan-soldiers-taliban-tajikistan/31350957.html (дата обращения23.4.2024)

[4] Туркменистан направляет тяжелое вооружение, авиацию к афганской границе на фоне ухудшения безопасности [Turkmenistan Sending Heavy Weaponry, Aircraft To Afghan Border Amid Deteriorating Security], Радио Свобода, 11 июля 2021 г., URL. https://www.rferl.org/a/turkmenistan-border-afghanistan-(дата обращения1.6.2024)

[5] Джумагулы Аннаев, В борьбе с экстремизмом Туркменистан рассчитывает на афганских туркмен [Turkmenistan counts on Turkmen-Afghans to fight extremism], 20 июля 2016 г., URL: https://central.asia-news.com/en_GB/articles/cnmi_ca/features/2016/07/20/feature-01 (дата обращения27.5.2024)

آسيا الوسطى و روسيا), وبدأت السلطات التركمانية حوار ثنائي مع طالبان في كانون الثاني عام 2021، قبل إعلان انسحاب القوات الأمريكية, وترجع أهمية هذه المبادرة الدبلوماسية الى حقيقة أن الهدف الاستراتيجي الرئيس بالنسبة للسلطات التركمانية هو حماية مشاريع البنية التحتية والاستثمارات, ففي 14 كانون الثاني عام 2021، افتتح الرئيس الأفغاني والرئيس التركماني ثلاثة مشاريع رئيسة في مجال الطاقة والاتصالات[1], وقدمت حكومة تركمانستان الدعم المالي لأفغانستان في تنفيذ خط سكة حديد أكينا–أندخوي في أفغانستان، وهو جزء رئيس من النقل متعدد الوسائط (ممر اللازورد) (الذي تم افتتاحه رسميا في كانون الاول عام 2018)، المصمم لنقل البضائع عبر تركمانستان، ومن ثم عبر بحر قزوين الى أسواق القوقاز والاتحاد الأوروبي[2].

ويؤثر عدم الاستقرار في أفغانستان على الصين ايضاً، وهو ما قد يؤثر على استثمارات مبادرة الحزام والطريق ومشاريع البنية التحتية, لذا قام وزير الخارجية الصيني(وانغ يي) بزيارة الى دول آسيا الوسطى والتي تهدف الى معالجة القضايا الأمنية فيها, وحدد زيارته الى تركمانستان باعتبارها شريكاً استراتيجياً ، موضحاً أن (الصين مستعدة لتعزيز التعاون مع تركمانستان في المجالات الأمنية التقليدية وغير التقليدية ومساعدة البلد على ضمان أمنها القومي), إن استمرار حالة عدم الاستقرار على طول الحدود الأفغانية التركمانية سيؤثر سلباً على طرق التجارة والطاقة الرئيسة (أكينا وتورغوندي)، الأمر الذي سيؤدي الى تجميد أو تثبيط تطوير جميع المشاريع الثنائية وآفاق النمو الاقتصادي[3], وبما ان تركمانستان لاتمتلك القدرة العسكرية اللازمة لمواجهة عدم الاستقرار على طول الحدود, لذا عليها تعميق التعاون العسكري والشراكات الأمنية مع أكبر لاعبين إقليميين، روسيا والصين، ولكن مع الموازنة بين هذه المبادرات ومبادئ سياسة الحياد.

وفي 12 اذار عام 2022 تم انتخاب (سردار بيردي محمدوف) وهو ابن الرئيس (قربان قولي بيردي محمدوف), رئيساً للجمهورية, وهكذا استمرت تركمانستان في سياستها الخارجية على التعاون الدولي المتضمن مبادئ حسن الجوار والمساواة والاحترام المتبادل والشراكة متبادلة المنفعة الناشئة عن برنامج (إحياء حقبة جديدة لدولة قوية: البرنامج الوطني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لتركمانستان في 2022–2052) وأهم مبادرات رئيس تركمانستان، فضلاً عن الأخذ في الاعتبار الأهداف والغايات ذات الأولوية طويلة وقصيرة المدى لحكومة تركمانستان لتطوير السياسة الخارجية[4], وقد اكد الرئيس التركمانستاني على الوضع القانوني للحياد الدائم للدولة والأهداف المحددة في مفهوم السياسة

---

[1] Caravanserai and AFP, Туркменистан, Афганистан открывают новые железнодорожные, энергетические и коммуникационные линии [Afghanistan open new rail, power and communication links], 14 января 2021 г., URL: https://central.asia-news.com/en_GB/articles/cnmi_ca/features/2021/01/14/feature-03 ; Шади Хан Саиф, Афганистан, Туркменистан запуск коммуникационных проектов [Afghanistan, Turkmenistan launch connectivity projects], Агентство Анадолу, 14 января 2021 г., URL: https://www.aa.com.tr/en/asia-pacific/afghanistan-turkmenistan-launch-connectivity-projects/2109837 (дата обращения24.4.2024)

[2] Огульгозель Реджепова, Лазуритовый коридор – путь из Афганистана в Европу [Lapis Lazuli Corridor –Major Trade Route From Afghanistan to Europe], Business Turkmenistan, 17 мая 2021 г., URL: https://business.com.tm/post/7064/lapis-lazuli-corridor-major-trade-route-from-afghanistan-to-europe (дата обращения22.6.2024);

[3] Ши Цзянтао, Министр иностранных дел Китая, говорит об энергетике в Центральной Азии, но Афганистан бросает тень на встречи [Chinese foreign minister talks energy in Central Asia but Afghanistan casts a shadow over meetings], South China Morning Post, 13 июля 2021 г., URL: https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3140958/chinese-foreign-minister-talks-energy-central-asia-afghanistan (Date of entry 26.5.2024)

[4] Внешняя политика, 01 октября 2022, МИНИСТЕРСТВО ИНОСТРАННЫХ ДЕЛ ТУРКМЕНИСТАНА,URL: https://www.mfa.gov.tm/ru/articles/3 (дата обращения16.4.2024)

الخارجية لعام 2022 -2028, واتجاه تركمانستان نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة, وتم إيلاء أهمية خاصة للشراكة في مجالات مثل أمن الطاقة، ونظام النقل ، وتغير المناخ، وما الى ذلك, وقد شاركت تركمانستان في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، إذ أعلنت انضمامها الى الالتزام العالمي لغاز الميثان, كما اقترحت تركمانستان على الأمم المتحدة تطوير استراتيجية أمنية عالمية, وقال الرئيس التركمانستاني(إن الهدف الاستراتيجي للسياسة الخارجية لتركمانستان لم يتغير – وهو ضمان الظروف الدولية المواتية للتنمية الداخلية), وتقوم تركمانستان بتوسيع اتصالاتها السياسية والتجارية والاقتصادية مع دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتنفيذ استراتيجية إحياء طريق الحرير العظيم باعتباره ممر نقل وعبور متعدد الوسائط من آسيا الى أوروبا[1].

وفي 19 تموز عام 2024، وفي إطار المنتدى التجاري واللوجستي الأول بين الشمال والجنوب المنعقد في أكتاو (كازاخستان)، عُقد اجتماع ثلاثي لرؤساء إدارات النقل في تركمانستان وكازاخستان وأفغانستان، وتمت مناقشة القضايا المتعلقة بمواصلة بناء القدرات والتعاون بين الدول الثلاث في قطاع النقل, و شروط نقل البضائع على طول طريق كازاخستان – تركمانستان – أفغانستان مع إمكانية الوصول الى باكستان, وبحث إمكانيات مشاركة الأطراف التركمانية والأفغانية والكازاخستانية في تنفيذ مشروع إنشاء خط سكة حديد من الحدود التركمانية الأفغانية الى مدينة هرات (أفغانستان), وتم التأكيد خلال المفاوضات على أن طريق النقل كازاخستان – تركمانستان – أفغانستان هو عنصر مهم في ممر العبور الشمال – الجنوب، والذي سيضمن استخدامه الفعال نقل البضائع بمقدار (5 – 8)مليون طن في المرحلة الأولية، وفي المستقبل – من (20 – 30)مليون طن[2], وهكذا ومن خلال توسيع التفاعل مع دول العالم والمنظمات الدولية بأشكالها المختلفة، تولي تركمانستان في استراتيجية سياستها الخارجية أهمية كبيرة للتنفيذ العملي للدبلوماسية المتعددة الأطراف: السياسية والاقتصادية والطاقة والنقل ..، الخ, ومن ثم فإن تركمانستان المستقلة المحايدة تؤكد في الواقع التزامها بسياسة خارجية تهدف الى تطوير تفاعل كامل ومتساوي مع كافة الشركاء الأجانب, وقد حظيت هذه الاستراتيجية البناءة بعيدة النظر، باعتراف ودعم واسع النطاق من المجتمع الدولي.

المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية التركمانستانية تجاه روسيا

ركزت السياسة الخارجية التركمانستانية في تعاملها الدولي على مبدأ الحياد الايجابي والتعاون في كافة المجالات مع الكثير من الدول وتحديداً دول اسيا الوسطى و روسيا والصين, وايضاً مع الكثير من المنظمات الدولية, وقد اتجهت الى تعاونها مع روسيا وفقاً لرؤيتها في تنمية اقتصادها وتعزيز دورها الدولي مع القوى الكبرى, ومن جانب اخر تعد تركمانستان مهمة لروسيا فهي تقع في منطقة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لها, لذا سنتناول في هذا المبحث توجهات السياسة الخارجية التركمانستانية وتعاونها مع روسيا في المجال العسكري–الامني والمجال الاقتصادي:

المطلب الاول: توجهات السياسة الخارجية التركمانستانية وتعاونها مع روسيا في المجال العسكري–الامني

أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين رسمياً في 8 نيسان عام 1992, وكان من المفترض أن يتم تحديد معالمها الأولية بموجب معاهدة الصداقة والتعاون بين الدول الموقعة في 31 تموز عام 1992, وتضمنت الوثيقة الحاجة الى تعاون اقتصادي متساوٍ ومفيد للجانبين بهدف

[1] Президент С.Бердымухамедов подвел итоги внешнеполитической деятельности Туркменистана за год, 13 дек 2023,URL: https://e-cis.info/news/567/114340 (дата обращения12.6.2024)

[2] ПОСОЛЬСТВО ТУРКМЕНИСТАНА РОССИЙСКАЯ ФЕДЕРАЦИЯ – МОСКВА,URL: https://russia.tmembassy.gov.tm/news/134670 (дата обращения12.8.2024)

تشكيل منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي ومساحة اقتصادية مشتركة, هذا فضلاً عن تعزيز العلاقات بشأن مجموعة من القضايا الإنسانية[1], ومع ذلك، من الناحية العملية، لم يكن من الممكن تحقيق المستوى المقصود من الاتصالات في أي من هذه المجالات, ولكن في 23 نيسان عام 2002، ونتيجة لزيارة الرئيس الروسي(فلاديمير بوتين) الى تركمانستان، تم التوقيع على اتفاقية أساسية جديدة للتعاون, ان تعاون تركمانستان مع روسيا في مجال الامن مهماً جداً وذلك بسبب موقعها الجغرافي والذي تحدها برا مع إيران وأفغانستان وآسيا الوسطى، وعلى البحر مع جنوب القوقاز, فهناك تجارة الهيروين الأفغاني عبر الحدود، والارهاب وما الى ذلك, لذا تحتاج تركمانستان الى التعاون مع روسيا في هذه المجالات، باعتبارها شريكاً تقليدياً في نقل المواد الهيدروكربونية على طول الطريق الشمالي, فضلاً عن ذلك فإن روسيا قادرة على الاضطلاع بدور مهم في ضمان أمن تركمانستان المستقلة في مثل هذه المنطقة [2].

وبخصوص التعاون العسكري, في السنوات الأولى من استقلالها، حاولت قيادة تركمانستان إظهار أقصى قدر من الولاء لروسيا, ولعبت الاخيرة دوراً مهما في ضمان أمن الجمهورية, إذ خدم العديد من العسكريين الروس في جيش تركمانستان في مناصب ضباط، ويعود تاريخ التعاون بين البلدين في المجال العسكري الى المفاوضات التي أجراها الوفد الروسي برئاسة وزير الدفاع (بافيل غراتشيف) في 7-8 حزيران عام 1992, وتم تشكيل الإطار القانوني من خلال مجموعة من الاتفاقيات، بما في ذلك معاهدة التدابير المشتركة المتعلقة بإنشاء القوات المسلحة التركمانستانية، والتي تم التوقيع عليها بمناسبة الزيارة الرسمية للرئيس التركمانستاني(صابر مراد نيازوف) الى روسيا في 31 تموز عام 1992, ووفقاً لهذه الاتفاقية، تم اتخاذ قرار بإنشاء القوات المسلحة التركمانستانية على أساس تشكيلات ووحدات منطقة تركستان العسكرية التابعة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية السابقة المتمركزة على أراضي الجمهورية, وقد نصت هذه المعاهدة، على أن المواطنين الروس الذين يخدمون في التشكيلات والوحدات العسكرية التابعة للجيش السوفييتي السابق على أراضي تركمانستان يعتبرون افراداً عسكريين من روسيا يخدمون في القوات المسلحة التركمانستانية, وهكذا، تم حل مشكلة الحفاظ على القوة العددية، وبالتالي الأداء المستدام للتشكيلات العسكرية في تركمانستان[3].

وتم تنظيم الجوانب الأكثر أهمية لأنشطة الأفراد العسكريين الروس و وضعهم من خلال اتفاقية الخدمة العسكرية لمواطني روسيا في القوات المسلحة التركمانستانية المؤرخة في 1 ايلول عام 1993, وأعربت روسيا عن استعدادها للمشاركة في حل القضايا المتعلقة بضمان تدريب المتخصصين من بين العسكريين التركمان الذين يخدمون تحت التجنيد الإجباري، وكذلك تدريب ضباط القوات المسلحة التركمانستانية في المؤسسات التعليمية العسكرية في روسيا, لكن روسيا ربطت ذلك بتسوية قضايا أخرى، بما في ذلك القضايا المالية, و أدى عدم رغبة

[1] Кепбанов Е.А. Статус Туркменистана как постоянно нейтрального государства // Московский журнал международного права, 1998, № 4.С.33

[2] Договор о дружбе и сотрудничестве между Туркменистаном и Российской Федерацией // Нейтральный Туркменистан, 24 апреля 2002.

[3] Договор между Российской Федерацией и Туркменистаном о совместных мерах в связи с созданием Вооруженных сил Туркменистана, URL: http://www.businesspravo.ru/Docum/DocumShow_DocumID_41296.html (дата обращения22.6.2024)(

تركمانستان في تحمل المسؤولية الكاملة عن صيانة القوات المسلحة الى إلغاء القيادة الموحدة (اعتباراً من 1 كانون الثاني عام 1994) واستبدالها بشكل أكثر حرية من التفاعل يتم تنفيذه من خلال مجموعة عملياتية من القوات الروسية تحت قيادة القوات المسلحة التركمانستانية[1].

وفي 25 اذار عام 1994، كشفت تركمانستان عن عقيدتها العسكرية، التي حددت الاتجاهات الرئيسة للتطور العسكري للدولة المستقلة في المستقبل, وبدأت بوضع تشكيلات ووحدات من قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية من القوات المسلحة الروسية المتمركزة على أراضيها تحت ولاية تركمانستان وسيطرتها [2]، وهكذا تمكنت تركمانستان، التي تحاول ترسيخ نفسها على الساحة الدولية كدولة محايدة، من إدانة معظم الاتفاقيات التي شرعت وجود القوات الروسية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن روسيا حتى بعد وضع قواتها تحت الولاية القضائية والسيطرة الحصرية لتركمانستان، ووفقاً للاتفاقيات الحكومية الدولية بشأن التعاون العسكري الفني الموقعة في 18 ايار عام 1995، شاركت لبعض الوقت في دعم عمل القوات الجوية وفعاليتها القتالية, و في 31 كانون الاول عام 1999، انتهت صلاحية الاتفاقية بشأن الخدمة العسكرية لمواطني روسيا في القوات المسلحة التركمانستانية, وهكذا انخفض الوجود العسكري الروسي في تركمانستان, وفي 10 نيسان عام 2003، تم التوقيع على اتفاقية مشتركة بين الدول بشأن التعاون الأمني، تنص على تنسيق أنشطة أجهزة الاستخبارات ذات الصلة في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك التسليم المتبادل للأشخاص الذين ارتكبوا أو يستعدون لمثل هذه الأعمال على أراضي الطرفين[3].

وبالرغم من التعاون الامني بين البلدين الا ان تركمانستان ترفض الانضمام الى منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون، وذلك من مبدأ الحياد, كما تتجنب المشاركة في التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة، ومنذ عام 2017 كثفت روسيا جهودها لتشجيع تركمانستان على تطوير شراكة أمنية أعمق, وتوجت هذه الجهود بالتوقيع على اتفاقية التعاون الأمني المشترك في تشرين الاول عام 2020[4].

وفي 10 حزيران عام 2022 زار الرئيس التركمانستاني (سردار بيردي محمدوف) روسيا وهي أول زيارة خارجية رسمية له بعد توليه منصب رئيس تركمانستان في 19 اذار عام 2022, ونتيجة للمشاورات تم التوقيع على (15) وثيقة تنظم تطوير التعاون الثنائي في مرحلة جديدة من تعميق الشراكة الاستراتيجية التركمانية الروسية[5], فضلاً عن وثائق أخرى حول التعاون في مجالات التجارة والاقتصاد والنقل والبناء والمجالات العلمية والتعليمية والرياضية وغيرها[6], وتم التوقيع على الاتفاق الامني بين البلدين الذي نص على (سيقوم الطرفان بتعميق الشراكات

---

[1] Соглашение между Российской Федерацией и Туркменистаном о правовом статусе и условиях пребывания частей войск ПВО и ВВС Российской Федерации на территории Туркменистана // Бюллетень международных договоров, 1994, № 8. С. 20—26.

[2] Основные положения Военной доктрины Туркменистана // Туркменская искра, 26 марта 1994.

[3] СОГЛАШЕНИЕ МЕЖДУ РОССИЕЙ И ТУРКМЕНИСТАНОМ О СОТРУДНИЧЕСТВЕ В ОБЛАСТИ БЕЗОПАСНОСТИ (МОСКВА, 10 АПРЕЛЯ 2003 ГОДА), Официальное интернет-представительство Президента России

[4]Turkmenistan: Feeling insecure, Akhal-Teke: A Turkmenistan Bulletin Oct 27, 2020,URL: https://eurasianet.org/turkmenistan-feeling-insecure (дата обращения1.5.2024)

[5] Российско-туркменистанские переговоры, 10 июня 2022 года,URL: http://www.kremlin.ru/catalog/persons/684/events/68611 (дата обращения1.8.2024(

[6] Декларация об углублении стратегического партнерства между Туркменистаном и Российской Федерацией, Москва, 10 июня 2022 года,URL: https://kazan.tmconsulate.gov.tm/ru/news/98119 (дата обращения12.8.2024

بين الإدارات المعنية والتعاون داخل المنظمات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة انتشار الأيديولوجية والدعاية الإرهابية والمتطرفة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك من خلال عائدات المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وتزويد المنظمات الإرهابية بالأسلحة, وأنواع أخرى من الجريمة المنظمة، فضلا عن انتشار أسلحة الدمار الشامل...) كما اتفق الطرفان على أهمية مواصلة تعزيز التعاون الثنائي في مجال أمن المعلومات الدولي, أساس الاتفاقية المبرمة بين حكومة تركمانستان وحكومة روسيا بشأن التعاون في مجال ضمان أمن المعلومات الدولي بتاريخ 5 نيسان عام 2019 ومن خلال تنفيذ خطة تنفيذ الاتجاهات الرئيسة للتعاون التركماني الروسي في مجال ضمان أمن المعلومات الدولي للأعوام 2022-2025, وكما أكدوا على التفاعل البناء لضمان أمن المعلومات الدولي على المستويين الإقليمي والعالمي، وفي المقام الأول في إطار الأمم المتحدة[1].

المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية التركمانستانية وتعاونها مع روسيا في المجال الاقتصادي

استمر تطور التعاون الاقتصادي بين البلدين, ففي ايار عام 1995 تم التوصل الى اتفاق تدعو بموجبه تركمانستان بمشاركة روسيا في تنمية مواردها الطبيعية من خلال شركة مساهمة, كان الغرض من هذا المشروع هو تطوير رواسب المواد الهيدروكربونية على أراضي تركمانستان واستغلالها للتصدير من خلال أنظمة النقل, وفي تشرين الثاني من العام نفسه، تم تحديد حجم إمدادات التصدير لعام 1996، والتي تم تنفيذها من قبل الشركة المساهمة الروسية التركمانية المنشأة خصيصا,شركة (تركمانروس غاز)[2], وفي عام 1997، تعهدت شركتا غازبروم وإيتيرا، اللتان تعملان كمؤسسين لمشروع مشترك على الجانب الروسي، بمساعدة تركمانستان في تصدير الغاز التركماني الى الأسواق الأوروبية, وفي نيسان من العام نفسه عندما ارتفع إجمالي الدين المستحق لمستهلكي الغاز التركماني، ولا سيما أوكرانيا وجورجيا، وكذلك الشركاء الروس في المشروع، الى(1.5) مليار دولار، أنهت تركمانستان الاتفاقية المتعلقة بأنشطة شركة تركمانروس غاز, واتخاذت قرار بالوقف الكامل لإمدادات الغاز للتصدير[3].

وقد حاولت تركمانستان التغلب على الاحتكار الروسي لعبور الغاز التركماني, ففي كانون الأول عام 1997، تم تشغيل خط أنابيب كوربيجي-كورتكوي منخفض القدرة، الذي يربط حقول الغاز في غرب تركمانستان بالمقاطعات المجاورة في شمال شرق إيران، لكن هذا الخط ذو طبيعة محلية فقط، بالنظر الى أن إيران نفسها هي واحدة من أهم منتجي الغاز الطبيعي، ولأنها تحاول بيعه في نفس الأسواق الدولية مثل تركمانستان، فإن إمكانات التوسع لديها محدودة, و في عام 1999 وافق رؤساء أربع دول (في اسطنبول) على مد خط أنابيب الغاز عبر قزوين من تركمانستان على طول قاع البحر عبر أذربيجان وجورجيا الى تركيا, ولكن نظراً للوضع الجيوسياسي الصعب في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى، فإن تنفيذ الأنشطة المخطط لها لم يتقدم الى ما بعد مرحلة تطوير وثائق المشروع[4], لذا فإن فشل المشاريع البديلة لبناء خطوط

---

[1] Ibid

[2] Соглашение между Российским акционерным обществом «Газпром» и правительством Туркменистана о взаимном сотрудничестве в 1996 году , URL [http://npa-gov.garweb.ru:8080/public (дата обращения 20.5.2024(

[3] Соглашение между правительством Туркменистана, Российским акционерным обществом «Газпром» и Международной энергетической корпорацией «Итера» о взаимном сотрудничестве в 1997 году

[4] The Intergovernmental Declaration on Transcaspian Gas Pipe-line Implementation Principles between the Republic of Azerbaijan, Georgia, the Republic of Turkey and Turkmenistan in Connection with the Transcaspian Gas Pipe-line Project Implementation // Пресс-Курьер Туркменбаши, 1999, Выпуск 16 , URL http://www.tmpress.gov.tm/vol16_declaration.html (дата обращения 20.5.2024)

أنابيب تصدير الغاز، اجبر تركمانستان على العودة الى طاولة المفاوضات مع المستهلكين التقليديين لغازها في منطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي, وفي 10 نيسان عام 2003 تم توقيع الاتفاقية المشتركة بين تركمانستان و روسيا للتعاون في صناعة الغاز، والتي تنص على زيادة في إمدادات الغاز من تركمانستان الى روسيا بكميات تصل الى (80)مليار متر مكعب سنويا لمدة 25 عاما القادمة[1].

وفي عام 2006، تم التوقيع على اتفاقية بشأن بناء خط أنابيب للغاز من تركمانستان الى الصين عبر أراضي كازاخستان, وبدأ البناء في عام 2007، وفي 11 اذار عام 2008، أخطرت تركمانستان وكازاخستان وأوزبكستان وروسيا أنه اعتباراً من عام 2009 سيتم بيع الغاز حصرياً بالأسعار الأوروبية, وأقيم حفل الافتتاح الرسمي لخط أنابيب الغاز في 14 كانون الاول عام 2009, وهنا توقفت شركة غازبروم الروسية عن أخذ الغاز من خط الأنابيب, وبدوره واصل الجانب التركماني ضخه, ونتيجة لذلك، في 8 نيسان عام 2009، انفجر خط أنابيب الغاز دافليت آباد–داريالیك , وألقت القيادة التركمانية باللوم على شركة غازبروم في هذه الحادثة, وعلى الرغم من موافقة القيادة التركمانية على خفض الأسعار، إلا أن شركة غازبروم تمكنت في عام 2010 من إبرام عقد بقيمة (10)مليارات متر مكعب فقط[2].

أدى انتعاش العلاقات بين البلدين الى تحقيق بعض الإنجازات، مثل زيادة التجارة وتعميق التعاون الأمني, وعلى الرغم من النمو المطرد في العلاقات، إلا أن بعض القيود لا تزال قائمة، وعلى وجه التحديد إحجام تركمانستان عن الانضمام الى مشاريع التكامل التي تتمحور حول روسيا، وهو ما يدل على محاولاتها المستمرة للحفاظ على استمرارية استراتيجية سياستها الخارجية، التي تقوم على البقاء على مسافة متساوية من مراكز القوى العالمية, وقد اتبعت العلاقات الثنائية بين تركمانستان وروسيا مساراً غير متساوٍ، اتسم بفترات من التوتر والقلق, ففي فترة الرئيس (نيازوف) اتبع وبإصرار سياسة (التركمنة)، التي استبعدت اللغة الروسية من كافة المجالات الاجتماعية، والتي تضمنت إغلاق مدارس اللغة الروسية وحظر الاشتراك في الدوريات الروسية ووسائل الإعلام الروسية, وفي السياسة الخارجية، اتبع مساراً انعزالياً يقوم على الوضع المزدوج للبلد[3].

اما الخطوات الأولى التي اتخذها الرئيس (قربان قولي بيردي محمدوف) تجاه روسيا بعد وصوله الى السلطة تشير الى تغيير استراتيجي في السياسة الخارجية, وأعرب البلدان عن خطط طموحة لتوسيع التعاون التجاري والاقتصادي، في المقام الأول في قطاع الطاقة، وكذلك في مجالات أخرى, واتفقوا على بناء خط أنابيب غاز قزوين (بالاشتراك مع كازاخستان)، والذي من شأنه أن يزيد حجم صادرات الغاز التركماني الى روسيا بحوالي(30–20) مليار متر مكعب, وفي عام 2017، وقع رئيسا البلدين على اتفاقية شراكة استراتيجية تاريخية، تضمنت أكثر من(13) وثيقة، من بينها برنامج التعاون الاقتصادي للفترة 2017–2019، الذي تضمن نحو(80)مشروعا ونشاطا مشتركا, وفي عام 2019، سحبت شركة غازبروم دعواها القضائية ضد تركمان غاز واستأنفت واردات الغاز من تركمانستان، ووقعت عقداً مدته خمس سنوات، هذا فضلاً عن وجود شكرة تاتنفت وهي شركة نفط روسية عملاقة تعمل على توسيع عملياتها في البلد, و تتواجد الشركة في

[1] Соглашение между Российской Федерацией и Туркменистаном о сотрудничестве в газовой отрасли, 10 апреля 2003 года

[2] Андрей Казанцев, Туркмено-российские отношения в постсоветский период, 26 января 2012,URL: https://russiancouncil.ru/analytics-and-comments/analytics/turkmeno-rossiyskie-otnosheniya-v-postsovetskiy-period(дата обращения22.7.2024/(

[3] А. Л. Арефьев — Русский язык на рубеже XX-XXI веков,URL:https://civisbook.ru/files/File/russkij_yazyk.pdf (дата обращения24.5.2024(

تركمانستان منذ عام 2008, وفي ايار عام 2021، وافق الرئيس التركمانستاني (قربان قولي بيردي محمدوف) على برنامج جديد للتعاون الاقتصادي بين الدول للفترة 2021-2023، والذي ينص على توسيع التعاون في عدد من المجالات، بما في ذلك الصناعة والزراعة والتكنولوجيا المتقدمة والتمويل والطاقة[1].

وفي حزيران عام 2021، قام السفير الروسي لدى تركمانستان(ألكسندر بلوخين) بتقييم إيجابي للاتفاق بين تركمانستان وأذربيجان للتطوير المشترك لحقل دوسطلك للنفط والغاز المتنازع عليه سابقاً في بحر قزوين، واكد على استعداد شركة لوك أويل الروسية لتصبح مشغل المشروع, وفي وقت سابق، في شباط عام 2021، أعرب الرئيس التركمانستاني، خلال اجتماع مع رئيس شركة لوك أويل(فاجيت ألكبيروف)، عن دعم تركمانستان لنية الشركة في أن تصبح مشغلاً لحقل النفط واستعداد البلد للنظر في مقترحات استثمارية محددة للشركة[2], وهكذا فأن تركمانستان تعد شريك تجاري مهم لروسيا في المنطقة, فوفقًا لدائرة الجمارك الفيدرالية الروسية، بلغ حجم التجارة الخارجية لروسيا وتركمانستان في عام 2021(865.1)مليون دولار، وفي نهاية الربع الأول من عام 2022 بلغ نمو التجارة المتبادلة 45% [3].

وعلى الرغم من بدء الحرب الروسية الاوكرانية في شباط عام 2022 الا ان تركمانستان واصلت تنفيذ التعاون في مجال الطاقة مع موسكو, ففي ربيع عام 2022، وفي إطار المنتدى البرلماني الدولي الأول لدول آسيا الوسطى وروسيا عُقد اجتماع بين رئيس المجلس الروسي (ف. ماتفيينكو) ورئيس تركمانستان المنتخب حديثًا (س. بيردي محمدوف), وتم التأكيد بالحفاظ على حوار الطاقة مع روسيا وتطويره والاهتمام العميق للشركات الروسية الكبرى بتطوير أنشطتها في الجمهورية, وكذلك عقد اجتماع القمة في صيف عام 2022 بين الرئيس الروسي ورئيس تركمانستان ووقع الطرفان على إعلان بشأن تعميق الشراكة, و جرت مفاوضات حول قضايا التعاون في مجال الوقود والطاقة, وأشار الرئيس الروسي الى النمو المستمر في حجم التبادل التجاري بين البلدين، إذ يتمثل جزء كبير من الحوار في مجال الطاقة, وشدد الرئيس الروسي على أهمية أنشطة شركة غازبروم في مجال استيراد الغاز التركماني الى روسيا، وسلط الضوء على أنشطة شركة لوك أويل الروسية في المشاريع المشتركة لتطوير حقول النفط في بحر قزوين, وفي 19 كانون الثاني عام 2023 عقد اجتماع بين نائب رئيس الوزراء الروسي (أ. نوفاك) و نائب رئيس مجلس الوزراء التركمانستان (الشيخ عبد الرحمنوف), وناقش الطرفان خلال المفاوضات آفاق تعميق التعاون في مجال الطاقة, وعلى وجه الخصوص، اهتمام الشركات الروسية بتطوير البنية التحتية للنفط والغاز في الجمهورية وتعميق الأنشطة المشتركة لتطوير حقول هيدروكربونية جديدة في بحر قزوين, ومن أجل ربط عشق أباد بشكل وثيق بممادرات النقل الخاصة بها، تعمل موسكو على تعزيز النقل بالسكك الحديدية والنقل البحري عبر تركمانستان ومنها, وناقش الجانبان إنشاء خطوط شحن جديدة بين الموانئ الروسية في أستراخان وميناء

[1] Рустам Мухамедов, Туркменистан – Россия: прорывы и пределы сотрудничества,URL: https://cabar.asia/ru/turkmenistan-rossiya-proryvy-i-predely-sotrudnichestva (дата обращения26.7.2024(

[2] Ibid

[3] Межгосударственные отношения России и Туркмении, РИА Новости,29.6.2022,URL: https://ria.ru/20220629/diplomatiya-1798632051.html (дата обращения13.7.2024(

تركمانباشي ، والتي من شأنها أن تمنح عشق آباد إمكانية الوصول الى نهر الفولغا، متجاوزة كازاخستان,ووقعت الشركات التركمانية والروسية مذكرة تفاهم تقوم بموجبها تركمانستان بإنشاء مركز لوجستي في منطقة لوتس الاقتصادية الخاصة في أستراخان[1].

وقد صرح رئيس الوزراء الروسي (ميخائيل ميشوستين)،ان نمو حجم التجارة بين روسيا وتركمانستان قد زاد في الربع الأول من عام 2024, و بلغ (22%)، أي حوالي (18 مليار روبل)، وأضاف(يستمر نمو تعاوننا التجاري والاقتصادي بشكل مطرد .... وهو ما أعتقد أنه ليس كافيا، نحن بحاجة الى العمل أكثر لضمان علاقاتنا... لقد تطور التعاون في مجال الاستثمار، وفي المجال التجاري والاقتصادي، وفي المجال العلمي والتكنولوجي، وفي المجالات الثقافية والإنسانية)[2].

وهكذا فإن ازدهار التعاون بين تركمانستان وروسيا، والذي بالرغم من بعض الإنجازات التي شهدها، إلا انه لا يشير الى تغير استراتيجي في سياسة تركمانستان الخارجية، أو على وجه التحديد إعادة توجيهها نحو روسيا, وهذا واضح من خلال تفضيل تركمانستان للحفاظ على العلاقات على المستوى الثنائي، مع التركيز على التعاون الاقتصادي، واستمرار ترددها في الانضمام الى المنصات المتعددة الأطراف التي تركز على روسيا مثل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي, واختيارها صفة مراقب فقط.

الخاتمة:

تواصل تركمانستان المحايدة تنفيذ سياسة خارجية ثابتة تقوم على مبادئ السلام وحسن الجوار والتعاون البناء في البعدين الإقليمي والعالمي, وفي ظل الواقع الجديد لآسيا الوسطى، فإن تركمانستان كانت وستظل لاعباً رئيساً في السياسة الإقليمية في مجال الطاقة والاتصالات, وهذا يمنحها العديد من الفرص لإقامة اتصالات مع مراكز القوة المختلفة وزيادة نفوذها في الشؤون الإقليمية, وفي هذا السياق، وعلى الرغم من أن القيادة التركمانية خرجت من عزلتها لجذب شركاء مختلفين، إلا أن علاقتها مع روسيا تلقت الدفعة الأكبر، خاصة في قضايا الطاقة والاتصالات, والأمن ايضاً , فبالرغم من أن المصالح المباشرة لتركمانستان و روسيا تتداخل فيما يتصل بالقضايا ذات الاهتمام المشترك، وعلى وجه التحديد تثبيت استقرار الوضع السياسي في أفغانستان المجاورة، فإن الدولتين تختلفان في تفضيلاتهما فيما يتصل بآليات التعاون والأهداف الاستراتيجية الأكبر.

ومن خلال ماذكرناه في تطور السياسة الخارجية التركمانستانية, نجد ان السياسة الاخيرة لرئيس تركمانستان (سردار بيردي محمدوف) قد ركزت على تعزيز التعاون ليس فقط بين دول المنطقة نفسها، ولكن ايضاً الدول المهتمة الأخرى, وكان التعاون مع روسيا من اهم توجهاته, إذ إن أحد القطاعات الرئيسة للشراكة الثنائية بين روسيا وتركمانستان هو تقليديا الطاقة, وتتعاون الشركات الروسية ومنها شركة غازبروم مع شركة تركمانغاز لتنظيم صادرات الغاز من تركمانستان بموجب عقد طويل الأجل ينص على إمكانية قيام روسيا بشراء الغاز من تركمانستان, وهناك ايضاً شركة لوك اويل الروسية التي تعمل كمشغل لمشروع تطوير حقل دوسستلوك لمكثفات النفط والغاز في بحر قزوين, وقد أدى إدخال التقنيات الروسية الحديثة الى زيادة إنتاجية حقول النفط بشكل كبير وخلق فرص عمل جديدة, ويشير إعلان تعميق الشراكة

[1] Перспективы энергетического сотрудничества между Россией и Туркменистаном,URL: https://russiancouncil.ru/blogs/k-odiboev/perspektivy-energeticheskogo-sotrudnichestva-mezhdu-rossiey-i-turkmeni/?ysclid=lzregl5cte307562238 (дата обращения13.8.2024(

[2] Мишустин оценил рост товарооборота России и Туркмении, АШХАБАД, 24 мая - РИА Новости,URL: https://ria.ru/20240524/mishustin-1948113674.html?ysclid=lzsna9qqi2772943865 (дата обращения14.8.2024(

الاستراتيجية بين روسيا وتركمانستان الى الديناميكيات الإيجابية للتعاون في مجال الطاقة، ولا سيما المستوى المتزايد للتفاعل بين شركات النفط والغاز في البلدين.

وهذا وجدت روسيا في تركمانستان شريكاً موثوقاً به يساعدها على الخروج من العزلة الدولية بعد 24 شباط عام 2022 وتنويع علاقاتها الاقتصادية مع أسواق جنوب وجنوب شرق آسيا, إذ إن الموارد الطبيعية الغنية التي تتمتع بها تركمانستان وموقعها الجغرافي الاستراتيجي عند تقاطع ممرات النقل بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب تضعها في مركز المنافسة الجيوسياسية في آسيا الوسطى، مما يدفع روسيا الى جذبها الى منطقة نفوذها, ومن جانب اخر نجد ان تركمانستان ومن خلال تعاونها مع روسيا قد جلب الفائدة لها وساعدها على إرساء اساس تنميتها الاقتصادية, وتعزيز شراكتها الاستراتيجية, مع احتفاظها بمبدأ الحياد الايجابي.

المصادر:

Documents

1-Конституционный закон Туркменистана о независимости и основах государственного устройства Туркменистана // Туркменская искра. 27 октября1991

2-Договор о дружбе и сотрудничестве между Туркменистаном и Российской Федерацией // Нейтральный Туркменистан, 24 апреля 2002

3-Основные положения Военной доктрины Туркменистана // Туркменская искра, 26 марта 1994.

4-СОГЛАШЕНИЕ МЕЖДУ РОССИЕЙ И ТУРКМЕНИСТАНОМ О СОТРУДНИЧЕСТВЕ В ОБЛАСТИ БЕЗОПАСНОСТИ (МОСКВА, 10 АПРЕЛЯ 2003 ГОДА), Официальное интернет-представительство Президента России

5-Соглашение между правительством Туркменистана, Российским акционерным обществом «Газпром» и Международной энергетической корпорацией «Итера» о взаимном сотрудничестве в 1997 году

6-Соглашение между Российской Федерацией и Туркменистаном о сотрудничестве в газовой отрасли, 10 апреля 2003 года

Newspapers

1-Туркменский феномен: миф и реальность //Правда. - 1993. - 15 сент. - С. 3

Research and Studies

1-Кепбанов Е.А. Статус Туркменистана как постоянно нейтрального государства // Московский журнал международного права, 1998, № 4.С.33

2-Соглашение между Российской Федерацией и Туркменистаном о правовом статусе и условиях пребывания частей войск ПВО и ВВС Российской Федерации на территории Туркменистана // Бюллетень международных договоров, 1994, № 8. С. 20—26.

Internet

1-МИРЗЕХАНОВ В С., ТЮЛЬПАКОВ М.В. ДОКТРИНА ПОЗИТИВНОГО НЕЙТРАЛИТЕТА И ВНЕШНЕПОЛИТИЧЕСКИЕ ПРИОРИТЕТЫ ПОСТСОВЕТСКОЙ ТУРКМЕНИИ,2018,URL: https://cyberleninka.ru/article/n/doktrina-pozitivnogo-neytraliteta-i-vneshnepoliticheskie-prioritety-postsovetskoy-turkmenii (дата обращения22.5.2024)

» 2-Туркменская дипломатия нуждается в обновлении» IWPR от 9.06.2007г. URL:http://www.turkmenistan.com (дата обращения1.6.2024)

3-Реджепов Б., Пиркулыев В, Внешняя политика Туркменистана: В интересах народа во имя мира, безопасности и развития, Посольство Туркменистана в Азербайджанской Республике,2014,URL: https://www.trend.az/casia/turkmenistan/2325158.html(дата обращения15.7.2024)

4-Turkmenistan Approves Basic Directions of Foreign Policy Strategy until 2012",URL: http://www.turkmenistan.ru/en/node/6829 (Date of access12.5.2024)

5-Внешняя политика и дипломатия Туркменистана: философия мира и сотрудничества,2012, Государственное информационное агентство Туркменистана,URL: https://www.turkmenistan.gov.tm/index.php/ru/post/16556/vneshnyaya-politika-i-diplomatiya-turkmenistana:-filosofiya-mira-i-sotrudnichestva (дата обращения8.4.2024)

6-Сельчук Чолакоглу, «Новая концепция внешней политики Туркменистана», Азиатско-Тихоокеанские исследования,URL: http://www.asianpacificcenter.org/turkmenistan-foreign-policy.html (дата обращения1.7.2024)

7-Конституция Туркменистана (новая редакция). Утверждена Конституционным законом Туркменистана от 14 сентября 2016 г. // Центр правовой информации. -Режим доступа,URL: http://minjust.gov.tm/ru/mmerkezi/doc_view.php?doc_id=8124 (дата обращения18.4.2024)

" 8-President Gurbanguly Berdimuhamedov: Foreign Policy of Turkmenistan is Aimed at Creating Favorable Conditions for Internal Development and Promotion of National Interests in The Global Arena", Ministry of Foreign Affairs of Turkmenistan,URL: https://www.mfa.gov.tm/en/articles/118 (дата обращения2.4.2024),

9-Лаумулин, Мурат (2018). Современный Туркменистан в поисках выхода из транспортно-коммуникационной ловушки. URL: https://isca.kz/ru/analytics-ru/3218 (дата обращения9.6.2024).

10-Hronikatm.com (2020). Внешэкономбанк попросит кредит на ТАПИ у Саудовского фонда развития. URL: https://www.hronikatm.com/2020/01/tapi-credit (дата обращения24.7.2024)

11-Turkmenistan News Gazette (2019). Президент Туркменистана отметил основные задачи в области внешней политики страны. URL: https://turkmenistannewsgazette.com/president-of-turkmenistan-outlines-key-tasks-in-the-field-of-foreign-policy-of-the-country (дата обращения15.6.2024)/

12-Гольназ Эсфандиари и Мумин Ахмади, Борьба с талибами была «самоубийством»: сотни афганских солдат бежали в Таджикистан [Fighting The Taliban Was 'Suicide': Hundreds Of Afghan Soldiers Escape To Tajikistan], Радио Свобода, 9 июля 2021г, URL: https://www.rferl.org/a/afghanistan-soldiers-taliban-tajikistan/31350957.html (дата обращения23.4.2024)

13-Туркменистан направляет тяжелое вооружение, авиацию к афганской границе на фоне ухудшения безопасности [Turkmenistan Sending Heavy Weaponry, Aircraft To Afghan Border Amid Deteriorating Security], Радио Свобода, 11 июля 2021 г., URL. https://www.rferl.org/a/turkmenistan-border-afghanistan-(дата обращения1.6.2024)

14-Джумагулы Аннаев, В борьбе с экстремизмом Туркменистан рассчитывает на афганских туркмен [Turkmenistan counts on Turkmen-Afghans to fight extremism], 20 июля 2016 г., URL: https://central.asia-news.com/en_GB/articles/cnmi_ca/features/2016/07/20/feature-01 (дата обращения27.5.2024)

15-Caravanserai and AFP, Туркменистан, Афганистан открывают новые железнодорожные, энергетические и коммуникационные линии [Afghanistan open new rail, power and communication links], 14 января 2021 г., URL: https://central.asia-news.com/en_GB/articles/cnmi_ca/features/2021/01/14/feature-03 ; Шади Хан Саиф, Афганистан, Туркменистан запуск коммуникационных проектов [Afghanistan, Turkmenistan launch connectivity projects], Агентство Анадолу, 14 января 2021 г., URL: https://www.aa.com.tr/en/asia-pacific/afghanistan-turkmenistan-launch-connectivity-projects/2109837 (дата обращения24.4.2024)

16-Огульгозель Реджепова, Лазуритовый коридор – путь из Афганистана в Европу [Lapis Lazuli Corridor –Major Trade Route From Afghanistan to Europe], Business Turkmenistan, 17 мая

2021 г., URL: https://business.com.tm/post/7064/lapis-lazuli-corridor-major-trade-route-from-afghanistan-to-europe (дата обращения22.6.2024);

17- Ши Цзянтао, Министр иностранных дел Китая, говорит об энергетике в Центральной Азии, но Афганистан бросает тень на встречи [Chinese foreign minister talks energy in Central Asia but Afghanistan casts a shadow over meetings], South China Morning Post, 13 июля 2021 г., URL: https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3140958/chinese-foreign-minister-talks-energy-central-asia-afghanistan (Date of entry 26.5.2024)

18-Внешняя политика, 01 октября 2022, МИНИСТЕРСТВО ИНОСТРАННЫХ ДЕЛ ТУРКМЕНИСТАНА,URL: https://www.mfa.gov.tm/ru/articles/3 (дата обращения16.4.2024)

19-Президент С.Бердымухамедов подвел итоги внешнеполитической деятельности Туркменистана за год, 13 дек 2023,URL: https://e-cis.info/news/567/114340 (дата обращения12.6.2024)

20-ПОСОЛЬСТВО ТУРКМЕНИСТАНА РОССИЙСКАЯ ФЕДЕРАЦИЯ – МОСКВА,URL: https://russia.tmembassy.gov.tm/news/134670 (дата обращения12.8.2024)

21-Договор между Российской Федерацией и Туркменистаном о совместных мерах в связи с созданием Вооруженных сил Туркменистана, URL: http://www.businesspravo.ru/Docum/DocumShow_DocumID_ 41296.html (дата обращения22.6.2024)(

22-Turkmenistan: Feeling insecure, Akhal-Teke: A Turkmenistan Bulletin Oct 27, 2020,URL: https://eurasianet.org/turkmenistan-feeling-insecure (дата обращения1.5.2024)

23-Российско-туркменистанские переговоры, 10 июня 2022 года,URL: http://www.kremlin.ru/catalog/persons/684/events/68611 (дата обращения1.8.2024(

24-Декларация об углублении стратегического партнерства между Туркменистаном и Российской Федерацией, Москва, 10 июня 2022 года,URL: https://kazan.tmconsulate.gov.tm/ru/news/98119 (дата обращения12.8.2024 (

25-Соглашение между Российским акционерным обществом «Газпром» и правительством Туркменистана о взаимном сотрудничестве в 1996 году , URL [http://npa-gov.garweb.ru:8080/public (дата обращения 20.5.2024(

26-The Intergovernmental Declaration on Transcaspian Gas Pipe-line Implementation Principles between the Republic of Azerbaijan, Georgia, the Republic of Turkey and Turkmenistan in Connection with the Transcaspian Gas Pipe-line Project Implementation // Пресс-Курьер Туркменбаши, 1999, Выпуск 16 , URL http://www.tmpress.gov.tm/vol16_declaration.html (дата обращения 20.5.2024)

27-Андрей Казанцев, Туркмено-российские отношения в постсоветский период, 26 января 2012,URL: https://russiancouncil.ru/analytics-and-comments/analytics/turkmeno-rossiyskie-otnosheniya-v-postsovetskiy-period (дата обращения22.7.2024/(

28-А. Л. Арефьев — Русский язык на рубеже XX-XXI веков,URL:https://civisbook.ru/files/File/russkij_yazyk.pdf (дата обращения24.5.2024(

29-Рустам Мухамедов, Туркменистан – Россия: прорывы и пределы сотрудничества,URL: https://cabar.asia/ru/turkmenistan-rossiya-proryvy-i-predely-sotrudnichestva (дата обращения26.7.2024(

30-Межгосударственные отношения России и Туркмении, РИА Новости,29.6.2022,URL: https://ria.ru/20220629/diplomatiya-1798632051.html (дата обращения13.7.2024(

31-Перспективы энергетического сотрудничества между Россией и Туркменистаном,URL: https://russiancouncil.ru/blogs/k-odiboev/perspektivy-energeticheskogo-sotrudnichestva-mezhdu-rossiey-i-turkmeni/?ysclid=lzregl5cte307562238 (дата обращения13.8.2024(

32-Мишустин оценил рост товарооборота России и Туркмении, АШХАБАД, 24 мая - РИА Новости,URL: https://ria.ru/20240524/mishustin-1948113674.html?ysclid=lzsna9qqi2772943865 (дата обращения14.8.2024(

التوازن الناعم لسياسة البرازيل الخارجية في العلاقات الدولية

ا.د **نوار جليل هاشم** / كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

المستخلص:

منذ عام 2003 وحتى عام 2021، شهدت السياسة الخارجية البرازيلية العديد من التغيرات والاضطرابات التي تؤثر على تقاليدها وتوجهاتها في العلاقات الدولية. ونشات هذه العملية نتيجة عن الصراعات السياسية الداخلية فضلا عن عدم استقرار توازن القوى في العالم تجاه التعددية القطبية، وترتبط باستراتيجية أكثر شمولاً للسياسات العامة. وبناءً على مراجعة نوعية وتحليل نقدي، يهدف البحث إلى دراسة هذه الأجندات والمحور المشترك وغير المتوازن للتحول الحالي في السياسة الخارجية البرازيلية باستخدام التوازن الناعم، لاسيما بعد حصول دا سيلفا على ولاية جديدة.

الكلمات المفتاحية: البرازيل، التوازن الناعم، السياسة الخارجية، الصين، الولايات المتحدة.

Abstract:

From 2003 to 2021, Brazilian foreign policy has undergone several changes and upheavals that affect its traditions and orientations in international relations. This process arises from internal political conflicts and the instability of the balance of power in the world towards multi polarity and is linked to a more comprehensive public policy strategy. Based on a qualitative review and critical analysis, the research aims to study these agendas and the common and unbalanced axis of the current transformation in Brazilian foreign policy using soft balancing, especially after the arrival of Da Silva for a new term.

Key words: Brazil , soft balancing , foreign policy , China , United States.

المقدمة:

بعدّها الدولة الأكبر والأكثر نفوذاً في أميركا اللاتينية، لعبت البرازيل منذ فترة ليست بالقصيرة دوراً قيادياً في المنطقة برمتها، اذ ألقت بثقلها الاقتصادي والدبلوماسي وراء جهود التكامل في نصف الكرة الأرضية، فضلاً عن سعيها المتزايد للحصول على صوت أكبر للدول النامية على الساحة العالمية، وكذلك عضويتها النشطة في الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف الكبرى، فقد عملت البرازيل بشكل وثيق مع دول مهمة وفاعلة مثل الصين والهند وروسيا لتطوير منتديات بديلة.

كما تمتد طموحات البرازيل في مجال الشؤون الخارجية الى ما هو ابعد من الإطار الذي تنتهجه امريكا الجنوبية، فقد زعمت البرازيل انها تحتل مناصب رفيعة في المنظمات الدولية، وعرضت نفسها كوسيط لحل النزاعات، وشاركت في عمليات حفظ السلام كوسيلة للتحول الى لاعب عالمي فاعل ومؤثر، كما شاركت البرازيل في المناقشات حول قضايا عالمية مثل البيئة والجوع والفقر، عبر استخدامها لسياسة التوازن الناعم.

الاشكالية: ان الموقع الجغرافي للبرازيل أملى عليها اتباع سياسات متنوعة، وعليه ما هي سياسة البرازيل الخارجية في النظام الدولي، الامر الذي يؤدي الى الحفاظ على مصالحها الحيوية مستقبلا.

الفرضية: "انتهجت البرازيل في ظل استمرار تفوق الولايات المتحدة، وبروز قوى صاعدة جديدة مثل الصين وروسيا، فضلا عن غيرها من الدول الاقليمية المجاورة للبرازيل سياسة التوازن الناعم في سياستها الخارجية، وفقاً لما تمتلكه من مقومات قوة تسمح لها بان تكون قوة فاعلة ومؤثرة في النظام الدولي.

المنهجية: تم استخدام المنهج الوصفي التحليل في وصف السياسة الخارجية البرازيلية خلال عهد الرئيس البرازيلي دا سيلفا الاول وعهد الرئيس السابق بوليسينارو، وكذلك وصف السياسة في عهد دا سيلفا الجديد، في فترته الرئاسية الثالثة التي بدأت في كانون الثاني/ يناير 2023، وتحليل هذه السياسات ومقارنتها مع بعضها البعض.

اولاً: الرؤية العامة للسياسة البرازيلية:

أملى الموقع الجغرافي للبرازيل، أن تَتْبَعَ في سياستها الخارجية استراتيجيات متنوعة؛ كما كان عليها أن تراعي في صياغة تلك الاستراتيجيات، عوامل ثلاثة[1]:

أولاً: استمرار تفوُّق الولايات المتحدة، وبروز عناصر عالمية ذات قوة مادية معتَبَرة كالصين.

ثانيًا: التداخُل المتزايد بين القضايا العالمية والمحلية والإقليمية.

ثالثًا: تحديد استراتيجيات السياسة الخارجية على خلفيةِ الخروج من النظام أُحادي القطب إلى نظامٍ متعددِ الأقطاب.

وفي هذا السياق، وفي الجلسة الافتتاحية للدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1963، ألقى السفير البرازيلي جواو أوغوستو دي أراوجو كاسترو واحدة من أشهر الخطابات في تاريخ السياسة الخارجية البرازيلية، وذلك عن طريق اللجوء الى استخدام تعابير محملة بمخاوف الحرب وممثلة لتقاليد الأجداد في الفكر الدبلوماسي البرازيلي، وقد تم تجميعه من خلال ثلاث كلمات رئيسة: (نزع السلاح، إنهاء الاستعمار، والتنمية)[2].

هذا بالنسبة للسياسة الخارجية، اما داخلياً فقد تحدث لويز فيليبي دي سيكساس كوريا، الدبلوماسي البرازيلي والسفير السابق في ألمانيا عام 2000 عن "ثالوث" الشعور الوطني البرازيلي، الذي يتألف من: (الوحدة الوطنية، الحجم الجغرافي، والرؤية الواعدة بالرخاء الاقتصادي). وفي عهد لولا السابق، كان هذا الثالوث حاضراً وعليه تشكلت الهوية البرازيلية. وبالتالي، فقد ارتكزت السياسة الخارجية البرازيلية على اسس هي:

[1] دانييل فليمس، الخيارات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية البرازيلية، مركز الجزيرة للدراسات ، 2010
https://studies.aljazeera.net/ar/files/2010/201172235751843616.html

[2] Dawisson Belém Lopes ; De-westernization, democratization,disconnection: the emergence of Brazil's postdiplomatic foreign policy, Global Affairs 11 Jun 2020.p1
https://www.tandfonline.com/action/journalInformation?journalCode=rgaf20

1. تعد البرازيل الوحدة الوطنية أعظم قيمة لها، اذ نرى التماسك المجتمعي، على الرغم من وجود كل الاختلافات الاجتماعية والثقافية والمناطقية التي نشأت بسبب التنمية غير المتماثلة وغير العادلة في البلاد. 2. يشكل تقدير الحجم الجغرافي أمراً ثابتاً طوال تاريخ البرازيل، اذ انها تقوم على ثلاث مراحل لتطوير السياسة الخارجية فيما يتعلق بالأراضي الوطنية، ففي الفترة الأولى من بناء الأمة، تم (تحديد الإقليم)، وخلال هذا الوقت، اتبعت البرازيل سياسة خارجية توسعية داخل أمريكا الجنوبية. وفي المرحلة الثانية من (توحيد الإقليم)، سعى قادة البلاد إلى توسيع احتكار الدولة لاستخدام القوة في جميع أنحاء الأراضي البرازيلية، والدفاع عن هذا الاحتكار ضد الدول الأخرى. فيما هدفت المرحلة الثالثة إلى (تنمية الأراضي الوطنية)، وبعدها تم استخدام السياسة الخارجية لتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلاد[1].
3. أن الوحدة الوطنية والحجم الجغرافي سوف يتجسدان عاجلاً أم آجلاً في رخاء وثروة.

وعليه أضاف دي سيكساس كوريا ثلاثة مبادئ توجيهية إضافية إلى الثالوث المعياري المتمثل في الوحدة والحجم والرؤية، والتي شكلت تاريخياً تصور السياسة الخارجية للبرازيل وهي: (القومية) التي كان لها في الأصل توجه توسعي، ولكنها اكتسبت بعد ذلك وظيفة موجهة نحو التنمية، تهدف إلى دمج الاراضي الوطنية[2].

وكان السعي وراء دور دولي أكبر للبرازيل إحدى السمات المميزة للفترة من 2003 إلى 2014، لا سيما خلال الولاية الثانية للرئيس دا سيلفا (2006–2011)، وكذلك تعزيز استقرار البلاد والوعي بإمكاناتها[3]، اذ كانت العلاقات الدولية لحكومة لولا تتميز بثلاثة أبعاد رئيسة: (الدبلوماسية الاقتصادية، البعد السياسي، والأجندة الاجتماعية)[4].

وعليه تتمثل الملامح الرئيسية لرؤية دا سيلفا، والذي ورث عن والدته الحكمة البرازيلية التي تقول: "خلق لنا الله يدّين، الأولى نصافح بها الأصدقاء، والثانية نكسب بها الأصدقاء الجدد". وتُلخص هذه الحكمة الأبعاد والخطوط الرئيسة للسياسة الخارجية التي يتبناها لولا[5] ؛ من بينها:

1– تجنب الانحياز إلى أي من القوى الكبرى المتنافسة: اذ شدد الرئيس البرازيلي وفي أكثر من مناسبة على أنه "ستكون لدينا علاقات مع الجميع"؛ لذلك فان هناك حرص واضح على التمسك بموقف الحياد في التنافس الدولي الراهن، ورفض الانصياع للضغوط الأمريكية، للانحياز إليها في حرب باردة جديدة بين القوى الكبرى.

2– التمسك بتفعيل دور المنظمات الدولية: مثل العديد من دول العالم، كان للتنافس الدولي المحتدم بين القوى الكبرى تداعيات اقتصادية خطيرة على البرازيل؛ لذلك فإن دا سيلفا ينظر إلى هذا التنافس بعدّه مدمراً للبشرية، وهو يطالب بدور فاعل للمنظمات الدولية لحل

---

[1] Claudia Zilla; Brazil's Foreign Policy under Lula, SWP Research Paper Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International and Security Affairs, March 2017 ,p30

[2] Ibid,p31

[3] Carlos R. S. Milani, Leticia Pinherio And Maria Regina Soares De Lima ; Brazil's foreign policy and the 'graduation dilemma', international Affairs 93: 3 (2017) 585–605; doi: 10.1093/ia/iix078 ,p598

©The Author(s) 2017. Published by Oxford University Press on behalf of The Royal Institute of International Affairs. All rights reserved. For permissions, please e-mail: journals.permissions@oup.com.

[4] Paulo Fagundes Visentini; Brazil's Contemporary Foreign Policy:An Affirmative Agenda,p31

[5] ايمن سمير، توازنات "لولا": كيف تدير البرازيل مصالحها مع القوى الدولية المتنافسة؟ ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة،08 مايو،223 ، ص1 https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8196

النزاعات الدولية بالطرق السلمية. وفي هذا الاطار فان البرازيل تعد لاعباً نشطاً في مفاوضات التجارة العالمية[1]، كما ان هناك اجماع طويل الامد من الحكومات السابقة على أن المنتديات المتعددة الأطراف توفر منصة مثالية للبرازيل للدفاع عن مصالحها[2].

اذ تشترك البرازيل والولايات المتحدة الالتزام بالمشاركة المتعددة الأطراف من خلال العديد من المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، ومجموعة العشرين، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، و منظمة التجارة العالمية[3].

3– الدعوة إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب: ففي مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ عام 2022 (COP27) في شرم الشيخ بمصر، ألقى دا سيلفا خطاباً كشف فيه عن اتجاه البرازيل إلى اتباع سياسة خارجية برغماتية ونشطة، وتعهد بالمساعدة في بناء نظام عالمي سلمي قائم على الحوار والتعددية القطبية. وقال لولا في كلمته: "بانه ستكون لدينا علاقات مع الجميع، مؤكداً على الالتزام بالحوار، والتعددية القطبية" في الممارسة العملية، ويعني لولا بكلمة (الحوار)، التحول من السياسة الخارجية التي تسعى إلى عزل الخصوم إلى سياسة تسعى إلى إيجاد الحلول الدبلوماسية[4].

4– رفض تسييس علاقات البرازيل الدولية: على الرغم من التقارب المتزايد بين الصين والبرازيل، تصر إدارة دا سيلفا على موقفها غير المنحاز فيما يتعلق بالمنافسة بين الولايات المتحدة والصين، وفي الاطار ذاته، اكد سيلسو أموريم مستشار دا سيلفا للعلاقات الدولية ووزير الخارجية الأسبق، بأن البرازيل لا تستطيع تحمل اختيار أحد الجانبين في حرب الرقائق بين كل من الولايات المتحدة والصين[5].

وفي هذا الإطار، فان البرازيل بقيادة لولا دا سيلفا وديلما روسيف، والتي استهدفت العمل على إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، تميزت سياستها الخارجية خلال تلك المرحلة بقدر كبير من الانتقائية والتوازن، وبصفتها أكبر دولة في أميركا اللاتينية، حرصت على ترسيخ استقلالها الذاتي بعيداً عن الهيمنة الأميركية، وذلك من خلال إقامة شبكة متنوعة من الشراكات الإقليمية والتحالفات الدولية، مع الاهتمام بشكل خاص بتعزيز التعاون مع بلدان الجنوب[6].

---

[1] Monica Hirst ; An Overview of Brazilian Foreign Policy in the 21st Century , Policy Briefing 6 Emerging Powers Programme , African Insights. Global Perspectives. November 2009.

[2] Brazil's Foreign Policy After the 2022 Elections: What to Expect?, ISPI (Istituto per gli Studi di Politica Internazionale) ITALIAN INSTITUTE FOR INTERNATIONAL POLITICS STUDIES, 28 Sep 2022.
https://www.ispionline.it/en/publication/brazils-foreign-policy-after-2022-elections-what-expect-36284

[3] U.S. Relations With Brazil, Bilateral Relations Fact Sheet ,Bureau of Western Hemisphere Affairs, August 21, 2023. https://www.state.gov/u-s-relations-with-brazil /

[4] Jacob Shively ; Lula's Foreign Policy Path for Brazil and the Constraints on Grand Strategy Change, E-International Relations, Nov 19 2022.

[5] صدفة محمد محمود، توازنات برازيليا: ما رؤية الرئيس البرازيلي للتنافس الأمريكي الصيني؟ ، إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية ، 11 ابريل 2023.
https://www.interregional.com/%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A7%D8%AA-/%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A7

[6] محمد عبد المطلب الهوني، خريطة العلاقات الدولية و الإقليمية الجديدة للبرازيل موجة صعود زعماء وقادة تيار اليمين إلى سدة السلطة في أميركا الجنوبية ، موقع المجلة ، 2019 .
https://www.majalla.com/node/65481/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-

وتماشياً مع ما تم ذكره، يقول أندريه باجلياريني الباحث في كلية دارتموث الامريكية، "إنه في عهد لولا، كان لدى البرازيل فكرة طموحة مفادها، أنها ستصبح قوة كبرى من خلال قوة الإرادة المطلقة"، ولطالما تؤكد السياسة الخارجية البرازيلية على الدبلوماسية والمؤسسات المتعددة الأطراف. وحتى الآن، شاركت البرازيل في خمسين عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، وقدمت الخبرة والمعدات وفرص المنح الدراسية لبلدان ما بعد الصراع، بما في ذلك أنغولا وموزمبيق وتيمور الشرقية[1].

وبالنسبة الى الإصلاحات في مجال السياسة الخارجية، يتمتع (إيتاماراتي): (اختصار لوزارة الخارجية البرازيلية)، تاريخيًا بسمعة طيبة على المستويين الإقليمي والدولي لكونه قسمًا احترافيًا استثنائيًا، ويشمل ذلك السرد القائل بأن وزارة الخارجية تمتعت باستقلالية كبيرة في مواجهة السياسات غير المستقرة، مما سمح لها بضمان سياسة خارجية تتميز بالاستمرارية من خلال تنمية مبادئ معينة. ولذلك، فإن التقصير في السياسة الخارجية للبرازيل تفسر بتهميش الإيتاماراتي في هذا المجال السياسي، وقد تعرضت سيادة وزارة الخارجية لضغوط، لا سيما خلال فترة حكم دا سيلفا الاولى (2003–2011)، خاصة بسبب إضفاء الطابع الرئاسي على السياسة الخارجية وتعددية المؤسسات والهيئات المعنية، وبمجرد إقالة الرئيسة البرازيلية الاسبق روسيف من منصبها عام 2016، أعلن خليفتها ونائب الرئيس السابق ميشيل تامر (2016–2018)، "أنه يريد نزع أيديولوجية السياسة الخارجية البرازيلية، وإعادة إيتاماراتي إلى مركز صنع السياسات"[2].

لذلك تم تحديد ثلاث مواقف، تتعلق بسلوك البرازيل على الصعيد الخارجي: (التعددية، النزعة الأمريكية، والإقليمية). فالموقف الأول (التعددية)، ويعني دعم توجهات السياسة الخارجية التي تهدف إلى تحقيق ذلك عن طريق تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف. وعليه فان البرازيل التزمت منذ مدة ليست بالقصيرة بمبدأ التعددية. اما الموقف الثاني (الأمركة)، ويعبر عن أهمية الولايات المتحدة بالنسبة للسياسة الخارجية البرازيلية، اذ ان إن وجود علاقة أوثق واستراتيجية مع الولايات المتحدة يعود تاريخها إلى باراو دو ريو برانكو فترة عمله في إيتاماراتي، عندما عمل على تغيير توجه البرازيل من أوروبا إلى الولايات المتحدة في العالم أوائل القرن العشرين. أما الموقف الثالث (الإقليمية)، فيرتبط بأهمية أمريكا اللاتينية بالنسبة لتطلعات البرازيل كدولة تتطلع الى القوة العالمية، وما إذا كان ينبغي للدولة أن تمارس القيادة الإقليمية وتدعم التكامل الإقليمي كوسيلة للوصول إلى الريادة العالمية[3].

شملت الأولويات المحلية للإدارة الجديدة للرئيس دا سيلفا إلى حد كبير هدفين أساسيين:

الأول: إعادة إحياء النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل مع التركيز بشكل خاص على تعزيز المساواة بين الجنسين، والاندماج الاجتماعي، والاستدامة البيئية.

%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%84

[1] Diana Roy, Updated Last updated September 19, 2022 3:31 pm (EST), Brazil's Global Ambitions, Council on Foreign Relations. https://www.cfr.org/backgrounder/brazils-global-ambitions

[2] Claudia Zilla ; op.cit

[3] Almeida, Maria Hermínia Tavares de, Ivan Filipe Fernandes, and Feliciano de Sá Guimarães. 2021. Structuring Public Opinion on Foreign Policy Issues:The Case of Brazil. Latin American Research Review 56(3), pp. 557–574.

DOI: https://doi.org/10.25222/larr.876 POLITICS AND INTERNATIONAL RELATIONS Structuring Public Opinion on Foreign Policy Issues:The Case of Brazil Maria Hermínia Tavares de Almeida1, Ivan Filipe Fernandes2 and Feliciano de Sá Guimarães1

الثاني: كبح ما تعتبره الإدارة تهديداً للديمقراطية البرازيلية من قِبَل اليمين المتطرف.

فيما ترتكز الأجندة الاقتصادية على ثلاثة أهداف رئيسة: الأول يرتبط بإنشاء إطار مالي جديد (يتطلب تصويت الكونغرس) لتحقيق استقرار الدين العام وخلق حافز للبنك المركزي لخفض سعر الفائدة القياسي، المحدد عند 13.75% منذ اب/ أغسطس 2022. اما الهدف الثاني فيتعلق بالقضاء على الثغرات الضريبية بقوة، وإنفاذ القواعد الضريبية، من خلال الإجراءات التشريعية والإدارية، بهدف زيادة الإيرادات الحكومية. اما الهدف الثالث والاخير، فيركز على إقناع الكونغرس الوطني بالموافقة على إصلاح ضريبي كبير لتبسيط النظام الضريبي البرازيلي على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات والمستوى المحلي، وهي المبادرة التي تتطلب تعديل الدستور. وبالتوازي مع ذلك، سعت الإدارة إلى تقديم أو دعم التشريعات التي تعتبرها أساسية لتعزيز الديمقراطية في البرازيل[1].

ثانياً: السياسة الخارجية على الصعيد الدولي:

كان طموح حكومة دا سيلفا عام 2011 يتمثل في دفع البلاد نحو دور دولي أكثر بروزاً وتأثيراً، حتى تتمكن من أن تصبح (لاعباً عالمياً) مهماً في الشؤون العالمية. ولتحقيق ذلك، تبنى الرئيس دا سيلفا استراتيجية (الحكم الذاتي من خلال التنويع)، والتي بموجبها تلتزم البلاد بالمعايير والمبادئ الدولية عن طريق التحالفات بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التحالفات الإقليمية، ومن خلال الاتفاقيات مع الشركاء غير التقليديين (الصين). وفي الوقت نفسه كان الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بطبيعة الحال، جزءا لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية[2].

وخلال إدارتي دا سيلفا وروسيف اليساريتين، أصبح سعي البرازيل لإقامة علاقات أوثق مع خصوم الولايات المتحدة مثل (الصين، كوبا، وإيران) كذلك مصدراً للتوتر. كما شكلت انتخابات بولسونارو عام 2018 بمثابة تحول حاد نحو اليمين وبداية الجهود للتقرب من واشنطن. وكانت العلاقات الثنائية ودية بشكل خاص في ظل فترة حكم الرئيس الامريكي دونالد ترامب الأولى 2016–2020). وتقديراً لشراكتهما، عين الاخير البرازيل حليفاً رئيساً من خارج منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومنحها إمكانية الوصول إلى بعض البرامج الاقتصادية والأمنية الأمريكية. وفي عام 2020، وقع الزعيمان على اتفاق تجاري محدود، ومع ذلك، وفي عهد الرئيس الامريكي السابق جو بايدن، تباعد البلدان نسبياً بشكل متزايد حول بعض القضايا الرئيسة، بما في ذلك، تلك المتعلقة بالعمل المناخي وجهود بايدن العالمية لمكافحة الاستبداد، حتى أن بولسونارو أطلق بعض التصريحات الصحفية مؤكداً "بأن بايدن ارتكب ما يعرف بعمليات احتيال في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2020"[3].

---

[1] Diego Bonomo ; Brazil: Lula’s balancing act in domestic and foreign policy,Global Policy Watch Key Public Policy Developments Around the World, June 7, 2023
https://www.globalpolicywatch.com/2023/06/brazil-lulas-balancing-act-in-domestic-and-foreign-policy /

[2] Ustral: Brazilian Journal of Strategy & International Relations|e-ISSN 2238-6912 | ISSN 2238-6262| v.1, n.2, Jul-Dec2012 | p.201-224201MEDIA AND FOREIGN POLICY IN LULA’S BRAZILGuilherme Stolle Paixão e Casarões p206-207

[3] Diana Roy , op.cit

وعليه، شكلت العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة محوراً رئيسًا للسياسة الخارجية البرازيلية، فلم يُخفِ بولسونارو إعجابه الشديد بالرئيس الأميركي دونالد ترمب، الذي اعتبره مثالاً يُحتذى به. كما انه رفع شعار (البرازيل قبل كل شيء) خلال حملته الانتخابية، والذي يشبه الشعار الذي رفعه الرئيس الأميركي خلال حملته الانتخابية (أميركا أولاً)، وأكد مراراً وتكراراً على رغبته في التقارب مع واشنطن بما يخدم مصلحة كل من البرازيل والولايات المتحدة[1].

لذا لم تنظر إدارة ترامب إلى البرازيل في عهد بولسونارو باعتبارها حليفًا فحسب ضد الشيوعية ذات الطراز القديم في أمريكا اللاتينية، ولكن أيضًا كأداة للاستخدام لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة[2]، ومع سعي الرئيس بولسونارو لتدعيم الروابط السياسية والاقتصادية مع واشنطن، بقيت العلاقات ببكين حجر عثرة أمام تطور العلاقات البرازيلية الأميركية، وفي هذا السياق، شن بولسونارو، خلال حملته للانتخابات الرئاسية، هجومًا حادًا على الصين التي رأى أنها (لا تشتري في البرازيل، بل تشتري البرازيل)، وأكد أن الاستثمارات الصينية تهدد سيادة بلاده، معربًا عن قلقه حيال الاعتماد المالي المتنامي للبرازيل على الصين، والذي ساهم في سيطرة الاخيرة على قطاعات استراتيجية مهمة داخل الاقتصاد، مما تسبب في إثارة قلق بالغ بين القوميين البرازيليين، الذين يمثلون قاعدة انتخابية داعمة لبولسونارو.

ولم يقتصر موقف بولسونارو على تصريحاته التي هاجم فيها بكين، بل قام في وقت سابق بزيارة تايوان التي تخوض مع الصين نزاعًا دبلوماسيا حول استقلالها، وقد أثارت هذه الزيارة حفيظة الحكومة الصينية التي رأت فيها انتهاكًا لسياسة (الصين واحدة)[3]. وفي الوقت نفسه، اعتبر الصينيون أن صعود بولسونارو إلى السلطة مثيراً للقلق بشكل خاص، اذ غالباً ما تظهر الصين في خطاب السياسة الخارجية الجديد للبرازيل كمنافس، بل وحتى عدو، وحتى قبل الانتخابات، هاجم بولسونارو الصين، وانتقد النفوذ المتزايد لها في بلاده، قائلا "إنها تحاول شراء البرازيل"، وظل التوتر قائما حتى مع استمرار العلاقات الاقتصادية بين البلدين قوية. وعليه كانت تصورات بولسونارو للصين مثيرة للجدل إلى حد كبير، (عاداً اياها واحدة من أهم المنافسين الأيديولوجيين لبلاده)[4].

وادى وصول الرئيس بولسونارو إلى السلطة عام 2019 إلى بعض الارتباك الإداري، وعدم القدرة على التنبؤ بعملية صنع القرار، وما يمكن ان نطلق عليه بالمأزق الدبلوماسي، حيث ان العديد من المراقبين والمهتمين بشؤون البرازيل وصفوا وزارة الخارجية البرازيلية بانها أصبحت (عديمة الفائدة) في صنع السياسات، فقد تحول الدور الرئيس (لإيتاماراتي)، من كونها حارس البوابة التقليدي والاحتكار الفعلي للتمثيل الدولي، إلى دور آخر يتمثل في كونها الجهة الحكومية الرئيسة التي تعبر عن المصالح وأصحاب المصلحة المتعددين[5].

---

[1] محمد عبد المطلب الهوني، مصدر سبق ذكره.

[2] FELICIANO DE SÁ GUIMARÃES AND IRMA DUTRA DE OLIVEIRA E SILVA ; Far-right populism and foreign policy identity:Jair Bolsonaro's ultra-conservatism and the new politics of alignment , International Affairs 97: 2 (2021) 345–363; doi: 10.1093/ia/iiaa220,p355

[3] محمد عبد المطلب الهوني، مصدر سبق ذكره.

[4] Feliciano De Sa Guimaraes And Irma Dutra De Oliveira E Silva ;op.cit ,p358

[5] Dawisson Belem Lopez, Thales Carvalho, And Vinicius Santos; Did the Far Right Breed a New Variety of Foreign Policy? The Case of Bolsonaro's "More-Bark-Than-Bite"Brazil , Global Studies Quarterly (2022) 2 , 1–14 .p3

ففي عهد بولسونارو، افتقرت البرازيل إلى أجندة دولية متماسكة وواضحة، وهو ما يشكل أمراً أساسياً لتطوير استراتيجية شاملة لتحقيق مصالحها الوطنية، وبالتالي كان له بعض الآثار الإشكالية على مستقبل السياسة الخارجية البرازيلية[1].

وعند النظر الى سياسة بولسونارو تجاه الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022. ففي البداية، كان قد أعلن خلال تواجده في موسكو وقبل أيام قليلة من بدء الهجوم الروسي، أنه متضامن مع روسيا، ولكنه وبعد ان أطلقت الحرب العنان للانتقادات وأشارت العديد من استطلاعات الرأي إلى خسارة بوتين لجاذبيته، أقدم على تعديل موقف بلاده، واعلانه (الحياد) في الحرب، والتصويت لصالح إدانة (الحرب الروسية) في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي. وفي النهاية، كان الموقف الرسمي الذي أيدته البرازيل متماشياً مع الذخيرة الدبلوماسية التقليدية للبلاد، واتساقًا مع إطار عملها، فعندما يصبح موضوع ما غير مجزٍ انتخابيًا و/أو شائكًا، يتركه بولسونارو في أيدي الدبلوماسيين[2].

قوبلت سياسة بولسونارو الخارجية المناهضة للعولمة بانتقادات شديدة من داخل فريقه الخاص[3]، وعليه، تم صياغة أسئلة مفتوحة حول التصورات للتغييرات في السياسة الخارجية البرازيلية، وذكر جميع المشاركين التغييرات السلبية، والتي شملت:

1- تقليص الدور الدولي للبلاد وقدرتها على الحوار مع الحكومات والمنظمات الدولية.

2- التغيير في موقف الدبلوماسية البرازيلية فيما يتعلق بحقوق الإنسان الأساسية والاستدامة (مثل إنكار اتفاق باريس).

3- فقدان الدور القيادي في السوق المشتركة لبلدان ميركاسور (MERCOSUR) ومجموعة البريكس (BRICS).

4- النهج العدواني تجاه الصين والتحالف الكامل مع الولايات المتحدة وإسرائيل في الأمن الدولي وصراعات الشرق الأوسط.

5- التركيز المفرط على الاتفاقيات التجارية، مع ترك الأنواع الأخرى من مسائل التعاون الدولي جانباً، وخاصة مبادرات التصنيف الدولي للأمراض.

وأخيراً، وعندما طُلب منهم شرح جوانب إدارة البرازيل، تم تسليط الضوء بوضوح على كفاءة السياسة الخارجية. ومن بين التصريحات الأخرى التي ذكرها المشاركون تلك المتعلقة بإنكار خطورة الوباء وأهمية التدابير الوقائية، والتأخر في الحصول على اللقاحات، وضعف التنسيق الوطني بشأن مراقبة حركة الدخول والخروج من الأراضي الوطنية، وعدم كفاية الجهود المبذولة لإقامة قنوات الحوار والتفاوض مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية لجعل التدابير الفعالة للسيطرة على انتشار المرض قابلة للتطبيق، فضلاً عن غياب الشراكات مع دول البريكس ودول الميركاسور للتعامل مع التحديات المشتركة[4].

---

[1] Daniel Buarque ;The decline of Brazil's foreign policy and international status under Bolsonaro ; The Loop , ECPrs political science group
https://theloop.ecpr.eu/the-decline-of-brazils-foreign-policy-and-international-status-under-bolsonaro/

[2] Ibid, p12

[3] Guilherme Casarões and Daniel Flemes ,Brazil First, Climate Last: Bolsonaro's Foreign Policy , GIGA Focus | Latin America | Number 5 | September 2019 | ISSN 1862-3573.p5

[4] Patrícia Andrade de Oliveira e Silva2 and Pietro Carlos de Souza Rodrigues, Brazilian Foreign Policy: crisis and preliminary effects on International Cooperation and Development, World Economics Association , Home Join Contact https://www.worldeconomicsassociation.org/newsletterarticles/brazil-foreign-policy /

ولفهم مقاربة حكومة دا سيلفا، لا بدّ من استيعاب عميق للهدف الرئيس لسياسته الخارجية، ألا وهو تعظيم المكانة الدولية، فقد حقّقت البرازيل نجاحاً معتبراً على المستوى السياسي والاقتصادي مقارنة بالدول النامية، واستطاعت ترسيخ دعائم قطاع صناعي عام وخاص على حد سواء، بحيث أصبحت الشركات البرازيلية في القطاع الاستخراجي تنافس الشركات الغربية. وبالتالي، فهي لا تبحث عن القوة، ولكن تسعى بالدرجة الأولى إلى توسيع هامش النفوذ على المستوى الدولي حتى تضمن مكانة معتبرة في الساحة الدولية، كالحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. ويبرز هذا المسعى في استراتيجية الحكومة البرازيلية على المستوى الخارجي، التي يشار لها في الأدبيات الغربية باستراتيجية التوازن الناعمة (Soft Balancing Strategy)، التي لا تهدف إلى مواجهة القوى الكبرى ولا إلى خدمتها، بل تسعى إلى تأخير وإحباط السياسات الأحادية الطرف للعالم الغربي، وخلق توازن في هذه العولمة اللاتناظرية[1].

من الملاحظ، انه تم الترحيب بانتصار دا سيلفا الانتخابي في مختلف أنحاء العالم، باعتباره عودة لسياسة خارجية برازيلية أكثر مشاركة وبناءة وقابلية للتنبؤ بها، لا سيما في مجالات مثل التعددية، ومكافحة تغير المناخ، والزعامة الإقليمية. وفي العديد من المجالات المهمة، حققت الحكومة الجديدة ما كان متوقعاً منها. فقد عادت علاقات البرازيل مع الشركاء الرئيسيين مثل الصين والولايات المتحدة والأرجنتين والقوى الأوروبية إلى وضعها الطبيعي إلى حد كبير، واستعادت البرازيل مكانتها كلاعب رئيس في الجنوب العالمي، وهو ما انعكس في قرار اليابان بدعوة لولا لحضور قمة مجموعة السبع في نيسان/ ابريل 2023.

وفي الوقت نفسه، عاد التصديق على اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وميركاسور إلى الطاولة، ومع ذلك، طغت على السياسة الخارجية البرازيلية قلق غربي واسع النطاق، بشأن موقف دا سيلفا تجاه الحرب في أوكرانيا – والذي تجسد في تعليقات (مثل اعتبار كل من أوكرانيا وروسيا مسؤولتين بشكل متساوٍ عن الصراع). على الرغم من ان البرازيل كانت العضو الوحيد في مجموعة البريكس التي دعمت قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يدعو إلى الانسحاب الفوري للقوات الروسية من الأراضي الأوكرانية[2].

ويريد الرئيس دا سيلفا العائد كذلك تشكيل مجموعة من الدول، ربما تشمل (الهند، الصين، وإندونيسيا)، للتوسط في محادثات السلام بين روسيا وأوكرانيا، وفي الإطار ذاته، قال نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل غالوزين إن موسكو تدرس اقتراح دا سيلفا، بحسب ما نقلته وكالة تاس الروسية للأنباء في فبراير/شباط 2023. كما شارك هذا الاقتراح مع الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي في مكالمة فيديو بتاريخ 2 اذار/ مارس من العام نفسه، ولكن موقف دا سيلفا في رفض إرسال الأسلحة إلى أوكرانيا، سبباً في عدم تجاوب الدول الغربية مع المبادرة البرازيلية. وعليه قال الباحث في مؤسسة جيتوليو فارغاس البرازيلية[3] ليوناردو باز،: "إن حكومة لولا تطبق نفس مبدأ الحكم

---

[1] فوزية زراولية،التعاون جنوب – جنوب: السياسة البرازيلية في أفريقيا منذ عهد لولا دا سيلفا : موقع مركز دراسات الوحدة العربية ، 2021
https://caus.org.lb/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%84%D9%8A

[2] Oliver Stuenkel; Lula's foreign policy: normalisation and friction, .real instituto elcano ROYAL INSTITUTE. Posted on 22 Jun 2023 .
/https://www.realinstitutoelcano.org/en/analyses/lulas-foreign-policy-normalisation-and-friction

[3] مؤسسة جيتوليو فارغاس نعد جامعة ومركز أبحاث في الوقت ذاته، وللمزيد ينظر: /https://portal.fgv.br

الذاتي الذي كانت عليه خلال فترة ولايته الأولى، لكن السيناريو العالمي تغير، وأصبحت التوترات بين الغرب وروسيا والصين أكثر حدة"[1].

وفي هذا السياق، فان هناك ثلاث قضايا ينبغي أخذها بعين الاعتبار لفهم موقف دا سيلفا من الحرب في أوكرانيا: أولاً: قد تبدو استراتيجية عدم الانحياز التي تتبناها الحكومة البرازيلية للمراقبين محرجة نوعاً ما، وقد تؤثر في واقع الأمر سلباً على العلاقات مع الغرب، ولكن يتعين عليها أن تنظر إليها باعتبارها استمراراً للجهود الرامية إلى الحفاظ على استقلال البرازيل الاستراتيجي وتحوط رهاناتها في عالم تشكله البرازيل. إن مسألة الانضمام إلى الغرب في فرض عقوبات على روسيا، من شأنه أن يخاطر بتقليص الحيز الاستراتيجي المتاح للبرازيل، في وقت أصبح من الصعب للغاية تقييم مدى تأثير التوترات المتزايدة وظهور حرب باردة جديدة على الشؤون العالمية ومكانة البرازيل فيها.

ثانياً: هناك تعاون اقتصادي برازيلي روسي على نطاق واسع، فحوالي ربع الأسمدة التي تستوردها البرازيل يأتي من روسيا، وفي أعقاب اندلاع الحرب الروسية الاوكرانية في شباط/ فبراير 2022 مباشرة، شعرت العديد من الشركات الزراعية البرازيلية بقلق عميق وطلبت تحليلات جيوسياسية لتقييم المخاطر التي يشكلها الصراع على وارداتها من الأسمدة، وهو ما يفسر سبب انتقاد وزير الخارجية البرازيلي في ذلك الوقت للعقوبات الغربية ضد روسيا، وذلك خوفاً من أن تؤدي إلى زيادة أسعار الأسمدة، حتى من خلال العقوبات غير المباشرة، مما يجعل شركات الشحن ترفض نقل المنتج إلى البرازيل، ولا ينبغي كذلك التقليل من تأثير روسيا السياسي في البرازيل، وبينما تفتقر أوكرانيا إلى الهيكل الدبلوماسي والقوى العاملة في البرازيل، كما في معظم بلدان الجنوب العالمي الا بشكل محدود للغاية، لا تزال روسيا تمتلك شبكة كبيرة من الدبلوماسيين القادرين على التأثير المباشر او غير المباشر في تشكيل الحكومات وترتيب سياساتها الخارجية.

كما لا يمكن تجاهل مسألة تمتع الرئيس بوتين بشعبية نسبية بين اليسار المناهض للولايات المتحدة في البرازيل، والذي يعتبر روسيا خليفة الاتحاد السوفيتي وأحد الخصوم الرئيسيين للولايات المتحدة، وبناءً على ما سبق، فإن حكومة البرازيل، مثل العديد من الحكومات الأخرى في الجنوب العالمي، لديها سلسلة من المخاوف الأكثر عمقاً بشأن طبيعة النظام العالمي والتي كثيراً ما يهملها المراقبون الغربيون[2].

وبالنسبة الى علاقتها مع الولايات المتحدة، زار الرئيس دا سيلفا واشنطن في شباط/ فبراير 2023، واستطاع أن يبلور (مقاربة سياسية) جديدة مع الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن، تقوم على دعم الديمقراطية والالتزام بالقضايا المناخية. كما زار الصين في 11 نيسان/ إبريل 2023، قبل أن يتوجه إلى البرتغال يوم 21 من الشهر نفسه، لعقد القمة السابعة والأولى منذ 7 سنوات بين زعيمي البرتغال والبرازيل، ومنها توجه بعد ذلك إلى إسبانيا.

وقبل هذه الجولة الأوروبية، وبتاريخ 17 نيسان/ ابريل استقبل دا سيلفا في قصر ألفورادا بالعاصمة برازيليا، وزير الخارجية الروسية سيرجي لافروف، الذي نقل دعوة الرئيس بوتين لحضور منتدى سان بطرسبورغ الاقتصادي الدولي. وبالمجمل، فان لقاءات الرئيس البرازيلي مع

[1] Eleonore Hughes and Carla Bridi Published , March 16, 2023, Foreign policy of Brazil's Lula takes shape, irking the West,AP news.
https://apnews.com/article/brazil-lula-foreign-policy-us-venezuela-iran-2ca10d070df6177a33e909c20acbe030

[2] Oliver Stuenkel; op.cit

القوى الكبرى وبعض الدول الغربية، توضح أنه يريد أن يواصل سياسة (الحياد النشط والإيجابي وسياسة التوازن الناعم)، التي تبناها خلال ولايتيه الرئاسيتين السابقتين، لكن هذه السياسة تزعج الولايات المتحدة – على الرغم من أن لولا زار واشنطن قبل بكين، ويحتفظ بعلاقات ممتازة مع القادة الأوروبيين – مما يثير التساؤلات بشأن مدى إمكانية تدخل الولايات المتحدة للضغط على البرازيل لتغيير سياستها الخارجية. وعليه يعمل لولا على صياغة سياسة خارجية للبرازيل تستند إلى سلسلة من المبادئ[1]:

1- التفاعلات الداخلية تمثل أساس التحركات الخارجية.

2- التوازن ورفض الانحياز الكامل لأي من القوى الكبرى.

3- المشاركة بشأن التطورات الدولية.

4- الوساطة في الأزمات الدولية.

5- المرونة الخارجية.

6- تعزيز الإقليمية اللاتينية.

7- عدم الانضمام للتكتلات والأيديولوجيات المختلفة.

8- الاستناد لقيم راسخة.

مما لا شك فيه، ان البرازيل أصيبت بنوع من خيبة أمل من سلوك الولايات المتحدة في السنوات العشرين الماضية، اذ لطالما شعر صانعو السياسة البرازيليون أن واشنطن أهملت بلادهم وأمريكا اللاتينية على نطاق واسع، حيث لا تحظى المنطقة باهتمام الولايات المتحدة إلا عندما تحاول قوة أجنبية كبرى –الصين في الوقت الحاضر– بسط نفوذها هناك. وتواجه البرازيل والولايات المتحدة في الوقت الحاضر تحديين رئيسين في علاقاتهما الثنائية، الأول يتعلق باحتياج كل من البلدين إلى تحديد المجالات المهمة التي يمكن لهما التعاون فيها، اما الثاني، فيرتبط بحاجة البلدين إلى فهم اكثر وضوحاً الى النقاط التي يمكن ان تنشأ الخلافات بينهما مستقبلاً[2].

وبالنسبة للصين، تعد العلاقة الدبلوماسية الوثيقة مع البرازيل مهمة لاستراتيجيتها في أمريكا اللاتينية ولتعظيم قيادتها العالمية. وبهذا المعنى، كان امتناع البرازيل عن التصويت في الأمم المتحدة بشأن الاتهامات الموجهة للحكومة الصينية بانتهاك حقوق الإنسان، والتي روجت لها الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، مهمًا. وكان التقييم الداخلي لإيتاماراتي "هو أن وضع الصين في الإطار الدولي للنقاش حول حقوق الإنسان، يمكن أن يزيد التوتر على المسرح العالمي بين البلدين، فضلاً عن تقويض قدرة البرازيل على العمل في الأمم المتحدة للتعامل مع الأزمات الأخرى".

---

[1] ليمن سمير : مصدر سبق ذكره.

[2] هل يمكن لـــ"دا سيلفا" استعادة مكانة البرازيل في السياسة الخارجية التي أضاعها بولسونارو؟ ، موقع عربي بوست 2023
https://arabicpost.live/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/2023/03/18/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%84-%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7-%D8%AF%D8%A7-%D8%B3%D9%8A%D9%84%D9%81%D8%A7

ويبدو مما سبق، أن هناك حالياً معضلة بين الارتباط الإيديولوجي السياسي القوي بين كل من البرازيل والولايات المتحدة من ناحية والمصالح الاقتصادية الحقيقية المرتبطة بالصين من ناحية اخرى. وبعبارة ثانية، "فإن الأساس المادي الناشئ والمتين للعلاقات الاقتصادية التجارية بين البرازيل والصين، يتعارض مع العلاقات طويلة الأمد بين الدولة الواقعة في أمريكا الجنوبية والولايات المتحدة"[1].

وإذا ما ذهبنا الى سياسة حكومة دا سيلفا تجاه أفريقيا، نجدها مبنية على مقاربة وسطية تتموقع بين النموذجين الصيني والهندي: حيث يقوم الأول على الشركات الوطنية المدعومة دعماً مطلقاً من طرف حكومة بكين، فيما يرتكز الثاني بالأساس على القطاع الخاص، ولا تتدخل الدولة كثيراً في قرارات المستثمرين. أما سياسة دا سيلفا فتعتمد على القطاعين العام والخاص، وهي مستندة إلى ثلاثة محاور أساسية: (الدبلوماسية السياسية؛ التعاون التنموي؛ والمركنتيلية الأفريقية الجديدة). وعليه فالدبلوماسية السياسية – أو بصيغة أدق الدبلوماسية الرئاسية – تبرز في الزيارات المتعاقبة من طرف السلطة التنفيذية للمنطقة وتأييدها المطلق لقضايا الجنوب في المنظمات الدولية، أما التعاون التنموي فينعكس في برامج التعاون التقني المكثّفة، في حين، العامل المركنتيلي يمثل الحضور القويّ للشركات البرازيلية في القارة، التي تسعى لتوسيع تجارتها وتنويعها، سواء على مستوى البنية أو على مستوى الجغرافيا[2].

من خلال ما سبق، يمكن القول إنّ السياسات التعاونية للحكومة البرازيلية مع القارة الأفريقية، تتمحور حول أربعة محاور أساسية[3]:

1 – السعي لكسب التأييد الدولي وتوسيع المكانة والنفوذ في الساحة الدولية، وبخاصة في منطقة جنوب الأطلسي، عبر دبلوماسية التنويع والتحالفات الدولية جنوب – جنوب، سواء على المستوى الثنائي أو على المستوى المتعدّد الأطراف.

2 – مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، التي يمكن أن تشكّل تهديداً للأمن القومي وعلى المكانة الإقليمية للبلاد، مثل: تجارة المخدرات والقرصنة النفطية على طول خليج غينيا، والحركات المسلّحة المتطرّفة، وسعي منظّمة الحلف الأطلسي والقيادات العسكرية الأمريكية لتوسيع صلاحيات التدخّل في منطقة جنوب الأطلسي.

3 – دعم شرعية النظام السياسي وكسب تأييد البرازيليين ذوي الأصول الأفريقية، فتعزيز العلاقات البينية مع القارة الأفريقية قد يكون له الوقع الإيجابي على الاستقطاب العرقي في البلاد.

4 – تأمين الموارد الطبيعية والأسواق للمواد المصنّعة البرازيلية، وفتح المجال أمام الشركات البرازيلية الدولية، الأمر الذي قد يمنح البلاد قدرات وسلطات تفاوضية أوسع في السوق الدولية[4].

وفيما يتعلق بعلاقات البرازيل مع الدول الأوروبية، فان الأخيرة لديها علاقات تمتاز بالقوة والعمق التاريخي مع البرازيل، اذ لطالما كانت مصدراً للاستثمار والهجرة ومرآة ثقافة للبرازيليين. بينما تشترك كل من (فرنسا، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا، ألمانيا، وبريطانيا) مع دعم

---

[1] Brazil in Xi Jinping's Foreign Policy and the Future of Brazil-China Relations , 2022-12-22 by Gustavo A. Cardozo ,Institute for Security & Development Policy, https://www.isdp.eu/brazil-in-xi-jinpings-foreign-policy /

[2] فوزية زراولية، مصدر سبق ذكره.

[3] المصدر نفسه.

[4] المصدر نفسه.

البرازيل لعالم متعدد الأقطاب، فان تاريخ الاتحاد الأوروبي يعد نموذجاً للتكامل في أمريكا اللاتينية. كما ان ألمانيا تقليدياً، تمثل المستثمر والتاجر الأول في القارة الأوروبية مع البرازيل، في حين كانت فرنسا في وقت سابق كذلك[1].

ثالثاً: السياسة الإقليمية:

على الرغم من أن موقع البرازيل كدولة هامشية جعلها أقرب إلى أفريقيا وآسيا، الا ان البرازيل، ومن الناحية الثقافية أقرب بكثير إلى أوروبا، بسبب تراثها البرتغالي. وفي انعكاس لهذه القيود البنيوية، ادعت كتابات مينيزيس الأولى "أن البرازيل يجب أن تقود الجنوب العالمي وريثاً للإمبراطورية البرتغالية"[2].

ولطالما سعى الرئيس دا سيلفا لفترة طويلة إلى جمع جيران البرازيل في أميركا اللاتينية في كتلة مشتركة مستقلة عن الولايات المتحدة، وخلال فترة ولايته الرئاسية، شق بولسونارو طريقه للخروج من هذه الهيئات الإقليمية، ولكن مع الحكومات ذات التفكير المماثل في دول مثل كولومبيا والأرجنتين وبوليفيا وتشيلي، تأمل حكومة دا سيلفا في إعادة دمج أنظمة الصحة والدفاع والبيئة والبنية التحتية في المنطقة[3].

وفي السياق، تحتاج البرازيل إلى مضاعفة جهودها في فنائها الخلفي لأمريكا الجنوبية (فضائها الطبيعي للعمل). وكان عدم اهتمام البرازيل بأمريكا الجنوبية وقت إدارة بولسونارو يؤدي فقط إلى تعميق المشاكل المحتملة، لذلك فإن الانخراط في حوار مع الديمقراطيات الهشة وغير الكاملة أفضل من نبذها. ومع ذلك، تحتاج البرازيل إلى تحديد الكيفية التي تريد بها ممارسة قيادتها وتعزيز التنمية في المنطقة. فقد عامل بولسونارو أمريكا الجنوبية كعائق أمام مستقبل بلاده.

عليه، على دا سيلفا أن يسعى إلى نهج جديد لأمريكا الجنوبية، مدركاً أن بلاده قادرة على دفع التكامل في المنطقة، ويمكن للبرازيل أن تقدم إلى بلدان أمريكا الجنوبية مزايا لا تستطيع أي دولة أخرى في أمريكا الجنوبية تقديمها، من قبيل: (كونها سوق استهلاكي كبير، القدرة المالية لبنك التنمية الوطني، التعاون في قضايا أمنية أوسع، والثقل الدبلوماسي)[4].

إن صمت دا سيلفا وحكومته الطويل إزاء الترحيل القسري لمواطني نيكاراغوا، يبين أن الدفاع عن الديمقراطية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان لا يلعب إلا دوراً ثانوياً في السياسة الخارجية للحكومة البرازيلية الجديدة. وفي هذا الصدد، وبتاريخ 7 آذار/ مارس 2024، خرجت البرازيل عن صمتها عندما أعرب سفيرها لدى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، توفار دا سيلفا نونيس، عن "قلق حكومته العميق إزاء قرار السلطات النيكاراغوية حرمان أكثر من ثلاثمائة نيكاراغوا من حقوق الإنسان"[5].

---

[1] Marcos Aurelio Guedes de Oliveira; Key Issues on the Brazilian Foreign Policy, Comentario Internacional , REVISTA DEL CENTRO ANDINO DE ESTUDIOS INTERNACIONALES 13, año 2013 • Quito ISSN 1390-1532.p57-58

[2] Marcelo Alves de Paula Lima ; Brazilian Foreign Policy from Lisbon to Bandung , RESEARCH ARTICLE, Contexto Internacional vol. 44(3) Sep/Dec 2022.p20 http://dx.doi.org/10.1590/S0102-8529.20224403e20210072

[3] David Adler and Guillaume Long ; Lula's foreign policy? Encouraging a multipolar world , The Guardian ,Sun 1 Jan 2023 18.15 GMT https://www.theguardian.com/commentisfree/2023/jan/01/brazil-lula-foreign-policy-multipolar-world

[4] هل يمكن لـــ"دا سيلفا" استعادة مكانة البرازيل في السياسة الخارجية التي أضاعها بولسونارو؟ ، موقع عربي بوست 2023 ، مصدر سبق ذكره.

[5] Detlef Nolte ; Mexico and Brazil's Double Standards in their Foreign Policy, Home DGAP German Council on Foreign Relations, Mar 14, 2023 https://dgap.org/en/research/publications/mexico-and-brazils-double-standards-their-foreign-policy

وعلى صعيد الإقليم، فإن دا سيلفا سيوطد العلاقات الثنائية والمتعددة مع دول أميركا اللاتينية الأخرى، وفي عهد بولسونارو توترت العلاقات بين البرازيل والدول ذات الحكومات اليسارية وخصوصاً فنزويلا والأرجنتين. وقد تعهد دا سيلفا بإعادة العلاقات معها، ويتوقع منه أن يكون فاعلاً في دعم آليات التكامل في الإقليم من خلال تقوية "اتحاد دول أميركا اللاتينية" UNASUR، وتطوير (السوق المشتركة الجنوبية MERCOSUR). وكانت البرازيل في عهد بولسونارو قد انسحبت من الأولى وأهملت التفاعل مع الثانية. وفي دول أميركا الجنوبية تحتفظ البرازيل بتاريخ قوامه 150 سنة من الاتفاقات السلمية مع دول الجيران[1]، وعلاقات حسنة وتعاون وثيق مع عشر دول في القارة، وتنطلق الدبلوماسية الخارجية البرازيلية من مبدأ راسخ يرى أن " تخوم البرازيل يجب أن تبقى دوما مصدر تعاون واستقرار لا منبعاً للعداء والصراع" [2].

وفي عام 2022، خسرت البرازيل مكانتها كأكبر شريك تجاري للأرجنتين مع الصين، وهو ما يرمز إلى إلغاء إقليمية العلاقات التجارية عبر أمريكا الجنوبية. ومع ذلك، ومن وجهة نظر دبلوماسية، قد يسعى دا سيلفا إلى إعادة تأسيس منصة للحوار الإقليمي، سواء كان اتحاد دول أمريكا الجنوبية أو شيء مماثل، وهو جهد من المرجح أن يتم تسهيله من خلال حقيقة أن معظم دول المنطقة حالياً، يحكمها رؤساء يساريون أو يسار الوسط[3].

وفي هذا السياق فان استراتيجية الأمن القومي الامريكي في عهد الرئيس أوباما أشارت على وجه التحديد إلى الدور الاستثنائي الذي تلعبه البرازيل وفي أمريكا اللاتينية: "نحن نرحب بالبرازيل القيادة والسعي لتجاوز التاريخ الانقسامات بين الشمال والجنوب لمواصلة التقدم[4]

بالنسبة لدا سيلفا، فان هناك ثلاثة طرق مختلفة للمضي قدماً في تعاون الجنوب – الجنوب[5]:

1. بشكل متعدد الأطراف ضمن مجموعة العشرين، من خلال الوصول إلى الأسواق البرازيلية
2. إقليمياً، من خلال ميركوسور لتعميق التكامل في أمريكا الجنوبية وتعزيزها القوة التفاوضية للمنطقة.
3. ضمن النظام الشامل للأفضليات التجارية، وبالتالي تعزيز التجارة في المنتجات غير الزراعية البضائع بين أعضائها دون الحاجة إلى تمديد تلك التنازلات إلى الدول المتقدمة.

خلال الأشهر الأولى من ولايته الرئاسية الثالثة التي بدأت في كانون الثاني/ يناير 2023، كانت التحديات الداخلية التي واجهها دا سيلفا، بما في ذلك التمرد المسلح في برازيليا، والاقتتال العام داخل ائتلافه الحاكم غير العملي، وعلاقات الرئيس المتوترة مع رؤساء مجلس

---

[1] أنطونيو روي داميدا سيلفا : تحديات داخلية وسياق نفوذ دولي.. أميركا اللاتينية على مفترق طرق، موقع الشرق نيوز ، 2023
https://asharq.com/reports/44381/%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9%82-%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D8%A7

[2] كلوفيس بريجاجوا وعاطف معتمد ، معالم السياسة الخارجية البرازيلية ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2010.
https://studies.aljazeera.net/en/node/2494

[3] Oliver Stuenkel , op.cit p4-5

[4] Lawrence T .Brown ; Restoring the “Unwritten Alliance”Brazil-U.S. Relations , JFQ / issue 69, 2nd quarter 2013 ndupress.ndu.edu.p45

[5] Isabelle Maag, Brazil’s Foreign Economic Policy: South – South, North – South or both?, FES Briefing Paper March 2005, p11

النواب في الكونغرس والبنك المركزي، ونتيجة لهذه المشاكل قد لا يكون قادراً على الاستمرار في رحلاته الدولية المتكررة ، في القضايا الجيوسياسية، مثل الحرب في أوكرانيا والوضع السياسي في فنزويلا[1].

وكان من الواضح ان للتوازن الناعم أهدافاً دفاعية وهجومية: كوسيلة لاحتواء الأحادية الأمريكية، وكتكتيك لتعزيز المصالح، إما عن طريق إصلاح المؤسسات القائمة أو عن طريق خلق ترتيبات جديدة. بالنسبة للبرازيل، يمكن إدراج العديد من الجهود في إطار التوازن الناعم. فعلى الصعيد الإقليمي، كانت أمريكا الجنوبية بمثابة منصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مشاريع مثل تكامل البنية التحتية الإقليمية في أمريكا الجنوبية (IIRSA) والسوق المشتركة للجنوب (MERCOSUR)، وإنشاء اتحاد دول أمريكا الجنوبية (UNASUR) في عام 2008، وإنشاء اتحاد دول أمريكا الجنوبية (UNASUR) في العام ذاته، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (CELAC) في عام 2010.

وكذلك في المدة من 2004 إلى 2017، يمكن تحديد مرحلتين للسياسة الخارجية، تتعلقان بالبيئة السياسية المتغيرة في البرازيل والولايات المتحدة: وينقسم محتواها إلى ثلاثة أبعاد: (البعد السياسي الاجتماعي الثقافي، البعد الاستراتيجي الدبلوماسي، والبعد الاقتصادي). ويتميز البعد السياسي الاجتماعي الثقافي بأربعة مواقف: المؤيد للولايات المتحدة والغرب، والمناهض للعولمة، والمناهض للشيوعية، والدين.. ويمثل الوجود الاقتصادي والاستراتيجي والدبلوماسي والتكنولوجي للصين تهديداً لمصالح الولايات المتحدة، ويُعَد التثليث بين الولايات المتحدة والبرازيل والصين أحد أكثر جوانب السياسة الخارجية تناقضاً.

وفي المرحلة الحالية، تعد الصين أكثر أهمية من الولايات المتحدة بالنسبة للاقتصاد البرازيلي، ولكن السياسة الخارجية المؤيدة للولايات المتحدة والغرب والانتقادات الصريحة للنظام الصيني كانت سبباً في تعريض هذه الشراكة للخطر. وفي عام 2020، أثرت هذه المواقف على التعامل مع الوباء، بالنظر إلى العلاقات بين الصين والبرازيل والجهود المتعددة الأطراف. انحازت الحكومة البرازيلية إلى الولايات المتحدة، ورفضت المشاركة في محادثات الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية بشأن الوصول إلى اللقاحات وحقوق الملكية الفكرية ومكافحة كوفيد-19.

اما فيما يتعلق بالبعد الثالث (البعد الاقتصادي)، ففي عامي 2019-2020، اتبعت البرازيل أجندة ذات مسارين، مع ما يترتب على ذلك من آثار على سياستها الخارجية ونموذج التنمية: تعزيز الممارسات والإصلاحات النيوليبرالية ومحاولة فصل العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات السياسة [2].

[1] Brazil's Economic Uptick Is Boosting Lula's Foreign Policy By Oliver Stuenkel, Americas QUARTERLY August 10, 2023.

https://www.americasquarterly.org/article/brazils-economic-uptick-is-boosting-lulas-foreign-policy/

[2] Brazilian foreign policy: from the combined to the unbalanced axis (2003/2021) ; SCIMAGO INSTITUTIONS RANKINGS, SciELO - Scientific Electronic Library Online, 2021•

https://www.scielo.br/j/rbpi/a/PksmBqv6mmZFkPDfxCgVDqm/?lang=en

وبناءً على ما سبق وحسب المعطيات والمؤشرات التي طرحتها الدراسة، فإن دا سيلفا كان أممًيا فيما كان بولسونارو قومياً، لكن كلاهما كان مقيداً بالتزامات البرازيل وقدراتها[1]. وعليه، هناك مقترحات لتحليل بعض المسارات المستقبلية، في المقام الأول: من الضروري التقدم في المناقشات الاجتماعية والتنظيمية والمؤسسية حول دور إيتاماراتي والحاجة إلى إنشاء ترتيبات مؤسسية جديدة بالحوار مع المؤسسات السياسية الأخرى والجهات الفاعلة غير الحكومية.

فعلى سبيل المثال، ينبغي دراسة إيتاماراتي باعتبارها مهمة للغاية في تشكيل الفكر الاجتماعي البرازيلي، ومعالجة دورها في بناء الهوية الوطنية وحوارها مع الإنتاج الأكاديمي، وبالتالي تعزيز فكرة الاستمرارية، كما انه من الضروري أن نعيد التفكير في مكانة إيتاماراتي داخل الجمهور البرازيلي، وعلاقتها بالمجتمع المدني[2].

صحيح، أن البرازيل لا تزال ومن المتوقع أن تظل كذلك، دولة كبيرة وإقليمية قوية، وممثل ذو صوت عالمي. وإذا كانت الديموغرافيا هي القدر، فإن البرازيل ستفعل ذلك وفي النهاية تعيد بناء مكانة دولية مرموقة لنفسها. ومع ذلك، فإن فرصها في أن تصبح زعيمة إقليمية أو قوة عالمية ضئيلة في المستقبل إلى حد ما[3].

وفي السيناريو الحالي، من الأولويات فتح المجال للتعاون والتكامل داخل أمريكا الجنوبية، وهناك بعض العناصر الواضحة والمفيدة لهذه العملية. لقد وضعت الحكومة البرازيلية نصب أعينها بوضوح جعل البرازيل دولة إقليمية قائدة، ساعد في ذلك الوجود الدولي المتنامي للبلاد على تعزيز مكانتها مكانة إقليمية[4].

الخاتمة:

من خلال ما تقدم، من الملاحظ بان البرازيل نجحت في مقاربة التوازن الناعم في سياستها الخارجية، لا سيما في القضايا العالمية عن طريق مشاركتها في المنظمات والمنتديات العالمية، على سبيل المثال منظمة التجارة العالمية وتجمع بريكس، فضلاً عن موازنتها للعلاقات مع القوى العالمية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين، فهي تحاول ان توازن علاقتها مع الطرفين بدون ان تكون هناك مشاكل معهما، وهذا ما يفعله دا سيلفا خلال فترته الرئاسية الثالثة، زيادةً على عن محاولة البرازيل بان تكون مقبولة لدى الاخرين في النظام الدولي، من خلال دفاعها عن الديمقراطية واحلال السلام والتعددية القطبية وبصفتها المدافع الكبير عن دول الجنوب – جنوب. اما اقليمياً، فبصفتها أكبر دولة في القارة اللاتينية تعد نفسها قائداً اقليمياً وهنا تمارس دور القائد بعدم السماح ببروز قوى مستقبلية قد تشاركها في قيادة القارة وتحاول ان تكون هي المسيطرة في المنطقة من خلال المنظمات الاقليمية الموجودة في القارة.

---

[1] Jacob Shively ,Mariana Negreiros Mariano ; Brazil's Changing Foreign Policy Ambitions Lula, Bolsonaro and Grand Strategy Analysis in the Global South , N´ucleo de Pesquisa em Relac, ˜oes Internacionais Universidade de S˜ao Paulo, Brasil ,NUPRI-USP, NUPRI Working Paper WP 17 _outubro 2022.p8-10

[2] Carlos R.S.Milani, Leticia Pinhiero ; The Politics of Brazilian Foreign Policy and Its Analytical Challenges , Foreign Policy Analysis (2017) 13, 278–296.p293-294 .

[3] Andrés Malamud; Foreign Policy Retreat: Domestic and Systemic Causes of Brazil's International Rollback, Rising Powers Quarterly Volume 2, Issue 2, 2017, 149-168.p164

[4] Miriam Gomes Saraiva ; Brazilian foreign policy towards South America during the Lula Administration: caught between South America and Mercosur, RBPI Revista Brasileira de Política Internacional ,2010.p165-166 http://www.redalyc.org/articulo.oa?id=35817453009

وفي السنوات المقبلة، من المرجح أن تتولى البرازيل دورًا رائدًا في المجالات الاستراتيجية للاستقرار العالمي لما تكتسبه البرازيل في الجغرافية والديموغرافية والموارد الطبيعية، كما أنها يمكن ان تؤدي دورًا محوريًا في الأمن الغذائي وأمن الطاقة والتطوير التكنولوجي.

إن ما سيساعد في تحقيق ذلك، هو الحفاظ على علاقات وثيقة مع كل من الشمال والجنوب العالميين، فضلاً عن العمل على إقناع دول أوبك بالاستثمار في التحول في مجال الطاقة والهيدروجين الأخضر للحد من استخدام الوقود الأحفوري – ولكن دون مواجهتهم. وهذا يعني تعزيز المناقشة بين مجموعة الدول السبع والبريكس. وهذا هو التحدي الذي تواجهه السياسة الخارجية التي ينتهجها دا سيلفا للحفاظ على التوازن الناعم للسياسة الخارجية البرازيلية.

المصادر العربية:

1- ايمن سمير، توازنات "لولا": كيف تدير البرازيل مصالحها مع القوى الدولية المتنافسة؟ ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة،08 مايو،223 . https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8196

2- أنطونيو روي دالميدا سيلفا : تحديات داخلية وسباق نفوذ دولي.. أميركا اللاتينية على مفترق طرق، موقع الشرق نيوز ، 2023 https://asharq.com/reports/44381/%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9%82-%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D8%A7

3- دانييل فليمس، الخيارات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية البرازيلية، مركز الجزيرة للدراسات ، 2010 https://studies.aljazeera.net/ar/files/2010/201172235751843616.html

4- صدفة محمد محمود، توازنات برازيليا: ما رؤية الرئيس البرازيلي للتنافس الأمريكي الصيني؟ ، إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية ، 11 ابريل 2023. https://www.interregional.com/%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A7

5- فوزية زراولية،التعاون جنوب – جنوب: السياسة البرازيلية في أفريقيا منذ عهد لولا دا سيلفا : موقع مركز دراسات الوحدة العربية ، 2021 https://caus.org.lb/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%84%D9%8A

6- كلوفيس بريجاجوا وعاطف معتمد ، معالم السياسة الخارجية البرازيلية ، مركز الجزيرة للدراسات ، https://studies.aljazeera.net/en/node/2494.2010

7- محمد عبد المطلب الهوني، خريطة العلاقات الدولية و الإقليمية الجديدة للبرازيل موجة صعود زعماء وقادة تيار اليمين إلى سدة السلطة في أميركا الجنوبية ، موقع المجلة ، 2019 .

https://www.majalla.com/node/65481/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%84

8- مؤسسة جيتوليو فارغاس نعد جامعة ومركز أبحاث في الوقت ذاته، وللمزيد ينظر: https://portal.fgv.br

9- هل يمكن لـــ"دا سيلفا" استعادة مكانة البرازيل في السياسة الخارجية التي أضاعها بولسونارو؟ ، موقع عربي بوست 2023

https://arabicpost.live/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/2023/03/18/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%84-%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7-%D8%AF%D8%A7-%D8%B3%D9%8A%D9%84%D9%81%D8%A7

English References

1- Almeida, Maria Hermínia Tavares de, Ivan Filipe Fernandes, and Feliciano de Sá Guimarães. 2021. Structuring Public Opinion on Foreign Policy Issues:The Case of Brazil. Latin American Research Review 56(3).

2- Andrés Malamud; Foreign Policy Retreat: Domestic and Systemic Causes of Brazil's International Rollback, Rising Powers Quarterly Volume 2, Issue 2, 2017.

3- Brazil's Foreign Policy After the 2022 Elections: What to Expect?, ISPI (Istituto per gli Studi di Politica Internazionale) ITALIAN INSTITUTE FOR INTERNATIONAL POLITICS STUDIES, 28 Sep 2022.

https://www.ispionline.it/en/publication/brazils-foreign-policy-after-2022-elections-what-expect-36284

4- Brazil in Xi Jinping's Foreign Policy and the Future of Brazil-China Relations , 2022-12-22 by Gustavo A. Cardozo ,Institute for Security & Development Policy,https://www.isdp.eu/brazil-in-xi-jinpings-foreign-policy/

5- Brazil's Economic Uptick Is Boosting Lula's Foreign Policy By Oliver Stuenkel, Americas QUARTERLY August 10, 2023.

https://www.americasquarterly.org/article/brazils-economic-uptick-is-boosting-lulas-foreign-policy/

6- Brazilian foreign policy: from the combined to the unbalanced axis (2003/2021) ; SCIMAGO INSTITUTIONS RANKINGS, SciELO - Scientific Electronic Library Online, 2021 •

https://www.scielo.br/j/rbpi/a/PksmBqv6mmZFkPDfxCgVDqm/?lang=en

7- Carlos R. S. Milani, Leticia Pinherio And Maria Regina Soares De Lima ; Brazil's foreign policy and the 'graduation dilemma', international Affairs 93: 3 (2017) 585–605; doi: 10.1093/ia/iix078 .

8- Carlos R.S.Milani, Leticia Pinhiero ; The Politics of Brazilian Foreign Policy and Its Analytical Challenges , Foreign Policy Analysis (2017) 13, 278–296.

9- Claudia Zilla; Brazil's Foreign Policy under Lula, SWP Research Paper Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International and Security Affairs, March 2017 .

10- Dawisson Belém Lopes ; De-westernization, democratization,disconnection: the emergence of Brazil's postdiplomatic foreign policy, Global Affairs 11 Jun 2020.https://www.tandfonline.com/action/journalInformation?journalCode=rgaf20

11- Dawisson Belem Lopez, Thales Carvalho, And Vinicius Santos; Did the Far Right Breed a New Variety of Foreign Policy? The Case of Bolsonaro's "More-Bark-Than-Bite"Brazil , Global Studies Quarterly (2022) 2 , 1–14 .

12- David Adler and Guillaume Long ; Lula's foreign policy? Encouraging a multipolar world , The Guardian ,Sun 1 Jan 2023 18.15 GMThttps://www.theguardian.com/commentisfree/2023/jan/01/brazil-lula-foreign-policy-multipolar-world

13- Daniel Buarque ;The decline of Brazil's foreign policy and international status under Bolsonaro ; The Loop , ECPrs political science group

https://theloop.ecpr.eu/the-decline-of-brazils-foreign-policy-and-international-status-under-bolsonaro/

14- Diana Roy, Updated Last updated September 19, 2022 3:31 pm (EST), Brazil's Global Ambitions, Council on Foreign Relations. https://www.cfr.org/backgrounder/brazils-global-ambitions

15- Diego Bonomo ; Brazil: Lula's balancing act in domestic and foreign policy,Global Policy Watch Key Public Policy Developments Around the World, June 7, 2023

https://www.globalpolicywatch.com/2023/06/brazil-lulas-balancing-act-in-domestic-and-foreign-policy/

16- Detlef Nolte ; Mexico and Brazil's Double Standards in their Foreign Policy, Home DGAP German Council on Foreign Relations, Mar 14, 2023

–https://dgap.org/en/research/publications/mexico-and-brazils-double-standards their-foreign-policy

17- Eleonore Hughes and Carla Bridi Published , March 16, 2023, Foreign policy of Brazil's Lula takes shape, irking the West,AP news .

https://apnews.com/article/brazil-lula-foreign-policy-us-venezuela-iran-2ca10d070df6177a33e909c20acbe030

18- FELICIANO DE SÁ GUIMARÃES AND IRMA DUTRA DE OLIVEIRA E SILVA ; Far-right populism and foreign policy identity:Jair Bolsonaro's ultra-conservatism and the new politics of alignment , International Affairs 97: 2 (2021) 345–363; doi: 10.1093/ia/iiaa220.

19- Guilherme Casarões and Daniel Flemes ,Brazil First, Climate Last: Bolsonaro's Foreign Policy , GIGA Focus | Latin America | Number 5 | September 2019 | ISSN 1862-3573.

20- Isabelle Maag, Brazil's Foreign Economic Policy: South – South, North – South or both?, FES Briefing Paper March 2005.

21- Jacob Shively ; Lula's Foreign Policy Path for Brazil and the Constraints on Grand Strategy Change, E-International Relations, Nov 19 2022.

22- Jacob Shively ,Mariana Negreiros Mariano ; Brazil's Changing Foreign Policy Ambitions Lula, Bolsonaro and Grand Strategy Analysis in the Global South , N´ucleo de Pesquisa em Relac, ˜oes Internacionais Universidade de S˜ao Paulo, Brasil ,NUPRI-USP, NUPRI Working Paper WP 17 _outubro 2022.

23- Lawrence T .Brown ; Restoring the "Unwritten Alliance"Brazil-U.S. Relations , JFQ / issue 69, 2nd quarter 2013 ndupress.ndu.edu.

24- Marcelo Alves de Paula Lima ; Brazilian Foreign Policy from Lisbon to Bandung , RESEARCH ARTICLE, Contexto Internacional vol. 44(3) Sep/Dec 2022.p20

http://dx.doi.org/10.1590/S0102-8529.20224403e20210072

25- Marcos Aurelio Guedes de Oliveira; Key Issues on the Brazilian Foreign Policy, Comentario Internacional , REVISTA DEL CENTRO ANDINO DE ESTUDIOS INTERNACIONALES 13, año 2013 • Quito ISSN 1390-1532.

26- Miriam Gomes Saraiva ; Brazilian foreign policy towards South America during the Lula Administration: caught between South America and Mercosur, RBPI Revista Brasileira de Política Internacional ,2010.

http://www.redalyc.org/articulo.oa?id=35817453009

27- Monica Hirst ; An Overview of Brazilian Foreign Policy in the 21st Century , Policy Briefing 6 Emerging Powers Programme , African Insights. Global Perspectives. November 2009.

28- Oliver Stuenkel; Lula's foreign policy: normalisation and friction, .real instituto elcano ROYAL INSTITUTE. Posted on 22 Jun 2023.

https://www.realinstitutoelcano.org/en/analyses/lulas-foreign-policy-normalisation-and-friction/

29- Patrícia Andrade de Oliveira e Silva2 and Pietro Carlos de Souza Rodrigues, Brazilian Foreign Policy: crisis and preliminary effects on International Cooperation and Development, World Economics Association , Home Join Contact https://www.worldeconomicsassociation.org/newsletterarticles/brazil-foreign-policy/

30 - U.S. Relations With Brazil, Bilateral Relations Fact Sheet ,Bureau of Western Hemisphere Affairs, August 21, 2023. https://www.state.gov/u-s-relations-with-brazil/

31- Ustral: Brazilian Journal of Strategy & International Relations|e-ISSN 2238-6912 | ISSN 2238-6262| v.1, n.2, Jul-Dec2012 | p.201-224201MEDIA AND FOREIGN POLICY IN LULA'S BRAZILGuilherme Stolle Paixão e Casarões

التطورات السياسية في قطاع غزة وتأثيرها على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ عام 1948

أ. **كمال مصطفى الفيتوري جموم**/ باحث دكتوراه/ كلية الاتصال والعلوم السياسية/ جامعة الزاوية/ ليبيا

المستخلص :

منذ عام 1948، ظل قطاع غزة نقطة محورية في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، حيث مرت المنطقة بتحولات تاريخية وسياسية حاسمة أثرت على طبيعة النزاع. و قد ناقش هذا الورقة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها القطاع، بدءًا من النكبة والإدارة المصرية مرورًا بالاحتلال الإسرائيلي واتفاقيات أوسلو، وصولًا إلى سيطرة حركة حماس. مع تسلط الضوء على تأثير هذه الأحداث في تفاقم الوضع الإنساني، وتأجيج العنف، ودور القوى الدولية والإقليمية في إدارة الصراع. كما قامت هذه الورقة بتسليط الضوء على التغير في السياسات الإسرائيلية والفلسطينية، مع إيلاء اهتمام خاص لحصار غزة وانعكاساته، وما أفرزته الانتفاضات من تغيرات في الهوية والمقاومة الفلسطينية., كما اعتمدت هذه الورقة على منهجية تشمل المنهج التحليلي و المدخل التاريخي واستعراض للبيانات الإحصائية لرصد آثار التطورات على مجريات النزاع حتى الهجمات الأخيرة عام 2023،و خلصت الورقة الى أن تحقيق السلام والاستقرار أمرًا بالغ الصعوبة ما لم يتم التوصل إلى حلول شاملة تعالج جذور الصراع وتضع حدًا لمعاناة الشعب الفلسطيني.وقدمت توصيات لمعالجة هذا الصراع عبر مقاربات تراعي السياق التاريخي والإنساني المرتبط بقضية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي .

كلمات مفتاحية: قطاع غزة , الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي , الاحتلال الاسرائيلي , النكبة , اتفاقية اسلو .

Abstract::

Since 1948, the Gaza Strip has remained a focal point of the Palestinian-Israeli conflict, undergoing critical historical and political transformations that have shaped the nature of the dispute. This paper discusses the political, economic, and social developments in the Strip, beginning with the Nakba and the Egyptian administration, followed by Israeli occupation and the Oslo Accords, leading up to Hamas's control. The study highlights the impact of these events on the worsening humanitarian situation, escalating violence, and the role of international and regional powers in conflict management. Additionally, it examines shifts in Israeli and Palestinian policies, with particular attention to the Gaza blockade and its repercussions, as well as the changes in Palestinian identity and resistance resulting from the uprisings. This paper adopts an analytical methodology, including a historical approach and the use of statistical data to track the effects of these developments on the conflict dynamics up to the recent attacks in 2023. It concludes that achieving peace and stability remains highly challenging unless comprehensive solutions that address the root causes of the conflict and alleviate the suffering of the Palestinian people are reached. The paper also offers recommendations for addressing the conflict through approaches that consider the historical and humanitarian context of the Palestinian-Israeli issue.

Keywords: Gaza Strip, Palestinian-Israeli conflict, Israeli occupation, Nakba, Oslo Accords.

المقدمة:

بعد الحرب العالمية الأولى، أصبحت غزة جزءا من فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني عام 1920، وعندما أصدرت الأمم المتحدة خطة تقسيم الأراضي إلى دولتين عربية ويهودية عام 1947، أضافتها إلى الدولة الفلسطينية المقترحة ولكن القوات المصرية دخلت المدينة عام 1948, وفي فبراير عام 1949 وقعت كل من مصر وإسرائيل هدنة تقضي باحتفاظ مصر بالمدينة وبقيت تحت الحكم المصري حتى حرب عام 1967.

منذ عام 1948، يشكل قطاع غزة نقطة محورية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني , حيث شهدت المنطقة تطورات متلاحقة أثرت على طبيعة هذا الصراع، بدءًا من الإدارة المصرية بعد النكبة، وصولاً إلى الاحتلال الإسرائيلي، وما تلاه من صراعات داخلية وخارجية على مر السنين, تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تلك التطورات وتبيان مدى تأثيرها على مجريات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مع التركيز على الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت في المنطقة خلال العقود الماضية حتى هجمات 7 اكتوبر 2023م.

الأهداف:

- تحليل المراحل الرئيسية لتطور قطاع غزة منذ عام 1948 وحتى الآن.
- دراسة تأثير هذه التطورات على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي .
- تقييم السياسات الدولية والمحلية التي أثرت على غزة ودورها في تأجيج الصراع أو تهدئته.
- استعراض الإحصائيات والبيانات المتعلقة بتفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني في غزة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يسلط الضوء على فترة زمنية حساسة من التاريخ الفلسطيني والإسرائيلي، حيث تتجسد في غزة تداعيات الصراع الممتد عبر السنين , يمثل البحث مرجعًا للباحثين وصانع القرار لفهم العوامل التي دفعت إلى استمرار العنف في القطاع وتفسير تأثير تطوراته المختلفة على الصراع الفلسطيني الاسرائيلي والعلاقات الإقليمية والدولية في المنطقة .

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية هذا البحث في السؤال الأساسي :كيف أثرت التطورات السياسية في قطاع غزة منذ عام 1948م على طبيعة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟

حيث تحاول الورقة الإجابة على هذا السؤال من خلال تحليل العلاقات السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، واستعراض التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة وتأثيرها على الشعب الفلسطيني والجهات الفاعلة في المنطقة من خلال اختبار الفرضية التالية :

إن التطورات السياسية التي مر بها قطاع غزة منذ عام 1948 حتى الوقت الحاضر لعبت دوراً مركزياً في تأجيج الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وزيادة حدته.

ستتم مناقشة هذه الفرضية من خلال استعراض المراحل التاريخية المختلفة وتداعيات كل مرحلة على الوضع الحالي في القطاع والصراع الفلسطيني الاسرائيلي .

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهجية التالية :

- المدخل التاريخي :يُستخدم لاستعراض المراحل المختلفة التي مر بها قطاع غزة منذ عام 1948 وحتى الآن، مع التركيز على الأحداث الكبرى مثل النكبة، وحرب 1967، والانتفاضات الفلسطينية.
- المنهج التحليلي :يُستخدم لتحليل السياسات الدولية والمحلية وتأثيرها على الصراع في قطاع غزة، خاصة السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالاحتلال والانسحاب والحصار.
- الاسلوب الإحصائي :يُستخدم لاستعراض البيانات المتعلقة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة، مثل معدلات البطالة والفقر والوضع الصحي في القطاع، بناءً على تقارير منظمات دولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي.

تقسمات البحث :

المبحث الأول: قطاع غزة بعد النكبة (1948 – 1967).

1- النزوح و تفاقم الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

2- الدور المصري في ادارة القطاع .

المبحث الثاني: مرحلة الاحتلال الإسرائيلي (1967 – 1993).

1- حرب 1967النكسة وتأثيرها على غزة.

2- الانتفاضة الاولى (انتفاضة الحجارة) 1987م .

المبحث الثالث : اتفاقيات أوسلو وما بعدها (1993 – 2006).

1- اتفاقيات أوسلو وتأثيرها على القطاع .

2- الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

3- الانسحاب الإسرائيلي 2005 .

4- الانتخابات الفلسطينية و فوز حماس 2006.

5- سياسة الحروب و الحصار الإسرائيلية على غزة.

الخاتمة

المبحث الأول : قطاع غزة بعد النكبة 1948

لقد سيطرة بريطانيا علي مناطق نفود العثمانيون عام 1917 م , بما فيها قطاع غزة الذي دخلة الجنيرال اللمبي في تسعة نوفمبر من نفس العام تزامنا مع اعلان الحكومة البريطانية لوعد بلفور , وبعدها قررت الأمم المتحدة في سنه 1947 م خطة التقسيم التي قسمة فلسطين بين دولة عربية ودولة يهودية , وهي الصيغة الاولي لحل الدولتين , وكانت غزة ضمن الدولة العربية .

خريطة رقم (1) خريطة التقسيم وفقا لهيئة الأمم المتحدة قبل و بعد حرب (النكبة) 1948

وبعد اعلان بن غوريون قيام دولة اسرائيل في مايو 1948م , شنت بعض الدول العربية ومن بينها مصر حربا علي اسرائيل وانتهت بما يعرف (النكبة) والتي نتج عنها الاتي :

اولا : النزوح و تفاقم الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية

1- تهجير الفلسطينيين إلى غزة

بعد حرب 1948 والنكبة، هُجّر ما يقارب 700,000 فلسطيني من منازلهم إلى مناطق مختلفة، وكان قطاع غزة وجهة رئيسية للنازحين بسبب قربه من الأراضي التي سقطت تحت السيطرة الإسرائيلية. تضاعف عدد سكان القطاع ليصل إلى ما يقارب 200,000 نسمة بعد استقبال نحو 150,000لاجئ جديد[1] شكلت هذه الكثافة السكانية المتزايدة ضغطًا هائلًا على البنية التحتية الهشة في القطاع ,الذي كان بالفعل يفتقر إلى الموارد الأساسية اللازمة لاستيعاب هذا العدد الهائل من السكان نسبة الى صغر مساحة القطاع التي تبلغ 365 كيلو متر مربع تقريبا , كما أدت الهدنة التي وقعت بين إسرائيل و مصر الى أنشاء قطاع غزة و أصبح منطقة تخضع للإدارة المصرية محاصرة بالصحراء و عزلت عن باقي الأراضي الفلسطينية , الأمر الذي عمق مشكلة اللاجئين أو النازحين مما دفع بالأمم المتحدة الى اقرار حق العودة للاجئين في ديسمبر 1984 و أنشاء و كالة الامم المتحدة لغوث و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين UNRWA في ديسمبر 1949 .

2- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

خلال الفترة التي خضع فيها قطاع غزة للسيطرة المصرية (1948–1967)، عانى سكان القطاع من أوضاع اقتصادية صعبة نتيجة للحصار المفروض من قبل إسرائيل والقيود المصرية على حركة التجارة والبضائع. كما أن اللاجئين اعتمدوا بشكل كبير على المساعدات التي قدمتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) , وفقًا لتقارير الأونروا، وصلت نسبة الفقر في القطاع إلى مستويات مرتفعة، حيث أن معظم اللاجئين كانوا يعتمدون على المساعدات الغذائية والإغاثية[2], لقد لعبت الأوضاع السياسية المعقدة بعد النكبة دورًا كبيرًا في تدهور الأوضاع في غزة , فقد أصبحت المنطقة مركزًا للتوترات بين مصر وإسرائيل، وكانت الجماعات الفلسطينية

[1] Filiu, J. P. (2014). *Gaza: A history*. Oxford University Press.
[2] UNRWA (United Nations Relief and Works Agency). (1950). *Annual report: The economic and social situation in Gaza*, 10-15

المسلحة تُستخدم من قبل بعض الدول كأداة لتحقيق أهداف سياسية معينة, كما شهدت هذه الفترة تحولات كبيرة في الوعي السياسي الفلسطيني، حيث بدأ يتشكل مفهوم المقاومة المنظمة داخل القطاع[1]

يصف جان بيير فيليو (Jean-Pierre Filiu) في كتابه Gaza: A History غزة بعد عام 1948 بأنها "معسكر للاجئين" تعرض لسلسلة من الأزمات الاقتصادية والسياسية نتيجة غياب الاستقرار والحصار الإسرائيلي المتواصل. كما انها أصبحت منطقة مليئة بالتوترات الاجتماعية، وكان سكانها يعانون من القمع السياسي والاقتصادي، مما زاد من حالة عدم الاستقرار[2] , كما يشير راز كراوس بير (Raz Krauss Peer): في بحثه "The Struggle for Gaza" المنشور في *Middle East Journal*، إلى أن الدعم الدولي، بما في ذلك مساعدات الأونروا، كان أساسيًا في تقديم الإغاثة للفلسطينيين، ولكنه كان محدودًا وغير كافٍ لتخفيف المعاناة الاجتماعية التي نتجت عن الحصار. و أشار بير أيضًا إلى أن تدفق اللاجئين أدى إلى تغييرات ديموغرافية كبيرة أثرت على الهوية الفلسطينية في القطاع.[3]

في حين اعتبر نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) في كتابه Fateful Triangle أن غزة تمثل مثالًا رئيسيًا على "الاستغلال الإمبريالي" الذي تتعرض له الأراضي الفلسطينية, مشير إلى أن سكان غزة منذ عام 1948 واجهوا أوضاعًا قاسية نتيجة للسياسات الإسرائيلية التي هدفت إلى عزل القطاع. كما يبين تشومسكي أن التدفق الكبير للاجئين أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني وزيادة اعتماد الفلسطينيين على المساعدات الدولية.[4] ,فحسب احصائيات UNRWA بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين تدفقوا إلى قطاع غزة بعد النكبة الى نحو 150,000لاجئ, بالتالي ازداد عدد السكان في قطاع غزة بعد النكبة من حوالي 50,000 إلى 200,000نسمة كما أن غالبية السكان كانوا يعتمدون على المساعدات الغذائية، مع نسب مرتفعة للفقر تجاوزت 60% [5].

ثانيا : الدور المصري في ادارة القطاع : (1948-1967)

بعد توقيع اتفاق الهدنة بين مصر وإسرائيل عام 1949، أصبح قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، ولكنه لم يُدمج رسميًا في الدولة المصرية. كان القطاع يُدار من قبل حاكم عسكري مصري، وقد أتاح هذا الوضع قدرًا من الحماية للفلسطينيين في مواجهة محاولات التوسع الإسرائيلي , حيث تعاملت مصر مع غزة كمنطقة استراتيجيّة أكثر من كونها جزءًا من الأراضي الفلسطينية. وهذا ساهم في زيادة الفجوة بين السكان الفلسطينيين والنخب السياسية التي كانت تُدير القطاع.[6]

خلال هذه الفترة، لم تشهد غزة نموًا اقتصاديًا كبيرًا، حيث ظلت تعتمد على المساعدات الدولية، خاصةً من وكالة الأونروا. كان الاقتصاد المحلي متدهورًا نتيجة الحصار الإسرائيلي، مما أثر سلبًا على الحياة اليومية للفلسطينيين. وفقًا لتقارير الأونروا، وصلت مستويات الفقر إلى نسب مرتفعة جدًا، خاصةً بين اللاجئين الذين يمثلون غالبية السكان[7], ويرى عبد الوهاب المسيري أن هذا الوضع يعكس العلاقة المعقدة

---

[1] Filiu, J. P. Op. cit.
[2] Filiu, J. P. Op. cit.
[3] Peer, R. K. (2012). The struggle for Gaza. *Middle East Journal*, *66*(1), 45-50
[4] Chomsky, N. (1999). *Fateful triangle: The United States, Israel, and the Palestinians.* South End Press.
[5] UNRWA . Op. cit.
[6] Zakaria, F. (2003). *The future of freedom: Illiberal democracy at home and abroad.* W. W. Norton & Company.
[7] UNRWA (United Nations Relief and Works Agency). (1960). *Annual report: The economic and social situation in Gaza*, 12-18.

بين الاحتلال ومصير اللاجئين الفلسطينيين، حيث عُزل الفلسطينيون في "جزر اقتصادية واجتماعية مغلقة" لم تُسهم في تنميتهم أو تحسين أوضاعهم المعيشية .[1]

لقد كان الحكم المصري للقطاع يهدف إلى الحفاظ على استقرار المنطقة أمنيًا، لكن دون إدخال إصلاحات هيكلية كبيرة، إذ كانت مصر تخشى من استغلال إسرائيل لأي ضعف أمني في القطاع [2],حيث أن مصر لم تتمكن من بناء مؤسسات فلسطينية مستقلة في غزة بسبب الضغوط الخارجية والإقليمية، وأيضًا بسبب التركيز المصري على الحفاظ على موقفها الإقليمي أمام إسرائيل[3].

هكذا شهد قطاع غزة بعد النكبة تحولات جذرية، حيث أصبح ملجأً للاجئين الفلسطينيين الذين هُجّروا من ديارهم، مما أدى إلى زيادة الكثافة السكانية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. مع استمرار التدفق الهائل للاجئين وغياب التخطيط الهيكلي الفعّال، كما عانى القطاع من أزمات إنسانية شديدة، تمثلت في نقص الموارد الأساسية مثل الغذاء والمياه والرعاية الصحية. بالإضافة إلى ذلك، شكلت التوترات السياسية مع إسرائيل ومصر جزءًا من الصعوبات المستمرة، حيث أُحكم الحصار على غزة من قبل إسرائيل بينما فرضت مصر قيودًا على القطاع لأسباب استراتيجية وسياسية , و رغم تقديم وكالة الأونروا مساعدات إنسانية للاجئين، إلا أن هذه الجهود لم تكن كافية لحل المشكلات العميقة التي واجهها القطاع. ازداد الضغط على البنية التحتية والموارد المحدودة، مما أدى إلى مستويات عالية من الفقر والبطالة. كما أسهمت هذه الأوضاع في بروز الهوية الفلسطينية المقاومة، وتجذر فكرة النضال المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي، حيث بدأت الجماعات الفلسطينية في القطاع بتنظيم نفسها للتحضير لمواجهة طويلة الأمد.

المبحث الثاني: مرحلة الاحتلال الإسرائيلي (1967 – 1993)

أولا : حرب 1967النكسة وتأثيرها على غزة

في حرب يونيو 1967، احتلت إسرائيل قطاع غزة إلى جانب الضفة الغربية وشبه جزيرة سيناء، مما أوجد واقعًا جديدًا في القطاع. لقد أدى الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة إلى فرض نظام عسكري صارم على السكان، وإقامة المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة.

الوضع تحت الاحتلال:

فرضت إسرائيل قيودًا صارمة على حركة الفلسطينيين، مما أثر على اقتصاد غزة وأدى إلى زيادة البطالة والفقر. يرى عبد الوهاب المسيري، أن الاحتلال الإسرائيلي كان بمثابة "استراتيجية احتواء" للفلسطينيين من خلال الهيمنة العسكرية والاقتصادية، مما حول القطاع إلى سجن كبير لسكانه [4], كما أشار نعوم تشومسكي إلى أن الاحتلال الإسرائيلي في غزة هو جزء من السياسة الإسرائيلية للهيمنة على الأراضي الفلسطينية من خلال الاستيطان والقمع. [5],في حين يصف إدوارد سعيد تأثير الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة بعد حرب يونيو 1967، موضحًا أن الاحتلال العسكري الإسرائيلي فرض تغييرات كبيرة على البنية الاجتماعية والسياسية في القطاع , وقد عبر عن ذلك بأن إسرائيل سعت إلى تدمير الروح الوطنية الفلسطينية من خلال الحصار العسكري والاقتصادي، وتدشين المستوطنات التي فرضت واقعًا

1 El-Messiri, A. W. (2001). Palestinians between secularism and Islamism. Cairo: Al-Ahram Publishing.
2 Filiu, J. P. Op. cit.
3 El-Messiri, A. W. (2001). Islam and the politics of resistance. Cairo: Al-Ahram Publishing
4 El-Messiri, A. W. Op. cit.
5 Chomsky, N. Op. cit.

جديداً لم يكن موجوداً قبل ذلك[1],و يؤكد صالح حنا في تحليلاته على التغيرات السياسية والإدارية التي طرأت على قطاع غزة بعد الاحتلال , أن إسرائيل فرضت نظامًا عسكريًا في القطاع، حيث كانت السلطات العسكرية الإسرائيلية تتخذ قرارات مباشرة بشأن الحياة اليومية للسكان، كما تم تأسيس المستوطنات لتغيير الواقع الديموغرافي , ورأى أن الاحتلال كان جزءًا من استراتيجية إسرائيلية طويلة المدى لتوسيع نفوذها في المنطقة [2], اما جيمس ب. غلين في تحليله للأحداث بعد حرب 1967، يشير إلى أن الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة أدى إلى تنفيذ سياسة تهدف إلى "ترسيخ الواقع العسكري" في المنطقة , ويؤكد أن إسرائيل سعت إلى جعل قطاع غزة جزءًا من المشروع الاستيطاني الإسرائيلي، مما دفع إلى إنشاء المستوطنات في مواقع [3] , يرى آلان بابيه، في تحليله لتاريخ الاحتلال الإسرائيلي، أن عملية الاستيطان في قطاع غزة كانت جزءًا من سياسة إسرائيل لتغيير الواقع الجغرافي والسياسي في المناطق المحتلة. وقد أشار إلى أن هذا التحرك كان متعمدًا لتفكيك أي مقاومة محتملة من الفلسطينيين، وفرض نمط حياة يهدف إلى إضعاف الهوية الوطنية الفلسطينية[4]

لقد بدأت في هذه الفترة تظهر بوادر المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد الاحتلال، وهو ما جعل غزة مركزًا للأنشطة العسكرية الفلسطينية, فقد ادى الاحتلال إلى تفاقم الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وزيادة التوترات العسكرية والسياسية[5], يشير الباحث الإسرائيلي غابرييل زاكوتو في كتابه "الانتفاضات الفلسطينية: الصراع الدائم" أن نكسة 1967 كانت بداية تحولات سياسية واجتماعية عميقة في قطاع غزة ويصف المقاومة المسلحة في غزة بأنها كانت نتيجة مباشرة للتصعيد الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، حيث بدأت الخلايا المسلحة في تأسيس نفسها كرد فعل ضد الاحتلال العسكري.[6], كما يوكد غولدمان، وهو أحد المؤرخين الإسرائيليين، أن الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة بعد 1967 خلق نوعًا من "الضغوط" التي أدت إلى تصعيد المقاومة المسلحة. ويضيف أن هذه المقاومة كانت ضرورية لحفظ الهوية الفلسطينية التي حاول الاحتلال محوها من خلال السياسات العسكرية والاستيطانية.[7]

ثانيا : الانتفاضة الاولى (انتفاضة الحجارة) 1987م

في ظل الوضع السياسي و الاقتصادي و الامني المتأزم الذي استمر طيلة عشرون عام , ونتجه للتوسع الاستبطاني الإسرائيلي و فشل المسار الدبلوماسي لحل القضية الفلسطينية اندلعت الانتفاضة الاولى انتفاضة الحجرة في ديسمبر1987 م, و لعبت غزة دوراً محورياً فيها, كما نشأت حركة المقاومة الاسلامية حماس مع بداية هذه الانتفاضة كحركة مقاومة إسلامية فلسطينية , تأسست على يد الشيخ أحمد ياسين و كان هدفها مقاومة الاحتلال و تحرير الأراضي الفلسطينية , أن الانتفاضة أسهمت في تحويل القضية الفلسطينية من قضية سياسية محلية إلى قضية دولية، وجعلت قطاع غزة منطقة محورية في المواجهة بين الاحتلال الإسرائيلي والشعب الفلسطيني وكان لها تداعيات كبيرة على غزة؛ فقد زادت من حدة العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد المدنيين، كما أدت إلى ظهور قيادات جديدة للمقاومة. [8],فلقد شهدت غزة تصعيداً غير

---

[1] سعيد، إدوارد. (1992). المثقف الفلسطيني. بيروت: دار الآداب، ص 178.

[2] حنا، صالح. (1994). "السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة بعد 1967". مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 25، ص 92.

[3] غلين، جيمس ب. (1998). فلسطين والاحتلال الإسرائيلي. لندن: دار نشر كامبريدج، ص 56.

[4] بابيه، إيلان. "الاحتلال الإسرائيلي: المدى والمستقبل"، لندن: دار نشر روتليدج، 2001، ص 115

[5] Peer, R. K. . Op. cit

[6] زاكوتو، غابرييل ب. (2002). الانتفاضات الفلسطينية: الصراع الدائم. تل أبيب: دار نشر جامعة تل أبيب، ص 121.

[7] غولدمان، ناحوم. (1991). إسرائيل وفلسطين: القصة الحقيقية. نيويورك: دار نشر شيلدون، ص 104.

[8] الخالدي، رشيد. (2013). تاريخ فلسطين الحديث. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 197.

مسبوق في الأعمال العسكرية بعد الانتفاضة، حيث برزت الجماعات المسلحة مثل حماس والجهاد الإسلامي بشكل أكبر، وزادت الأنشطة العسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه، فإن الانتفاضة جعلت غزة بمثابة مركز رئيسي لقيادة الكفاح الفلسطيني[1].

وهناك من يرى أن انتفاضة الحجرة كانت بمثابة تحدي جديد لإسرائيل داخل حدود الضفة الغربية وقطاع غزة فلقد كشفت عن ضعف قدرة الجيش الإسرائيلي على مواجهة حرب غير تقليدية يقودها المدنيون الفلسطينيون باستخدام الحجارة، وهي أسلوب رمزي ولكنه ذو دلالة كبيرة تسهم في تغيير الصورة الإعلامية للقضية الفلسطينية دوليًا [2], أن الانتفاضة أسهمت في تشكيل نوع من الصمود الفلسطيني المنظم الذي وضع غزة في مركز مواجهة جديدة مع إسرائيل على المستويين العسكري والسياسي كما أن نتائج الانتفاضة لم تكن مجرد انتصارات عسكرية، بل أيضًا أسهمت في تقديم غزة للعالم كمركز نضال ضد الاحتلال.[3], من جانب اخر و في إطار الجدل وغياب الاتفاق حول مفهوم الارهاب و متى يكون المرء مقاوم و متى يكون ارهابي , يرى البعض من الباحثين الغربيين و الإسرائيليين أن الانتفاضة الأولى" انتفاضة الحجارة" في غزة، كانت تتجاوز الاحتجاجات الشعبية لتصبح نوعًا من "الإرهاب الجماهيري" في مواجهة إسرائيل ,وأن استخدام الفلسطينيين للحجارة والعمليات المسلحة كان يُعتبر محاولة لإلحاق الضرر بالإسرائيليين وتوسيع دائرة العنف، خاصة عندما رافقتها عمليات إطلاق نار وأن الانتفاضة لم تكن مجرد حركة مقاومة، بل كانت تحمل أجندة تهدف إلى تقويض سلطة إسرائيل وزعزعة الاستقرار الإقليمي.[4],و هناك من يشير إلى أن أعمال الانتفاضة، رغم أنها بدأت بمظاهرات شعبية، قد اتخذت طابعًا عنيفًا بشكل متزايد, و أن الفلسطينيين استخدموا وسائل "الإرهاب" لتحقيق أهدافهم السياسية، بما في ذلك استهداف المستوطنين المدنيين، وإثارة مواجهات عنيفة مع الجيش الإسرائيلي، واستخدام الهجمات المسلحة , وأن الانتفاضة تستغل مفهوم "المقاومة" لتبرير استخدام العنف، وهو أمرا مرفوضًا في القانون الدول [5].

لقد كان الاحتلال المستمر والفقر المتزايد من أبرز العوامل التي أدت إلى اندلاع الانتفاضة، إذ كانت غزة تعاني من قيود شديدة على حركة الأشخاص والبضائع، فضلاً عن ازدياد المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة[6] حيث ان هناك من يرى أن الانتفاضة كانت تعبيراً عن "المقاومة الطبيعية" للفلسطينيين في مواجهة محاولات محو هويتهم الوطنية، وكانت الانتفاضة الأولى بداية تحول في مسار المقاومة الفلسطينية المنظمة[7] فلقد تحولت الانتفاضة إلى رمز للمقاومة الشعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي، ونجحت في لفت أنظار العالم إلى معاناة الفلسطينيين. يرى تشومسكي، أن الانتفاضة الأولى كانت نقلة نوعية في الكفاح الفلسطيني، حيث أثرت بشكل كبير على الرأي العام العالمي ودفعته إلى إدراك خطورة الاحتلال الإسرائيلي .[8]

المبحث الثالث : اتفاقيات أوسلو وما بعدها (1993-2006)

---

[1] عبد الجواد، صالح. (2008). الانتفاضة الأولى: التحديات والتحولات في قطاع غزة. رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني، ص 202.

[2] بابيه، إيلان. "الاحتلال الإسرائيلي: المدى والمستقبل"، لندن: دار نشر روتليدج، 2001، ص 115.

[3] هيرست، ديفيد. "فلسطين: الصراع المستمر"، لندن: دار نشر فيلنغ، 2015، ص 75.

[4] Pipes, D. (1992). *Greater Syria: The history of an ambition.* Oxford University Press

[5] Dershowitz, A. (2003). *The case for Israel.* Wiley

[6] Filiu, J. P. Op. cit.

[7] El-Messiri, A. W. Op. cit..

[8] Chomsky, N. Op. cit.

تتضمن هذه المرحلة محطات بارزة في التاريخ السياسي لقطاع غزة، بدءًا من تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ومرورًا باندلاع الانتفاضة الثانية، المعروفة بـــ"انتفاضة الأقصى"، عام 2000. وقد شهدت هذه المرحلة انسحاب إسرائيل من القطاع، تلاها إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 التي أسفرت عن فوز حركة حماس، ثم إعلان الحركة سيطرتها على القطاع عام 2007. ومنذ ذلك الحين، تصاعدت التوترات المستمرة بين إسرائيل وحركة حماس، وصولًا إلى الهجمات التي نُفذت في 7 أكتوبر 2023.

أولا : اتفاقية اوسلو وتأثيرها على القطاع

في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الأولى، تم التوصل إلى اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في 1993. أدى ذلك إلى إنشاء السلطة الفلسطينية التي تولت إدارة بعض المناطق في غزة والضفة الغربية. بموجب اتفاقيات أوسلو، تم إنشاء السلطة الفلسطينية كهيئة حكم ذاتي لإدارة أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة , و بالتالي هذا الاتفاق لم يسهم في تحقيق الاستقلال التام للفلسطينيين، بل ظلت غزة تُدار تحت إشراف أمني مشدد من الجانب الإسرائيلي، و اصبح قطاع غزة في هذا الإطار منطقة شبه مستقلة، لكن غير مكتملة السيادة[1] ,لقد رفضت حركات المقاومة الفلسطينية الرئيسية في غزة، مثل حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي، اتفاق أوسلو بشكل حاسم , و اعتبرت هذه الحركات الاتفاق "تنازلاً" عن الحقوق الفلسطينية، لأنه لم يشمل المطالب الأساسية مثل حق العودة والقدس و اعتبرت حركات المقاومة في غزة أن أوسلو شرّعت استمرار الاحتلال، مع بقاء السيطرة الإسرائيلية العسكرية على المعابر والموارد , و اتجهت هذه الفصائل الى تعزيز أنشطتها المعارضة من خلال تنظيم مسيرات وعمليات مقاومة استهدفت التأكيد على رفض التسوية السياسية[2].

وهكذا منح اتفاق أوسلو السلطة الفلسطينية سيطرة إدارية محدودة على بعض مناطق غزة، لكنه فشل في تقديم رؤية مستقبلية واضحة لحل القضايا الجوهرية، مما أثار إحباطًا شعبيًا واسعًا , كما أن الحركات المسلحة في غزة رأت في أوسلو "نقطة ضعف" تعرّض الحقوق الفلسطينية للخطر، واعتبرت التفاوض تنازلاً. [3].

ورغم أن اتفاقيات أوسلو منحت الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا محدودًا في بعض مناطق غزة، إلا أن الوضع لم يتغير بشكل كبير، حيث استمرت إسرائيل في السيطرة على الحدود والمجال الجوي. يرى عبد الوهاب المسيري إلى أن أوسلو كانت بمثابة "حل وسط" لم يلبِ تطلعات الفلسطينيين الحقيقية، حيث ظلت إسرائيل تحتفظ بالسيطرة الفعلية على غزة من خلال الحصار والقيود المفروضة على السكان[4], كما يؤكد بعض الباحثين الإسرائيليين مثل شلومو بن عامي و يهودا شنهاف و غيرهم ان اسلو كانت خطوة ضرورية و لكن غير مكتملة لأنها زادت من تعقيد الصراع حول القضايا العالقة مثل المستوطنات , و اللاجئين , و القدس بالإضافة الى فقدان الثقة المتبادلة بين الطرفين.

لقد ظل القطاع يعاني من أزمة اقتصادية بسبب القيود المفروضة على التجارة والتنقل، ما أدى إلى زيادة الاعتماد على المساعدات الدولية. لم تشهد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين تحسنًا ملحوظًا بعد أوسلو، حيث استمرت القيود الإسرائيلية بشكل صارم[5].

---

[1] جعيط، هشام .*الصراع الفلسطيني الإسرائيلي واتفاق أوسلو*، دار الآفاق العربية، 2001، ص 89

[2] الدباغ، مصطفى .*حركة المقاومة في غزة: من الانتفاضة إلى أوسلو*، مركز الزيتونة للدراسات، 1999، ص127

[3] القادري، عبد الله .*غزة واتفاقيات أوسلو: دراسة تحليلية*، دار النهضة، 2003، ص 56

4 El-Messiri, A. W. (2001). Islam and the politics of resistance. Cairo: Al-Ahram Publishing

[5] Peer, R. K. . Op. cit

ثانيا :الانتفاضة الفلسطينية الثانية (2000-2005)

اعتبرت حركة حماس اتفاق أوسلو" اتفاقاً باطلاً ، كونه أعطى إسرائيل الحق في السيطرة على 78% من أرض فلسطين التاريخية، وأكدت الحركة إنها لن تلتزم بهذا الاتفاق وأعلنت استمرار عملياتها ضد القوات الإسرائيلية، حيث استمرت في تنفيذ هجمات داخل إسرائيل تضمنت تفجير حافلات وعدة هجمات بالسلاح الناري ,حتى عام 2000، عندما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية انتفاضة الاقصى بعد زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون إلى المسجد الأقصى، وأصبحت غزة مركزًا رئيسيًا للمواجهات المسلحة وخلال هذه الفترة، شهد قطاع غزة تصعيدًا كبيرًا في العنف، حيث قامت إسرائيل بشن عمليات عسكرية واسعة على القطاع , و كانت الانتفاضة الثانية أشد عنفًا من الأولى، فقلد تميزت بمواجهات مسلحة عنيفة وزيادة القمع الإسرائيلي[1]فهناك من يرى أن الانتفاضة الثانية كانت رد فعل مباشر على فشل عملية السلام، وأنها كانت تعبيرًا عن الإحباط الفلسطيني من عدم تحقيق نتائج ملموسة من خلال التفاوض[2] .

لقد كان لفصائل المقاومة المسلحة خاصة حركة حماس و الجهاد الاسلامي الدور الرئيسي في تصعيد المقاومة في المقابل شنت اسرائيل عدة عمليات عسكرية في قطاع غزة و استهداف قادة حماس و الجهاد حيث تم اغتيال ابرز القادة من بينهم الشيخ احمد ياسين مؤسس حركة حماس كما فرضت حصار جزئي و اغلاق المعابر الحيوية ,حتى عام 2005 عندما قررت اسرائيل الانسحاب وفقا لخطة فك الارتباط , بسبب الضغوط الداخلية و الدولية و ضغط الانتفاضة و المقاومة.

ثالثا : الانسحاب الإسرائيلي من غزة (2005)

في عام 2005، قررت إسرائيل سحب قواتها ومستوطنيها من قطاع غزة، في خطوة عُرفت بـــ"فك الارتباط". ورغم الانسحاب، استمرت إسرائيل في فرض حصار على القطاع، مما زاد من تفاقم الأوضاع الإنسانية. ورغم أن الانسحاب الإسرائيلي من غزة قد نظر إليه البعض كخطوة نحو السلام، إلا أن هناك من يرى مثل عبد الوهاب المسيري أن هذه الخطوة كانت "استراتيجية انسحاب جزئي" تهدف إلى إعادة تموضع السيطرة الإسرائيلية على القطاع دون تحمل مسؤولية مباشرة عن إدارته[3] كما يشير نعوم تشومسكي الى أن الانسحاب الإسرائيلي لم يكن إنهاءً للاحتلال، بل كان محاولة لإعادة تنظيم السيطرة على الفلسطينيين[4] , في حين يرى باحثين و خبراء في الامن القومي الاسرائيلي مثل إفرايم إنبار أن الانسحاب كان خطأ استراتيجيا لأنه اعطى الفلسطينيين الانطباع بأن المقاومة المسلحة تجبر إسرائيل على التراجع , و ان الانسحاب دون ترتيبات أمنيه , عزز من قوة حماس في غزة و زاد من التهديدات الأمنية مما ادى الى حرب مستمرة بين اسرائيل و الفصائل الفلسطينية , [5](Inber 2013) .

لقد كان الانسحاب الإسرائيلي من غزة في عام 2005، المعروف بـــ "خطة فك الارتباط "، خطوة استراتيجية هامة في سياق الصراع الفلسطيني الإسرائيلي , حيث تم تنفيذ الخطة التي قضت بإخلاء جميع المستوطنات الإسرائيلية في غزة مع سحب القوات العسكرية، بهدف تحسين الأمن الإسرائيلي وتقليل التهديدات الديموغرافية الناجمة عن تزايد عدد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة , فلقد اعتبر رئيس الوزراء

[1] Filiu, J. P. Op. cit
[2] El-Messiri, A. W. Op. cit.
[3] El-Messiri, A. W. Op. cit.
[4] Chomsky, N. Op. cit.
[5] Inbar, E. (2007). The strategic mistakes of Israel's withdrawal from Gaza. *Israel Affairs*, *13*(3), 90-94.

الإسرائيلي آرائيل شارون هذا الانسحاب إجراء أمني لتحسين الوضع داخل إسرائيل، حيث كان يرى أن الحفاظ على الطابع اليهودي الديمقراطي للدولة يتطلب اتخاذ هذه الخطوة لمواجهة التحديات المستقبلية، وعلى رأسها التزايد السكاني الفلسطيني[1], و هكذا تُعتبر الحجة الرئيسية وراء هذا الانسحاب هي "المشكلة الديموغرافية"، إذ كان القادة الإسرائيليون قلقين من أن تزايد عدد الفلسطينيين قد يهدد الطابع الديمقراطي لإسرائيل كدولة يهودية. ولذلك، كانت فكرة الانسحاب تهدف إلى الحفاظ على هذه الهوية من خلال تقليص عدد المستوطنات اليهودية في غزة [2] ,ومع ذلك، أثار الانسحاب العديد من الانتقادات من داخل إسرائيل ومن الخارج , فعلى الرغم من أن الانسحاب أزال المستوطنات والوجود العسكري في غزة، إلا أنه لم ينجح في حل المشكلات السياسية الأساسية، خاصة فيما يتعلق بسيادة الفلسطينيين ومستقبل الضفة الغربية., فعلى المدى القصير، أسفر الانسحاب عن تصعيد العنف حيث استفادت حركة حماس من الفراغ السياسي والأمني لتعزيز سيطرتها على القطاع، مما ساعد في تعزيز شرعيتها في نظر الفلسطينيين[3], كما كان للانسحاب تأثير سياسي كبير داخل المجتمع الإسرائيلي , فقد أدت هذه الخطوة إلى انقسام داخل حزب الليكود وظهور مشهد سياسي جديد، حيث تزايدت الأصوات التي تدعو إلى اتخاذ خطوات أحادية الجانب بعيداً عن الحلول التفاوضية[4].

رابعا : الانتخابات الفلسطينية و فوز حماس 2006

بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006، وتصاعد الصراع بين حركتي فتح وحماس، سيطرت حماس على قطاع غزة في يونيو 2007 مما أدى إلى انقسام سياسي بين غزة والضفة الغربية, حيث يرى عبد الوهاب المسيري أن صعود حماس إلى السلطة في غزة كان نتيجة طبيعية لفشل السلطة الفلسطينية في تحقيق تطلعات الفلسطينيين من خلال عملية السلام , كما يشير إلى أن حماس كانت تحاول بناء نموذج مقاومة جديد يعتمد على الإسلام السياسي [5], وعقب سيطرة حماس على القطاع , فرضت إسرائيل حصاراً مشدداً على غزة مما أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية بشكل كبير

أن فشل عملية السلام، التي كانت تروج لحل الدولتين، جعل جزءًا كبيرًا من الشعب الفلسطيني يبحث عن بدائل تحقق أهدافه الوطنية و صعود حماس كان طبيعيًا في ظل هذا الفشل، حيث قدمت الحركة نموذجًا مقاومًا يرتكز على الإسلام السياسي، بعيدًا عن المسارات التفاوضية التي فشلت في تحقيق نتائج ملموسة, يصف عبد الوهاب المسيري هذا التوجه بأنه يمثل بداية لمرحلة جديدة من المقاومة الفلسطينية التي تعتمد على المبادئ الإسلامية وتتناقض مع سياسة التنازلات التي تبنتها السلطة الفلسطينية تحت رعاية عملية السلام [6]وهكذا في أعقاب سيطرة حماس على القطاع، فرضت إسرائيل حصارًا مشددًا على غزة، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية بشكل كبير قد كان

[1] Spyer, J. (2005). Israel's disengagement plan: Conception and implementation. *IEMed Mediterranean Yearbook*

[2]Byman, D. (2005). The Gaza withdrawal and its aftermath. *Foreign Affairs*

[3] Spyer, J. . Op. cit .

[4] Byman, D . Op. cit .

[5] El-Messiri, A. W. (2001). *Palestinians between secularism and Islamism.* Cairo: Al-Ahram Publishing.

[6] El-Messiri, A. W. Op. cit

للحصار الإسرائيلي آثار مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة؛ إذ أدى إغلاق المعابر ومنع وصول المساعدات الإنسانية والمواد الأساسية إلى تفاقم الأزمة الإنسانية بشكل كبير. ساهم هذا الحصار في انتشار البطالة وارتفاع معدلات الفقر إلى مستويات غير مسبوقة. لقد أكدت تقارير صادرة عن منظمات حقوق الإنسان الدولية أن الحصار الجماعي تسبب في أزمة إنسانية حادة تُعد انتهاكًا للقانون الدولي وحقوق الإنسان ,[1] ضع خلق بيئة من الاستقطاب السياسي والاجتماعي في غزة، حيث شكلت سيطرة حماس على القطاع تحديًا كبيرًا لسلطة فتح في الضفة الغربية، ما زاد من تعقيد النزاع الفلسطيني الداخلي. إلى جانب ذلك، استمر الحصار الإسرائيلي في تعزيز العزلة السياسية لغزة، وأدى إلى المزيد من التوترات مع المجتمع الدولي الذي لم يتمكن من تقديم حلول فعالة للأزمة المتفاقمة.

خامسا : سياسة الحروب و الحصار الإسرائيلية على غزة

منذ انسحاب إسرائيل من غزة وسيطرة حماس، شنت إسرائيل عدة عمليات عسكرية على القطاع (2008، 2012، 2014، 2021) [2], هذه الحروب أدت إلى دمار كبير في البنية التحتية وسقوط آلاف الضحايا، إضافة إلى تدهور الأوضاع الإنسانية[3]. , كما فرضت إسرائيل حصارًا خانقًا على قطاع غزة منذ عام 2007، بعد سيطرة حركة حماس على القطاع. أدى هذا الحصار إلى تدهور حاد في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث أثرت القيود على التجارة والحركة بشكل كبير على حياة سكان غزة.[4] بالإضافة إلى ذلك، تزايدت المعاناة الإنسانية مع محدودية الوصول إلى الغذاء والدواء والمساعدات الإنسانية الدول[5]., واستنادًا إلى تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي، يعاني قطاع غزة من مستويات غير مسبوقة من الفقر والبطالة. وفقًا لتقرير الأمم المتحدة الصادر في 2021، يعيش أكثر من 80% من سكان غزة تحت خط الفقر، ويعتمد الكثير منهم على المساعدات الإنسانية الدولية [6] و في عام2023 و قبل احداث 7 اكتوبر , واصلت تقارير البنك الدولي و الأمم المتحدة تسليط الضوء على التحديات التي يواجها قطاع غزة بسبب استمرار الحصار و الصدام العسكري المستمرة بين الفصائل الفلسطينية المسلحة و خاصة حماس التي تدير القطاع منذ 2007م و الجيش الاسرائيلي , و الامر الذي نتج عنه دمار واسع في البنية التحتية و ازمات إنسانية حادة , حيث وصلت نسبة البطالة في غزة أكثر من 46% و فقا لتقارير البنك الدولي و هي من بين اعلى المعدلات في العالم , أما نسبة البطالة و صلت الى حاولي 26.5% مع اعتماد غالبية السكان على المساعدات الدولية , حيث كان اكثر من نصف السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي . [7] (World Bank,2023)

هكذا كانت الاوضاع في القطاع قبل 7 اكتوبر2023 م قد تفاقمت بسبب تراكم عوامل سياسية و اقتصادية و اجتماعية, زاد من تفاقمها الحصار الاسرائيلي و الانقسام الداخلي الفلسطيني و أصبحت غزة معزولة , بالإضافة الى تعذر ايجاد حلول للقضايا الرئيسية مثل اللاجئين و

---

[1] Human Rights Watch. (2008). *Gaza: The impact of the blockade*. HRW.

[2] أبكر ,أحمد . حرب السابع من اكتوبر و المستقبل الجيوسياسي للأراضي الفلسطينية ,المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية, الاقتصادية , السياسية , برلين , المانيا , 2024,ص 73-74.

[3] OCHA (Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). (2022). *Gaza Strip: Humanitarian impact of the blockade*, 20-25

[4] World Bank. (2021). *Report on the economic conditions in Gaza*, 18-24

[5] UNDP (United Nations Development Programme). (2022). *Gaza infrastructure damage assessment report*, 15-20

[6] UNRWA (United Nations Relief and Works Agency). (2021). *Annual report on the situation in Gaza*, 22-30.

[7] World Bank. (2021). *Gaza's economic future: Challenges and opportunities*. World Bank. Retrieved September 5, 2023, from www.worldbank.org/gaza-economic-report

حق العودة و القدس و ايجاد حل سلمي للصراع الفلسطيني الاسرائيلي ينتج عنه اقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس , ساهمت كل ذلك في خلق بيئة من التوتر و التصعيد المحتمل.

الخاتمة:

من خلال تحليل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها قطاع غزة منذ عام 1948، يتبين أن غزة كانت ولا تزال مركزًا محوريًا للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. لقد عكست مراحل التاريخ المختلفة في غزة تعقيدات المشهد السياسي الإقليمي والدولي، بدءًا من النكبة مرورًا بالاحتلال الإسرائيلي، وحتى صعود حركة حماس إلى السلطة وما تبعها من حصار وحروب متعاقبة حيث تراكمت هذه الأحداث لتخلق بيئة من التوتر الدائم الذي أثر بشكل مباشر على سكان القطاع وعمّق المعاناة الإنسانية , فلقد كان للحصار الإسرائيلي والانقسام السياسي الداخلي بين غزة والضفة الغربية تأثير عميق على طبيعة الصراع، حيث أسهمت هذه العوامل في تفاقم الأزمة الإنسانية وزيادة عزلة غزة على المستوى الإقليمي والدولي. كما أن غياب حل عادل وشامل للقضايا الأساسية مثل اللاجئين وحق العودة والقدس أدى إلى استمرار حالة الجمود السياسي والتصعيد العسكري، مما جعل أي حل سلمي للصراع يبدو بعيد المنال.

وجاءت هجمات 7 أكتوبر 2023 لتؤكد أن التصعيد العسكري ليس سوى نتيجة طبيعية لهذا التراكم التاريخي من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة. تلك الهجمات أضافت بُعدًا جديدًا للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، حيث تصاعدت حدة العنف بشكل غير مسبوق وأثرت بشكل كبير على التوازنات الإقليمية والدولية. كما إن هذه الهجمات تعيد إلى الأذهان مدى هشاشة الوضع في غزة والمنطقة بشكل عام، وتؤكد الحاجة الملحة لحل سياسي شامل وعادل للصراع يضمن الحقوق الفلسطينية ويحقق الأمن والاستقرار للجميع, حيث أن التطورات السياسية في قطاع غزة لم تكن مجرد انعكاس للأحداث المحلية، بل كانت جزءًا من التفاعلات الإقليمية والدولية التي زادت من تعقيد الصراع , ومع تزايد حدة التوترات، يظل تحقيق السلام والاستقرار أمرًا بالغ الصعوبة ما لم يتم التوصل إلى حلول شاملة تعالج جذور الصراع وتضع حدًا لمعاناة الشعب الفلسطيني.

قائمة المراجع :

المراجع الاجنبية

Ben Ami, S. (2005). The Oslo process and the Israeli-Palestinian conflict: Lessons learned. *Journal of Peace Research, 42*(3), 219-225.

Byman, D. (2005). The Gaza withdrawal and its aftermath. *Foreign Affairs.*

Chomsky, N. (1999). *Fateful triangle: The United States, Israel, and the Palestinians.* South End Press.

Dershowitz, A. (2003). *The case for Israel.* Wiley.

Efraim, I., & Shamir, E. (2014). 'Mowing the grass': Israel's strategy for protracted intractable conflict. *Journal of Strategic Studies, 37*(1), 65-90. https://doi.org/10.1080/01402390.2013.830972

El-Messiri, A. W. (2001). *Palestinians between secularism and Islamism.* Cairo: Al-

Ahram Publishing.
El-Messiri, A. W. (2001). *Islam and the politics of resistance.* Cairo: Al-Ahram Publishing.
Filiu, J. P. (2014). *Gaza: A history.* Oxford University Press.
Human Rights Watch. (2008). *Gaza: The impact of the blockade.* HRW.
Inbar, E. (2007). The strategic mistakes of Israel's withdrawal from Gaza. *Israel Affairs, 13*(3), 90-94.
Inbar, E. (2012). *Israel's national security: Issues and challenges since the Yom Kippur War.* Routledge.
OCHA (Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). (2022). *Gaza Strip: Humanitarian impact of the blockade,* 20-25.
Peer, R. K. (2012). The struggle for Gaza. *Middle East Journal, 66*(1), 45-50.
Pipes, D. (1992). *Greater Syria: The history of an ambition.* Oxford University Press.
Shenhav, Y. (2007). Oslo accords and the failure of Israeli-Palestinian peace: A critical reflection. *International Journal of Middle East Studies, 39*(4), 521-530.
Spyer, J. (2005). Israel's disengagement plan: Conception and implementation. *IEMed Mediterranean Yearbook.*
UNDP (United Nations Development Programme). (2022). *Gaza infrastructure damage assessment report,* 15-20.
UNRWA (United Nations Relief and Works Agency). (1950). *Annual report: The economic and social situation in Gaza,* 10-15.
UNRWA (United Nations Relief and Works Agency). (1960). *Annual report: The economic and social situation in Gaza,* 12-18.
UNRWA (United Nations Relief and Works Agency). (2021). *Annual report on the situation in Gaza,* 22-30.
United Nations. (2021). *Gaza and the Palestinian refugees: Historical context and humanitarian issues.* United Nations. Retrieved July 15, 2023, from www.un.org/gaza-report-2021
World Bank. (2021). *Gaza's economic future: Challenges and opportunities.* World Bank. Retrieved September 5, 2023, from www.worldbank.org/gaza-economic-report
World Bank. (2021). *Report on the economic conditions in Gaza,* 18-24.
Zakaria, F. (2003). *The future of freedom: Illiberal democracy at home and abroad.* W. W. Norton & Company.

المراجع العربية

- سعيد، إدوارد. "المثقف الفلسطيني"، بيروت: دار الآداب، 1992، ص 178.
- حنا، صالح. "السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة بعد 1967"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 25، 1994، ص 92.
- غلين، جيمس ب. "فلسطين والاحتلال الإسرائيلي"، لندن: دار نشر كامبريدج، 1998، ص 56.
- بابيه، آيلان. "التاريخ الجديد لفلسطين"، لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، 2006، ص 103.
- زاكوتو، غابرييل ب. "الانتفاضات الفلسطينية: الصراع الدائم"، تل أبيب: دار نشر جامعة تل أبيب، 2002، ص 121.
- غولدمان، ناحوم. "إسرائيل وفلسطين: القصة الحقيقية"، نيويورك: دار نشر شيلدون، 1991، ص 104.
- الخالدي، رشيد. "تاريخ فلسطين الحديث"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 197.
- عبد الجواد، صالح. "الانتفاضة الأولى: التحديات والتحولات في قطاع غزة"، رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني، 2008، ص 202.
- بابيه، إيلان. "الاحتلال الإسرائيلي: المدى والمستقبل"، لندن: دار نشر روتليدج، 2001، ص 115.
- هيرست، ديفيد. "فلسطين: الصراع المستمر"، لندن: دار نشر فيلنغ، 2015، ص 75.
- جعيط، هشام .*الصراع الفلسطيني الإسرائيلي واتفاق أوسلو*، دار الآفاق العربية، 2001، ص 89.
- الدباغ، مصطفى .*حركة المقاومة في غزة: من الانتفاضة إلى أوسلو*، مركز الزيتونة للدراسات، 1999، ص127.
- القادري، عبد الله .*غزة واتفاقيات أوسلو: دراسة تحليلية*، دار النهضة، 2003، ص 56.
- أبكر ,أحمد . حرب السابع من اكتوبر و المستقبل الجيوسياسي للأراضي الفلسطينية ,المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية, الاقتصادية , السياسية , برلين , المانيا , 2024,ص 73-74.

الصراع الدولي: مدخل مفاهيمي ومعرفي

أ.د. ماجد محي الفتلاوي/ كلية التربية جامعة بابل

أ. قاسم حسين السعدي / كلية الآداب جامعة بابل

المستخلص:

تذهب هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة الصراع الدولي من حيث المفهوم وتميزه عن المفاهيم الأخرى ذات الصلة كالنزاع والتنافس والأزمة والتوتر والحرب ، كما تتناول مداخل الصراع التي تنصرف إلى : المدخل النفسي ، المرتبط بالمصالح القومية ، الأيديولوجي ،سباق التسلح ، المدخل المتعلق بالنظام السياسي الدولي فضلاً عن المداخل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتبحث الدراسة في أنواع الصراع ومستوياته ، كما تسلط الضوء على مدارس الصراع عن طريق تناول النظريات المعاصرة له مثل أطروحة الفوضى الدولية ، أطروحة صدام الحضارات ، أطروحة نهاية التأريخ، ثم تنتهي الدراسة بتتبع الاتجاهات المعاصرة في إدارة الصراع الدولي المتمثلة بالمفاوضات ، الوساطة ، التحقيق ، التحكيم ، التوفيق فضلاً عن العقوبات الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية: الصراع الدولي ،النظام السياسي الدولي، أطروحة الفوضى الدولية.

Abstract

This study seeks to know the nature of international conflict in terms of the concept and distinguishes it from other related concepts such as conflict, competition, crisis, tension, and war. It also addresses the approaches to conflict that include: the psychological approach, linked to national interests, ideology, the arms race, as well as the approach related to the international political system.

The study examines the types and levels of conflict, and also sheds light on schools of conflict by examining contemporary theories of it, such as the international chaos thesis, the clash of civilizations thesis, and the end of history thesis. Then the study ends by tracking contemporary trends in international conflict management represented by negotiations, mediation, investigation, and arbitration. , conciliation, as well as economic sanctions.

Keywords: international conflict, international political system, international chaos thesis.

المقدمة

تقع الصراعات والنزاعات بين الدول، كما تقع بين الأفراد، فالعلاقات الدولية لا تكون مستقرة وهادئة دائماً ، وإنما هي علاقات متذبذبة بين السلام والحرب ، وقد يخلط البعض بين مفهومي – الصراع والنزاع – في الكتابات السياسية، وأحياناً عند عدد من المتخصصين

بالعلوم الاجتماعية والسياسية والقانونية، ويكاد يتلاشى الفارق بينهما في غمرة الحوادث الدولية المتعاقبة . لتتداخل مع مفاهيم أخرى كالأزمة والتوتر والحرب، لذا ستعمد الدراسة فيما يلي لتحديد ومناقشة هذه المفاهيم بشيء من الإيجاز.

إن أية ظاهرة، بما فيها ظاهرة الصراع الدولي، تتأثر في جانب كبير منها بالبيئة أو الوسط الذي تنشأ فيه، فهي لا تمثل تجريداً معزولاً، أو حدثاً منفصلاً عن المتغيرات المؤثرة فيها، وبهذا لا يمكن تفسير أسبابها ومعرفة دلالاتها إلا عن طريق تحديد العناصر المتحكمة فيها التي تساعد على نشوءها وفي هذا الصدد، فإنه تنبغي الإشارة إلى أن الأدبيات المتخصصة في تفسير نشأة الصراع وتطوره بوجه عام، إنما تتيح إمكانيات هائلة للتمييز في اتجاهات التنظير بين مداخل متعددة، حاولت تفسير وتحليل أسباب الصراع في العلاقات بين الدول، وهي على النحو الآتي: المدخل السايكولجي ، المدخل المرتبط بالمصالح القومية ، المدخل الأيديولوجي، مدخل سباق التسلح ، المدخل المتعلق بالنظام السياسي الدولي وأخيراً المدخل من الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

إن أبرز أشكال الصراع هو الذي يدور حول الحصول على وسائل العيش غير أن الصراع من ناحية أخرى قد يدور حول السيطرة على القوة الشرعية أو التحكم في الأفكار ذلك تاريخ الكثير من الشعوب، يشهد على أن الحركات السياسية الشعبية الكبرى لم تكن تدور أساساً حول العمل والعمالة بقدر ما كانت تدور حول مسائل الاستغلال السياسي والديني والتعليمي ، فالصراع يأخذ أشكالاً مختلفة ، يمكن أن نميز بينها كالآتي:الصراع السياسي، الصراع الشخصي ، الصراع الطبقي ،الصراع الديني فضلاً عن الصراع العرقي.

تظهر مستويات التحليل كمسألة مهمة في حقل العلاقات الدولية في الحوار بين الاتجاهات النظرية المختلفة منذ الخمسينيات من القرن الماضي ،لأهميتها في تنظيم الطروحات وتفكيك المسائل المعقدة في العلاقات الدولية ،فما زال الغموض كبير في فهم المستويات بسبب عدم التمييز بين مصادر التفسير وأغراض التحليل ، فهناك ثلاث مستويات هي : الفرد " صانع القرار" ، الوحدة " الدولة ، وأخيراً النظام الدولي .

وظهرت مجموعة من النظريات تمنح الصراعات الدولية القادمة مضامين جديدة تنسجم واعادة تعريف المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى لمرحلة ما بعد الحرب الباردة لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تنفرد بقيادة العالم وابرز هذه النظريات هي: أطروحة الفوضى الدولية ومرتكزها " العلاقات الدولية تتصف بالصراع الدائم " ،أطروحة نهاية التأريخ التي أعلن عنها " فوكاياما" ومرتكزها " انتصار الافكار الليبرالية والديمقراطية ورأسمالية السوق" ، وأخيراً أطروحة صدام الحضارات ومرتكزها كما يرى " هنتنغون" ينصرف إلى " العلاقة بين الحضارات هي علاقة تصارعية " ،إذ بينت الدراسة مبررات من يعتقد بصحة هذه النظريات فضلاً عن مبررات الاتجاهات الناقدة لهذه النظريات .

إن إدارة الصراع الدولي لا تنطوي على عملية واحدة وإنما هي سلسلة من العمليات التي تتماشى كل منها مع مستوى معين لحدة الصراع ، فهي تستهدف تجنب صراع يتوقع حدوثه في المستقبل القريب ، كما قد تستهدف منع صراع في بداياته الأولى من الوصول الى مرحلة العنف ، كذلك قد تستهدف مجرد ضبط الصراع القائم أو تثبيته بحيث لا يتصاعد مستوى التوتر أوالعنف فيه ، كما قد تستهدف حل صراع قائم متجذر أو الحيلولة من دون اندلاع صراع قد تم حله مجدداً وبالتالي صنع عملية السلام ، وأخيراً وليس آخراً قد تستهدف حسم الصراع لصالح طرف معين ..وبهذا لابد من التطرق إلى أساليب أدارة الصراع الدولي في الادبيات المعاصرة التي تتمثل بالوسائل السياسية والدبلوماسية والقضائية فضلاً عن دور العقوبات الاقتصادية في إدارة الصراع الدولي.

وتأسيساً على كل ما ذكر ، أن هذه الدراسة تدفعنا إلى محاولة الاجابة عن تساؤل رئيس : ما طبيعة الصراع الدولي ؟ وللوصول الى نتائج الدراسة تم اعتماد اسلوب التكامل المنهجي عن طريق اعتماد مناهج عدة : المنهج التأريخي: إذ تتطلب طبيعة المنهج استعراض المراحل التأريخية المتعاقبة التي مربه هذا الصراع الدولي ، إذ إن هذا المنهج يُستعمل للحصول على معرفة الماضي بقصد دراسة وتحليل الحوادث والوقائع والوقوف على العلاقات السببية بينها وما تؤول إليه ، ثم المنهج الوصفي التحليلي : وذلك لغرض توصيف المفاهيم المتعلقة بالدراسة والعمل على تحليل المتغيرات والاحداث والتحولات المرتبطة بها للتوقف أمامها والتوصل إلى الأسباب التي تجعل الدول الكبرى تتصارع وكيف يمكن للحلفاء أن يتناقضوا؟ وكيف أن المصالح تتفوق على كثير من الاعتبارات والعلاقات عن طريق بناء استراتيجيات معينة واستغلال الفرص على أكمل وجه ، ثم المنهج المقارن: كما تتطلب هذه الدراسة الاستعانة بالمنهج المقارن، بهدف مقارنة " فوارق الصراع بين الاطراف المختارة وطبيعة استراتيجيتها فضلاً عن عمل مجموعة من المقارنات بين الظواهر المتعلقة بالدراسة للكشف عن أوجه الشبه والاختلاف .

المبحث الأول: مفهوم الصراع الدولي وتميزه عن المفاهيم الأخرى ذات الصلة

تقع الصراعات والنزاعات بين الدول، كما تقع بين الأفراد، فالعلاقات الدولية لا تكون مستقرة وهادئة دائماً ، وإنما هي علاقات متذبذبة بين السلام والحرب [1]، وقد يخلط البعض بين مفهومي – الصراع والنزاع – في الكتابات السياسية، وأحيانًا عند عدد من

[1] علاء أبو عامر ، العلاقات الدولية، الظاهرة والعلم– الدبلوماسية والاستراتيجية ، (عمان: دار الشرق للنشر والتوزيع،2004، ص 203).

المتخصصين بالعلوم الاجتماعية والسياسية والقانونية، ويكاد يتلاشى الفارق بينهما في غمرة الحوادث الدولية المتعاقبة [1]. لتتداخل مع مفاهيم أخرى كالأزمة والتوتر والحرب، لذا ستعمد الدراسة فيما يلي لتحديد ومناقشة هذه المفاهيم بشيء من الإيجاز.

أولاً: مقاربة مفاهيمية للصراع الدولي

إن الصراع ظاهرة بشرية تنشأ عن تعارض المصالح أو رغبة طرفين أو أكثر في القيام بأعمال متعارضة فيما بينها [2]، فالصراع ليس مقتصراً على الأفراد، فهو من أقدم وأهم الظواهر في المجتمع الدولي المعاصر.

ينطوي الصراع على نضال مرتبط بالقيم، ويرتبط بالأهداف غير المتوافقة، وبنظريات القوة وصنع القرار في المجتمع الدولي، ويقود غالباً إلى إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بالآخرين [3]، فثمة إجماع في الرأي بين المعنيين بدراسة الصراع على أن المصطلح، يُستعمل للتدليل على تلك المواقف، التي تتضمن تعارضاً حاداً، صريحاً، في القيم والأهداف والمصالح، لطرفين أو أكثر، وبهذا المعنى عرف "جوزيف فرانكل" الصراع بأنه "ناجماً عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية، معتبراً أن الاهتمامات المشتركة والاختلاف هي أساس أية علاقة بين المجتمعات" [4]. في حين عرفه "ستيفن سبيغل" بأنه: " شكل من أشكال الصدام بين ثقافات ومصالح غير متجانسة، لأطراف غير قادرين على التعايش في البيئة المتواجدين فيها"،أما "جون برتون" فقد عرفه بدلالة " التناقض لمجموعة قيم ومدركات لأطراف متعددة " [5].

من بين الباحثين والكتاب العرب، ذهب "إسماعيل صبري" مقلد إلى القول إن الصراع هو "تنازع الإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول، وفي اتخاذ قرارات وانتهاجات سياسات خارجية، تختلف أكثر مما تتفق..." [6].

وقد عرفه "مازن الرمضاني" بأنه : "انعكاس لعلاقات تفاعل منسق بين جانبين تتميز أنماط سلوكهما بالإصرار على تحقيق أهداف محددة، تتصف بوصفها متعارضة" [7]. فالصراع قد يكون سياسياً، أو دينياً، أو عقائدياً، أو اقتصادياً، أو ثقافياً .[8]

---

[1] عدنان السيد حسين،العرب في دائرة النزاعات الدولية،(بيروت: مطبعة سيكو، 2001، ص 17).

[2] جهاد عودة، الصراع الدولي بين مهارة المساومة وبناء التحالفات، 2005/9/10، على الرابط:www.sasedu.com ، تأريخ القراءة : 2024/7/22.

[3] عدنان السيد حسين ، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[4] Frankel, Joseph. (1969), International Politics, Conflict and Harmony, London: Allen Lane The Penguin , Press , p. 42.

[5] عبد القادر فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية ،(بغداد : بيت الحكمة،1990، ص 29).

[6] اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، ط4،(القاهرة : المكتبة الاكاديمية ، 2010،، ص 223).

[7] اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية مرجع سابق، ص 30.

[8] صراع الحضارات ، على الرابط :www.uesco.org.com ، تأريخ القراءة:2024/6/2

واكتسب المصطلح مفهوماً سياسياً واسع الانتشار واتخاذ طابع النظرية في القرن التاسع عشر، إذ ورد في البيان الشيوعي "لماركس إنجلز"، جاء في الموسوعة السياسية أن الفكرة العصرية عن صراع الطبقات تعود إلى عهد الثورة الفرنسية ولكن النظرية مستمرة من أفكار "ماركس وإنجلز" كما أوردها البيان الشيوعي الذي جاء فيه "إن تاريخ المجتمع كله حتى اليوم هو تاريخ صراع الطبقات"، ويلاحظ هنا ورود لفظ (كله) الذي يفيد الجمع وينفي الإستثناء على وجه الجزم والقطع، وهي لازمة من اللوازم المرتبطة بالفكر الشمولي في كل زمان ومكان سواء أكان شيوعياً أم رأسمالياً [1].

والصراع بالمفهوم السياسي يعني: التصادم والتعارض بين طرفين أو أكثر بينهما اختلافات قيمية ومصلحية ينخرطان في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال الإرغامية التي تهدف إلى إلحاق الضرر أو شل حركة الطرف أو الأطراف الأخرى مع سعي كل طرف إلى تعظيم مكاسبه على حساب الآخرين وتأمين مصادر قوته[2].

ثانياً: النزاع والصراع : المقصود بالنزاع الدولي، هو الوضع الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر، أو تعارض مصالحها حول موضوع أو مسألة ما، وبدت هذه الأمور للوهلة الأولى متناقضة بينهما، ولكن في حالة التقارب بين الطرفين يمكن معالجة هذا الخلاف وحله حلاً سلمياً بالطرق الودية والدبلوماسية [3].لقد قدم "ابن منظور" تمييزاً بين الصراع والنزاع، في معجمه "لسان العرب"، إذ يرى بأن التنازع هو التخاصم ونزاع القوم هو خصامهم، أما الصراع والمصارعة فيدلان على المجابهة الحادة حيث على واحد أن يصرع الآخر. [4]. وعليه فإن النزاع هو أقل حد من الصراع، من حيث إن الصراع ينطوي على دال عنيف أو كفاح ضد الآخر بينما يشير النزاع إلى الاختلاف أو التعارض أو التنافس في الأفكار [5]. وهذا يعني أن النزاع مرحلة سابقة للصراع، وقد لا يتحول إلى صراع.

إن مفهوم الصراع أشمل من مفهوم النزاع، إذ ينطبق مفهوم الصراع من هذا المنطلق على ماأسماه "ادوارد آزارEdward Azar "

النزاعات الاجتماعية المرجأة Protected conflicts التي تكون مشحونة بالرموز والتي تساهم دائما وبشكل متواصل بتذكير المتنازعين بمشاعر "النحن" و"الهم" كما يتميز بوصفه طويل الأمد يغطي مختلف المجالات والميادين ومؤجل الحل لغياب العوامل الضرورية

---

[1] صراع الحضارات ، على الرابط :www.uesco.org.com ، تأريخ القراءة:2024/6/2

[2]Mohammad Abu Nimr, Conflict Resolution ,Cairo: National Center for Middle East Studies, 1994,p.2.

[3] صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلمياً، (القاهرة: مكتبة مدبولي،2006، ص21).

[4] جمال الدين محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، الجزء الرابع عشر ،(بيروت: دار إحياء التراث العربي،1996 ص 326).

[5]عدنان السيد حسين،العرب في دائرة النزاعات الدولية ، مرجع سابق، ص 18.

لذلك[1].

ثالثًا: الأزمة والصراع : الأزمة اصطلاحاً تعني الشدة والضيق [2]، وفي اللغات الاجنبية فإن أصل الكلمة إغريقي ، وهي "kirisis" ويعني القرار "decision" [3]، وفي اللغة الانكليزية يعرف "قاموس وبستر" ، الأزمة "crisis" ،إنها نقطة تحول إلى الأحسن أو الأسوء ،في مرض خطير، أو في خلل في الوظائف أو تغيير جذري في حالة الانسان ،وفي اوضاع غير مستقرة [4]، وبالتالي فهي الخروج عن المألوف والاستقرار في الحياة، وقد ترتبط الأزمة بحادث أو موقف، غالباً ما يأتي أو يحدث بشكل مفاجئ [5].

وهنا نشير إلى أن مفهوم الصراع الدولي يحمل في طياته مفهوم الازمة الدولية International Crisis بوصفها إحدى مراحل الصراع ، فهي حالة مميزة من حالاته تشتمل على تصعيد مفاجئ يتضمن أحداثاً غير متوقعة تنجم عن الصراع القائم، فالأزمة هي حالة ذروية السلبية من حالات الصراع، بمعنى أن الصراع قد يتفاقم ويصل إلى مرحلة الازمة، كما ان الصراعات طويلة الامد "المتجذرة" ،عادةً ما تشهد حدوث العديد من الأزمات عبر تاريخها قد تنجر بأطرافها الى ساحة الحرب مثل الصراع الهندي الباكستاني شهد ثلاث حروب رئيسية في الاعوام :""1945و1965" و1971 "، كذلك فإن أساليب إدارة الأزمة هي تقريباً ذات أساليب إدارة الصراع من تفاوض، مساومة ، وساطة، وتهديد بأستعمال القوة أو استعمالها [6].

رابعاً: الحرب والصراع: تشكل الحرب أداة من أدوات التسوية في العلاقات الدولية، على أساس أن المنازعات والصراعات من المفروض أن تسوى بالطرق السلمية والسياسية، فعندما تفشل تلك الوسائل، أو تستنفذ و لم تلح فرص التسوية، فإن الأطراف عادة تلجأ إلى استعمال القوة المسلحة، كحل نهائي من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها، وعلى هذا الأساس فالحرب هي تحكيم القوة بدل القانون [7].

تُعد الحرب أكثر صور العنف ذيوعاً وشهرةً في الصراعات الدولية ، وعلى الرغم من الاختلاف حول التعريف الدقيق للمفهوم، أو ما يمكن تسميته التعريف، الجامع المانع للحرب. وفي هذا الصدد يُعرف "دوكاكي" الحرب بأنها حالة قانونية تسمح وبصورة متساوية لعدوين

---

(1) ابراهيم بولمكاحل ، الاطار المفاهيمي لدراسة النزاعات الدولية ، محاضرات منشورة،(تونس :جامعة قسنطينة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2017،ص2).

(2) جمال الدين محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، الجزء الأول،مرجع سابق، ص 135.

(3) سيد عليوة ، إدارة الأزمات في عالم متغير ، (القاهرة : الاهرام للنشر والترجمة ، 1993،ص 17).

(4) Wevester dictionary. London university press, London,1993,p.18.

(5)السيد عليوه: "إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولي" ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988،ص 256.)، كذلك: عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة، الجزء السادس ،(بيروت: المدينة العربية للدراسات والنشر، 1994، ص 158).

(6) أحمد وهبان ، الصراع الدولي والأزمة الدولية ، محاضرات غير منشورة ،(مصر:جامعة الإسكندرية : كلية الدراسات الإقتصادية والسياسية ،2015، ص 12).

(7)محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية ، (القاهرة : مكتب غريب ، بدون سنة طبع ، ص48).

أو أكثر الاستمرار في صراعهما باستعمال القوة المسلحة [1].

قديماً كان ينظر إلى الحرب واستعمال القوة المسلحة على أنها حق من حقوق السيادة للدولة التي لا ترى من مصلحتها أن تقيد نفسها، بأي قيد على هذا الحق، طالما أنها تجد أمامها ظروفاً وإمكانيات تمكنها من اللجوء إلى الحرب، ومن تحقيق أهدافها وأطماعها، وسيادتها القومية، وقد تطور الأمر منذ ميثاق "بريان كيلوج" إلى أن الحرب ظاهرة اجتماعية تخالف القانون، ومن المبادئ الأساسية التي ظهرت بين الحربين العالميتين، مبدأ عدم مشروعية الحرب العدوانية وتحريمها [2]، على أن الدول في تصرفاتها دائماً، لم تكن تقيم وزناً لهذه التفرقة، فكانت الحرب في نظر الكثير من رجال السياسة، عملاً مشروعاً دائماً من حق الدولة اللجوء إليه متى كانت مصلحتها تقتضي ذلك.

خامساً: التوتر والصراع: التوتر هو أي مسبب أو مؤثر خارجي أو داخلي، يحث وينشط ويزيد من مستوى اليقظة عند الفرد[3]الذي هو " حالة شئ يهدد بالقطيعة"[4] ، وهو حالة من الشدة والانفعال، فهو بالتالي الخروج عن حالة الاستقرار والهدوء، التي يعيشها الفرد والمجتمع. والتوتر على الصعيد الدولي، وفي العلاقات بين الدول، يعني الخوف والقلق، الذي يسري في العالم، نتيجة لتهديد السلم العالمي، من جراء احتكاك ما بين الدول، أو احتمال نشوب حروب محلية أو إقليمية في مناطق حساسة من العالم، قد تجر الدول الكبرى إليها، وبالتالي تحولها إلى حرب عالمية [5].

إن توتر العلاقات بين الدول خاصة التي تتبنى نهجاً تصارعياً فيما بينها كثيراً ما ترافقه الحملات الدعائية والهجمات الاعلامية ،فالتوتر يعكس مدى وصول الخلافات إلى الحد الذي لا يمكن تجاهلها واخفائها وبالتالي فهو يعبر عن حالة من الخوف والعداء والرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام ،فأسباب التوتر في الغالب مرتبطة بشكل وثيق بأسباب الصراع [6].

سادساً: التنافس والصراع:هناك العديد من التعريفات التي قدمت بشأن التنافس الدولي Concurrence International في العلاقات الدولية ، ويمكن القول أن التنافس الدولي يقصد بـــه الإختلالات الموجودة فيالمجتمع الدولي وهي إختلالات تتضخم و تأخذ صورة الصراع اذا لم تتم معالجتها ، فالدول تسعىإلى تعظيم مكاسبها وفقاً لمفهوم المصلحة الوطنية بشكل قد يتناقض مع مصالح دول

---

(3) D. Duchacke (ed.),"Conflict and Cooperation among Nations, " New York: Holt, Rinehart, and Winston, 1963,p. 442.

(2) محمد نصرمهنا، مرجع سابق، ص 58.

(3) عرفات علي جرغون ، العلاقات الايرانية الخليجية : الصراع ، الانفراج ، التوتر ، (مصر: العربي للنشر والتوزيع ، 2016، ص 35).

(4) عبد العزيز جراد ، العلاقات الدولية ،(الجزائر:موفر للنشر والتوزيع ، 1992 ، ص 95).

(5) عبد الوهاب الكيلاني، مرجع سابق، ص 799.

(6) احمد فؤاد ارسلان ، نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الاسرة الدولية المعاصرة،(القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1986 ، ص 19) .

أخرى مما قد يولد حالة من التنافس، و قد يشمل التنافس مجالاً محدداً و قد يتسع ليشمل مجالات عديدة كالتنافس الإقتصادي و السياسي والحضاري، خاصة إذا كانت الدول التي يطبع علاقاتها التنافسية متباينة ايدولوجياً أو متباينة في المنهجين الإقتصادي والسياسي لكل منهما[1].

كما يُعرف التنافس بأنه مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الإختلاف بين الدول لا تصل إلى مرحلة الصراع وتأخذ أبعاد اقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالح او مكانة في الاطار الاقليمي أو الدولي[2]، وهو – أي التنافس – وضع وحالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر يقرران خوض التنافس وفق حسابات عقلانية مركزين جهودهم وإمكانياتهم نحو تحقيق فوائد ومصالح توفرها بيئة معينة في النظام الدولي،من دون اللجوء لإستعمال القوة العسكرية والعنف لتحصيل هذه الفوائد والوصول لهذه الأهداف [3].

ويُعد الصراع المصطلح الأقرب والأكثر تداخلاً مع مصطلح التنافس ،"بوصفه ظاهرة ديناميكية.." [4] ، فالمفهوم، من جانب، يقترح "موقفاً تنافسياً معيناً، يكون كل من المتفاعلين فيه عالماً بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطراً أيضاً لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر" [5]، وهو ما نجده في بعض الاتجاهات التي تركز على البعد التنافسي في تعريف الصراع بوصفه أحد اشكال السلوك التنافسي بين الافراد أو الجماعات وأنه يحدث عندما يتنافس طرفان حول أهداف غير متوافقة، فالصراع هو عملية منافسة محتملة بين طرفين أو اكثر حول ظاهرة ما [6].

المبحث الثاني : مداخل الصراع ومنطلقاته النظرية

أولاً: المدخل النفسي أو السيكولوجي : يحتل المدخل السيكولوجي مكانةً بارزةً في مختلف الدراسات التي تتناول بالتحليل والمعالجة ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية، وتتركز التفسيرات السيكولوجية لهذه الظاهرة في ثلاث اتجاهات :

---

(1) عبد الرزاق بوزيدي، التنافس الأمريكي- الروسي في منطقة الشرق الاوسط:دراسة حالة الازمة السورية 2010-2014 ، رسالة ماجستير منشورة،(الجزائر:جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015،ص19).

(2) عبد الله فلاح عودة ، التنافس الدولي في آسيا الوسطى 1991-2010، رسالة ماجستير منشورة، (الأردن:جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية ، 2011، ص 4) .

(3) حمدي محمد نذير ، ظاهرة التنافس في العلاقات الدولية ، المركز الديمقراطي العربي ، الرابط :https://democraticac.de ،تأريخ القراءة: 2024/7/22.

(4) Dennis J. Sandole "Paradigm, Theories, and Metaphors in Conflict and Conflict Resolution : Coherence or Confusion?" in " Conflict Resolution: Theory and practice.." edited by Dennis J . Sandole and Hugo van der Merwe, Manchester and New York: Manchester University Press , 1993: 3-24, pp.6-7

(5) Robert North "Conflict: Political Aspects " in IESS , (1968: 226-232) , P.228

(6) إسماعيل صبرى مقلد ، نظريات السياسة الدولية : دراسة تحليلية مقارنة، (الكويت : جامعة الكويت ، 1982، ص 213) ، كذلك : منير محمد بدوي ، مفهوم الصراع :دراسة في الاصول النظرية ،مرجع سابق، ص 36.

الأتجاه الأول: ويربط هذا الأتجاه بين النزعة إلى العدوان وبين الطبيعة الإنسانية نفسها:

ومن أبرز دعاة هذا الاتجاه عالم النفس الشهير "سيجموند فرويد" واستاذ العلاقات الدولية المعروف "كينيث والتز" ، ففي هذا الخصوص قام "فرويد" بتفسيره للدوافع المحركة لعملية النزاع والتصارع على المستوى الدولي في نطاق ما أسماه بنزعة الإنسان التدميرية، وضمن غريزة حب التسلط والسيطرة، واستناداً إلى ذلك، رأى "فرويد" أن الصراعات والحروب إنما تمثل فرصة مُثلى لإرضاء مثل هذه الدوافع والنزعات الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية ذاتها[1].

الاتجاه الثاني: نظرية الإخفاق أو الإحباط: يزعم دعاة هذه النظرية، بأن الدافع إلى الصراع الدولي، ينتج عن الشعور بالإحباط النفسي، الذي يبلغ ذروة تأثيره في ظروف الأزمات، وبالأخص عند الفشل والإخفاق في تنفيذ الخطط التنموية القومية للدولة. ومن أبرز منظري هذا الاتجاه "فلوجل Flugel" الذي يعتقد "أن الدول التي تتحقق فيها الحاجات الأساسية لشعوبها بصورة معقولة، تكون أقل استعداداً من الناحية السيكولوجية للصراع والحرب من تلك الدول التي يسيطر على شعوبها الشعور بعدم الرضا أو الضيق" [2].

الاتجاه الثالث: نظرية الشخصية القومية: وتبني هذه النظرية اعتقادها على وجود ما يطلق عليه بالطابع العدواني لبعض الطبائع القومية العامة، التي تشكل في تصورها القوة المحركة للصراعات والحروب الدولية، ويرى أصحاب هذه النظرية، أن المجابهة الفعالة للصراعات الدولية، والوقوف من دون تفجر الحرب بسببها، يقتضي محاصرة هذه الأمم العدوانية.[3]

الاتجاه الرابع: المعتقدات القومية كسبب للصراع: ويقوم هذا الاتجاه على التفرقة بين أنماط المعتقدات القومية وعلاقتها بظاهرة الصراع الدولى على النحو التالي:

1- النمط السلبى : ويقوم هذا النمط على الاحتفاظ باتجاهات سلبية إزاء الدول الأخرى، ويأتي في مقدمة العوامل الدافعة لذلك إعادة توجيه الشعور بالإحباط الداخلى إلى بعض الدول التي يُنظر إليها نظرة عدائية، ومحاولة إفراغه فيها، الأمر الذى يدفع بالعلاقات المتبادلة لهذه الأطراف إلى مستوى أعلى من التوتر والصراع [4].

---

[1] منير محمد بدوي ، مفهوم الصراع ، مرجع سابق ،ص 54.

[2] محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، تسوية النزاعات الدولية ،مرجع سابق، ص 11.

[3] محمد نصر مهنا، خلدون معروف، تسوية النزاعات الدولية ،مرجع سابق،ص 11.

[4] منير محمد بدوي ، مفهوم الصراع ، مرجع سابق ، ص 58.

2- النمط الثابت: ويتمثل في الاتجاهات الناتجة عن استمرار الاحتفاظ بفكرة نمطية ثابتة عن الأمم الأخرى، ومن دون محاولة تغيير سمات أو مضمون هذه النظرة بما يتلاءم والواقع. ومن الطبيعي أن يؤدى هذا التصور غير الواقعي إلى مضاعفة احتمالات سوء الفهم، والتحيز وتوليد المشاعر العدائية غير المستندة إلى أسباب أو حقائق موضوعية.

3- النمط بالغ التبسيط : ويشير إلى قيام تصور مبالغ فيه عن طبيعة مسببات التوتر الدولي والحلول الممكنة في مواجهتها. وعادة ما يحدث ذلك نتيجة التغافل عن التركيب المعقد للعلاقات الدولية، والاتجاه نحو إلقاء مسؤولية التوترات على النوايا السيئة، أو على التصرفات التي تنسب إلى دولة أجنبية معينة، ومن ثم الدخول معها في حرب بدلاً من متاعب الحلول الواقعية للمشكلات الداخلية[1] .

ثانياً: مدخل المرتبط بالمصالح القومية : بحسب هذا المدخل، فإن القوة الرئيسة المحركة لسياسات الدول الخارجية، تتمثل في السعي المستمر نحو حماية وتنمية المصالح القومية، ومن ثم فإن التحدي الذي يواجه الدول وهي تنفذ سياستها الخارجية هو كيف يمكن أن تصل إلى تحقيق الدرجة القصوى من الحماية لمصالحها القومية، في ظروف الحاضر والمستقبل. ومن أبرز دعاة هذا المدخل "هولست Holsti و"هانز مورجنتاو" Morgenthau، الذي يرى أن المصلحة القومية تصبح مرادفاً للقوة، إذ إن أية دولة تحدد أهدافها وليس لها القوة الكافية للحفاظ عليها ربما تواجه مخاطر الحرب، فالقوة ضرورية للدولة لتستطيع في ضوئها تحديد أهدافها [2].

وعلى ذلك يرى القائلون بهذا المدخل، ومن أبرزهم عالم الاجتماع الفرنسي "ريمون آرون" الذي بين في كتابه " صراع الطبقات " أن "الصراع على القوة بوصفها الركيزة التي تستند عليها المصلحة القومية، يُعد حقيقة ثابتة تتجاوز المعتقدات الفردية والمذهبيات والأحزاب السياسية، وأشخاص الحكام". وهكذا يصبح "الصراع وليس التعاون هو الطابع المميز للعلاقات الدولية، وأن الدولة تستمد مقدرتها على البقاء من قوتها الذاتية أو من الحماية التي يوفرها الآخرون لها إذا عجزت منفردة عن تأمين حق البقاء لنفسها"[3].

ثالثاً: المدخل الأيديولوجي: وفقاً لهذا المدخل، فإن التناقضات الأيديولوجية بين القوى العظمى، الكائنة في المجتمع الدولي، تمثل الحقيقة الكبرى التي تنبع منها وتدور في خلفيتها أشكال الصراعات الدولية المعاصرة كافة . ويركز دعاة هذا المدخل بصورة خاصة على المنهج الذي تعتنقه الأيديولوجية الماركسية، ليبرهنوا على الأساس الذي يستند عليه منطقهم في تحليل تلك الظاهرة [4].

---

[1] إسماعيل صبرى مقلد ، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق ،ص227

[2] محمد نصر مهنا، خلدون معروف، تسوية النزاعات الدولية ،مرجع سابق، ص 12.

[3] ريمون آرون ، صراع الطبقات ، ترجمة : عبد الحميد الكاتب ، (لبنان : عويدات للنشر والطباعة ، 1965 ، ص 37).

[4] اسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 228.

ويتم تفسير الصراعات هنا استناداً إلى الاختلاف في الايدولوجيا بين الدول، إذ تسعى كل دولة لتسويق منطلقاتها الايدولوجية نحو الدول الأخرى، ،مما يؤجج الصراع فيهما، الذي يتسم بخطورة كبيرة قد يصل إلى حد عدم امكانية التساوم أو التسوية بوصفه قائم على التناقضات الايدولوجية ،حتى أن انصار هذا الإتجاه يرون " أن اي نظرية معاصرة يجب أن تستند ادواتها الأساسية إلى فكرة الصراع الايدولوجي ، ومن الممكن أن تنطلق أبعاد التحليل لظاهرة الصراع عامة والصراع الدولي خاصة "[1]. بل يمضون إلى أبعد من هذا القول بوصف الصراع الايدولوجي ليس فقط صراع حقيقي يتسم بالخطورة وإنما أعمق وأبعد من حيث المدى الزمني .

رابعاً : المدخل المرتبط بسباق التسلح: تتمثل أبعاد هذا المدخل الذي ينظر إلى سباق التسلح على أنه المصدر الرئيسي للصراع الدولي بالآتي:

- إن الثورة التكنولوجية في ميدان إنتاج الأسلحة وما يترتب عليها من ارتفاع معدل التغيير في نظم التسلح، تخلق ثغرات في نظم الأمن المعمولة به، مما قد يحفز بعض الأطراف بشن حروب وقائية، لوقف تداعيات اختلاف توزيعات القوة بين الأطراف الدولية، أو أن الدول التي أحدثت تفوقاً في تسليحها، قد تبادر إلى شن الحرب، قبل أن تفقد ميزتها الجديدة، في مواجهة غيرها من الأطراف[2].
- إن التفوق في التسلح ينتج في طبيعته الميل إلى استعراض القوة، حتى في المنازعات الدولية التي تقتضي ظروفه تسويتها سلمياً.
- إن سباق التسلح يقوم بطبيعته على السرية، مما يولد مناخاً من الشك والخوف المتبادل.
- إن الضغوط الاقتصادية المرافقة لسابق التسلح تولد ضغوطاً متزايدةً للتخلص من حالة المنافسة، في ذات الحلقة المفرغة من سباق التسلح، والقوى الدولية التي يدور سباق التسلح في مواجهتها[3].

خامساً: المدخل السياسي والاقتصادي والاجتماعي: ينبني **المدخل السياسي** على المنطق الذي يقول: إن وجود تكتلات وتحالفات دولية متصارعة، يأتي على رأس العوامل التي تدفع إلى الحرب [4]. فقد ميز" ليدز" Ledeze بين ثلاثة أنواع من التحالفات، هي التحالفات

---

(1) حسام ممدوح ، مصادر الصراع الدولي لمرحلتي الحرب الباردة وما بعدها ،مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد5، المجلد 3، (العراق:جامعة تكريت ،كلية العلوم السياسية، 2016، ص 168-169.)

(2) للمزيد ينظر:إسماعيل صبري مقلد،مرجع سابق، ص 321-322.

(3) الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مفهوم الصراع دراسة في الاصول النظرية للاسباب والانواع ، الرابط : https://www.politics-dz.com، تأريخ القراءة:2024/7/24.

(4) إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق ،ص 236.

التي تلزم أطرافها بالدفاع عن دولة قد تتعرض لعدوان، والتحالفات التي تلزم أطرافها بدعم دولة قد تهاجم دولة أخرى، والتحالفات التي تلزم أطرافها بمنع تدخل قوى خارجية في صراع ما [1].

إن التحالفات هي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها تنفيذ سياسات توازن القوى، وأي تغيير يطرأ على تركيبة هذه التحالفات، قد يؤدي لنشوب الصراع والحروب بين الدول، لما تمثله هذه التحالفات من ميزة وقوة لهذا البلد أو ذاك. فإذا كان النوع الأول، من التحالفات يمنع أو يقلل من وقوع الحروب والنزاعات المسلحة، فإن الثاني قد يزيد من هذه الاحتمالية بينما الثالث قد يوسع دائرة الصراع والحرب بين وحدات المجتمع الدولي.

وبالنسبة **للمدخل الاقتصادي** ، فعلى مر العصور تشكل العوامل الاقتصادية سبباً فعالاً في اندلاع الصراعات الدولية سيما في المرحلة التي اعقبت الحرب الباردة ، والسبب هو تصاعد معدلات الثروة العالمية بشكل طفرات كبيرة ، مما أجبر وحدات النظام الدولي على رفع معدلات سعيها الحثيث بشكل فردي أو عبر تحالفات اقتصادية يؤمن لها الوصول للموارد الطبيعة [2].

إن شحة وتناقص الموارد الطبيعية التي يحتاجها النمو الصناعي مستقبلاً في ظل التزايد المستمر لعدد السكان والاستهلاك المفرط للموارد والملوث للبيئة، سيؤثر سلباً على العلاقات الدولية بأتجاه الصراع ، إذ تسعى كل دولة على حدة مستعملة كل الوسائل المتاحة لها بما فيها القوة من اجل السيطرة على الموارد المتاحة للآخرين والتحكم فيها[3].وهذا مايفسر نشوب حرب الخليج الثانية والثالثة التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية والقوات المتعددة الجنسية ، إذ يُعد العامل الإقتصادي من أكثر العوامل المسببة لهذه الحرب ، فمنطقة الخليج العربي تحوي من الخيرات والطاقات والمعادن والكنوز مايضمن استمرار نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية ويديم استمرارها لمئات السنين، كذلك سعت لحصول على قواعد متقدمة لها تضمن تدفق الموارد الطبيعية لهذه المنطقة ، لدعم اقتصادها ورفاهية شعبها [4].

أما **المدخل الاجتماعي** ، فهو أحد أهم المقتربات النظرية في دراسة ظاهرة الصراع في مستوياتها المتعلقة بالأفراد أو الجماعات على حد سواء، وإن نطاق الاهتمام في هذا المدخل قد اتسع بدوره ليشمل المتغيرات المتنوعة التي تمثل روافد الظاهرة الصراعية في جذورها، التي تتمثل بالآتي:

---

[1] أحمد علي سالم ، عن الحرب والسلام ،مرجع سابق، ص 8-19.

[2] محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية السياسية المعاصرة ، (القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية ، 2007، ص 87) .

[3] حسن بكر ، الموارد كأحد مصادر الصراع الدولي ، في اتجاهات حديثة في علم السياسة ،تحرير: علي الدين هلال دسوقي ، (القاهرة : المجلس الاعلى للجامعات ، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والادارة العامة ، 1999، ص 387) .

[4] هايل عبد المولى طشطوش ، مقدمة في العلاقات الدولية ، (عمان:جامعة اليرموك،2010، ص104).

1- الإدراك ودوره في الصراع الاجتماعي، فإن الفرضية الرئيسية للمدخل الاجتماعي إنما تقوم على الاعتراف بالدور المحوري الذى يلعبه سوء الإدراك في الصراع الاجتماعي، ذلك أن التصارع في سبل الفهم والمدركات يكتسب أهميته وتأثيره من حقيقة أنه يشير إلى "الاختلافات بين الذات والآخرين حول أفضل طرق تحقيق الأهداف المشتركة"، من هنا كان الارتباط وثيقا بين الإدراك والصراع الاجتماعي. [1].

2- في إطار عضوية الجماعات العرقية، الطبقات الاجتماعية، الفرق والجماعات الدينية، وغيرها من الجماعات المشابهة، وعلى ضوء وجود قنوات عادلة لتوزيع وتوصيل الموارد بكافة أنواعها: الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فضلاً عن القانونية أو أى موارد أخرى يمكن أن توجد في المجتمع، أو تكون مرغوبة من قبل الغالبية في المجتمع[2].

3- أما فيما يتعلق بالقيم ،فإن الصراع الاجتماعي يمكن تعريفه بأنه" نضال أو كفاح حول القيم، أو المطالب المتعلقة بالوضع أو المكانة أو القوة أو الموارد النادرة التي يكون هدف الأطراف المتصارعة فيها ممتداً إلى تحييد أو إلحاق الضرر أو إزالة المنافسين أو التخلص منهم، فضلاً عن كسب وتحقيق القيم المرغوبة[3].

4- وفيما يتعلق بالبعد الأنثربولوجى وبما يمثله من تطور وتفاعلات بين الأجناس والأعراق البشرية، إنما يشكل بدوره أحد الأبعاد الهامة للصراع من المنظور الاجتماعي ، إذ يتم النظر إلى الصراع بوصفه "عملية اجتماعية معقدة متعددة الأبعاد، تنشط في محتويات عديدة مختلفة، وينتج عنها عديد من النتائج المتنوعة". وفى تفسيرها لهذه الرؤية، فإن "Laura Nader " ترى بأن الصراع والعدوان يشكلان جزءاً هاماً من النموذج العام لتطور الكائنات الحية وقدرتها على التكيف بوجه عام ، والإنسان وقدرته على التكيف السلوكى وبوجه خاص.[4]

---

[1]Robert j. Robinson, " The Conflict Competent Organization: A Research Agenda for Emerging Organizational Challenges," in Roderick M. Kramer& David M. Messick (eds.)" Negotiations as Social Processes", Thousands oaks, London,& New Delhi: Sage Publiations, 1995, p.188.

[2] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مفهوم الصراع،مرجع سابق.

[3] منير محمد بدوي ، مفهوم الصراع :دراسة في الاصول النظرية، مرجع سابق ، ص64.

[4] Laura Nader ,"Conflict: Anthorpological Aspects" , in IESS, (1968 :236-242) , pp. 236-237.

سادساً: المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسي الدولي: يعيد هذا المدخل أسباب الصراع الدولي والفوضى ، إلى طبيعة النظام الدولي، فبسبب وجود عدد من الدول ذات السيادة القومية، وبسبب انعدام النظام القانوني الإلزامي للدول الأعضاء في المجتمع الدولي، وحيث إن كل دولة هي الحكم النهائي لنظامها وهي المقدر الأول لطموحاتها، فإن وجود الصراعات يكون أمراً حتميا[1].

يُضاف إلى ذلك، أن الاتجاه العام للدول للبحث عن مصادر إضافية أو بديلة لدعم قوتها وقدراتها الوطنية على استعادة أو تصحيح التوازن في علاقاتها مع الأطراف الأخرى، يؤدي بدوره إلى تقوية وتعضيد الاتجاه نحو الصراع بين الدول، أو على الأقل زيادة احتمالات تورطها بدرجة أو أخرى في هذا الصراع. ومن هنا يخدم التعرف على الأهداف القومية للدول كأحد مؤشرات تمييز الأسباب المؤدية إلى الصراع الدولي التي يمكن بصددها التمييز بين الأهداف ذات الطبيعة المحدودة، وتلك ذات الطبيعة المطلقة[2].

المبحث الثالث : أنواع الصراع ومستوياته

أولاً : أنواع الصراع

1. الصراع الشخصي: ينحو هذا الشكل من الصراع منحى يمكن ملاحظته في الحياة اليومية وذلك عندما نرى شخصين يكره أحدهما الآخر وقد يكون لهذه الكراهية سبب واضح وقد لا يكون، إذ هناك من الأشخاص من يكره شخصاً من النظرة الأولى وقد تنقلب هذه الكراهية إلى صراع يظهر تدريجياً على شكل ادعاءات أو تبادل الشتائم والتدهور وقد ينتهي بالاشتباك الجسمي في بعض الحالات، والشائع أن يكون لهذا النوع من الصراع سبب واضح. ويمكن له بأشكال العداء والكراهية المتعددة التي نلمسها بين بعض الناس نحو الآخرين كالكراهية والعداء بين أفراد الزنوج والبيض في زيمبابوي أو بين أفراد قبيلة الرزيقات والمعاليا في الحدود الفاصلة بين ولايتي جنوب دارفور وغرب بحر الغزال في السودان [3].

2. الصراع السياسي: كثيراً ما تحدث الصراعات في حياة البشرية، وهي ظاهرة طبيعية تحدث دائماً في أي مجتمع، نتيجة اختلاف وجهات النظر أو اختلاف المصالح أو البحث عن السلطة والسيطرة.

---

[1] مجموعة مؤلفين ، بناء الدولة ما بعد انتهاء الصراعات الداخلية في دول التغيير العربية ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2018، ص 22).

[2] Charles O. Lerch and Abdul A. Said, “Concepts of International Politics, " New Jersey: prentice Hall, Inc., 2nd. 1970.P.145.

[3] عبد الحميد لطفي، علم الإجتماع ،(بيروت: دار النهضة، 1981، ص 140 – 141).

وإذا كان الفكر الاجتماعي يعطي الصراع أهمية بالغة، فإن الصراع هو العنصر الأساسي في السياسة لأنه موجود ولا حياة بدون، وثمة شبه اتفاق بين أغلب دارسي ظاهرة الصراع السياسي على أنه سياسي عندما تكون الأهداف أو الدوافع سياسية، ولذلك فإن أغلب الباحثين يعرفون الصراع السياسي بأنه: ''ظاهرة اجتماعية وسياسية له مفاهيمه وعوامله التي تبدو عديدة ومتنوعة، فهناك الصراع ما بين النخب الحاكمة والجماهير، وهناك الصراع السياسي الذي يتصوره الليبراليون على شاكلة التنافس الاقتصادي، وأن الصراع السياسي لا يختلف طبقاً لذلك عن الصراع الاقتصادي، فالصراع السياسي ليس إلا صورة مطابقة للصراع الاقتصادي ويُعد كلاهما من أشكال الصراع من أجل البقاء" [1].

أما من منظور علم الاجتماع، فقد عُرف الصراع السياسي بأنه ''تنافس بين فئات المجتمع على الثروة والمركز والسلطة'' [2].

ويرى استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة "حسنين توفيق إبراهيم" بأنه ''التصادم والتعارض بين طرفين أو أكثر بينها اختلافات قيمية ومصلحية وينخرطان في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال الإرغامية التي تهدف إلى إلحاق الأذى والضرر بالطرف الآخر أو الأطراف الأخرى، مع سعي كل طرف إلى تعظيم مكاسبه على حساب الآخرين وتأمين مصادر قوته'' [3].

وهناك من يطرح تعريفاً للصراع السياسي يتصف بالشمول، وهو أن الصراع السياسي عملية سياسية لا بد لها من أركان أربعة [4]:

1- يجب أن تكون هناك أطراف متعددة في العملية الصراعية.

2- أن يكون هناك تعارض وملموس بين النشاطات التي يقوم بها كل طرف.

3- لكل طرف وسائل وآليات متعددة وخاصة يستخدمها ضد الآخر.

4- هذه التفاعلات واضحة وملموسة يستطيع إدراكها أي شخص.

3. الصراع الطبقي: يحل هذا الشكل من الصراع في المجتمع الواحد كما قد يظهر على نطاق دولي وهو يأتي في العادة نتيجة لشعور إحدى الجماعات بأنها أرقى من الأخرى ومحاولتها السيطرة عليها لتحقيق مصلحة معينة، وقد تكون نفوذاً اجتماعياً أو سياسياً أو

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة،(عمان: مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 233).

[2] فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية ، ترجمة : مركز الخليج للابحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 153).

[3] حسنين توفيق ابراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 55).

[4] عبد الرحمن خليفة ، أيديولوجية الصراع السياسي،(الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،1991، ص 153).

اقتصادياً، وقد يأتي هذا الشعور بالرقي على أثر غزو شعب لشعب آخر كما حدث في الهند عندما غزاها الأوروبيون. وقد كونوا طبقة خاصة وعَدوا المواطنين الهنود طبقة أخرى تقل عنهم [1].

وأيضاً مثال ذلك موقف الطبقة الرأسمالية من الطبقة العاملة ومحاولة استغلالها فينشأ صراع بين هاتين الطبقتين يظهر في العادة في شكل إضرابات أو ثورات، ومن أشهر الأمثلة على هذا الشكل من الصراع حول ما سينتهي إليه الصراع بين هاتين الطبقتين من القضاء على الطبقة الرأسمالية ليحل محلها الطبقة العاملة [2].

4. الصراع الديني: هو شكل من أشكال الصراع عرفته المجتمعات الإنسانية منذ أقدم عصورها ولا تزال تعرفه حتى اليوم، ومن أقدم أشكاله ما عرفته مصر الفرعونية بين عبادة آمون وعبادة آتن في عهد "مدحت بي الرابع" وذلك عندما حاول معتنقو العبادة الجديدة القضاء على العبادات القديمة بكل الطرق وما قام حول ذلك من صراع بين أبناء الوطن الواحد. ومن أظهر أشكال الصراع الديني ما عرف بالحروب الصليبية بين المسيحيين والمسلمين والصراع الذي قام بين الكاثوليك إسبانيا ويهودها في عهد الملكة "إيزاجلا" [3].وغيرها من الصراعات التي عرفتها الإنسانية.

إن الهوية الدينية من العوامل المؤثرة على الصراع والسياسة ، على حد سواء ،فإن وجهة نظر "صِدام الحضارات" ، تفرض أنه بعد الحرب الباردة تحدث الكثير من الصراعات بين التجمعات الثقافية التي تدعي الحضارات ولها أبعاد دينية وسيكون هذا النوع من الصراع الأكثر شيوعاً في العالم [4]،إذ إن تعدد الاديان في بعض المجتمعات له تأثير أساسي على حدة الصراع وتفاعله مع السياسة ،سيما بعد تحول الصراع من صراع ما بين الدول الى صراع داخل الدول ،فصار الدين مصدراً للصراع بوصفه علامة مميزة للهوية [5].

5. الصراع الجنسي (العرقي): هو شكل من أشكال الصراع يحدث عادةً بين الجماعات عندما تتصل الأجناس المختلفة بعضها ببعض وما يصاحب هذا الاتصال من وضوح الاختلافات بينهما، وأوضح هذه الاختلافات ما تعلق منها بالصفات الجسمية كلون البشرة وشكل العين والشفاه وطول القامة وعرض الرأس، كما تبدو هذه الاختلافات من النواحي الحضارية التي تتمثل في العادات والتقاليد، ولما كان

---

[1] حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي ،(القاهرة: عالم الكتب، 1984، ص 38 – 39).

[2] المرجع السابق، ص 40.

[3] زيدان عبد الباقي ، الاجتماع الديني ، (بنغازي : مكتبة الغريب ، بدون سنة طبع، ص 56).

[4] صاموئيل هنتنغون ، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي ، ترجمة: طلعت الشايب ،ط2،(مصر : دار سطور للنشر والتوزيع ، 1999، ص 203).

[5] نعيمة زواوي، الصراعات الدينية والاثنية في إفريقيا:دراسة حالة نيجيريا ، رسالة ماجستير منشورة، (الجزائر:جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية ، قسم الدراسات الدولية ، 2014،ص 72).

الإنسان كالحيوان ميالاً بطبعه إلى الاستجابة والشعور بالراحة لمن يشبهونه جسمانياً وحضارياً [1] ويظهر ذلك على سبيل المثال ، في الصراع بين الزرقة والعرب بولايات دارفور باضطهاد كل منها الآخر والتقليل من شأنه.

فالعرقية هي" الاعتقاد بأن العرق هو العامل الأكثر فاعلية في تكوين السمات والمواهب البشرية وإن الفروق العرقية تولد امتيازاً نظرياً عند عرق بعينه" [2]، ولقد ساهمت هذه النظرة في تحديد شكل العلاقات بين عدة جماعات وهذا مانجده في التجربة الالمانية التي استندت إلى ايدولوجية سمو الجنس الآري ،وهذه النظرية الاستعلائية كانت ايدولوجية الاستعمار في أمريكا قديماً وإفريقيا وآسيا.

ثانياً: مستويات الصراع ومسبباته

تظهر مستويات التحليل كمسألة مهمة في حقل العلاقات الدولية في الحوار بين الاتجاهات النظرية المختلفة منذ الخمسينيات من القرن الماضي ،لأهميتها في تنظيم الطروحات وتفكيك المسائل المعقدة في العلاقات الدولية ،فما زال الغموض كبير في فهم المستويات بسبب عدم التمييز بين مصادر التفسير وأغراض التحليل:

1. مسألة تحديد مستويات التحليل في العلاقات الدولية : وترجع جذورها إلى تعدد الأسباب التي تقف وراء الأحداث ، وهي الأسباب التي تقع في أكثر من مستوى ،إذ يرى مدير ابحاث السلام بجامعة كوبنهاغن الأمريكية "باري بيزان" بأن هناك ثلاثة اسباب كافية وراء اندلاع الحرب العالمية الثانية : حالة اللا أمن الفرنسية، الانتقامية الالمانية ، الاختلال الحاد في ميكانيزم توازن القوى، هذه التعددية السببية لاتقع في مستوى عيني واحد،وتتعلق بسلوك وحوافز كل "دولة" ،لكن اختلال ميكانيزم توازن القوة ،هو خاصية "النظام الدولي" ،وليس الدول وإذا قلنا أن الحرب كان سببها "هتلر" ،سيكون بذلك مستوى عيني ثالث وهو "الفرد"[3].

يعتمد التحليل الجزئي لظاهرة الصراع الذي يؤسس افتراضاته على الفرد كوحدة تحليل أساسية ، على مرجعية منهجية تفسر الصراعات بالطبيعة الانسانية ،إذ إن وجود حالة من العداء الشخصي والأنانية بين الماسكين على زمام السلطة "صناع القرار" تُعد إحدى المحركات الرئيسة في تأجيج الصراعات بين الدول سيما عندما تدعم العوامل الشخصية والتركيبية النفسية لصانع القرار بـــ "فقدان الثقة" المتبادل

---

[1] عبد الحميد لطفي، مرجع سابق، ص141 - 142.

[2] نعيمة زواوي، الصراعات الدينية والاثنية في افريقيا،مرجع سابق،ص 47.

[3] Barry Buzan, The level of Analysis Problem in Internatiuonal relations Reconsidered, in Booth and Smith, International Theory Today ,Pennesylvania satate university press, 2nd edition, 1997, pp 198-199

بين الطرفين[1]، وهنا نشير على سبيل المثال،الصراع العراقي_الكويتي الذي وصل إلى أعلى مراحله في حرب الخليج الثانية عام1991 ،عندما احتل العراق الكويت واندلعت المواجهة بين العراق والتحالف الدولي.

2. الدولة كوحدة تحليل: قد يحدث الصراع بين دولتين بسبب اختلاف مصالحهما أو تضارب استراتيجيتهما أو محاولة أحداهما الهيمنة على الأخرى عن طريق مختلف وسائل القوة ، مما قد يؤثر على التوازن الإقليمي والدولي السائد[2].وهنا يمكن الإشارة ، على سبيل المثال ، إلى الصراع العراقي–الإيراني حتى عام 2003 كنموذج للصراع المستند على الخلاف حول التوازنات في المنطقة ومحاولة كل دولة فرض واقع حال على الدولة الأخرى.

كما يمكن القول ، إن جانباً مهماً من الصراع الأمريكي– السوفيتي كان يرجع إلى عوامل استراتيجية وتهديد لمصالح البلدين كل منهما للآخر، خاصةً محاولة خلق مناطق نفوذ والسيطرة عليها.

3. النظام الدولي كوحدة تحليل :هنا يكون الصراع بسبب عدم التوائم بين النظام الدولي وسياقاته ومنطلقاته وطبيعة وإمكانيات القوى المنضوية تحت مظلته ، وعليه فأن الدول تحاول أيجاد واقع جديد على المستوى الدولي عن طريق الدخول في صراع معه كناية عن أطرافه لأيجاد صياغة أسس النظام على وفق سياقات ومنطلقات جديدة ، وكمثال على ذلك الصراع الابدي بعد الحرب العالمية الأولى الذي وصل لمرحلة الانفجار في الحرب العالمية الثانية بسبب رغبة ألمانيا وأيطاليا في أعادة صياغة النظام الدولي في اعقاب الحرب العالمية الأولى[3].

المبحث الرابع: مدارس الصراع الدولي وأساليب إدارته

اولاً : النظريات المعاصرة للصراع الدولي

1– اطروحة الفوضى الدولية: ترى هذه الاطروحة إن العلاقات الدولية تتصف بالصراع الدائم ، لأنها تنطلق من واقع اللانظام والفوضى التي تميز العلاقات الدولية لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة ، فهي تؤكد أن النظام الدولي يتسم بالفوضى لإفتقاده إلى السلطة العليا التي

---

(1) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ،ط2 ،(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 385).

(2) جهاد عودة ، الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا ، مرجع سابق، ص 20 .

(3) حسام ممدوح ، مصادر الصراع الدولي، مرجع سابق ، ص 175.

تفوق سلطة الدول ، وعليه فكل دولة تهدف لتحقيق مصالحها الخاصة بشتى الطرق ولما كانت مصالح الدول متناقضة ، فالدول تواجه معضلة أمنية دائمة بوصفها مسألة محورية في ظل نظام يتميز بالفوضى.[1]

ومن هذا المنظور يرى الواقعيون إن نهاية الحرب الباردة لا تعني أن تكون هنا التزامات أخلاقية ، بقدر ما تؤكد للعودة إلى سياسة القوة الخالصة بين الدول المستقلة، ونهاية الحرب الباردة لا يعني نهاية الصراع بين القوى العالمية بل يؤشر على استمرار السياسات القائمة على الصراعات بين الدول المهيمنة على النفوذ وتحقيق مصالحها الخاصة وبشتى الوسائل والاساليب لاسيما العسكرية منها ذلك لأنه لا يوجد كيان ذا سيادة أعلى من الدولة كي يشكل النظام السياسي الدولي ، فالسياسة العالمية نظام ذاتي المساعدة self-help system .[2]

وأكدت **الواقعية الجديدة** على معنى الصراع السياسي الدولي للسيطرة، فانتقدت النظرية الليبرالية والمدرسة الراديكالية في الاقتصاد لدراسة العلاقات بعيداً عن العلاقات بين الدول. وتتميز الواقعية الجديدة بمفهوم الدولتين، عن طريق منح الدولة القدرة على تكوين الأهداف والمصالح، والدولة هي الفاعل الرئيس ومذهب نظام الدولة انها الممثل الشرعي لإرادة جماعية للشعب، بالإضافة للاعتماد على النفس[3].

وبالنسبة لليبراليين فرغم اعترافهم بالطبيعية الفوضوية للسياسة الدولية، إلا أنهم يرون امكانية التخفيف من حدة هذه الفوضى عن طريق تعزيز السياسات التعاونية عن طريق المؤسسات الدولية والإقليمية ، وهم يخالفون الواقعيون الذين يركزون على المواقف المتطرفة واغفالهم الاعتماد الاقتصادي المتبادل ، وبالتالي فالدولة تسعى بطريقة طوعية من أجل سلمية العلاقات الدولية ،إذ تشكل مجموعة العلاقات التعاونية بين الدول بداية روابط اجتماعية تعمل على منع استعمال العنف أو التهديد باستعمال القوة[4] .

والنظرية الليبرالية وهي منافسة للنظرية الواقعية ويرتبط هذا المنظور الذي يسمى بالمؤسساتي الليبرالي للمحللين السياسيين مثل "جون لوك" و"هيوغو". ومن أهم منظري الليبرالية "ايمانويل كانت " الذي اقترح الدساتير الجماهيرية والتبادل التجاري ورأى أن السلام هو

---

(1) محمد السيد سليم ، إسهامات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في تأصيل علم العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد180 ، (القاهرة: مؤسسة الاهرام ،2010، ص 25).

(2) روبرت ماكنامارا، شبح ولسون: تقليص خطر النزاعات والقتل والكوارث في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة: هشام الدجاني ، (السعودية : مكتبة العبيكان ، 2003 ، ص 57).

(3) أحمد النعيمي، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية. مجلة العلوم السياسية ، العدد 46، (العراق : جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، 2013، ص 55.).

(4) Jean-Jacques Roche. Relations Internationales. Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence .1999,p.124.

البديل، ووضع كانت الافتراضات الأساسية لليبرالية التي تقوم على الأيمان بالخصائص العقلانية للأفراد والتقدم بالحياة الاجتماعية وإن البشر رغم حرصهم على مصالحهم إلا أنهم قادرون على التعاون لبناء مجتمع سلمي والدولة التي أنشئها كانت نقلت هذه المبادئ للمجال الدولي عن طريق التأكيد على الغاء الصراع أو تخفيفها عن طريق التغيرات في بنى الحكم الوطنية والدولية[1].

وأعطيت أمثلة تؤيد "أطروحة السلام الديمقراطي"[2]، وسبب جعل الدول الليبرالية لا تقاتل بعضها البعض حسب تفسير أطروحة السلام الديمقراطي أن الدول الليبرالية الغنية وانخراطها في صراع مع الدول الفقيرة سيكلفها أكثر مما يعود عليه بالنفع، وممكن أيضا أن تميل الدول الليبرالية لتشكيل علاقة ودية مع الدول الليبرالية الأخرى فمثلا الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا هي غير واردة وبالتالي الحرب غير واردة بين الدول ذات الأنظمة السياسية والإقتصادية المتباينة لأن لها تاريخ من العلاقات الودية كالمكسيك وكوبا لأنهما يعتنقان آيديولوجيتين إقتصاديتين متباينتين، رغم أن "كانت" قال "إن الحرب لا تحدث إذا كان قرارها يتخذ من الشعب" ، وهذا يؤدي لتقليل التوتر والصراعات بين الدول الليبرالية وغير الليبرالية فكانت أطروحة السلام الديمقراطي المفسرة لماذا الديمقراطيات لا تتقاتل[3].

وقد تعرضت اطروحة الفوضى الدولية لإنتقادات عدة منها أن الفوضى العالمية ليست سوى حالة مرضية غير طبيعية ، وإن النظام والاستقرار هو القاعدة التي ستميز العالم ، كما أن النظام الدولي هو دائما نظام توازني يحمل بداخله عناصر الضبط والتصحيح الذاتي ، وأن التوازن والسلام يشكلان الوضع الطبيعي في العالم المعاصر[4]، إلا أن إتجاهات مغايرة استمرت في التركيز على خطاب اللانظام والفوضى معتبرين أن العالم هو بصدد العودة لعصور وسطى جديدة ، إذ ستسود العالم صراعات دموية شرسة وستعود الكراهية الإثنية ويتصاعد الإرهاب والعنف والتطرف[5].

2- اطروحة نهاية التأريخ: رافق الانتصار الكوني والشامل للديمقراطية الليبرالية عبر العالم ، إعلان "فوكوياما" نهاية التأريخ ، بوصف ذلك المعنى الاسمى للتاريخ ،إذ لم تُعد هناك تحديات حقيقية كفيلة بمنافسة النظام الليبرالي ، وتقوم اطروحته على فكرة أن نهاية الحرب الباردة جسدت انتصار الافكار الليبرالية والديمقراطية ورأسمالية السوق ، بوصفها تجسد النموذج الإنساني الأرقى والأمثل ، إذ يرى "فوكوياما" بأن التأريخ قد انتهى، وانتهى معه الصراع على القضايا بمعنى لاتوجد تناقضات جوهرية في إطار الليبرالية الحديثة بعد فشل

---

[1] تيم داون وآخرون، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع ،(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص245).

[2] Alex Macleod,Dan Omera, Theories des Relations Internationales –Contestations et Résistances- , paris Athéna éditions .2eme édition ,2010, p468-469

[3] جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية ، ترجمة: مركز الخليج، (دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004،ص 329).

[4] محمد سعدي ،مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام ، ط2،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008، ص 63).

[5] Marie Claude Smouts, Les Nouvelles Relations Internationales -Pratiques et Théories ,Paris :presse de science po,1998,p321.

الانظمة البديلة[1]. وبهذا فالأصوليات الدينية والتيارات القومية تشكل تحديات ثانوية قد يخلقان بعض المشاكل لكنهما يفتقدان العالمية والشمولية [2].

ويعتبر "فوكوياما" إن الديمقراطية تُعد نقطة النهاية للتطور الايديولوجي للإنسانية ، والشكل النهائي للحكومة ،كما أن التوسع العالمي للديمقراطية سيقلل من استعمال القوة وبالتالي يبشر "فوكوياما" بزمن عالمي للديمقراطية وحرية السوق تتضاءل فيه الصراعات بسبب وجود فكر مغاير أو منافس لديمقراطية السوق ، وقد تنبأ بإنقسام الصراعات الدولية والمجتمعات في المستقبل إلى شطرين،أحدهما هو العالم التأريخي ويتمثل في دول الجنوب التي ستبقى تعاني الصراعات الاثنية والايدولوجية ،وستبقى تعيش على هامش السوق وعلى هامش المنافع الدولية ، والثاني هو عالم مابعد التأريخ وهو العالم الرأسمالي الغربي[3].

ويستند "فوكوياما" في الدفاع عن أطروحة التوجه الكوني نحو الديموقراطية الليبرالية على الثورة الحالية لتكنولوجيا الإتصال ، فالانفجار التكنولوجي في المجال الاتصالي أدى الى ظهور الإعلام الرقمي الذي نجح في غزو أكثر المناطق انزواء في العالم، سيعطي – في نظره– الأفراد مزيداً من القدرات ويسرع من وتيرة الدمقرطة.

وفي ظل هذا الجو نشر "فوكوياما" نظريته التي مجد فيها الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية ، بوصفها آلية لعلاج أو تدارك الانهيار الفكري الغربي القادم مع بوادر إختفاء عدو لنصف قرن "الشيوعية" ، وذلك عن طريق إسباغ طابع الديمومة والاستمرارعلى الرأسمالية وتأكيد واقعها واظهار قدرتها على تحقيق التنمية والتطور المبتغى من قبل أي مجتمع ، أما الدافع الآخر الذي لايقل أهميةً عن الأول ، فهو محاولة "فوكوياما" التنظير للعولمة والنظام العالمي الجديد .

إن أطروحة "فوكوياما" الفكرية قد تجددت واكتملت على يد "صموئيل هنتنغون " في كتابه المعنون "صِدام الحضارات" التي طرح فيها أفكار "فوكوياما" نفسها تقريباً ، إلا أنه أضفى عليها أبعاداً جديدة تتلائم ورؤيته ، وهما يتفقان في الخطوط العامة من تنظيرهما لهيمنة أمريكا التي تحاول عولمة العالم بل أمركته.

3– أطروحة صدام الحضارات: إن مضمون أطروحة "صدام الحضارات"* لـــ "هنتنغون" يتجه نحو أن الحضارات تركيبات خاصة ومتميزة تشترط رد فعل الجماعات البشرية التي تتبناها وان العلاقة بين هذه الحضارات هي علاقات صراع أو تنافس وبذلك يصبح

---

(1) محمد عبد القادر حاتم ، العولمة مالها وما عليها ، (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب ، 2005، ص 462-463).

(2) تركي الحمد، ويبقى التأريخ مفتوحاً، ط2، (بيروت : دار الساقي ،2002، ص 58).

(3) فوزي نور الدين ، تحليل الصراعات الدولية: الابعاد الثقافية والاعتبارات الاستراتيجية، مجلة العلوم الإنسانية، العددان 36و37 ، (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 183-184).

المضمون الحقيقي للمرحلة التأريخية التي تعيشها هو التصادم بين الجماعات المنتمية لحضارات مختلفة، إذ يقول "هنتنغون" بنيت فرضيتي على أن المصدر الأساسي للصراع في هذا العالم الجديد لن يكون أيدولوجياً أو اقتصادياً في المقام الاول ، فإن الانقسامات العظيمة بين البشر والمصدر الأساسي للنزاع يكون ثقافياً، والدول القومية تظل هي الجهات الفاعلة الأكثر نفوذاً في شؤون العالم ، ولكن النزاعات الرئيسة في السياسة العالمية ستحدث بين الأمم والجماعات من مختلف الحضارات ، وصراع الحضارات سيكون خطوط المعركة في المستقبل"[1].

فهو يفترض أن السياسة الدولية يُعاد تشكيلها على امتداد الخطوط الثقافية التي تفصل الحضارات عن بعضها، كما أن الحدود السياسية يُعاد رسمها لكي تتوافق مع الحدود الثقافية، العرقية والدينية والحضارية، فالصراع في عالم مابعد الحرب الباردة حسب "هنتنغون" يشهد تحولاً من الصراع الإيديولوجي والإقتصادي إلى الصراع الثقافي، إذ يرتبط الأمن الدولي بصورة متزايدة بالهوية الثقافية بدلاً من ارتباطه بسيادة الدولة أو الأمة. يعتبر "هنتنغون"– في هذا السياق– أن الصراعات بين المجموعات في الحضارات المختلفة ستكون أكثر توتراً أو أكثر استدامة وعنفاً من الصراعات بين المجموعات في الحضارة نفسها، وسوف يعبر الصدام الثقافي عن نفسه على مستوى الصراع على الموارد من جهة، وعلى مستوى المنافسة على القدارت والنفوذ ضمن النظام الدولي، كما أن المحرك الرئيسي لهذا التنافس هو مابين "الغرب" بصفة الحضارة المسيطرة من جهة والبقية من جهة أخرى[2].

ومن الأهداف الأخرى التي يمكن استنتاجها من تتبع المسار الذي سلكه "هنتنغون" في صياغة اطروحته " صدام الحضارت" لأمكننا الاستنتاج أن التخويف من الإسلام يعد من أبرز الأهداف التي ترمي إليها الأطروحة، فالصراعات المقبلة ستكون بين الحضارتين الغربية من جهة والحضارة الإسلامية والكونفوشيوسية أو الصينية من الجهة الأخرى , هذا العداء أبرزه "هنتنغون" في قوله" أربعة عشر قرناً... أثبتت أن العلاقات بين الإسلام والمسيحية كانت غالباً عاصفة. كل واحد كان نقيضاً للآخر" ، ويستدل هنا بمقولة "لبرنارد لويس ":الإسلام الحضارة الوحيدة التي وضعت استمرار الغرب في شك, ولقد فعلت ذلك مرتين على الأقل في القسطنطينية عام 1453 ومحاصرة فيينا في عام 1529"[3].

وضمن سياق الانتقاد الذي تعرضت له أطروحة صدام الحضارات نجد أن "هنتنغون" لم يقدم مبرراً مقنعاً لحدوث الصراع بين الحضارات، فمجرد وجود الاختلافات بين الحضارات لا يشكل بحد ذاته سبباً للصراع، كما أن التشابهات الثقافية لاتقلل من احتمالات

---

(1) Samuel P.Huntington ,The Clash Of Civilization,Foreign Affairs , Volume 72, No3 ,summer 1993 , p23_24.

(2) صامويل هنتنغون، صدام الحضارات :إعادة صنع النظام العالمي ،ترجمة :طلعت الشايب،ط2،(القاهرة:دار سطور،1998، ص 35).

(3) نقلاً عن : صحيفة مراكش بريس في مقالها: صدام الحضارات، مرجع سابق.

نشوب الصراعات فضلاً عن أن تركيز "هنتنغون" على النمط الصراعي على حساب النمط التعاوني للتفاعلات الحضارية يتوازى مع تركيزه على الاختلافات الحضارية على حساب المشترك الحضاري[1].من جهة أخرى وجدت الواقعية البيئة الدولية القائمة على الصراع الحضاري مناخاً ملائماً لتجسيد معظم أفكارها وفرضياتها لأن الدول في إطار الصراع الحضاري تسعى إلى تحقيق مصالحها نتيجة لندرة الموارد والمصادر في العالم [2].

ثانياً: الاتجاهات المعاصر في إدارة الصراع الدولي

1- المفاوضات Negotiation: تُعد المفاوضات الدبلوماسية المباشرة من أقدم وسائل تسوية المنازعات الدولية وأكثرها انتشاراً، ويشير بعض الكتاب إلى أن الدول كانت تشعر منذ العهود القديمة بوجود التزام قانوني يفرض عليها التفاوض، قبل اللجوء إلى استعمال القوة، حتى ولو لم يتعد ذلك الالتزام الإطار الشكلي، غير أن المفاوضات الدولية الحديثة شهدت تطوراً هائلاً، بعد أن صارت تشكل جوهراً لنشاط المنظمات والمؤتمرات الدولية [3]، فالمفاوضات هي وسيلة التعاون بين أشخاص القانون الدولي وإدارة علاقاتهم الدولية.

وعليه نجد ان الوسائل الدبلوماسية في ادارة الصراع الدولي قد شغلت اهتمام الباحثين المعاصرين ، فالتفاوض هو افضل الطرق لتطويق الصراع ، والوصول إلى الترتيبات والأوضاع الدولية المرغوبة ،ويستدلان على ذلك بنجاح المفاوضين الأمريكيين في حشد التحالف في مواجهة العراق عام 1991 ، فضلاً عن نجاح الدبلوماسية الأمريكية خلال عهدي الرئيسين الأسبقين "بوش الاب وكلينتون" في احتواء الموقف الكوري الشمالي ، وجعلها تقبل بإخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولي[4].

2- الوساطة Mediation والمساعي الحميدة Good offices : بدايةً ، لايوجد هناك فرق بين الوساطة والمساعي الحميدة سوى انه في حالة الوساطة يتابع الطرف الثالث مباشرة الاتصالات، أي المفاوضات، التي تتم بين أطراف النزاع، ويقوم أيضاً باقتراح الحل

---

(1) أماني محمود غانم ، البعد الثقافي في العلاقات الدولية : دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات ، (مصر: دار الجمهورية للصحافة ، 2007 ، ص 249-250).

(2) جندلي عبد الناصر ، اشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 376، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010، ص 38).

(3) خير فشي ،المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1999 ، ص 15).

(4) Michael Wathins & Susan Rosegrant ,Breakthrough International Negotiation: How Great Negotiators Transformed The world's Toughest Post-cold War Conflict (Jossey – Bass San Francisco, 2001,p.47).

الذي يراه مناسباً للتراع، إذا رأى ذلك يساعد الأطراف للوصول إلى إنهائه. بينما تقتصر مهمة الطرف الثالث الذي يقوم بالمساعي الحميدة، على التقريب بين الدولتين المتنازعتين لاستئناف المفاوضات، في موضوع التراع، من دون أن يشترك في هذه المفاوضات [1].

يشترك هذان الإجراءان على أنهما جهود يبذلها طرف ثالث، لمساعدة طرفي التراع على تسويته، وفي كلتا الحالتين "المساعي الحميدة والوساطة" فإن القيام بهما معلق على موافقة طرفي التراع. ويشترك الإجراءان كذلك في كونهما وسيلتان لمساعدة طرفي التراع على حل نزاعهما بنفسهما، أي أن تدخل الغير لا يهدف إلى إصدار قرار يفصل في التراع القائم، وإنما تشجيعهما على الفصل فيه [2].

وإن نجاح الوساطة وفعاليتها في إدارة الصراع تتوقف على خصائص تتعلق بطبيعة الصراع التي تنصرف إلى مدى تجذر الصراع ، مدى التوتر الذي ينطوي علية الصراع وطبيعة وأهمية الأهداف أو القضايا التي يدور حولها الصراع .

ولابد من الإشارة هنا إلى الطرف الثالث ، فمن الضروري أن يتمتع بخصائص معينة لنجاح وفعالية توسطه في الصراع ، التي تتمثل بمدى ارتباط الطرف الثالث بأطراف الصراع وموضوعيته أو حياده ازاء كل ذلك ، وقدرته على الضغط على أطراف الصراع لقبول التسوية ، وطبيعة الطرف الثالث "الوسيط" من حيث هو دولة أو منظمة دولية أو حكومية ، أو منظمة غير حكومية [3].

إن عملية الإدارة الفعالة للصراع الدولي هي التي تكون عن طريق وساطة المنظمات الدولية ،إذ إن مأسسة الصراع Institutionalization تتيح اطاراً منظماً وفرصاً عديدة ، وخبرات متنوعة ، وشبكة علاقات واسعة ، مما قد تسهم بشكل فعال في إدارة الصراع ، وهنا يمكن الإشارة إلى دور الإتحاد الأوروبي "EU" ومنظمة الأمن والتعاون الاوربي "OSCE" في إدارة الصراعات المتعلقة بمنطقة البلقان ، والجمهوريات السوفيتية "حينها" [4]، فضلاً عن الوساطة الناجحة التي قامت بها منظمة الوحدة الإفريقية لدعم الأمن والسلم بين الجزائر والمغرب عام 1963[5]

---

[1] هديل الجنابي دور الامين العام في حفظ السلم والامن الدوليين ، (القاهرة : المركز القومي للاصدارات القانونية ، 2014 ، ص 87-90). كذلك : صالح يحى الشاعري ، تسوية التراعات الدولية سلمياً ، مرجع سابق، ص 47-49.

[2] خير فشي، المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية ،مرجع سابق، ص 20 - 22.

[3] احمد محمد وهبان ، تحليل إدارة الصراع الدولي ، مرجع سابق ، ص 25.

[4] Siedschlag Alexander, Political Institutionalization and Conflict Management in the new Europe-path-shaping for the Better or Worse? (paper presented at Association, San-Francisco, Aug.,2001,p.11).

[5] محمد مجذوب ، القانون الدولي العام ، (سوريا : منشورات دار الحلبي الحقوقية ، 2003 ، ص 686).

3- التحقيق Inspection: قد يحدث أن يكون أساس النزاع خلافاً على وقائع معينة، إذا ما فصل في حصتها أمكن بعد ذلك تسوية النزاع ودياً. وفي هذه الحالة يحسن بالدولتين المتنازعتين أن يحيلا موضوع النزاع إلى التحقيق، لإيضاح حقيقة الوقائع المختلف عليها. حتى تكون المناقشة فيما يتبع لحل النزاع مستندة إلى أساس من الوقائع الصحيحة الثابتة [1]. ومهمة لجان التحقيق، تحديد حقائق النزاع، بواسطة وسائل التحقيق غير المتحيزة، بمعنى تقصي الحقائق المتعلقة بنزاع قائم بين دولتين، من دون أن يكون ذلك مشفوعاً بإبداء ملاحظات، يمكن أن تؤثر في تحديد الطرف الذي تقع عليه

إن التقرير الذي قد تخلص له لجنة التحقيق، ليس له أي صفة إلزامية لطرفي النزاع، لذا يكون هدف لجان التحقيق، تحديد الحقائق، من أجل أن تستند إليها الأطراف في تسوية النزاع القائم بينهما. على أنه قد ينص أحيانًا في بعض الاتفاقيات المتعددة الأطراف على تشكيل لجان التحقيق هذه، وتكون سلطتها مقبولة مقدماً من الدول الأطراف في تلك الاتفاقيات.

وقد طبقت طريقة التحقيق لأول في الحادث المعروف "دوغربنك" Dogger Bank عام 1904، وخلاصته قيام الاسطول الروسي بالتعرض لزوارق بريطانية"متصوراً أنها يابانية" في بحر الشمال فأطلق النار عليها مما أدى إلى قتل رجلين واصابة آخرين وعطب خمسة زوارق ،فتم تشكيل لجنة تحقيق بناءاً على اقتراح فرنسا تتألف من خمسة اشخاص برئاسة الأميرال الفرنسي "فورنيه" واجتمعت في باريس عام 1905، واثمرت عن موافقة روسيا على دفع 63 ألف جنيه استرليني إلى بريطانيا تعويضاً عن الاضرار التي لحقت بها [2].

4- التوفيق Conciliation:مقارنةً بأساليب إدارة الصراع الأخرى فإن إسلوب التوفيق يُعد حديث العهد ، إذ إنه لم يتم النص عليه في "اتفاقيتي لاهاي" للتسوية السلمية لعام 1899و1907، ولم يدخل حيز النفاذ في القانون الدولي إلا عام 1919، عندما بدأت الإشارة إليه من طرف العديد من المعاهدات الدولية وأهمها" معاهدة لوكارنو" المبرمة عام 1925 التي وضعت لهذا الإسلوب مجموعة من القواعد، ومع كثرة المعاهدات والاتفاقيات التي نصت عليها التوفيق لكنها لم تُستعمل ألا في نهاية الحرب العالمية الثانية[3].

ومن تطبيقات التوفيق الحديثة لجنة التوفيق التي سوت في عام 1952 نزاعاً بين الدنمارك وبلجيكا نشأ عن بعض الحوادث البحرية في ميناء انفرسي عام 1940 ، ولجنة التوفيق التي سوت نزاعين بين فرنسا وسويسرا عام 1955 ، ولجنة التوفيق التي شُكلت عام 1956

---

[1] علي صادق ابو هيف ، القانون الدولي العام ، مرجع سابق، ص 737.

[2] عصام العطية ، القانون الدولي العام ، ط2، (بغداد : المكتبة القانونية ، 2012 ، ص 306-308) .

[3] علي عبد الخضر محمد ، أهداف وسائل الدبلوماسية ، مرجع سابق، ص 144.

لتسوية النزاع الايطالي اليوناني بسبب غرق سفينة يونانية منذ عام 1940[1].

5- التحكيم والمحاكم الدولية International Arbitration & Courts و الإجراء القضائي Judicial Methods: يلتقي الإجراء القضائي بالإجراءات السابقة بموافقة ورهن طرفي النزاع باللجوء إليه. فيما يختلف عنهما بوصفه ملزماً للطرفين، بما تؤول إليه المحاكمة، سواء بالتحكيم أو القضاء الدولي، فالتحكيم والقضاء الدولي، يستند إلى القانون الدولي في تسوية ما قد يعرض عليه من منازعات دولية، فكلاهما يتوج بحكم نهائي بات غير قابل للاستئناف، فهو ملزم لأطراف النزاع، فالحكم يصدره في الحالتين طرف ثالث حيادي[2].

يتميز التحكيم عن القضاء، في أوجه متعددة مشتقة في أغلبها من الفارق الجوهري بينهما، والمتعلق بطابع كل من المحكمتين، أي محكمة التحكيم ومحكمة العدل، فالمحاكم القضائية الدولية "محاكم العدل" تتميز أساساً بصفة الديمومة، فهي عبارة عن أجهزة دائمة تؤدي عملها بمقر رسمي ثابت ومحدد "قصر السلام في لاهاي"، فهي متفرغة لمهمة الفصل فيما يعرض عليها من منازعات، وتقديم الآراء الاستشارية، بصدد المسائل المطلوبة منها [3].

فيما محاكم التحكيم تتميز بالطابع الآني أو الوقتي، إذ تنتهي بمجرد فصلها في الصراع أو المنازعات التي أنشئت من أجلها، ويكون لأطراف الصراع حرية اختيار وتحديد تشكيل المحكمة [4].

ويتولى التحكيم اشخاص مستقلون غير متحيزين ، يتمتعون بخبرة قانونية ودراية بالعلاقات الدولية تمكنهم من الفصل في الصراعات حسب القانون الدولي ، ولقد اتبعت هذه الطريقة في نزاع خطير المعروف بنزاع الألباما بين دولتين كبيريتين هما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ليتم حسمه عن طريق محكمة تحكيم[5].

---

(1) عصام العطية ، القانون الدولي العام ، مرجع سابق، ص 308.

(2) خليل حسين ، موسوعة القانون الدولي العام ، ج2 ، (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2012، ص 568).كذلك : عبد الله الاشعل ، القانون الدولي المعاصر : قضايا نظرية وتطبيقية ، (القاهرة : دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، 1996 ، ص 64).

(3) خير قشي، المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية ،مرجع سابق، ص 36 - 37.

(4)علي صادق ابو هيف ، القانون الدولي العام ، مرجع سابق، ص 742 - 768، وكذلك صالح يحى الشاعري ، تسوية النزاعات الدولية سلمياً ، مرجع سابق، ص 72 - 80.

(5) ينظر : عصام العطية ، مرجع سابق ، ص 315.

ومن الامثلة التطبيقية على الدور القضائي لمحكمة العدل الدولي لتسوية الصراعات هو إقرارها لخرق الولايات المتحدة الأمريكية القانون الدولي في قضية نيكاراغوا لدعمها المعارضة المسلحة في الحرب ضد الحكومة وتفخيخ الموانئ واستعمال القوة بشكل غير شرعي في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق "ريغان" عام 1986 ، ما تسبب بمقتل 29 ألف قتيل والحاق ضرر كبير بنيكاراغوا [1].وفي عام 2010 ، اصدرت محكمة العدل الدولية قرارها بإدانة الأوروغواي لانتهاكه المعاهدة الدولية التي تنظم وضع " ريو أوروغواي" مع الارجنتين التي تم توقيعها عام 1975، لتنهي حرباً استمرت خمسة اعوام بين البلدين سميت بحرب الورق [2].

6. العقوبات الاقتصادية Economic Sanction وإدارة الصراع الدولي: تمثل العقوبات الاقتصادية مجموعة من الاجراءات العقابية ذات الطابع الاقتصادي يستعملها طرف دولي ما سواء منظمة دولية أو دولة في مواجهة طرف دولي آخر ، ويتمثل هذه الاجراءات في الحصار Blockade ، والحظرEmbargo ، وهي تستخدم لتحقيق أهداف سياسية للطرف المستخدم لها تنصب في معظم الاحيان على تغيير التوجهات السياسية للطرف الخاضع للعقوبات بما يتماشى مع رغبة أو مصلحة الطرف المُستعمل لها[3].

تشمل العقوبات الاقتصادية فرض مجموعة من القيود على التجارة الدولية مع البلد المستهدف، وقد تشمل حظر أنواع معينة من الأسلحة أو الطعام أو الأدوية أو المواد الخام، أو الحد من التصدير أو الاستيراد من البلد المستهدف بهدف الضغط عليه لتغيير سياساته في مجال ما، أو إرغامه على تقديم تنازلات في قضية ما.ومع الوقت أصبحت العقوبات إحدى أدوات السياسات الخارجية للدول الكبرى تستخدمها هنا وهناك، عوضا عن الانخراط في حملات عسكرية مكلفة وغير مضمونة العواقب.وتهدف عادة إلى معاقبة دولة ما على مواقف أو سياسات معينة، أو التأثير عليها لإجبارها على تغيير سلوكها، أو القضاء على إمكاناتها العسكرية [4].

ولكن ما الدول التي تتمكن من فرض عقوبات اقتصادية ؟ وما المؤسسات الدولية التي لها الحق بفرض العقوبات؟ وهل العقوبات الاقتصادية المفروضة تطبق من دولة واحدة على دولة أخرى أم تقوم أكثر من دولة بتطبيقها معا ؟وما الأضرار التي تلحق بالدول التي تقرر عليها العقوبة ؟.

---

(1) ابراهيم سيد احمد ، محكمة العدل الدولية ، (القاهرة : المكتب الجامعي الحديث ، 2011، ص 51).

(2) حرب الورق هو الاسم الذي حمله النزاع بين الأرجنتين وأوروغواي ، من عام 2005 وحتى عام 2010، بشأن بناء معملين كبيرين للورق على ضفاف نهر أوروغواي، من الجانب الأوروغوايانى للحدود بين البلدين. لقي المشروع معارضة أرجنتينية رفضت بناء هذه المصانع لإعتبارها ملوثة للبيئة . حرب الورق ، الرابط : https://ar.wikipedia.org/wiki ، تأريخ القراءة: 2024/9/13.

(3) William Nester, International Relations: Politics and Economics (Wadsworth, Belmont, 2001, pp.520-521).

(4) فاتنه عبد العال ، العقوبات الدولية الاقتصادية ، (القاهرة : دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ،1999، ص 36).

وضمن سلسلة العقوبات الاقتصادية التي فرضتها أمريكا على كثير من الدول قامت بفرض حظراً اقتصادياً على كوبا بدأ عام 1959 عقب الثورة الكوبية ، بوصف إن كوبا دولة راعية للإرهاب[1] ، وفي عام 2014، فرضت أمريكا عقوبات اقتصادية على روسيا ، بعد أن تبنى الرئيس الأسبق "أوباما" دعم السيادة والديمقراطية والاستقرار والحرية في أوكرانيا ، فشملت العقوبات فرض القيود على تقديم القروض وخدمات الاستثمار، وفرض حظر على توريد الأسلحة والمعدات العسكرية والتقنيات ذات الاستعمال المزدوج، فضلاً عن المعدات والتقنيات ذات التقنية العالية على وجه الخصوص، لاستعمالها في مشاريع التنقيب وإنتاج النفط في أعماق البحار، وشملت العقوبات الشخصية قيود على التأشيرة وحجب الممتلكات وإيقاف الحسابات البنكية للأفراد والشركات المدرجة على القائمة السوداء، ويحظر على المواطنين والشركات الأمريكية الاحتفاظ بعلاقات تجارية معهم، وأثرت العقوبات الأمريكية على القطاعات الرئيسة في الإقتصاد الروسي مثل القطاعات المالية والطاقة والدفاع والتعدين[2].

وتظهر فعالية أسلوب العقوبات الإقتصادية في إدارة الصراع الدولي خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة ، إذ تضاءل دور الأداة العسكرية في حين تعاظم دور الأداة الإقتصادية ودور التجارة ، واحتلت المكانة المرموقة التي كانت للأداة العسكرية خلال حقبة الحرب الباردة ، وتراجعت قوة نيران المدافع أمام قوة رأس المال ، كما تراجعت محاولات تقنيات السلاح أمام مساعي ابتكارات رفاهية الانسان ، وتراجع البحث عن الحصون والقواعد العسكرية أمام البحث عن إمكانية التغلغل في الاسواق العالمية[3] .

وتمثل مدة التسعينات لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة وانتشار العولمة خاصة في الجانب الاقتصادي عقد العقوبات الاقتصادية ،ففي ظله تعاظم دورها بشكل متزايد كأحدى الأساليب الدبلوماسية والسياسية الأكثر استعمالاً في إدارة الصراع الدولي ، ففي عام 1990 فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على العراق بعد غزوه الكويت إبان عهد الرئيس الأسبق "صدام حسين"، كما قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون بفرض عقوبات إقتصادية موازية، واستمر خضوع العراق لتلك العقوبات حتى العام 2010 حين أقر مجلس الأمن إلغاءها رسميا رغم أن بعضها ألغي عملياً في المرحلة التي تلت الغزو الأميركي للعراق عام 2003[4].

---

[1] قناة الحرة الفضائية : ترامب يلغي الاتفاق مع كوبا ، إنصات شخصي ، 2022/6/16.

[2] عبد السلام المهدي ، الاستراتيجية الأمريكية ضد روسيا. العقوبات الاقتصادية والمالية، صحيفة الرأي اليوم ،2018/10/13.

[3] William Nester, International Relations : Politics and Economics,op.cit , p520.

[4] العقوبات الاقتصادية : حروب من غير نار : على الموقع :www.aljazeera.net/encyclopedia ، تأريخ القراءة : 2024/10/26.

الخاتمة

تبين من خلال الدراسة أن ظاهرة الصراع الدولي بالغة التعقيد ، إذ تعددت المفاهيم والمداخل والانواع والمسببات والمستويات والنظريات مما أدى إلى تنوع أساليب إدارة الصراع الدولي ، ويمكن أن يعرف الصراع الدولي على أنه ظاهرة بشرية تنشأ عن تعارض المصالح غير المتجانسة للدول المتصادمة واختلاف الأهداف نتيجة تنازع الارادات واختلاف دوافعها أو نهجها سياسات خارجية مختلفة لإلحاق الضرر للأطراف المتصارعة الساعية لتعظيم مكاسبها على حساب الآخر.

وكشف تتبع الاهتمام الأكاديمي بمفهوم الصراع أن هناك العديد من المفاهيم المرتبطة به التي قد تتقاطع أو تتشابه معه كالتنافس ، النزاع ، الأزمة ، الحرب فضلاً عن التوتر إلا أن الصراع المفهوم الأقرب والأكثر تداخلاً مع مفهوم التنافس ، فالصراع أحد أشكال السلوك التنافسي.

وأتاحت الدراسة امكانية التمييز بين مداخل متعددة لتفسير وتحليل أسباب الصراع في العلاقات الدولية متمثلة بالمدخل السيكولوجي ، المدخل المرتبط بالمصالح القومية ، المدخل الأيديولوجي، المدخل المرتبط بسباق التسلح أو بالنظام السياسي الدولي فضلاً عن المداخل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأظهرت الدراسة من الناحية النظرية والمعرفية أنواع عدة للصراع بتعدد المعايير التي تشمل مصدر الصراع ودرجة ظهوره وموضوعه وأطرافه وبالتالي ظهر لدينا الصراع الشخصي ، السياسي ، الطبقي ، الديني والصراع العرقي.

أما بالنسبة لمستويات الصراع الدولي ، فالدراسة تسير خلف "والتز وسينغر" ، فهي تقر بوجود عل الاقل ثلاثة مستويات هي : الفرد"صانع القرار" ، الوحدة "الدولة"، اخيراً النظام . وفيما يتعلق بالنظريات المعاصرة للصراع الدولي فقد توصلنا إلى ثلاثة نظريات هي : أطروحة الفوضى الدولية " العلاقات الدولية تتصف بالصراع الدائم " ،أطروحة نهاية التأريخ " انتصار الافكار الليبرالية والديمقراطية ورأسمالية السوق" ، وأخيراً أطروحة صدام الحضارات " العلاقة بين الحضارات هي علاقة تصارعية " ،إذ بينت الدراسة مبررات من يعتقد بصحة هذه النظريات فضلاً عن مبررات الاتجاهات الناقدة لهذه النظريات .

وتبين إن إدارة الصراع الدولي لا تنطوي على عملية واحدة وإنما هي سلسلة من العمليات التي تتماشى كل منها مع مستوى معين لحدة الصراع ، فهي تستهدف تجنب صراع يتوقع حدوثه في المستقبل القريب ، كما قد تستهدف منع صراع في بداياته الأولى من الوصول

الى مرحلة العنف ، كذلك قد تستهدف مجرد ضبط الصراع القائم أو تثبيته بحيث لا يتصاعد مستوى التوتر أوالعنف فيه ، كما قد تستهدف حل صراع قائم متجذر أو الحيلولة من دون اندلاع صراع قد تم حله مجدداً وبالتالي صنع عملية السلام، وعليه يمكن الاعتماد على اساليب عدة لإدارة الصراع الدولي منها: المفاوضات، الوساطة ، التحقيق ، التحكيم ، التوفيق والعقوبات الاقتصادية .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع المكتوبة باللغة العربية

- إبراهيم سيد احمد ، محكمة العدل الدولية ، (القاهرة : المكتب الجامعي الحديث ، 2011).
- أحمد النعيمي، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية. مجلة العلوم السياسية ، العدد 46، (العراق : جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، 2013).
- احمد فؤاد ارسلان ، نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الاسرة الدولية المعاصرة،(القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1986).
- أحمد وهبان ، الصراع الدولي والأزمة الدولية ، محاضرات غير منشورة ،(مصر:جامعة الإسكندرية : كلية الدراسات الإقتصادية والسياسية ،2015).
- إسماعيل صبرى مقلد ، نظريات السياسة الدولية : دراسة تحليلية مقارنة، (الكويت : جامعة الكويت ، 1982).
- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، ط4،(القاهرة : المكتبة الاكاديمية ، 2010).
- أماني محمود غانم ، البعد الثقافي في العلاقات الدولية : دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات ، (مصر: دار الجمهورية للصحافة ، 2007).
- تركي الحمد، ويبقى التأريخ مفتوحاً، ط2، (بيروت : دار الساقي ،2002).
- جمال الدين محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، الجزء الرابع عشر ،(بيروت: دار إحياء التراث العربي،1996).
- جندلي عبد الناصر ، اشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 376، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010).
- جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية ، ترجمة: مركز الخليج، (دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004).
- حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي ،(القاهرة: عالم الكتب، 1984).
- حسام ممدوح ، مصادر الصراع الدولي لمرحلتي الحرب الباردة وما بعدها ،مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد5، المجلد 3، (العراق:جامعة تكريت ،كلية العلوم السياسية، 2016).
- حسن بكر ، الموارد كأحد مصادر الصراع الدولي ، في اتجاهات حديثة في علم السياسة ،تحرير: علي الدين هلال دسوقي ، (القاهرة : المجلس الاعلى للجامعات ، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والادارة العامة ، 1999).
- حسنين توفيق ابراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).
- خليل حسين ، موسوعة القانون الدولي العام ، ج2 ، (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2012).
- خير فشي ،المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1999).
- روبرت ماكنامارا، شبح ولسون: تقليص خطر النزاعات والقتل والكوارث في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة: هشام الدجاني ، (السعودية : مكتبة العبيكان ، 2003).
- ريمون آرون ، صراع الطبقات ، ترجمة : عبد الحميد الكاتب ، (لبنان : عويدات للنشر والطباعة ، 1965).
- زيدان عبد الباقي ، الاجتماع الديني ، (بنغازي : مكتبة الغريب ، بدون سنة طبع).
- سيد عليوة ، إدارة الأزمات في عالم متغير ، (القاهرة : الاهرام للنشر والترجمة ، 1993).
- سيد عليوه، إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولى ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988).

- صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلمياً، (القاهرة: مكتبة مدبولي،2006).
- صامويل هنتنغون ، صدام الحضارات : إعادة صنع النظام العالمي ، ترجمة :طلعت الشايب، ط2، (القاهرة: دار سطور،1998).
- عبد الحميد لطفي، علم الإجتماع ،(بيروت: دار النهضة، 1981).
- عبد الرحمن خليفة ، أيديولوجية الصراع السياسي،(الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،1991).
- عبد الرزاق بوزيدي، التنافس الأمريكي- الروسي في منطقة الشرق الأوسط:دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014 ، رسالة ماجستير منشورة،(الجزائر:جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015).
- عبد السلام المهدي ، الاستراتيجية الأمريكية ضد روسيا. العقوبات الاقتصادية والمالية، صحيفة الرأي اليوم ،2018/10/13.
- عبد العزيز جراد ، العلاقات الدولية ،(الجزائر: موفر للنشر والتوزيع ، 1992).
- عبد القادر فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية ،(بغداد : بيت الحكمة،1990).
- عبد الله الاشعل ، القانون الدولي المعاصر : قضايا نظرية وتطبيقية ، (القاهرة : دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، 1996).
- عبد الله فلاح عودة ، التنافس الدولي في آسيا الوسطى 1991-2010، رسالة ماجستير منشورة، (الأردن:جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية ، 2011).
- عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة، الجزء السادس ،(بيروت: المدينة العربية للدراسات والنشر، 1994).
- عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية،(بيروت: مطبعة سيكو، 2001).
- عرفات علي جرغون ، العلاقات الايرانية الخليجية : الصراع ، الانفراج ، التوتر ، (مصر: العربي للنشر والتوزيع ، 2016).
- عصام العطية ، القانون الدولي العام ، ط2، (بغداد : المكتبة القانونية ، 2012).
- علاء أبو عامر ، العلاقات الدولية، الظاهرة والعلم- الدبلوماسية والاستراتيجية ، (عمان: دار الشرق للنشر والتوزيع،2004).
- فاتنه عبد العال ، العقوبات الدولية الاقتصادية ، (القاهرة : دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ،1999).
- فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية ، ترجمة : مركز الخليج للابحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
- فوزي نور الدين ، تحليل الصراعات الدولية: الابعاد الثقافية والاعتبارات الاستراتيجية، مجلة العلوم الإنسانية، العددان 36و37 ، (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014).
- مجموعة مؤلفين ، بناء الدولة ما بعد انتهاء الصراعات الداخلية في دول التغيير العربية ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2018).
- محمد السيد سليم ، إسهامات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في تأصيل علم العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد180 ، (القاهرة: مؤسسة الاهرام ،2010).
- محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ،ط2 ،(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998).
- محمد سعدي ، مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام ، ط2،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008).
- محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية السياسية المعاصرة ، (القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية ، 2007،).
- محمد عبد القادر حاتم ، العولمة مالها وما عليها ، (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب ، 2005،).
- محمد مجذوب ، القانون الدولي العام ، (سوريا : منشورات دار الحلبي الحقوقية ،2003).
- محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية ، (القاهرة : مكتب غريب ، بدون سنة طبع).

- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة،(عمان: مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004).
- نعيمة زواوي، الصراعات الدينية والاثنية في إفريقيا:دراسة حالة نيجيريا ، رسالة ماجستير منشورة، (الجزائر:جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية ، قسم الدراسات الدولية ، 2014).
- هايل عبد المولى طشطوش ، مقدمة في العلاقات الدولية ، (عمان:جامعة اليرموك،2010).
- هديل الجنابي دور الامين العام في حفظ السلم والامن الدوليين ، (القاهرة : المركز القومي للاصدارات القانونية ، 2014).

ثانياً : المراجع الأجنبية

- Alex Macleod,Dan Omera, Theories des Relations Internationales –Contestations et Résistances- , paris Athéna éditions .2eme édition ,2010.
- Barry Buzan, The level of Analysis Problem in Internatiuonal relations Reconsidered, in Booth and Smith, International Theory Today ,Pennesylvania satate university press, 2nd edition, 1997.
- Charles O. Lerch and Abdul A. Said, "Concepts of International Politics, " New Jersey: prentice Hall, Inc., 2nd. 1970.
- D. Duchacke (ed.),"Conflict and Cooperation among Nations, " New York: Holt, Rinehart, and Winston, 1963.
- Dennis J. Sandole "Paradigm, Theories, and Metaphors in Conflict and Conflict Resolution : Coherence or Confusion?" in " Conflict Resolution: Theory and practice.." edited by Dennis J . Sandole and Hugo van der Merwe, Manchester and New York: Manchester University Press , 1993.
- Jean-Jacques Roche. Relations Internationales. Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence .1999.
- Laura Nader ,"Conflict: Anthorpological Aspects" , in IESS, 1968 .
- Michael Wathins & Susan Rosegrant ,Breakthrough International Negotiation: How Great Negotiators Transformed The world's Toughest Post-cold War Conflict (Jossey – Bass San Francisco, 2001.
- Mohammad Abu Nimr, Conflict Resolution ,Cairo: National Center for Middle East Studies.
- Samuel P.Huntington ,The Clash Of Civilization,Foreign Affairs , Volume 72, No3 ,summer 1993.
- Siedschlag Alexander, Political Institutionalization and Conflict Management in the new Europe-path-shaping for the Better or Worse? (paper presented at Association, San-Francisco, Aug.,2001.
- Wevester dictionary. London university press, London,1993.
- William Nester, International Relations: Politics and Economics (Wadsworth, Belmont, 2001.

ثالثاً : المراجع الإلكترونية

- https://democraticac.de
- https://www.politics-dz.com
- www.aljazeera.net/encyclopedia
- www.sasedu.com
- www.uesco.org.com

أبعاد الدور القطري في معركة طوفان الأقصى

هبة فخري علي تركمان– باحثة سياسية/ جامعة النجاح الوطنية/ ماجستير التخطيط والتنمية السياسية

المستخلص:

تسعى قطر إلى تعظيم قوتها الناعمة خارجيا باتباع سياسة خارجية منفتحة مع باقي دول العالم ما ينسجم مع رؤيتها التنموية 2030؛ فهي تهدف من خلالها إلى تأكيد دورها في الساحة السياسية الدولية كفاعل دولي مؤثر في مجريات الأحداث الدولية، تعد معركة طوفان الأقصى أحد الأحداث الدولية التي ساهمت في ادخال العلاقات الدولية حالة من التحول والاضطراب، جعلت قطر تؤكد دور الدولة العربية الوسيط بين أطراف الصراع في سبيل أن تكون لاعبا دوليا في ميدان العلاقات الدولية ذا تأثير وثقل سياسي، حيث أكدت الباحثة دور دولة قطر الفعال في الصراع العربي – الإسرائيلي وتزايد تأثيرها كفاعل دولي وسيط بين أطراف الصراع لا سيما بعد معركة طوفان الأقصى.

الكلمات المفتاحية: طوفان الأقصى_ حماس_ إسرائيل_ قطر_ الصراع العربي الإسرائيلي.

Abstract:

Qatar seeks to maximize its soft power abroad by pursuing an open foreign policy with the rest of the world, in line with its 2030 development vision. Through this policy, it aims to affirm its role in the international political arena as an influential international actor in international events. The Battle of Al-Aqsa Flood is one of the international events that contributed to a state of transformation and turmoil in international relations. This event prompted Qatar to assert its role as an Arab state mediating between the conflicting parties, with the aim of becoming an international player with political influence and weight. The researcher emphasized Qatar's effective role in the Arab-Israeli conflict and its growing influence as an international mediator between the conflicting parties, especially after the Battle of Al-Aqsa Flood.

Keywords: Al-Aqsa Flood_Hamas_Israel_Qatar_Arab-Israeli Conflict.

مقدمة:

على مدى عقود والشعب الفلسطيني يتعرض لأبشع الجرائم والانتهاكات الجسيمة بحق الأرض والحجر والبشر والتي تمثلت منذ قيام ما يسمى بدولة اسرائيل بالممارسات الاستيطانية والتوسع على حساب أصحاب الأرض، وإقامة الحواجز ما بين مدن الضفة الغربية وتضييق الخناق على سكانها، والحصار المفروض على قطاع غزة مع ضرب طوق من العزلة عليها وعزلها بشكل تام عن الضفة الغربية، إلى جانب

ذلك كافة الانتهاكات بحق الأراضي والمقدسات الإسلامية وتدنيس المساجد والإعتداء المتكرر على المسجد الأقصى والمحاولات المتكررة لتهويد مدينة القدس، كل ذلك وأكثر كان بمثابة الشرارة لانطلاق معركة طوفان الأقصى[1].

وعلى إثر كل ما عانى منه الشّعب الفلسطيني في مختلف مراحل الاحتلال الذي تركز في صفة الإحلال، كان التخطيط لانطلاق مرحلة تحررية في السابع من أكتوبر من العام 2023 فكان السبق في الهجوم على مستوطنات غلاف غزة من قبل المقاومة الفلسطينية في غزة والتي كان على رأسها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، بحيث أسفر هذا الهجوم عن سقوط عدة قتلى وأسر عدد آخر من الجانب الإسرائيلي بحيث قدر بنحو (1300) قتيلا و(150) أسيرا إسرائيليا وقع في يد المقاومة الفلسطينية، تلا ذلك ردا إسرائيليا عنيفا طال المدنيين من أبناء القطاع وتدمير كل ممتلكاتهم العامة والخاصة في صورة الانتقام الذي شمل أيضا التدمير الكامل للبنية التحتية وفق ما يسمى بحرب الإبادة الجماعية (Genocide)، وحتى الخامس عشر من أكتوبر من ذات العام، تم الإعلان عن استشهاد نحو (2600) فلسطينيا (60% منهم كان من النساء والأطفال) كان ذلك وفقاً لإحصائيات دوائر الصحة المحلية في قطاع غزة، يضاف لذلك ما قدر بنحو (10000) فلسطينيا جريحا في ذات الفترة[2].

تلك الأعداد بطبيعة الحال ما زالت تتزايد باطراد مضاعف مع استمرار هذه الحرب وتوسعها المستمر أيضا لتشمل مناطق أخرى في القطاع، حيث في ذات الوقت تم التهجير القسري لسكان القطاع من مكان لآخر بأمر من الجيش الإسرائيلي الذي كان يستهدفهم أيضا في رحلة نزوحهم من الشمال للجنوب بحجة القضاء على حركة حماس، ومع التأييد الرسمي الغربي التام لـ- حق إسرائيل "دولة الاحتلال" في الدفاع عن نفسها- وكل ذلك كان على الرغم من كل الانتهاكات الصارخة لكل الأعراف والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والضرب بعرض الحائط كل التزامات القانون الدولي وأيضا الخسائر الفادحة في أرواح المدنيين الفلسطينيين وجرائم الحرب المحتملة التي ارتكبتها[3].

وفي خضم هذه الأحداث كانت دولة قطر الوسيط المقبول والجزء الأساسي من التفاعلات الدولية بشأن الأحداث التي تجري في غزة وذلك من قبل جميع الأطراف، فقد لعبت ولا زالت دورا بارزا وحيويا في إدارة واحتواء هذا الصراع بغية التوصل إلى ما يفضي لوقف هذه الحرب والتفاوض نحو حل الصراع بما يرضي الطرفين وإخراج ذلك بالصورة التي لا تظهر أي من الطرفين بمحل المهزوم، مع الإشارة إلى الخلاف الحاضر ما بين الدوحة والإدارة الأمريكية في ظل إصرار الدوحة على الرفض التام للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وإدانته، حيث تبذل دولة قطر جهودا دبلوماسية كبيرة في سبيل احتواء هذا الصراع ونبذ العنف من خلال ممارسة دورها في التوسط في الصراعات الدولية[4].

وبهدف الوقوف على فهم دور دولة قطر في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي بعد معركة طوفان الأقصى، تبلورت **الإشكالية** الآتية:

---

[1] فهمي، أحمد(2009)، لماذا يكرهون حماس.(ص5-12)، مركز البحوث والدراسات.

[2] مع بدء عملية طوفان الأقصى عشرات الإسرائيليين في قبضة المقاومة، الجزيرة نت، أخبار 7 أكتوبر 2023.

[3] المرجع السابق نفسه.

[4] قطر تعرب عن قلقها من تطورات الأوضاع في قطاع غزة وتدعو لوقف التصعيد والتهدئة، الدوحة: وزارة الخارجية، 7 تشرين أول/أكتوبر 2023.

كيف أسهمت دولة قطر بدور الفاعل الدولي في التوسط بين أطراف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبالتالي إدارة هذا الصراع من خلال التفاوض ومحاولات التوفيق بين وجهات النظر المختلفة للجانبين مستخدمة جهودها الدبلوماسية لخدمة استراتيجيتها في تعظيم قوتها الناعمة؟

ويندرج تحت هذا التساؤل جملة من **التساؤلات الفرعية** تدور حلها حول الهدف الذي يسعى البحث لتقديمه:

1. ما هي أبعاد الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي؟
2. ما دوافع معركة طوفان الأقصى وحيثياتها؟
3. ما دور دولة قطر وجهودها الدبلوماسية في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي بعد طوفان الأقصى؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الاعتبارات الرئيسية الإتية:

1. **الأهمية العملية:** بحيث لا تكمن أهمية البحث في كونه يعالج قضية محورية تتولى نصب الاهتمام العالمي حاليا فحسب؛ إنما في تزايد التأييد العالمي الشعبي والرسمي على حد سواء للقضية الفلسطينية وعودتها إلى الواجهة بعد محاولات تغييبها ودثرها هذا بشكل عام، وحجم التأييد المتزايد أيضا للمقاومة الفلسطينية في سبيل التحرر من الاحتلال بشكل خاص والدور الفعال الذي تمارسه دولة قطر كقطر عربي فاعل في إدارة الصراعات الدولية من خلال التوسط ما بين أطراف الصراع والجمع بين وجهات النظر المتناقضة.
2. **الأهمية العلمية:** تتمثل أهمية هذا البحث في عرض أفكار علمية موثوق بها يمكن الاعتداد بها كمرجع في دراسات وأبحاث ذات صلة، وإثراء الحقل السياسي بهذا النوع من الدراسات لموضوع حديث العهد لا سيما من زاوية تنامي دور دولة قطر الدبلوماسي وجهودها الدولية في الوساطة.

أهداف البحث:

كما تسعى الباحثة من خلال تقديمها لهذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالي ذكرها:

1. الوقوف على أهمية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي الذي هو بالمقام الأول ليس حديثا إنما نشأ منذ وعد بلفور ومعرفة ماهيته.
2. العلاقة بين الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي ومراحله المختلفة وحادثة معركة طوفان الأقصى التي انطلقت في السابع من أكتوبر2023.
3. التعرف على دور دولة قطر الدبلوماسي وجهودها في الوساطة ما بين طرفي الصراع وأبعاد ذلك.

فرضية البحث:

إثبات الدور القطري باعتبار دولة قطر لاعبا أساسيا في دور الوساطة الدبلوماسية لحل الصراعات الدولية ومنها الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومن ذلك انطلقت استراتيجية تعظيم القوة الناعمة التي تتبناها دولة قطر، وإثبات أن دور دولة قطر هو دورا إيجابيا وفاعلا في

حل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وتسعى بذلك الى تعظيم واثبات دورها كقوة ناعمة في المنطقة من بين الفواعل الدولية لتحتل دورا فاعلا في الساحة السياسية الدولية.

منهجية البحث:

تعتمد الباحثة كلا المنهجين الاستنباطي ومنهج دراسة الحالة باستخدام الأداة الوصفية التحليلية حيث تسعى الباحثة من خلالها إلى التحليل والتفسير للظاهرة موضوع البحث وعدم الإكتفاء بالوصف والعرض، وذلك من أجل معالجة مشكلة البحث والإجابة على تساؤلاته حيث تم توظيف ذلك في معظم أجزاء البحث.

المطلب الأول: الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي:

لم يكن الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي حديث العهد؛ بل كانت الأطماع الصهيونية التي رافقت فكر مؤسس الحركة الصهيونية العالمية والزعيم الأول لها المعروف ب "ثيودور هيرتزل" الذي أشار في مذكراته على أنها ستكون من النيل إلى الفرات بما يشمل بلاد الشام وجزء كبير من مصر ومعظم العراق وشمال الكويت والسعودية بما فيها المدينة المنورة وخيبر، فمنذ أواخر القرن التاسع عشر انصبت مطالب بني صهيون على إنشاء الوطن القومي المزمع لليهود على أرض فلسطين والذي كان قبل "هيرتزل" يأتي بدون الإجماع على توصيف دقيق لحدوده، كان هذا مشابها لطرح "بلفور" في تصريحه الرسمي في 2 تشرين الثاني من العام 1917م في وعده بإنشاء وطن قومي لليهود دون التطرق لحدود هذا الوطن[1].

في الفترة ما بين 1920– 1929م اندلعت الثورات الفلسطينية تصديا لسياسات التصعيد الخطيرة التي اتبعها الصهاينة وتزايد أطماعهم في أرض فلسطين، ذلك لأن المشروع الصهيوني استمر في النمو منذ ذلك الحين في فلسطين وبدرجة خطيرة وعلى وجه الخصوص في عشرينيات القرن العشرين، مما دفع الحكومة البريطانية آنذاك لاستصدار كتاب باسيفيلد الأبيض في تشرين الأول من العام 1930م والذي بموجبه أكدت التزامها بما تم تبيانه بما يخص الحدود والوارد في صك الانتداب، وبموجب رسالة من "رامزي ماكدونالد" رئيس الوزراء البريطاني لرئيس الحركة الصهيونية آنذاك "حاييم وايزمن" تراجعت الحكومة البريطانية عن كتاب باسفيلد الأبيض أمام تهديدات الحركة اليهودية بنقل مقرها من لندن إلى نيويورك، تضمن هذا الموقف التأكيد على تشجيع الاستيطان اليهودي في فلسطين وضمان تسهيل الهجرة اليهودية[2].

وبذلك توسعت حركة الكفاح المسلح في فلسطين من أجل قضاياه المشروعة، وتزايدت وتيرة الحركات التحررية في سبيل مقاومة هذا التغطرس، ومن المعروف أن احتدام القتال ما بين الأطراف المتحاربة يصاحبه عقد اتفاقيات من أجل وقف العنف والقتال، والتي غالبا ما تكون اتفاقيات عسكرية صرفة بغض النظر عن مصدر إصدارها سواءا كانت الأمم المتحدة أم غيرها من المنظمات الدولية، هنا لا بد من الإشارة إلى أن اتفاقيات الهدنة التي تتخلل حالة الحروب أصبحت تتخذ الطبيعة السياسية في ظل تطور قواعد القانون الدولي، بما يهدف

[1] احمد خلف، محمد(2020)، الموقف العربي من مشاريع حل الصراع العربي الإسرائيلي 1991–2000 دراسة تاريخية.(ص13)، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
[2] المرجع السابق نفسه.(ص15).

لمنع عودة أطراف الصراع للقتال في المدى القريب ومنع اساءة استغلال أي طرف الهدنة لتحقيق مكاسب على حساب الطرف الآخر، وبالتالي السير نحو تحقيق السلام عبر المفاوضات من خلال اتفاق الهدنة برعاية دولة ثالثة أو طرف دولي آخر بدعوة أطراف الصراع للجلوس إلى طاولة المفاوضات من أجل تحقيق هذا الهدف[1].

يتطلب من الدولة الطرف الثالث في إدارة الصراع والداعية لتسوية الصراع من خلال الجهود الدبلوماسية والوساطة في المفاوضات من أجل وضع مقدمات تسوية الصراع واتفاقيات السلام والتهدئة، أن تلتزم بقواعد القانون الدولي من طرفها كدولة ضامن ومن قبل طرف الصراع الذي قدم لها الضمان، تلعب الدولة الضامن أو الدولة الوسيط دورا رئيسيا في إبرام معاهدات السلام من خلال بذل المساعي الحميدة وجهود الوساطة أثناء المفاوضات بين الأطراف، وهذا يكون امتدادا لما تكون قد بذلته سابقا، وبإنزال قواعد القانون الدولي على اتفاقية أوسلو التي لم تخرج من إطار مقدمات سلام بالمفهوم الفني وليس القانوني، حيث يؤكد ذلك استمرار اسرائيل بممارسة عربدتها وانتهاكاتها المستمرة في سبيل تصفية القضية الفلسطينية، وعدم التزامها بقواعد القانون الدولي من خلال انتهاك كل الاتفاقيات التي وقعتها مع الجانب الفلسطيني من ناحيتي انتهاك النصوص القانونية والذي تمثل في عدم تطبيقها والمراحل الزمنية على حد سواء[2].

إذن فالواقع يشير أنه ومنذ ما يضاهي الثلاثة قرون من الزمان ومنذ أن بدأت عملية السلام والمفاوضات ما بين العرب وإسرائيل التي كانت بدايتها مع مصر من خلال اتفاقية كامب ديفيد والأردن من خلال اتفاقية وادي عربة وانتهاءا بالمفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، فعلى الرغم من حجم الصعوبات التي صاحبت عمليات التفاوض والتسوية مع اسرائيل، بالذات مع ما استحدث على صعيد تطبيع العلاقات ما بين عدة دول عربية مع إسرائيل، والتي كان لها الكثير من التداعيات على كلا الجانبين سواءا العربي أو الإسرائيلي كان منها على سبيل المثال لا الحصر إخراج مصر من ساحة المواجهة العربية مع اسرائيل وتقويض دورها كدولة عربية ذات ثقل سياسي والحط بهيبتها ومكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي([3])، وهذا ما ظهر في أحداث معركة طوفان الأقصى بشكل جلي وواضح حيث فقدت الإرادة السياسية وإمكانيتها في التحكم بحدودها بل وخضوعها للرقابة الإسرائيلية والأمريكية في كل تحركاتها وتنفيذها لإملاءات تملى عليها من أطراف معادية.

يكاد يكون الصراع العربي- الإسرائيلي من أكثر الصراعات في العالم تكدسا بالاتفاقيات والخطط والتفاهمات وخرائط الطرق التي لا تكتمل، ففي مؤتمر أنابوليس عام2007 قدمت "تيسي ليفني" مثالا على الدبلوماسية النشطة بلا مضمون قصدا، في هذا الصدد قال المحلل السياسي الإسرائيلي المعروف "بن كاسبيت": " عملت وزيرة الخارجية على مدار الساعة مع "أبو علاء" و"صائب عريقات" على البيان المشترك، لم تفقد الأمل حتى في أقسى اللحظات وفي النهاية انتصرت، لم يكن في هذا البيان أي شيء لكنه في واقع الأمر هذا ما أرادته"[4].

---

[1] عبد السلام سلامة، محمد(2003)، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وقضايا المرحلة النهائية بين قواعد القانون وإختلال القوى والموازين.(ص42-43)، القاهرة: شبكة المعلومات الجامعية- جامعة عين شمس.

[2] المصدر السابق نفسه.(ص54).

[3] كابلان، نيل(2014)، الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني تواريخ متضاربة.(ص11).

[4] فهمي، أحمد(2009)، مرجع سابق.(ص16).

وبحسب "هنري كسنجر" الذي أوضح أن الأمريكيين وإلى جانبهم الإسرائيليين أدركوا أن الفلسطينيين لا زالوا متمسكين بالاعتقاد بأن اسرائيل باحتلالها لفلسطين تمثل انتهاكا واعتداءا على أرض عربية مقدسة، هذا دفعهم إلى الوعي بأن الاعتراف السابق بوجود إسرائيل مثل تنازلا بحد ذاته[1]، كما أن المتمعن في كل الأحداث السابقة التي عاشها الفلسطيني بأرضه يدرك بأن إسرائيل لا تفهم سوى لغة القوة والضغط الشعبي، والذي بدونه لا يمكن أن يتحرك العالم العربي بمستوياه الرسمي والشعبي، ومن هنا القوة واستخدامها لها شروط وقوانين بل هو علم وفن وتنظيم، يتوجب استخدامه بالوقت الصحيح بدقة وبالشكل الملائم والحجم اللازم؛ لتحقيق المكاسب والمزايا بأقصى درجة ممكنة وبالتالي الاستفادة منها[2].

المطلب الثاني: دوافع معركة طوفان الأقصى:

في خضم التجاذبات بين طرفي الصراع الفلسطيني والإسرائيلي، أصدرت حركة حماس مقالا بعنوان هذه روايتنا وضحت فيه الدوافع وراء معركة طوفان الأقصى، وفندت فيه أكاذيب الاحتلال التي مررها على المجتمع الغربي لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وعموم الغرب الرسمي، بحيث أوضحت أن حركة حماس هي حركة تحررية نشأت في ظل الاحتلال فالهدف القائم لها منذ نشأتها هو التخلص من الاحتلال والسير نحو التحرر، لذلك ستكتفي الباحثة في هذا المطلب على ذكر دوافع معركة الطوفان من المصدر الأصلي صاحب الرواية باعتباره المصدر الأصلي والكافي، وفيما يلي سأعرج على ما ذكرته الحركة في بيانها حول دوافعها من معركة الطوفان كما ذكرتها بشيء من التفصيل والبيان.

يضع اليهود العرب ضمن من يسمونهم "احلوييم" أي: الأغيار يعني غير اليهود يستوي في ذلك عرب 48 أو عرب 67 لا فرق، وعشية انعقاد مؤتمر أنابوليس أعلن حاخام كريات أربع: "دوف ليئور" الذي يشغل أيضا منصب رئيس اتحاد الحاخامين من أجل أرض إسرائيل بأنه ينبغي تنظيف البلاد من العرب وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية، إذا كان هذا يعني أنه ينبغي أن ندفع لهم سنفعل هذا أيضا وسنخرجهم من هنا، دون هذا لن يحل الهدوء في بلادنا[3].

أوضحت حركة حماس في روايتها أن معركة الشعب الفلسطيني متجذرة منذ ما قبل (105) أعوام من الاحتلال بحيث تقاسم كلا من الانتداب البريطاني (30)عاما منها، بحيث كان للاحتلال الإسرائيلي من هذه الأعوام نصيب ال (75) عاما، ولا زال جاثما محتلا وإحلالا على أرض فلسطين، عانى الشعب الفلسطيني خلال كل تلك السنوات كل أشكال القهر والظلم والاستبداد، كما عانى قطاع غزة بالتحديد؛ حصارا خانقا منذ أكثر من (17) عاما ليوصف بذلك بأنه أكبر سجن مفتوح في العالم، يضاف لذلك الحروب المدمرة المتتالية التي دائما ما كانت إسرائيل تفتعلها، عدا عن تعمد استهداف المواطنين الذين كانوا يخرجون في مسيرات العودة السلمية تجاه الحدود

[1] عبد الجليل زملط، مصطفى عبد السلام(2009)، مواقف دول الطوق العربية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي(1993-2001). (ص96)، رسالة ماجستير: جامعة القدس.

[2] المرجع السابق نفسه.(ص169).

[3] فهمي، أحمد(2009)، مرجع سابق.(ص25).

المتاخمة لمستوطنات الغلاف في قطاع غزة، حيث استشهد في هذه المسيرات نحو(360) فلسطينيا بينما كان عدد الجرحى يفوق ال(19) ألف جريح من بينهم (5000) طفل[1].

فخلال كل تلك الحروب المدمرة التي تعرض لها القطاع ووفقا لاحصائيات موثقة منذ عام2000م وحتى سبتمبر2023، أشارت الحركة في بيانها أن الاحتلال الإسرائيلي قتل (11299) فلسطينيا وجرح (156768) آخرين غالبتهم من المدنيين، وقد جاءت معركة الطوفان في ظل العمى الدولي عن انتهاكات الاحتلال الجسيمة، وعدم الالتفات لمعاناة الشعب الفلسطيني على مر العقود، بل والعمل على توفير الغطاء الدولي الحامي لإسرائيل وتقديم كل الدعم المادي والعسكري لها في تصريح ضمني لها لمواصلة جرائمها بحق الفلسطينيين، وتبرير كل أفعالها بذريعة الدفاع عن النفس متناسيين أنها دولة احتلال وليست صاحبة الحق في الأرض كما كانت المواقف الرسمية الغربية الداعمة لإسرائيل بداية هجوم حركة حماس على إسرائيل في السابع من أكتوبر وعلى رأس هذه الدول كانت الولايات المتحدة الأمريكية التي تباكت على الإسرائيليين وتناست أن هناك شعب تغتصب حقوقه منذ زمن[2].

كل هذه الانتهاكات تم توثيقها من قبل العديد من المنظمات الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة المختلفة ومؤسسات حقوق الإنسان وفي المحاكم الدولية لا سيما محكمة الجنايات الدولية، التي تم فيها تقديم لائحة بكافة الانتهاكات الموثقة بالدليل القاطع بما يخص المجازر وحرب الإبادة الجماعية التي تتعمدها إسرائيل ضد الفلسطينيين في غزة، عداعن توثيق هذه الجرائم من قبل منظمات حقوقية فلسطينية وعربية مستقلة، يشار إلى أن كل ذلك بدون إخضاع اسرائيل لمحاكمة جنائية حقيقية أو إلزامها بوقف الحرب وخير دليل على ذلك ما عبر به السفير الإسرائيلي(جلعاد أردان) لدى الأمم المتحدة لما مزق تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قائلا أن مكانه سلة المهملات وكل ذلك كان على أعين المجتمع الدولي من على منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2012/10/29 هذا ما يشير أن إسرائيل دولة فوق القانون تتمتع بغطاء دولي وتأييد ودعم رسمي غربي لمواصلة جرائمها واستخدام حق النقض(الفيتو) الأمريكي والغربي عند كل عثرة تواجهها في المجتمع الدولي[3].

في الوقت ذاته فإن اسرائيل لا زالت تتمسك برفضها القاطع لمبدأ حل الدولتين وذلك امعانا في سياسة الاستبداد التي تنتهجها، فبالنسبة لمسار التسوية السلمية الذي فرضه اتفاق أوسلو عام 1993 مع منظمة التحرير الفلسطينية، والذي كان يفضي بالوصول لدولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، واجهته إسرائيل بتوسيع استيطانها وتهويد مدينة القدس ومحاولات تهجير سكانها وسلب ممتلكاتهم، كل ذلك قوض كل فرص السلام الممكنة بحيث أضحى أن لا بديل سوى المواجهة الكاملة في سبيل انتزاع الحقوق المسلوبة عنوة من المحتل الإسرائيلي، يشار إضافة إلى كل ما سبق أنه وقبل شهر تحديدا من معركة الطوفان عرض الرئيس الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" علانية خريطة استعماريةلكل أرض فلسطين التاريخية بحيث حملت ألوان العلم الإسرائيلي، وذلك على أعين المجتمع الدولي في خطابه أمام الأمم المتحدة، ورغم كل ذلك وفي إطار التحدي الإسرائيلي للإرادة الدولية لم يحرك العالم ساكنا[4].

---

[1] المكتب الإعلامي حركة المقاومة الإسلامية–حماس(2024)، هذه روايتنا.. لماذا طوفان الأقصى؟

[2] المكتب الإعلامي حركة المقاومة الإسلامية–حماس(2024)، هذه روايتنا.. لماذا طوفان الأقصى؟.

[3] المرجع السابق نفسه.

[4] المكتب الإعلامي حركة المقاومة الإسلامية–حماس(2024)، هذه روايتنا.. لماذا طوفان الأقصى؟.

وبالتالي وأمام كل النتهاكات الصارخة من احتلال بسياسته الاحلالية الجاثم منذ(75) عاما على الأرض، وأمام الحقوق المسلوبة من الفلسطيني في أرضه ومقدساته وحقه في تقرير المصير، وحق العودة الملغى لمن تم تهجيرهم قسرا من أراضيهم عام 1948م وأمام حقوق الأسرى الفلسطينيين المسلوبة قهرا في السجون الإسرائيلية وما يتعرضون له من تعذيب وإهانات داخل السجون وسلبهم حريتهم وإرادتهم عنوة وقسرا، في ضوء كل الاعتداءات والتمادي الذي يمارسه المستوطنون في كامل أرجاء الضفة الغربية، وعجز المجتمع الدولي عن نصرة الشعب المظلوم بل وتواطؤه ليس في غالب الأحيان بل دائما، كان لا بد من قوة منظمة يحسن استخدامها من أجل وضع القضية الفلسطينية في واجهة اهتمامات المجتمع الدولي، لذلك كان طوفان الأقصى الاستجابة الطبيعية لمثل كل الإمعان بسياسة تغييب القضية الفلسطينية عن عين الاهتمام الدوللي وفي سبيل خلق تحرك شعبي ورسمي لإنهاء الحصار الظالم على قطاع غزة، وإبطال المخططات الاستعمارية التي تحاك بالخفاء ضد القضية الفلسطينية من أجل تصفيتها، واستعادة الحقوق المسلوبة والحق في إقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس الشريف[1].

المطلب الثالث: دور قطر في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي:

استطاعت قطر من خلال استغلال قوتها الناعمة في تطويع عدة قضايا وأزمات دولية لصالحها، وقد ساهمت الدبلوماسية القطرية بمد يد العون للدول الأخرى من خلال التوسط في حل النزاعات والصراعات السياسية ما بين الدول، فباعتمادها على دبلوماسية الوساطة التي عززت من دورها على الصعيد الإقليمي والدولي وجعل من دبلوماسيتها حلا لقضايا اقليمية ودولية معقدة، بدءا من التوسط في الصراع السياسي اللبناني عام2007 مرورا برعاية واستضافة المحادثات السودانية وليس انتهاءا بلعب دور الوسيط في المحادثات مابين الادارة الأمريكية وحركة طالبان الأفغانية[2].

وفي ظل كل ما تشهده المنطقة العربية بشكل عام وفلسطين بشكل خاص من أزمات متعددة كانت القضية الفلسطينية على رأس اهتماماتها لارتباطها بالوعي الجمعي العربي، ولتعدد الفواعل المحلية والاقليمية والدولية المؤثرة بها فهي من أكثر المناطق العربية توترا، كانت الدبلوماسسية القطرية حاضرة في تسوية العديد من مراحل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، كما أسهمت بدورها في الوساطة أيضا في مرحلة المصالحة الفلسطينية– الفلسطينية[3].

ومن واقع العلاقة التي تربط دولة قطر بحركة حماس ومنذ بداية أحداث معركة طوفان الأقصى أدانت دولة قطر الإعتداءات المستمرة والمتكررة من اسرائيل تجاه الفلسطينيين فقد أظهرت موقفا غير اعتذاري، تعتبر دولة قطر من أكثر الدول الداعمة لحماس والمانحة الكبرى للمساعدات لقطاع غزة، فهي تستضيف أيضا القيادات السياسية للحركة من واقع العلاقة المميزة التي تربط حركة حماس مع دولة قطر، فمنذ بداية الطوفان أعلنت عن استعدادها للعب دور الدولة الوسيط في الصراع ما بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة بقيادة

---

[1] المرجع السابق نفسه.

[2] بن سلطان السويدي، جاسم(2023)، الدبلوماسية القطرية مقومات الصعود إقليميا ودوليا، (ص12). الدوحة–قطر: وزارة الثقافة.

[3] المرجع السابق نفسه، (14ص).

حركة حماس، حيث استطاعت تأكيد دورها كوسيط دولي مقبول من قبل الطرفين رغم الخلاف القائم ما بين الدوحة والإدارة الأمريكية، إلا أنه يصعب التنبؤ بدورها مستقبلا لارتباط كل ذلك بمسار الحرب[1].

فتحت دولة قطر في عاصمتها الدوحة مكتبا لحركة حماس وقد أوضح وزير الخارجية القطري " محمد بن عبد الرحمن آل ثاني" عقب لقاءه وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" في 13 تشرين الثاني من العام2023 في تصريح صحفي حول الموضوع بأن هذا المكتب موجود كقناة اتصال ووسيلة لتحقيق السلام في المنطقة وهو موجود مسبقا، وكما تعد دولة قطر المانح الأكبر للمساعدات والدعم المالي في قطاع غزة والذي كان الإعلان عنه أنه دعم لأغراض إنسانية، فقد قدمت أموالا طائلة للإعمار بعد كل حرب مدمرة ودفعت رواتب الموظفين المدنيين الذين عينتهم حماس كما قدمت مساعدات للفقراء في قطاع غزة بقيمة تقدر 30 مليون دولارا شهريا براتب منتظم لعدة سنوات كما مولت محطات توليد الكهرباء في قطاع غزة ويشار هنا أنها تقدم المساعدات للقطاع علانية[2].

من هنا ومن هذه العلاقة الوطيدة التي تربط حركة حماس بالدولة القطرية، وحرص دولة قطر على بقاء حركة حماس في سدة الحكم في قطاع غزة، تكمن المخاوف الإسرائيلية ولذلك توليها مراكز الدراسات الإسرائيلية خصوصية مميزة، ومن جهة أخرى فإن دولة قطر تخشى من دور محتمل للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة وهنا يكمن وجه الخلاف بين دولة قطر التي تريد بقاء حركة حماس في قطاع غزة وتوليها الحكم هناك، ومصر التي تخشى النفوذ الإسلامي وتوسعه باعتبار حركة حماس حركة مقاومة إسلامية ممتدة من حركة الإخوان المسلمين لا سيما أن النظام السياسي المصري أساسا يقف أمام أي انتشار لحركة الإخوان المسلمين، ومن ضمن ذلك أيضا الجغرافيا والحدود التي تربط قطاع غزة بدولة مصر، فيما تستثمر إسرائيل هذا الخلاف وتدعو لتعميقه حالا وأيضا مستقبلا، ومن ناحية أخرى فإنه لا بد من التطرق إلى أن دولة قطر لا تضع شروطا سياسية على اسرائيل في سبيل ممارسة دورها بما يصب لصالح تعميق العلاقة بين كلا الطرفين، وبالمقابل فإن الطرف الإسرائيلي يرفض أن يكون لقطر دورا قياديا في حال أي ترتيبات لقوات أمنية عربية في غزة بعد إنتهاء الحرب[3].

تقوم السياسة الخارجية القطرية في جهود الوساطة المبذولة ما بين أطراف الصراع الفلسطيني والإسرائيلي على إدارة وحل الصراع، من خلال محاولة التقريب ما بين وجهات النظر الطرفين النقيضين بحيث يمكن فهم الدور القطري من خلال مجموعة من التصريحات الصحفية التي خرج بها مسؤولين قطريين للإعلام، فمع مضي أسبوع على الحرب كان "بلينكن" يزور الدوحة في جهود دولية لاحتواء الأزمة وهنا صرح رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري " محمد بن عبد الرحمن آل ثاني" عن دور بلاده قائلا: " نؤمن في دولة قطر إيمانا راسخا بالوساطة والحوار وهي جزء من سياستنا الخارجية ولطالما سعينا إلى إبقاء قنوات التواصل مفتوحة مع مختلف الأطراف في مختلف ساحات الصراع وهو ما ساهم في ترسيخ مكانتنا الدولية كشريك موثوق في صناعة السلام"[4].

وفي ذات الإطار في مقابلة صحفية جمعت وزير الخارجية الأمريكي "بلينكن" مع نظيره القطري " محمد بن عبد الرحمن آل ثاني" في الثالث عشر من تشرين الثاني الماضي، أكد وزير الخارجية القطري على أن بلاده تولي بداية الأهمية العاجلة لتحقيق ثلاث أهداف أساسية تتمثل

---

[1] جميل عزم، أحمد(2024)، قطر وتداعيات حرب ما بعد 7تشرين الأول/أكتوبر: بين إدارة الصراع وحله، ورقة سياسات (ص2). مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

[2] المرجع السابق نفسه، (ص5).

[3] عبد الحي، وليد(2024)، رؤية مركز الدراسات الإسرائيلية لمرحلة ما بعد طوفان الأقصى،(ص9-10). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارت.

[4] رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية يؤكد حرص قطر عىل خفض التصعيد في غزة وتجنيب المنطقة المزيد من العنف" (الدوحة: وزارة الخارجية)، 13/10/2023.

باحتواء الأزمة وضمان عدم توسع الصراع ليشمل جبهات أخرى، والهدف الثاني إيصال المساعدات إلى قطاع غزة، والثالث عودة الأسرى وهو الملف الذي حققت فيه قطر تقدما بالتعاون مع مصر، حيث نجحت في إتمام ثلاث صفقات لتبادل الأسرى مع وقف مؤقت لإطلاق النار تخللهما، وفي إطار هذه الأهداف الثلاثة عبر المسؤول القطري بالقول: " دور دولة قطر يركز على إيجاد حلول لهذه الأزمة ووقف تمددها وعدم اتساع رقعة الصراع أو الانخراط في جبهات أخرى كما أن أولوياتها تركز اليوم على وقف القتال على الأرض وإيصال المساعدات الإنسانية وعودة الأسرى إلى ديارهم"، وهي ذات الأهداف كانت ضمن الأولويات الأمريكية، يضاف إلى تلك الأهداف الهدف السياسي بعيد المدى المتمثل في كلمات قالتها الدوحة في بيان رسمي قالت فيه: " تؤكد وزرة الخارجية القطرية أن الضمانة الوحيدة لتحقيق سلام مستدام في المنطقة هي الوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، بما يضمن إعادة الحقوق للشعب الفلسطيني، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1997م، وعاصمتها القدس الشرقية"، وبالتالي فإن قطر رفضت رفضا قاطعا موضوع التهجير والقضاء على المقاومة وإنهاء حركة حماس[1].

لخص رئيس الوزراء القطري " محمد بن عبد الرحمن آل ثاني" دور بلاده لما بعد الحرب بقوله: " نحن نرى بأن الأولوية لنا هي أولا إنهاء هذه الحرب، وبعد انتهاء الحرب إيجاد حل لوضع الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض يجب التعامل معهما كوحدة واحدة، أما عن دعم دولة قطر للشعب الفلسطيني فإن هذه السياسة ستستمر بغض النظر عن الظرف السياسي، وما نريد حقا رؤيته هو حل دائم للشعب الفلسطيني ومنحهم دولتهم في نهاية اليوم، وهذا سيكون الحل الوحيد الذي سيحافظ على جهودنا واستثماراتنا على المدى الطويل"[2].

الاستنتاجات:

1. تمارس دولة قطر دورا رياديا في تعظيم قوتها الناعمة خارجيا، من خلال القيام بدور الوساطة ما بين الدول أو الدول والتنظيمات التحررية في الصراعات التي تنشأ، وذلك تنفيذا لسياستها الخارجية التي تهدف من خلالها أن تتبوأ مكانا فاعلا في الساحة السياسية الدولية.
2. استطاعت دولة قطر هذه الدولة الغنية بثرواتها الطبيعية من النفط والبترول رغم صغر مساحتها في الخريطة الجغرافية أن تحتل مكانا هاما في خريطة السياسة الدولية كقطر عربي فاعل.
3. تعد دولة قطر الدولة المانح الأكبر للمساعدات بكافة أشكالها المقدمة لقطاع غزة.
4. تلعب دولة قطر دورا محوريا في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي من خلال التوسط ما بين أطراف الصراع في معركة طوفان الأقصى، ومحاولة التفاوض في عدة ملفات هامة تهدف من خلالها الوصول إلى وقف فوري لإطلاق النار، تتمثل أهم هذه الملفات في انسحاب الجيش الإسرائيلي من كل مناطق قطاع غزة، وتبادل الأسرى، وعودة سكان الشمال إلى بيوتهم، وإدخال المساعدات الإنسانية، والتوصل إلى حل دائم بما يخص فك الحصار المفروض على القطاع منذ ما قبل معركة طوفان الأقصى.

[1] جميل عزم، أحمد(2024)، قطر وتداعيات حرب ما بعد 7تشرين الأول/أكتوبر: بين إدارة الصراع وحله، مرجع سبق ذكره(ص7-9).

[2] جميل عزم، أحمد(2024)، قطر وتداعيات حرب ما بعد 7تشرين الأول/أكتوبر: بين إدارة الصراع وحله، مرجع سبق ذكره، (ص10-12).

5. تهتم دولة قطر ومن خلال العلاقة الوطيدة التي تربطها بحركة حماس في الحفاظ على وجودها في قطاع غزة، وترفض المساومة على طردها من القطاع كما وترفض عدم مشاركتها في الحكم في قطاع غزة أو أي محاولات تهدف إلى إقصاءها.
6. استطاعت قطر أن تكون طرفا وفاعلا دوليا مقبولا في إدارة الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي.

الخاتمة:

حظي الدور القطري باحتفاء عربي رسمي وجماهيري فس جهود الوساطة المبذولة في احتواء الصراع ما بين الطرف الإسرائيلي والطرف الفلسطيني، ما يؤكد على دور دولة قطر في إدارة الصراع وتوجهها نحو استخدام سياستها الدبلوماسية في حل العديد من النزاعات الدولية كدولة فاعل رئيسي ومؤثر في السياسة الدولية وذات ثقل سياسي، هذا يفسر ما تبذله من جهود في سبيل أن تلعب دورا اقليما ودوليا على صعيد العلاقات الدولية، في إطار استراتيجيتها لتعظيم قوتها الناعمة وفق ما تقتضيه قواعد القانون الدولي، فإذا كان من المفهوم فهم دور مصر والأردن بسبب الموقع الجغرافي الملاصق لكليهما مع فلسطين، فإنه يتحتم التسليم لدور دولة قطر السياسي وجهودها في الوساطة حيث فعلا قد قطعت فيها شوطا كبيرا، يضاف إلى ذلك علاقاتها مع الخارج والمجتمع الدولي.

المصادر والمراجع:

- احمد خلف، محمد(2020)، الموقف العربي من مشاريع حل الصراع العربي الإسرائيلي 1991-2000 دراسة تاريخية.(ص13)، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.

- المكتب الإعلامي حركة المقاومة الإسلامية-حماس(2024)، هذه روايتنا.. لماذا طوفان الأقصى؟

- بن سلطان السويدي، جاسم(2023)، الدبلوماسية القطرية مقومات الصعود إقليميا ودوليا، (ص12). الدوحة-قطر: وزارة الثقافة.

- جميل عزم، أحمد(2024)، قطر وتداعيات حرب ما بعد 7تشرين الأول/أكتوبر: بين إدارة الصراع وحله، مرجع سبق ذكره(ص7-9).

- عبد الجليل زملط، مصطفى عبد السلام(2009)، مواقف دول الطوق العربية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي(1993-2001). (ص96)، رسالة ماجستير: جامعة القدس.

- عبد الحي، وليد(2024)، رؤية مركز الدراسات الإسرائيلية لمرحلة ما بعد طوفان الأقصى،(ص9-10). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

- عبد السلام سلامة، محمد(2003)، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وقضايا المرحلة النهائية بين قواعد القانون وإختلال القوى والموازين.(ص42-43)، القاهرة: شبكة المعلومات الجامعية- جامعة عين شمس.

- رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية يؤكد حرص قطر عىل خفض التصعيد في غزة وتجنيب المنطقة المزيد من العنف" (الدوحة: وزارة الخارجية)، 13/10/2023. انظر الرابط

https://www.mofa.gov.qa/%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84/1445/03/28/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D8%AD%D8%B1%D8%B5-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%AC%D9%86%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81

- فهمي، أحمد(2009)، لماذا يكرهون حماس.(ص5-12)، مركز البحوث والدراسات.

قطر تعرب عن قلقها من تطورات الأوضاع في قطاع غزة وتدعو لوقف التصعيد والتهدئة، الدوحة: وزارة الخارجية، 7 تشرين أول/أكتوبر2023.

- كابلان، نيل(2014)، الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني تواريخ متضاربة.(ص11).

مع بدء عملية طوفان الأقصى عشرات الإسرائيليين في قبضة المقاومة، الجزيرة نت، أخبار 7 أكتوبر2023.

علاقة الحركة الصهيونية بالاتراك للمدة من 1923 – 1954

أ.د. أحمد جاسم ابراهيم/ مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية/جامعة بابل،العراق

المستخلص:

ان علاقات تركيا باسرائيل كان لها تاثيراتها تجاه البلدان العربية وعرضت الامن القومي العربي الى مخاطر كثيرة، لاسيما في فترة الخمسينات تلك الفترة التي شهدت الحرب الباردة ومن اجل ان تقف على حقيقة الدور التركي لابد من ذكر جملة من الاستنتاجات المهمة التي منها:

- لقد انساقت تركيا وراء ما اعتبرته مصالحها مفرطة باعتبارات تاريخية ودينية وثقافية تربطها مع العرب فأقدمت على الاعتراف باسرائيل منذ قيامها، في تلك الفترة التي كانت تركيا منساقة وراء الغرب لاسيما بعد شمولها بمبدأ (ترومان) على اثر الحرب العالمية الثانية، وقد مارست تركيا دورا اقليميا خطيرا في منطقة الشرق الاوسط – لاسيما المنطقة العربية فتفاعلت مع الغرب واستجابت لجميع ماطلب منها من قبل الولايات المتحدة او الدول الغربية الاوربية.

- كان تأثير العلاقات التركية –الاسرائيلية على الامن القومي العربي واضحا بل يمكن القوا ان ابرز تهديد يتعرض له الامن القومي العربي هو وجود الكيان الصهيوني، ويتضاعف هذا التهديد حين تقدم احدى دول الجوار المسلمة في الوقت ذاته الى اقامة علاقات متطورة معه.لقد عرضت هذه العلاقات الامن القومي العربي الى خطر واضح وفي جوانب كثيرة تجلى من خلال تاثيرها المباشر على التطلعات العربية في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية واخرى مختلفة.

الكلمات المفتاحية:الصهيونية،الاستيطان، فلسطين، علاقة،العرب، الهجرة.

Abstract:

Turkey's relations with Israel had their effects on the Arab countries and exposed Arab national security to many risks, especially in the fifties, the period that witnessed the Cold War. In order to understand the reality of the Turkish role, a number of important conclusions must be mentioned, including:

-Turkey was led by what it considered its interests to be excessive due to historical, religious and cultural considerations that link it with the Arabs, so it proceeded to recognize Israel since its establishment, during that period when Turkey was led by the West, especially after it was included in the (Truman) Doctrine following World War II. Turkey played a dangerous regional role in the Middle East region - especially the Arab region - so it interacted with the West and responded to everything that was requested of it by the United States or the Western European countries.

The impact of Turkish-Israeli relations on Arab national security was clear. It can even be said that the most prominent threat to Arab national security is the existence of the Zionist entity. This threat is compounded when one of the neighboring Muslim countries at the same time moves to establish advanced relations with it. These relations have exposed Arab national security to a clear danger in many aspects, which was evident through their direct impact on Arab aspirations in the political, economic, military and other various fields.

Keywords: Zionism, settlement, Palestine, relationship, Arabs, immigration.

المقدمة

يمثل موقع تركيا اهمية ستراتيجية بالغة ليس لمنطقة الشرق الاوسط فحسب وانما للعالم كله،...ويمكن القول ان اهميتها الستراتيجية بالنسبة للبلدان العربية اكثر خطورة، لا لكونها تتجاور مع بلدين عربيين في مساحات واسعة من الحدود فحسب وانما لكونها ترتبط مع العالم العربي بوشائج تاريخية ودينية .ان اي موقف تتخذه تركيا يؤثر بشكل او بآخر على سياسات المنطقة..فكيف اذا كان هذا القرار اقامة علاقات مع الكيان الصهيوني" اسرائيل"،هذا الكيان الذي اغتصب وطنا وشرد شعبا عربيا باكمله.

اولا: علاقة الحركة الصهيونية بالاتراك قبل عام 1948

اتخذت الحركة الصهيونية الاستيطان والهجرة اليهودية الى فلسطين وسيلة من أجل الهيمنة التدريجية على أرض فلسطين وطرد سكانها العرب، وفي هذا المجال استغلت شتى الاساليب والوسائل لتحقيق أهدافها، والتي كان من بينها محاولات استمالة الباب العالي العثماني أو ممارسة الضغط عليه مستغلة الضائقة المالية التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية. وقد باءت تلك المحاولات بالفشل نتيجة لصلابة الموقف العثماني الرافض أصلا لمبدأ الهجرة والاستيطان في فلسطين، فمنذ عام 1881 أصدرت الدولة العثمانية قرارات ضد هجرة اليهود الروس الى فلسطين ، وهذا يعد أول قرار رسمي اتخذته السلطات العثمانية في مجال معارضتها للهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين.[i]

وعلى الرغم من هذا الموقف فأن عددا من زعماء الحركة الصهيونية البارزين واصلوا نشاطهم لدى السلطات العثمانية للسماح لليهود بالهجرة الى والاستقرار في فلسطين ن ويأتي في مقدمتهم لو اونتن، ووابنبرغ وهابسمن الروسيان، وفرايمن البولونيومابغن الالماني، الذين أسسوا جمعية(أحياء صهيون)، التي كان لها دور بارز في هذا النشاط في المدة الواقعية بين 1882–1884.[ii]

وعندما تأسست الحركة الصهيونية عام 1897 في مؤتمر بازل في سويسرا أجرى زعيمها ثيودور هرتزل محاولات متعددة لاقناع السلطان عبد الحميد الثاني في القبول بمبدأ الهجرة اليهودية الى فلسطين واستغل هرتزل الاوضاع الاقتصادية للدولة العثمانية فعرض مساعدات مالية سخية على السلطان ،[iii] مقابل تنازل الاخير عن بعض الاراضي الموجودة في القدس الشريف ليستوطنها اليهود.[iv] الا ان السلطان عبد الحميد الثاني رفض القبول بمبدأ الهجرة الجماعية لليهود الى فلسطين ، كما رفض الجوانب القومية لتلك الهجرات ن وسمح لاسباب انسانية لبعض الاجئين اليهود للهجرة واستيطان اجزاء متفرقة من الدولة العثمانية.[v]

وتأسيسا على ذلك، يبدو ان موقف السلطان العثماني من عروض زعيم الحركة الصهيونية كان واضحا ومحددا، اذ يذكر عن السلطان قوله في هذا الشأن((انصحوا الدكتور هرتزل بالا يخطو أية خطوة جديدة في هذا الموضوع...اني لا استطيع ان اتخلى عن شبر واحد من الارض، فهي ليست ملك يميني بل ملك شعبي... ليحتفظ اليهود ببلايينهم.اذا مزقت امبراطوريتي فعلهم يستطيعوا آنذاك بأن يأخذوا فلسطين بلا ثمن، ولكن يجب ان يبدأ ذلك التمزيق اولا في جثتنا ولن اقبل بتشريحنا لاي غرض كان)).[vi] وفيما يتعلق بمدينة القدس وضح السلطان عبد الحميد الثاني قائلا:((انها ارضنا في كل وقت وفي كل زمان وستبقى كذلك فهي من مدننا المقدسة وتقع في أرض اسلامية، ولابد ان تظل القدس لنا)).[vii]

اتجه هرتزل بعد فشل محاولاته مع السلطان عبد الحميد الى القوى الاوربية لاسيما بريطانيا، لمساعدته في تحقيق مشروع استعمار فلسطين، والضغط على السلطان لزحزحته عن موقفه السابق.[viii] ومرة اخرى عاود هرتزل اتصالاته بالسلطان العثماني وذلك عام 1902 محاولا كسب وده من خلال مقترحات تقضي بأنشاء جامعة يهودية في القدس وتدعم بامكانات اليهود العلمية والعملية.[ix] وكان الهدف من ذلك زيادة التغلغل الصهيوني في الدولة العثمانية بالاسلوب الذي يمهد لتحقيق حلم الصهيونية في ارض الميعاد.

من جانب آخر قام هرتزل برحلة الى العاصمة الروسية عام 1903 لغرض حث الحكومة القيصيرية على التدخل لدى الباب العالي كي يسمح لليهود باستعمار فلسطين، كما توجه الى روما عام 1904 للغرض ذاته، غير أن محاولاته لتحقيق مخططه الطموح لاستيطان اليهود في فلسطين لم تسفر عن نتائج ايجابيه.[x]

وهنا لابد من التنويه بأن الحركة الصهيونية ، قد دأبت ، أزاء رفض السلطان المستمر الى اتباع شتى المناورات واساليب التاثير في الموقف العثماني، مستندة في ذلك شعار (الغاية تبرر الواسطة) ، وكان من نتيجة ذلك أن أثار جواسيسهم وعملائهم المشاكل الداخلية والاقليمية، وصعدوا من حدة الخلافات القومية والنعرات الطائفية بين الشعوب والقوميات الخاضعة للحكم العثماني.[xi]

على مستوى آخر شهدت المدة التي تلت موت هرتزل ،لاسيما بين عامي 1906–1907 نشاطا صهيونيا مكثفا من أجل التحايل على القوانين العثمانية الخاصة بالهجرة،[xii] التي تؤكد على تحديد الهجرة اليهودية الى فلسطين، وكذلك مسألة تمليك الاراضي وشرائها من قبل المستوطنين اليهود هناك.[xiii] وفي الواقع ان موقف السلطان عبد الحميد الثاني من المشاريع الصهيونية يكمن ، فضلا عن تخوفه من مخاطر وجود اقلية جديدة في الدولة العثمانية، في اعتبارات اساسية اهمها مايمكن ان يترتب على الهجرة والاستيطان اليهودي من ردود فعل عربيه، واحساس السلطان العثماني بالعواقب الوخيمة التي ستنجم عن تحقيق الحركة الصهيونية نشاطاتها في فلسطين ، فضلا عن دور الجامعة الاسلامية ، التي كان السلطان نفسه يدعو اليها بوصفه خليفة المسلمين ، الامر الذي اوجب عليه ان يعمل على صيانتها من الاخطار الاجنبية المحدقة بها وبضمنها الاهداف الصهيونية.[xiv]

من هنا لاغرو ان سعى اليهود وعملائهم الى التشهير بالسلطان العثماني عبد الحميد الثاني ، ذلك جزاءا لموقفه الرافض لمشاريعهم تجاه فلسطين.[xv] فضلا عن تغلغلهم في الحركات والتنظيمات السياسية التي بدأت تعرب عن تذمرها من سياسة السلطان العثماني ، في حين شرعت المراكز الماسونية في أوربا تحتضن طليعة تلك الحركات والتنظيمات المناوئة ، لاسيما جمعية الاتحاد والترقي، وذلك لحثها على الاطاحة السريعة بحكم السلطان عبد الحميد الثاني.[xvi]

ولقد استفادت جمعية الاتحاد والترقي، التي اتخذت من مدينة سلانيك مقرا لها من ذلك لوجود اعداد كبيرة من اليهود الدونمة[xvii] في تلك المدينة وواصلت عملها من اجل خلع السلطان عبد الحميد فأعلنت الانقلاب عليه في 1908 ، ويعني منذ ذلك الحين مجردا من كل سلطاته لغاية عزله نهائيا في أعقاب أحداث نيسان 1909.[xviii]

بعد عزل السلطان عبد الحميد أتيح لليهود اقامة مستعمرات في مدة وجيزة في فلسطين، ويعود الفضل في ذلك الى تعاون جمعية الاتحاد والترقي معهم،[xix] ذلك التعاون الذي بلغ حدا لدرجة ان بدت جمعية الاتحاد والترقي في تشكيلها وكأنها تحالف يهودي–تركي مزدوج، على حد تعبير السفير البريطاني في تركيا الوارد في المذكرة التي رفعها الى وزارة الخارجية البريطانية عن علاقة اليهود بحزب تركيا الفتاة بتاريخ 10 آب 1910.[xx]

وحول المسألة ذاتها يؤكد المؤرخ جواد رفعت أتليخان((ان اساس دولة أسرائيل قد وضع من قبل جمعية الاتحاد والترقي وفي خلال ست سنين من الوقت القصير أحدثت مستعمرات معمورة، فأصبحت تلك المستعمرات كمخافر أمامية لليهود في الارض الموعودة...)).[xxi]

أثارت التنازلات التي قدمها زعماء الاتحاد والترقي للصهيونية العالمية استياء القادة العرب آنذاك، وطالبوا المجلس العثماني المنتخب في نيسان 1914 بازالة الخطر الصهيوني، مؤكدين أبعاده وآثاره الخطيرة على مستقبل فلسطين، الا ان تلك الاحتجاجات لم تسفر عن نتيجة تذكر.[xxii]

من جانب آخر استمرت الحركة الصهيونية بانشاء المستوطنات اليهودية في فلسطين لتعزيز أهدافها وتقوية مراكزها ، الامر الذي ترتب عليه ان أصبح اليهود عام 1914 (85,000) نسمة من مجموع سكان فلسطين البالغ عددهم (739,000) نسمة.[xxiii]

وفي سنوات الحرب العالمية الاولى برزت علاقات الحركة بالاتراك من خلال العمل مع المانيا والدولة العثمانية، فقد واصلت الحركة الصهيونية نشاطاتها المتعددة والمتشابكة. مستثمرة ظروف تلك الحرب لصالحها ن وتوزع اليهود للعمل على محورين، الاول يعمل مع المانيا والدولة العثمانية، حيث طلب وساطة المانيا لدى الدولة العثمانية للحصول على امتياز يقضي بأنشاء وطن قومي لهم في فلسطين،[xxiv] كما تقدمت مجموعة من اليهود تنتمي الى هذا المحور باقتراح للباب العالي يقضي بتشكيل فرقة عسكرية مكونة من عشرة آلاف رجل من بينهم.تخصص للعمل في صفوف الجيش التركي المكلف بالدفاع عن فلسطين شريطة ان تمنحهم الحكومة العثمانية ضمانا قاطعا باستعمار اليهود لفلسطين حال انتصار تركيا في الحرب. غير ان الباب العالي لم يستجب الى كل تلك المقترحات الصهيونية.[xxv] أما المحور الثاني فقد نشط للعمل مع بريطانيا وحلفائها في الحرب. وحينما بدأت مجريات الحرب العالمية الاولى تميل بعد عام 1916 لصالح جبهة الحلفاء ، فان غالبية اليهود جندوا انفسهم للعمل في هذه الجبهة.[xxvi]

والحقيقة أن القادة البارزين للحركة الصهيونية كانوا ينظرون الى مسألة ارتباط مصالح الصهيونية بمصالح بريطانيا نظرة ستراتيجية حتى قبل دخول تركيا الحرب،وعلى هذا الاساس كتب وايزمن في 10 تشرين الاول 1914 قائلا:((ان خططي تقوم على أساس افتراض ان الحلفاء يكسبون الحرب، وهذا ما أوده مخلصا، ولاشك أن فلسطين سوف تقع في نطاق نفوذ بريطانيا ، فان فلسطين امتداد طبيعي لمصر ، ولابد من وجود حاجز يفصل قناة السويس عن البحر الاسود، وعند توقع اي خطر من هذا الجانب فان هذا الحاجز سيكون بمثابة بلجيكا الآسيوية ولاسيما اذا ماشملها التقدم على أيدي اليهود، واذا ما اتيحت لنا الفرصة فاننا نستطيع ان ننقل مليون يهودي الى فلسطين خلال الاعوام الخمسين أو الستين القادمة وبذلك يتوفر لبريطانيا حاجز ويتوفر لنا وطن)).[xxvii]

أدت الحرب العالمية الاولى الى فصم علاقة الاتراك بفلسطين التي أصبحت تحت الانتداب البريطاني ، وترتب على ذلك ان انتفت حاجة الحركة الصهيونية الى الحصول على التسهيلات التركية التي تمكنها من الاستحواذ على فلسطين بينما بقيت مسالة تهجير اليهود الاتراك اليها حلقة ضمن المخطط الصهيوني الواسع الرامي الى تهجير العالم الى الكيان المنشود.وكان هذا يعني ان تنتهز الحركة الصهيونية الاوضاع التركية التي أفرزتها الحرب لخدمة ذلك المخطط.

انشغل الاتراك بعد الحرب العالمية الاولى في مواجهة مخلفات هزيمتهم، وأسفر نضالهم ضد الاحتلال الاجنبي والنظام القديم عن ظهور الدولة التركية الحديثة واعلان الجمهورية في تشرين الاول 1923 ، وسارت النخبة الجديدة بقيادة مصطفى كمال على هدى الغرب باعتبار ان

اساليب الحكم القديمة هي من اسباب التخلف واصبحت لاتجاري روح العصر، وهكذا تبنت شعار((شرقت وداعا)) أي ((وداعا أيها الشرق)).[xxviii]

كان للاتجاه نحو الغرب أثره الواضح في سياسة تركيا الخارجية، حيث أملى عليها مثل هذا التوجه التزامات عديدة كان من نتيجتها ان سمحت تركيا في فترات تالية بهجرة أعداد من اليهود، الذين حددت هجرتهم في السابق القوانين العثمانية، ويرجع ذلك الى الدور الذي لعبته الماسونية في سياسة العهد الجمهوري، حيث تمكنت من التسلل الى جميع دوائر الدولة الرسمية وشبه الرسمية ،[xxix] وكان لذلك مردوده حيث حققت الحركة الصهيونية مكاسب على صعيد المال والنفوذ الا ان التأكيد على تطبيق سياسة علمانية الدولة على صعيد الداخل أدى تقليل تلك المكاسب ، فقد تقرر عام 1926 طرد اليهود من قطاع النقل والمواصلات، وطرد آلاف اليهود بالقوة من اقليم الدردنيل عام 1934.[xxx]

وأصدرت الحكومة الكمالية أوامرها عام 1935 التي تقضي بغلق المحافل الماسونية في أرجاء تركيا ،وذلك لان منهاج الحزب الحاكم (حزب الشعب الجمهوري) المتعلق بتطبيق علمانية الدولة ، حسب أيضا على المحافل الماسونية التي بموجب قراراتها تحولت أموالها وممتلكاتها الى بيوت الشعب، التي كانت تمثل آنذاك احدى الواجهات الشعبية للحزب الحاكم في البلاد.[xxxi] وفي عام 1937 سئل رئيس وزراء تركيا عن موقف حكومة تركيا من اليهود فرد قائلا:((انه لاتوجد في تركيا اية قضية اسمها القضية اليهودية...وان القوانين التركية صريحة لاتقبل الجدل والقانون هو الذي يحكم في تركيا)).[xxxii]وهذا بلا شك موقف واضح من اليهود والمحافل الماسونية على ان مجيء عصمت اينونو الى الحكم في تركيا في تشرين الثاني 1938 أثر وفاة مصطفى كمال أتاتورك كان نقطة تحول مهمة بالنسبة للنشاط الصهيوني في تركيا، اذ من المعروف ان عهد اينونو قد امتاز بعداء سافر للعرب،وشهد تدهورا خطيرا في العلاقات العربية– التركية، كما اندفعت تركيا اثناء سني حكمه أكثر فأكثر صوب الغرب.ومما لاشك فيه ان مثل تلك السياسات والمواقف قد اسهمت الى مدى خطير في تهيئة الاجواء الملائمة للنشاط الصهيوني داخل وخارج تركيا وتعزيز مخططاته على الصعيدين الاقليمي والدولي .فعلى سبيل المثال شاركت تركيا بالمعرض الذي افتتح في تل أبيب في نيسان عام 1939، حيث عرض التجار الاتراك عدد من بضائعهم ومنتجاتهم الصناعية.[xxxiii] على صعيد آخر يلاحظ ان الفترة الواقعة بين عامي 1939–1944 شهدت تزايدا ملموسا في هجرة اليهود الاتراك الى فلسطين حيث بلغ عددهم في تلك الفترة(4044) يهوديا.[xxxiv] و لم يغفل بعض المسؤولين العرب في تركيا هذه الحالة ، فقد تحدث السفير العراقي الذي قدم اوراق اعتماده لدى الحكومة التركية في 3 تشرين الاول 1944،عن الصهيونية وأخطارها وكذلك عن الهجرة اليهودية مشيرا الى ما قامت به الحكومة التركية آنذاك من تسهيل لهذه الهجرة ،وكان رد رئيس الحكومة التركية في حينها الى السفير العراقي:((انها عمل انساني وانتم تفهمون طبعا البواعث الانسانية التي تدفع حكومة تركيا))[xxxv]، وهذا بطبيعة الحال موقف دبلوماسي للتخلص مما أثاره السفير العراقي حول الصهيونية وما تحمله من اخطار على البلدان العربية آنذاك، ويذكر ان الهجرة اليهودية الى فلسطين في تلك الفترة كانت واسعة من عبر الاراضي التركية الامر الذي دفع بالمفوضية العراقيةالى تقديم احتجاج مطالبة بتوضيح للحالة من الحكومة التركية.[xxxvi] فأجابت الحكومة التركية انها ليست لها علاقة بمسألة هجرة اليهود الى فلسطين، بل ان السفارة البريطانية واحيانا سفارة الولايات المتحدة تقومان بمنح سمات المرور لليهود النازحين من كثير من البلدان الى فلسطين باسم الانسانية وأضافت المراجع التركية على لسان معاون السكرتير العام بأن الحكومة ليست لها غاية أو منفعة لتسهيل الهجرة ولكنها في الوقت عينه يصعب عليها رد طلب سفارة كل من بريطانيا والولايات

المتحدة،[xxxvii] وهذا تأكيد آخر يدل لنا على ان التأثير الصهيوني في تركيا كان واضحا، وبلا شك فان تسهيل عملية الهجرة كان الدليل الملموس لذلك.

والواقع ان التدخل الغربي في شؤون تركيا ، قد بدأ واضحا من خلال النشاط الذي قامت به سفارات الدول الغربية وفي مقدمتها سفارة الولايات المتحدة الامريكية، حيث كانت تتدخل لصالح اليهود في مناسبات عديدة ومنها قضية الضرائب التي فرضتها الحكومة التركية على أصحاب رؤوس الاموال، الذين كان أغلبهم من اليهود، فتدخلت السفارة الامريكية لصالح اليهود في رفع الضرائب واستجابت الحكومة التركية لتلك المساعي،[xxxviii] وهذا دليل آخر على التاثير الغربي الصهيوني في تركيا من جهة ، والى ما يتمتع به اليهود الاتراك من تأثير في الجوانب الاقتصادية ذات الاثر الواضح على سياسة الحكومة التركية.

من جانب آخر أكدت جريدة " أولوس" التركية في مقال نشرته حول ""ازمة الشرق الاوسط" بعدديها (8385) الصادر بتاريخ 1944/12/2 على المسألة المهمة في الشرق الاوسط وهي قضية فلسطين، واوردت الجريدة في مقالها مايريده المتطرفون العرب، هو تصفية القضية اليهودية كلها، ومايريده الصهاينة المتطرفون من تصفية للعرب في فلسطين ،فيما أشارت الجريدة الى ماتقوم به كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لتهجير اليهود، واقترحت حلا لهذه القضية يتمثل بتبادل السكان بين البلاد العربية، أي نزوح العرب كلهم أو القسم الاعظم منهم من فلسطين واسكانهم في غيرها من البلاد العربية،وتهجير الاقليات اليهودية في البلاد العربية الى فلسطين بدلا منهم،والصعوبة في هذا الحل هو المقاومة الشديدة التي يبديها العرب تجاه هذا الضغط... واشارة لما امتلكه اليهود هناك من وسائل مادية ورؤوس اموال هائلة والذي من المتعذر اخراجهم منها).[xxxix]

وهذه بلا شك وجهة نظر غربية من قبل الاتراك، وتبنيها بهذا الشكل يدل على انحياز تركيا دون ان نسقط من الحساب ماعكسته الحرب العالمية الثانية من تطورات أثرت في الموقف التركي، فقد عملت سنوات الحرب العالمية الثانية 1939–1945 وما حملته من متغيرات على الصعيد الدولي في التأثير على اتجاهات السياسة التركية الخارجية للعديد من دول العالم ومنها تركيا بالطبع. فبرزت في سنوات تلك الحرب عوامل عجلت في مسألة انحراف تركيا الكلي والسريع نحو المعسكر الغربي،ويأتي في مقدمة تلك العوامل المساعدات الاقتصادية التي كانت تركيا تأمل في الحصول عليها من البلدان الاوربية،[xl] فضلا عن عامل الجوار الجغرافي مع الاتحاد السوفيتي، الدولة الكبرى التي كانت لها منذ وقت سابق مطامح اقليمية في أراضيها، لذلك كان لزاما على تركيا ان تفتش لها عن حليف من أجل حمايتها وضمان أمنها، ومن هنا جاء حرصها على الانتماء الى معسكر الحلفاء في الحرب العالمية الثانية،واعلانها الحرب على المانيا في 22 شباط 1945 ، وكان من سوء حظ العلاقات العربية– التركية ، ان حليفتي تركيا الرئيسية في الحرب ، بريطانيا والولايات المتحدة كانتا المؤيدتين الرئيسيتين لتأسيس دولة يهودية في فلسطين.[xli]

وهكذا يتبين بأن اختراق الحركة الصهيونية للجدار العثماني قد تم عن طريق القنوات الاستعمارية التقليدية، التي كانت قد اضعفت بمخططاتها ومناوراتها أسس الدولة العثمانية، وأدت بالتالي الى سقوطها في أعقاب الحرب العالمية الاولى. وبالمستوى نفسه ساعد الاتجاه المتطرف نحو الغرب في تركيا الكمالية ، واضعاف دورها الاسلامي عامة ولاسيما والشرق أوسطي ، على جعل الطريق ممهدا امام الحركة الصهيونية في السيطرة على مقدرات تركيا الاقتصادية بل والتأثير في قرارها السياسي، المسألة التي كان من شأنها تعزيز تطور العلاقات التركية– الاسرائيلية في الفترات التالية.

ثانيا:العلاقات التركية– الاسرائيلية في أعقاب قيام اسرائيل

1- اعتراف تركيا باسرائيل وتبادل البعثات الدبلوماسية

لا شك أن لتركيا وإسرائيل مصالح مشتركة قوية لها تأثيرها الاجتماعي والاقليمي على كل منهما، وهذه المصالح تتمثل في رغبة تركيا في الحصول على مكانة لدى القوى الغربية المسيحية، وفي الوقت نفسه فأن إسرائيل كانت ترغب في الاستفادة من قوى الشرق الاسلامية[xlii].

فتركيا ترى في إسرائيل جسرا للعبور نحو الغرب، وترى إسرائيل في تركيا جسرا في المنطقة الاسلامية التي تمتد من البحر الاسود حتى الصين، ومن الخليج العربي حتى جزر اندونيسيا، كما ترى في تركيا أيضاً قوة مؤثرة لتدفق النفط في المنطقة، إلى جانب كونها مركزا للعلاقات الثقافية والتجارية مع دول اسيا الوسطى، فضلاً عن سيطرتها على منابع نهري دجلة والفرات فكلّ هذه العوامل تتجمع امام مصالح البلدين المشتركة، وتعمل على انجاح العلاقات المتبادلة بينهما[xliii].

ان تركيا في سياستها الخارجية تميل إلى إسرائيل، فاليهود لهم اهميتهم الاقتصادية في الحياة التركية منذ بداية وجودهم في الدولة[xliv]، فضلا عن نفوذ اللوبي الإسرائيلي [xlv] القوي في الولايات المتحدة، وفي المقابل فأن لتركيا اهميتها الجغرافية والتاريخية بالنسبة لليهود، اذ إنها تعد بالنسبة لهم محطة متقدمة للتروح إلى إسرائيل [xlvi].

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تأزمت القضية الفلسطينية كثيرا بسبب زيادة النفوذ الإسرائيلي وانتشار العصابات الصهيونية المسلحة وبدعم من بريطانيا، فازدادت المواجهات بين العرب واليهود فتدخلت الأمم المتحدة وارسلت لجنة [xlvii] عام 1947 لتسوية الازمة ودعت اللجنة إلى تقسيم فلسطين، ولقي القرار معارضة عربية واسلامية واسعة وانتقدت تركيا القرار ودافع مندوبها الدائم في الأمم المتحدة عن استقلال فلسطين كدولة عربية، فصوتت في 20 تشرين الثاني 1947 ضد مشروع تقسيم فلسطين بين العرب واليهود[xlviii]، خلافا لرغبة الولايات المتحدة وفسر هذا الموقف بأنه خشية تركية من ان تصبح إسرائيل قاعدة للاتحاد السوفيتي[xlix]، وقد تناولت صحيفة "جمهوريت"[l] التركية ابعاد هذا الموقف التركي وتأثيره في العلاقات العربية التركية قائلة: "ان الجهود التي بذلتها دول العالم لحل القضية الفلسطينية لم تكن مرضية، وان موقف تركيا من الدول العربية في هذه الظروف الحالكة لجدير بالاجلال والتقدير وان تركيا هي مصدر امل للدول العربية في قضاياها العادلة" [li].

ان تصويت تركيا ضد قرار التقسيم خلافا لرغبة بريطانيا والولايات المتحدة يعد امرا مثيرا للاهتمام، ولعل ذلك يعزى إلى الضغط السوفيتي على تركيا في المطالبة ببعض الاقاليم التركية والمشاركة في حماية المضايق التركية، وتأييده لقرار التقسيم واقامة دولة إسرائيل على ارض فلسطين، مما ولّد مخاوفاً كبيرة داخل تركيا انعكست اصداؤها في الصحافة التركية، إذ اظهرت المقالات الرئيسة فيها جميعا ترديد ذكر الاخطار الناجمة عن اقامة دولة يهودية يؤيدها السوفيت، وانه إذا ما نالت هذه الدولة استقلالها فما الذي يمنعها من ان تقيم علاقات قوية مع الاتحاد السوفيتي، فتهدد تركيا من الجنوب، وأضافت الصحيفة المذكورة : "ان دولة إسرائيل ستكون بلا شك متأثرة إلى حد بعيد بالعناصر اليسارية التي تسيطر على اقتصادياتها". الا ان دعم الدول الغربية لدولة إسرائيل كان سببا كافيا لازالة مخاوف تركيا باامال السوفيت تجاه إسرائيل[lii].

قد يكون ذكر الخطر الشيوعي القادم من دولة إسرائيل واحتمالات تهديده للامن القومي التركي مبررا اتخذته الحكومة التركية لموقفها المخالف لرغبة بريطانيا والولايات المتحدة وارضاء لمشاعر البلدان العربية والرأي العام الاسلامي التركي في الداخل في خريف 1948 إذ ناقشت الجمعية العامة للامم المتحدة تقرير الوسيط العام في فلسطين الكونت برنادوت [liii] الذي اوفدته الجمعية العامة في11 ايلول من السنة ذاتها، والذي جاء فيه " أن عرب فلسطين لم يغادروا ديارهم طوعا واختيارا، وانما غادروها نتيجة اعمال العنف والارهاب التي ارتكبتها السلطات الإسرائيلية ضد العرب، وان قضية فلسطين لايمكن حلها الا بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وارضهم التي اغتصبتها إسرائيل" . وعلى ضوء هذا التقرير اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثالثة قرارها المرقم (194) ذا العدد (111) في 11 كانون الاول 1948 والقاضي بتأليف لجنة التوفيق الثلاثية المكونة من ثلاث دول هي الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا [liv].

وكانت مهمتها تنمية العلاقات الحسنة بين إسرائيل وعرب فلسطين والبلدان العربية، وتشير بعض المصادر إلى ان انتخاب تركيا في اللجنة المذكورة كان بتأثير من الولايات المتحدة[lv]. ونظرا لان البلدان العربية كانت قد صوتت ضد قرار تشكيل هذه اللجنة فأن اشراك تركيا فيها جاء مخيبا لامال العرب ومعلناً عن بداية مرحلة جديدة من الفتور في العلاقات بين تركيا والبلدان العربية . والتي بدأت تنظر لتركيا على انها عميلا للغرب [lvi].

لقد تباين الموقف التركي بين الوقوف ضد قرار التقسيم عندما عرضت المشكلة الفلسطينية في الجمعية العامة في 29 تشرين الثاني 1947 صوتت تركيا مع الدول العربية ضد مشروع قرار التقسيم، مما اعده العرب بادرة حسنة منها [lvii]. وبين الاعتراف بقيام دولة إسرائيل، وغض النظر عن هجرة اعداد كبيرة من اليهود الاتراك إلى فلسطين بطرق مختلفة إذ وصل عددهم إلى اكثر من عشرين ألفا غالبيتهم من الشباب، فضلا عن ذلك تهريب اليهود الاتراك الموجودين في تركيا الاسلحة والاموال الى فلسطين وكذلك التسامح مع الصحف اليهودية [lviii] المؤيدة للصهيونية في حملاتها الدعائية ضد العرب [lix].

عملت تركيا منذ دخولها لجنة التوفيق على تهيئة الاجواء المناسبة لخطوة الاعتراف بإسرائيل لاسيما بعد ان ادركت تركيا اهمية إسرائيل لدى الدوائر الامريكية والاوربية الغربية، وأنها لم تعد تشكل خطرا على الامن التركي باحتمالية تحالفها مع الاتحاد السوفيتي كما كان يعتقد المسؤولون الاتراك سابقا، لذلك اخذت تركيا تغير نظرتها وتوجه سياستها تجاه إسرائيل[lx]. الامر الذي جعل وزير الخارجية التركي نجم الدين صادق يدلي بحديث إلى وكالة انباء الاناضول في 8 شباط 1949 جاء فيه: "ان دولة إسرائيل اصبحت حقيقة واقعة، وان اكثر من ثلاثين دولة اعترفت بها، وان المندوبين العرب يجرون محادثات مباشرة مع المندوبين الإسرائيليين في رودس [lxi] وفي هذه الظروف يجب علينا ان لا نغير موقفنا في عضوية لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين كما علينا اداء واجبنا في هذه اللجنة على خير مايرام"[lxii].

كما اكد الوزير التركي خلال حديثه صحة الانباء الواردة بخصوص اعتزام تركيا الاعتراف بإسرائيل اذ أكد "ان الحكومة التركية ستعترف بحكومة إسرائيل بعد انتهاء مهمة لجنة التوفيق"[lxiii].

جاء تعليق الصحافة التركية على هذه التصريحات مؤيدة ما جاء فيها لاسيما مسألة الاعتراف بإسرائيل، ففي مقال اوردته صحيفة "حريت" في عددها الصادر في 30 اذار 1949 جاء فيه: "تقتضي مصلحة تركيا الاعتراف بإسرائيل، ومما لاشك فيه ان الاخيرة ليست بعيدة عن حدودنا، وان جامعة الدول العربية ترفض الاعتراف بها لكن يجب قبول ذلك كأمر واقع، وعلى مر الايام يمكن ازالة هذه المنازعات بين الدول العربية وإسرائيل"[lxiv].

وهكذا اصبحت تركيا اول دولة اسلامية تعترف بإسرائيل[lxv] في 28 اذار 1949 اعترافا واقعيا وتقيم معها العلاقات الدبلوماسية في 9 اذار 1950 [lxvi]. والواقع أن اعتراف تركيا باسرائيل أملته ظروف داخلية واقليمية ودولية منها العلاقة مع الغرب والولايات المتحدة ، بينما اتسم الموقف التركي من الحقوق الفلسطينية بدوافع ذاتية أملتها اعتبارات الارث التاريخي في المنطقة . أي أن سياسة تركيا كانت الموازنة تجاه قضية فلسطين . غير ان العامل الاساسي الذي حدد سياسة تركيا الخارجية في محيطها الاقليمي في نهاية الاربعينات كان الخطر التقليدي والمستمر الذي يشكله جارها الشمالي، الاتحاد السوفيتي، لا سيما بعد خروجه منتصرا بعد الحرب العالمية الثانية، وسعيه لمد نفوذه إلى الشرق العربي من ضفاف المتوسط إلى الخليج العربي، وفي هذا الاطار جاء اعتراف تركيا بإسرائيل، التي شكلت رأس حربة، وامتدادا للمعسكر الغربي، ليشكل من وجهة انقرة، عنصر توازن مضاد للاطماع السوفيتية في المحيط الاقليمي الجنوبي لتركيا، وحليفا محتملا في اطار المنظومة الامنية والسياسية الغربية في الشرق الأوسط العربي. وهو ما اشار اليه رئيس الجمهورية التركية عصمت اينونو في الاول من تشرين الثاني 1949 عندما امل في ان تصبح هذه الدولة إسرائيل (عنصر سلام واستقرار في الشرق الادنى)[lxvii].

وقد رحبت الصحافة التركية بهذه الخطوة، كما رحبت بوصول وفد إسرائيلي في نيسان 1949 مؤلف من عدد من رجال الاعمال والتجار اليهود لاجراء مفاوضات تجارية مع الجانب التركي هدفها تنمية العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل ، حسب التصريح الذي ادلى به وزير التجارة والاقتصاد التركي جميل سعيد بارلاس في 24 آذار 1949 الى مراسلي وكالة "بالكور" اليهودية وما نشرته صحيفة " حريت " التركية في عددها الصادر في 27 آذار قائلة " من الضروري تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وان الوفد سيقدم من اسرائيل للتفاوض"[lxviii].

تجدر الاشارة إلى ان قرار تركيا الاعتراف المبكر بإسرائيل والذي جاء قبل اعتراف الأمم المتحدة كان يخضع لمجموعة من العوامل من بينها واهمها ارتباط السياسة التركية بالولايات المتحدة بخاصة والدول الاوربية الغربية عامة، إذ جاء اعترافها الرسمي بإسرائيل اثر اعتراف الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا بهذا الكيان لا سيما وان سياسة تركيا الشرق اوسطية في تلك الحقبة كانت امتدادا لسياستها المنحازة إلى الغرب والتي ترسخت بانضمام تركيا إلى حلف شمال الاطلسي [lxix]، فضلا عن تأثيرات الدور اليهودي الذي حاول فرض هيمنته على اقتصاديات الدولة التركية من اجل تطويع قرارها السياسي خدمة لمخططات الحركة الصهيونية وبرامجها التوسعية[lxx].

في 16 تشرين الاول 1949 تم تعيين فكتور اليعازر قنصلا عاما لإسرائيل في استانبول، وما ان حل كانون الثاني من عام 1950 حتى اعترفت تركيا اعترافا قانونيا بإسرائيل واقيمت العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى المفوضيات وعين الياهو ساسون مدير دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الإسرائيلية أول وزير مفوض لإسرائيل ومندوبا فوق العادة في انقرة[lxxi]، وبالمقابل قامت تركيا بتعين سفير لها في تل ابيب هو سيف الله حسن [lxxii].

كان لاعتراف تركيا بقيام دولة إسرائيل على ارض فلسطين واقامتها علاقات دبلوماسية معها اثره السيء على علاقات تركيا مع البلدان العربية، إذ وجه هذا الاعتراف ضربة موجعة لتلك العلاقات، وشكل تهديدا لامن البلدان العربية لان تركيا دولة مجاورة لبلدان المشرق العربي وترتبط معها بروابط ومصالح مشتركة[lxxiii]، وعبر الرأي العام العربي عن شجبه لموقف تركيا وطالب باعادة النظر بالعلاقات مع الاتراك ونادى بعدم اقامة علاقات طيبة معهم وعدم تبني أو الموافقة على أي مقترح تقدمه تركيا للعرب [lxxiv]. في حين ان تركيا بررت

اعترافها بدولة إسرائيل محاولة منها كسب حليف شرقي أوسطي يساعدها في مواجهة الخطر الشيوعي والمحافظة على بقاء إسرائيل ضمن اراضيها التي حددتها الأمم المتحدة والوقوف ضد التوسع الإسرائيلي في اراضي الدول العربية [lxxv].

سعت تركيا من جانبها تطوير علاقاتها مع إسرائيل لاسيما الاقتصادية منها، ففي الاول من تشرين الثاني 1950 اشار الرئيس التركي جلال بايار[lxxvi] (Gelal Bayar 1884–1987) إلى "ان علاقاتنا مع دولة إسرائيل في طريق التطور، وقد تم تبادل السفراء مع هذه الدولة وعقد اتفاق تجاري معها"[lxxvii].

جاء توجه تركيا نحو إسرائيل ليعزز قدرتها على نيل رضى الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص، فبعد تمكنها في 21 ايلول 1951 من استكمال عضويتها في حلف شمال الاطلسي، اخذ التعاون بين تركيا وإسرائيل يتطور بشكل تدريجي، وقد وفرت إسرائيل فرص التدريب التقني والاستخباري لعناصر من الامن والمخابرات التركية، وظهر تعاون وثيق منذ اوائل الخمسينيات بينها وبين جهاز الامن التركي [lxxviii]. وكان لهذه العلاقات المتنامية، انعكاسات سلبية مباشرة على علاقات تركيا بالبلدان العربية لاسيما وأن تركيا وقفت في صيف 1951 بجانب الغرب وإسرائيل عندما نددت بقرار مصر منع السفن الإسرائيلية من العبور من قناة السويس، وقد اثار الموقف التركي انتقادا مريرا في مصر، مما ادى إلى حدوث توتر في العلاقات المصرية– التركية [lxxix]، استمر حتى بعد ثورة 23 يوليو/ تموز 1952[lxxx].

وفي مطلع الخمسينيات من القرن العشرين اختفت الخلافات التركية مع بريطانيا التي اسقطت الامبراطورية العثمانية، وكان التكيف السياسي التركي متجها نحو اوربا بتجاهل كلي لجيران تركيا ونمت تبعا لذلك صورتان متناقضتان ومختلفتان كليا للغرب في تركيا والبلدان العربية في تلك المدة ، مما عده العرب قوة استعمارية مستغلة وغازية عدَّه الاتراك انموذجا للتحديث والديمقراطية، وبشكل مشابه كان ينظر إلى الاتحاد السوفيتي على انه مؤيد للقضايا العربية ومصدرا للدعم السياسي والاقتصادي والعسكري والذي عدته تركيا خطرا على امنها القومي وبدأت ابعاد الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي تلقي بظلالها على سياسة تركيا الخارجية [lxxxi].

من الجدير بالذكر ان هناك مسألة هيمنت وسيكون لها أثارها، خلال تقرب تركيا من القضية الفلسطينية، الا وهي ان تركيا من جهة دعمت بصورة عامة القضية الفلسطينية ومن جهة اخرى استمرت بعلاقاتها مع إسرائيل. أن الازدواجية في التعامل التركي مع إسرائيل والقضية الفلسطينية له ما يبرره، إذ انها تحاول ان تمد جسر الصداقة والعلاقات الحميمة مع الدول الاوربية الغربية، والا ينظر اليها كدولة مسلمة، فمن خلال علاقاتها مع إسرائيل يتيح لها الفرصة للتعامل بصورة اكثر حرية وذات تأثير اكبر طالما ان إسرائيل اوجدتها الدول الاوربية، وهي الوحيدة المعنية ببقائها.

الخاتمة

يتضح مما تقدم ان تركيا كانت الدولة الاسلامية الاولى التي اعترفت باسرائيل،وكان هذا الاعتراف فعليا وقانونيا.أدى هذا الاعتراف الى تبادل البعثات الدبلوماسية وتطور في ناحية التبادل الدبلوماسي.شمل ذلك تطورا في العلاقات الثقافية لاسيما الاقتصادية والاعلامية، وكان هذا يعني من وجهة نظرنا ان تركيا ابتعدت عن خطنا التقليدين لاسيما ايام الدولة العثمانية وبالتحديد في عهد السلطان عبد الحميد الثاني – الذي كان موقفه واضحا من الهجرة اليهودية والاستيطان في فلسطين، لقد اخفقت الاقلية اليهودية والدونمة في تحقيق مكسب سياسي ابان مدة حكم السلطان عبد الحميد، في حين نجحت عندما اعترفت تركيا باسرائيل وتبادلت معها التمثيل الدبلوماسي.

ان علاقات تركيا باسرائيل كان لها تاثيراتها تجاه البلدان العربية وعرضت الامن القومي العربي الى مخاطر كثيرة، لاسيما في فترة الخمسينات تلك الفترة التي شهدت الحرب الباردة ومن اجل ان تقف على حقيقة الدور التركي لابد من ذكر جملة من الاستنتاجات المهمة التي منها:

- لقد انساقت تركيا وراء ما اعتبرته مصالحها مفرطة باعتبارات تاريخية ودينية وثقافية تربطها مع العرب فأقدمت على الاعتراف باسرائيل منذ قيامها، في تلك الفترة التي كانت تركيا منساقة وراء الغرب لاسيما بعد شمولها بمبدأ (ترومان) على اثر الحرب العالمية الثانية، وقد مارست تركيا دورا اقليميا خطيرا في منطقة الشرق الاوسط – لاسيما المنطقة العربية فتفاعلت مع الغرب واستجابت لجميع ماطلب منها من قبل الولايات المتحدة او الدول الغربية الاوربية.
- كان تأثير العلاقات التركية –الاسرائيلية على الامن القومي العربي واضحا بل يمكن القوا ان ابرز تهديد يتعرض له الامن القومي العربي هو وجود الكيان الصهيوني، ويتضاعف هذا التهديد حين تقدم احدى دول الجوار المسلمة في الوقت ذاته الى اقامة علاقات متطورة معه.لقد عرضت هذه العلاقات الامن القومي العربي الى خطر واضح وفي جوانب كثيرة تجلى من خلال تاثيرها المباشر على التطلعات العربية في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية واخرى مختلفة.

الهوامش:

---

[i] حسان علي حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909 ، بيروت، 1978،ص88.

[ii] المصدر نفسه،ص88.

[iii] لمزيد من التفاصيل عن تلك المساعدات، ينظر:يوميات هرتزلن اعداد انيس الصايغ، تعريب هلدا شعبان صايغ، مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، 1968،ص32-34؛ علي محافظة، العلاقات الالمانية- الفلسطينية 1841-1945، بيروت، 1981، ص143-156.

[iv] محمد نمر الخطيب، حقيقة اليهود والمطامح الصهيونية، بيروت، 1969،ص43؛ جواد رفعت اتليخان، الخطر المحيط بالاسلام- الصهيونية وبروتوكولاتها ، تعريب وهبي عز الدين، بغداد،1965،ص124.

[v] تاج السر احمد حران، " وسائل العمل الصهيونية 1897-1917"، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، حزيران1974نص72-73؛ دزمونت ستيورت، تاريخ الشرق الاوسط الحديث (معبد جانوس) تعريب زهدى جار الله، بيروت، 1981.

[vi] يوميات هرتزل، المصدر السابق،ص35.

[vii] ((مذكرات السلطان عبد الحميد))، تعريب محمد عبد الحميد حربن القاهرة ، 1978، ص11-12.

[viii] احمد سوسه، مفصل تاريخ العرب واليهود في التاريخ،ط5، بغداد ،1981،ص75؛ ج.ه.جانسن، الصهيونية واسرائيل، وآسيا، تعريب راشد حميد، مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت،1982،ص78.

[ix] لمزيد من التفاصيل، ينظر: نص الوثيقة المتضمنه اقتراح هرتزل للسلطان عبد الحميد الثاني، حسن صبري ، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الاول من القرن العشرين، المجلد الثاني، القاهرة،1975،ص97.

[x] حسان علي حلاق، المصدر السابق ، ص141-197.

[xi] صابر عبد الرحمن طعيمه، اليهود في موكب التاريخ، القاهرة،1969،ص21.

[xii] لمزيد من التفاصيل عن تلك القوانين الخاصة بالهجرة، ينظر: حسان علي حلاق، دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد عن العرش 1908-1909 ، بيروت ،1982، ص106-107؛ أورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد حياته واحداث عهده، دار الانبار، العراق، 1987، ص258.

[xiii] حسان علي حلاق، دور اليهود والقوى الدولية في خلق السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش، المصدر السابق، ص22-23.

[xiv] امين شاكر وآخرون ، تركيا والسياسة العربيةمن خلفاء آل عثمان الى خلفاء اتاتورك، القاهرة، 1955ن ،ص81-82؛ احمد عبد الرحيم مصطفى ، في اصول التاريخ العثماني، بيروت، الطبعة الاولى، 1982، ص248-249.

[xv] ابتلخانن المصدر السابق،ص125-126.

[xvi] لمزيد من التفاصيل عن برامج ونشاطات جمعية الاتحاد والترقي ، ينظر :آرنست رأمزورا ، تركيا الفتاو وثورة 1908 ، تعريب صالح احمد العلين بيروت، 1960،ص50-15؛ جورج لنشوفسكي،الشرق الاوسط في الشؤون العالمية،ج1ن تعريب جعفر الخياط، بغداد، 1964،ص47-48.

[xvii] وهم طائفة من اليهود انتحل افرادها الاسلام وتظاهروا باعتناقه ، فأخذوا يتغلغلون في مراكز الدولة العثمانية حتى تمكن بعضهم من الوصول الى اعلى المناصب وقد تعاونوا مع بعض الاطراف الاجنبية والمنظمات التركية المناوئة للسلطان .لمزيد من التفاصيل ،ينظر:احمد نوري النعيمي، اثر الاقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد،1982، ص23-29؛ عبد الحميد محمد حرب" يهود الدونمة الى الان يحجون ويصومون ويدخلون المساجد"، مجلة العربي، العدد 255، الكويت،1980، ص44-47.

[xviii] حسان علي حلاق، دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثانيعن العرش،ص73.

[xix] اتليخان، المصدر السابق، ص112.

[xx] ينظر نص الوثيقة:في حسن صبري الخولين المصدر السابق، ص109.

[xxi] اتليخان، المصدر السابق، ص114.

[xxii] وزارة الدفاع الوطنين، الجيش اللبناني،((القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني))، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت،1973، ص209.

[xxiii] مكسيم رودتسون،((اسرائيل والعرب))، تعريب مركز البحوث والمعلومات ، الجزء الاول، بغداد، 1986نص24-25.

[xxiv] محمد نمر الخطيب، المصدر السابق، ص48-49.

[xxv] محمد عبد الرؤوف سليم، ((احمد جمال باشا والمأزق الالماني- التركي في فلسطين))ن مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد14، 1985، ص213-214.

[xxvi] محمد نمر الخطيب، المصدر السابق، ص48-49؛ خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق 1918-1920، بيروت، 1978، ص40.

[xxvii] نقلا عن:عادل حامد الجادر، أثر قوانين الانتداب البريطاني في اقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطينن مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، 1976،ص18-19.

[xxviii] أمين شاكر واخرون، المصدر السابق،103-104.

[xxix] ابراهيم الداقوقي، فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية، بغداد ، 1987،ص34-35.

[xxx] Bernard Lewis,The Emergence of modern Turkey,oxford University press,London,1961,p.207-208.

[xxxi] المركز الوطني للوثائق،ملفات البلاط الملكي، رقم الملف، 311/719، وثيقة 16،ص4.

[xxxii] المصدر نفسه، رقم الملف، 720/ 311، و6،ص25.

[xxxiii] المصدر نفسه،رقم الملف،311/719، و32،ص132.

[xxxiv] المركز الوطني للوثائق، ملفات البلاط الملكين رقم الملف،311/719 و32ص172.

[xxxv] المصدر نفسهن رقم الملف 311/4921،و37 ،ص48-49-50.

[xxxvi] لمزيد من التفاصيل، ينظر:كتاب المفوضية العراقية المرقم10061/100/120/120/ في 11 كانون الاول 1914،في المركز الوطني للوثائق،و52،ص71.

[xxxvii] المركز الوطني للوثائق، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف،311/4921،و71،52،(موضوع الوثيقة الهجرة اليهودية الى فلسطين)

[xxxviii] المركز الوطني للوثائق، ملفات البلاط الملكي،رقم الملف،311/4921،و66، ص88.

[xxxix] المركز الوطني للوثائق، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف،311/4921،و64،ص85.

[xl] مصطفى الزين، اتاتورك وحلفائه، بيروت،1982، ص262.

[xli] نجدة فتحي صفوت،" موقف تركيا من قضية فلسطين"، مجلة المستقبل العربي، العدد45،بيروت، تشرين الثاني1982،ص90.

(xlii) حلمي دوريش، العلاقات التركية- اليهودية وأثرها على البلاد العربية،الجزء الثاني،دار القلم دمشق، 2002ص127.

(xliii) آهرون أمير ، صد الاهانة ، صحيفة معاريف الاسرائيلية ، مترجم الى العربية في سلسلة مختارات اسرائيلية ، العدد 46 ، تشرين الأول 1998 ، القاهرة ، ص43.

(xliv) تأتي تركيا في المرتبة الثانية بعد ايران في قارة اسيا من حيث تواجد الجالية اليهودية فيها ، اذ كان عدد اليهود الفلسطين في تركيا قبل فتح استانبول في عام 1453لا يتجاوز 500نسمة ولكن بعد هجرة اليهود الى تركيا وأعدادهاالتي القرن السادس عشر زاد عددهم حتى وصل الى 45995نسمة كما اشارت اليه الاحصائيات الرسمية في تركيا عام1961 ،ويقطن 36914منهم في استانبول ، اما عددهم في ازمير فيبلغ 5383ويتوزع الباقون على مدن اقرة وانقرة وحتى قلعة وورصه وغازي عنتاب ولاسكندرون ومرسين. للمزيد من التفاصيل ، يظر :احمد رامم التاريخ العثماني ،دمشق ط 2 1973ص217-احمد نوري العبيي ، اليهود والدولة العثمانية ،دار الحرية ، بغداد 1990ص25- 28

(xlv) يشكل اليهود الموجودين في واشنطن لوبي لهم ومؤثر على قرارات الكونغرس الامريكي .

(xlvi) فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث، قبرص، 1993، ص105. تاريخيا، بعد انهيار الدولة العثمانية اثر هزيمة جيوشها في الجبهات كلها وتفكك اوصالها خلال الحرب العالمية الاولى (1914-1918)، ووضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني بموجب الاتفاقية التي تمخضت عن مؤتمر سان ريمو في نيسان عام 1920، الذي عقد في ايطاليا لتقرير مصير ممتلكات الدولة العثمانية، مما فتح المجال واسعا لتطبيق وعد بلفور، إذ كان الموقف التركي موقفا متفرجاً وغير محدد . ينظر : احمد طربين، الاحتلال والانتداب البريطانيان ومقاومة الفلسطينيين لهما (1918-1948) في القضية الفلسطينية والصراع العربي- الصهيوني، ج1، مطبعة جامعة الموصل، الموصل، 1983، ص421-426.

(xlvii) قررت الجمعية العامة للامم المتحدة في 15 ايار 1947تشكيل لجنة لدولة القضية الفلسطينية ورفع توصيتها للجمعية العامة وتشكلت اللجنة من 11دولة زارت فلسطين في ايلول من العام نفسه ، قدمت تقريرا تضمن مشروعين ، اولهما مشروع الاغلبية الذي نص على انهاء الانتداب البريطاني وتقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية ووضع القدس تحت الوصاية الدولية على ان تنال الدولتين استقلالهما بعد سنتين ، والثاني مشروع الاقلية الذي نص على انشاء دولة اتحادية تؤلفها دولة عربية واخرى يهودية وتكون القدس عاصمة تلك الدولة. للتفاصيل ينظر: عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 1980ص698-699عوني عبد الهادي، مذكرات عوني عبد الهادي، الجزء الاول، مطبعة الاتحاد، القدس، 1953ص9 مصطفى عبد العزيز، الصوت والقرار السياسي في الجمعية العامة للامم المتحدة، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1968 ص264

(xlviii) Bölüm Yazarlari, Türk Diş politikasi kurtuluş şindan Bugune olguar, belogerler, Yorumlar, Cilt- 19190 1980, baskin oran, Istanbul, 2001, s. 617;

(xlix) Richard Robinson, The first Turkish republic, Harvard university, U.S.A. 1963, p. 212.

(l) جمهوريت Gumhuriyet هي من الصحف الاكثر قربا من القضية الفلسطينية لتأييدها حركة التحرر في العالم تأسست عام 1923ويمكن القول انها تمثل صحيفة النخبة المثقفة في تركيا. رغم ان مالكها (نادر نادي) من يهود الدونمة وينتمي الى الماسونية وقد حافظت على مكانتها باعتبارها "صحيفة الجناح اليساري الوحيدة"، وتهتم الصحيفة بشكل خاص بالاحداث الخارجية. حول هذا الموضوع يظر: د. احمد نوري النعيمي، "يهود الدونمة دولة اجتماعية وسياسية"، سلسلة دراسات استراتيجية العدد 95 مركز الدراسات الدولية بغداد 1997 ص 97-103؛ خلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية—التركية، مركز دراسات الوحدة العربية ط1 بيروت، 1998 ص 128-129.

(li) النعيمي، السياسة الخارجية التركية ، ص274؛

(lii) Mehmet Erdem, Türkiye- isril işbirliginin Türkiye ortadoğu politkasina ettileri, master tezi, ankara, 2006, s. 8; Halük Ülman, ortadoğu sorunlari ve Türkiye, aralik, 1997, s. 12

(liii) موقف الأمم المتحدة إلى فلسطين سويتي الجنسية قرار في القدس على يد يهودي بسبب تعلقه مع ابناء فلسطين .في سنة 1948وكذلك بسبب تقريره الذي يعطي مضاعفة القلب للدولة الفلسطينية ويحق لاتصال البري بين الاردن ومصر والبلاد العربية في الشرق ، أما اذا أعطت للمواطن القلب فانها تقطع لاتصال الجغرافي البري بين الغرب والشرق العربي . يظر : نظام شربل ، المصدر السابق ص 29؛ محمد حسين هيكل ، " صراع ليبراطوريات وكفاح ثورات " صحيفة الرأي الاردنية، العدد الصادر في 4تشرين الثاني 1986.

(liv) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والعشرون، تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة، الملحق رقم 13 (A/6/13)، نيويورك، الأمم المتحدة، ايلول 1971، ص23؛

Sabit Duman, Filistin sorunu ve Türkiyenin israil politkasi 1947-1967, Ankara, 1995, s. 160.

توفي مندوب لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين، جامعة الدول العربية، ادارة شؤون فلسطين، القاهرة 1972ص 1.

(lv) للمزيد ينظر: منير الهور وطارق موسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1985، عمان، 1986، ص30؛ مذكرات عبد الله التل، كارثة فلسطين، ج1، القاهرة، 1959، ص424-425.

(lvi) سيم شاكماك، "موقع تركيا في الحلف الاطلسي، وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 45، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص104.

(lvii) صفوت، المصدر السابق، ص92.

(lviii) ركزت الصحف اليهودية الصادرة في تركيا مثل صحيفة شالوم نجمة الشرق في حملاتها الدعائية على الدول التي يمكن ان تجنيها تركيا في حال اعترافها بإسرائيل وقامت تعلو نامعها لان العرب حسب ما اوردته هذه الصحف ان رحلت كتلتهم في دعوى تهديدها بالانسحاب من هيئة (هاتاي) وغيرها من الاراضي العربية الموجودة ضمن الاراضي التركية. يظر: دلكو، وثائق البلاط الملكي، ملفة رقم 311/2737 تقرير المفوضية العراقية المقرة الى وزارة الخارجية في 27تشرين الاول 1948و 46ص 63-64.

(lix) د.ك.و، وثائق البلاط الملكي، ملفة رقم 311/2737، تقرير المفوضية العراقية في انقرة إلى وزارة الخارجية في 10 شباط 1949، و20، ص30.

(lx) المصدر نفسه.

(lxi) كانت مصر قد وقعت اتفاقية هدنة مع إسرائيل في شباط 1949 والاردن بدأ بالتفاوض معها. ينظر: حقائق اساسية عن الأمم المتحدة، مكتبة الأمم المتحدة، نيويورك، 1970، ص26.

(lxii) Düman, op.cit., s. 165.

(lxiii) د.ك.و، وثائق البلاط الملكي، ملفة رقم 311/2737، تقرير المفوضية العراقية في انقرة إلى وزارة الخارجية في 10 شباط 1949، و20، ص30.

(lxiv) النعيمي، السياسة الخارجية التركية ، 275.

(lxv) للمزيد من التفاصيل عن الاعتراف التركي بإسرائيل ينظر :

1. Arhan yarar, " Tarihsel Dönüsum" Filistin sorunu timelinde turkdiş politikasl ve israil devletini tanim süreci, Ankara ,2006.

(lxvi) Düman, op.cit, s. 165; Jacob Abdi, Israel and Turkey, Journal of the center for conflict studies, University of New Brunswick, fall, Canada, 1995, p. 104;

د.ك.و، وثائق البلاط الملكي، ملفه رقم (2737/ 311)، المصدر السابق، 3 نيسان 1949، و12، ص18؛ مجموعة باحثين ، المصدر السابق،ص133؛ ديبغو بازيغلو سيزر، "سياسات تركيا الامنية"، دراسات ستراتيجية، سلسلة رقم 37، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1981، ص27؛ شموئيل سيجف، المثلث الايراني العلاقات السرية الايرانية- الامريكية الإسرائيلية، ترجمة غازي السعدي، ط1، دار الجيل، عمان، 1983، ص86.

(lxvii) محمد نور الدين، "التحالف التركي– الإسرائيلي وتأثيراته على الامن القومي العربي"،مجلة دولية مركز الدولية العدد 15 بغداد كانون الثاني 2002ص34؛ ابراهيم خليل احمد،نحن وتركيا دولية وبحوث،سلسلةشؤون اقليمية رقم 18 مركز الدولية لاقليمية،جامعة الموصل، 2008ص206.

(lxviii) لمزيد من التفاصيل ، ينظر : وثائق البلاط الملكي، ملفة رقم 311/2737، كتاب المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية المرقم 60/ 60 / 13 حول العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا واليهود في 24 نيسان 1949، و10، 11، ص16-17.

(lxix) احمد نوري النعيمي، تركيا والوطن العربي، الجماهيرية العظمى، طرابلس، 1998، ص51.

(lxx) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المعمول... قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، بيروت، 1997، ص273؛ احمد يوسف القرعي، "تركيا، تحديات الموقف الحيادي في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 86، القاهرة، تشرين الثاني 1986، ص180.

(lxxi) Erdem, op.cit., s. 11.

(lxxii) درويش، المصدر السابق، ص131؛

Soysal, Ibid, p. 49.

(lxxiii) ابراهيم خليل احمد واخرون، تركيا المعاصرة، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 1988، ص222؛ عمر كوركجي اوغلو، الرأي العام التركي– اتجاهات الامتين نحو القضايا العامة، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للعلاقات العربية- التركية 25-28 نيسان 1985، ترجمة صلاح سليم علي، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 1987، ص49.

(lxxiv) محمود علي الداود، "العلاقات العربية- التركية والعوامل المؤثرة فيها)، مجلة المستقبل العربي، العدد 45، بيروت، 1982، ص66.

(lxxv) تقلص الصدر الساق ص17؛ القرعي، الصدر الساق ص180.

(lxxvi) ولد عام 1884في مدينة عمر ليك في جاليك Gamlik التي تقع جنوب شرق بحر مرمرة ،شارك في حرب الاستقلال إلى جانب مصطفى كمال ،وهو من قياديي حزب الشعب الجمهوري ،انضم إلى جمعية الاتحاد والترقي وعمل عضو في مجلس المبعوثان (النواب) بالعهد العثماني ،وفي العهد الجمهوري انتخب عدة مرات نائباً في المجلس الوطني التركي الكبير ، كان اقتصادياً بارزاً، تولى مناصب عدة منها رئاسة مجلس النواب ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد وتولى رئاسة مجلس الوزراء 1937-1939، مؤسس الحزب الديمقراطي عام 1946ثم تولى رئاسة الجمهورية 1950-1960وصدر بحقه حكم الاعدام بعد انقلاب عام 1960 ولكن خفف الحكم عليه لاسباب صحية ولتقدمه = =في السن ،ثم أطلق سراحه عام 1964، توفي عام 1987عن عمر يناهز الثمانين عاماً. ينظر: الزين، الصدر الساق ص 265؛ موفق بني المرجة صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الاسلامية، دار الكويت للصحافة ط1، الكويت ، 1984ص 391؛محمد خليفة "الجيش والسياسة في بلاد اتاتورك"،مجلة اليوم السابع، العدد 289 1989ص8؛حميد وزرسلان ، تاريخ تركيا المعاصر ، ترجمة محسن عمر ط2، المركز الثقافي العربي ، أبوظبي، 2009ص81.

(lxxvii) وصال نجيب العزاوي، "ابعاد التعاون العسكري التركي- الإسرائيلي"، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1998، ص354.

[lxxviii] ابراهيم خليل العلاف واخرون، العلاقات التركية- الصهيونية وانعكاساتها على الامن القومي العربي، مركز الدراسات الاقليمية بالتعاون مع بيت الحكمة، جامعة الموصل، كانون الاول 1998، ص6.

[lxxix] روبنس، المصدر السابق، ص95.

[lxxx] المصدر نفسه، ص95.

[lxxxi] إسين كلايجي اوغلو، "السياسة الخارجية التركية إزاء الامن الاقليمي والتعاون في الشرق الأوسط: العلاقات العربية- التركية إلى اين"، مجلة المستقبل العربي، العدد 242، السنة 21، بيروت، 1999، ص39.

قائمة المصادر:

- حسن علي حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909، بيروت، 1978.
- وميات هرتزل، اعداد انيس الصايغ، تعريب هاشم صالح، مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1968، ص32-34، علي محافظة، العلاقات الالمانية- الفلسطينية 1841-1945، بيروت، 1981.
- محمد نمر الخطيب، حقيقة اليهود والطامع الصهيونية، بيروت، 1969
- جودت رفعت اتليخان، الخطر المحيط بالاسلام الصهيونية وبروتوكولاتها، تعريب وهبي عز الدين، بغداد.

تاج السر احمد حسن، "وسائل العمل الصهيونية 1897-1917"، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، حزيران 1974، ص72-73؛ دومونت ستورت، تاريخ الشرق الاوسط الحديث (معد حاتم)، تعريب زهدي جار الله، بيروت، 1981.

- «مذكرات السلطان عبد الحميد»، تعريب محمد عبد الحميد حسن، القاهرة، 1978.
- احمد سوسه، مفصل تاريخ العرب واليهود في التاريخ، ط5، بغداد، 1981.
- ج. ميجانس، الصهيونية وبلوتاتي وآسيا، تعريب رشاد حميد، مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1978.

صابر عبد الرحمن طعيمة، اليهود في موكب التاريخ، القاهرة، 1969.

- حسن علي حلاق، دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد عن العرش 1908-1909، بيروت، 1982.
- أورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد حياته واحداث عهده، دار لانبار، العراق، 1987.

امين شاكر وآخرون، تركيا والسياسة العربية من خلفاء آل عثمان إلى خلفاء اتاتورك، القاهرة، 1955

- آرنست رامزورا، تركيا الفتاة وثورة 1908، تعريب صالح احمد العلي، بيروت، 1960
- جورج لشوفكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ج1، تعريب جعفر الخياط، بغداد، 1964.
- احمد نوري النعيمي، أثر الاقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، مركز الوثائق الفلسطينية، جامعة بغداد، 1982
- عبد الحميد محمد حرب، "يهود الدونمة الذين يتحدون ويصومون ويحتفلون بالسامد"، مجلة العربي، العدد 255، الكويت، 1980.
- وزارة الدفاع الوطني، الجيش اللبناني، «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1973.

مكسيم رودنسون، «بلوتاتي والعرب»، تعريب مركز البحوث والمعلومات، الجزء الاول، بغداد، 1986.

- محمد عبد الرؤوف سليم، «احمد جمال باشا والمأزق الالماني- التركي في فلسطين»، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد 14، 1985.

محمد نمر الخطيب، الجذور السابقة، ص48-49، جريدة قاعدة الحكومة العربية في دمشق، 1918-1920، بيروت، 1978.

عادل حامد الحلو، أثر قوانين الانتداب البريطاني في اقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، 1979.

ابراهيم الداقوقي، فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية، بغداد، 1987.

- المركز الوطني للوثائق، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4921، و52، 71، موضوع الوثيقة الهجرة اليهودية الى فلسطين.
- المركز الوطني للوثائق، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4921، و66.

- المركز الوطني للوثائق، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 4921/311 و 64.
- نجدة فتحي صفوت، "موقف تركيا من قضية فلسطين"، مجلة المستقبل العربي، العدد 45، بيروت، تشرين الثاني 1982.
- هلي دوبنز، العلاقات التركية- اليهودية وأثرها على البلاد العربية، الجزء الثاني، دار القلم، دمشق، 2002.
- آهرون أمير، محمد الأهانة، صحيفة معاريف الاسرائيلية، مترجم الى العربية في سلسلة مختارات اسرائيلية، العدد 46، تشرين الأول 1998، القاهرة.
- احمد رمضان التاريخ العثماني، دمشق، ط2، 1973، ص217- احمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، دار الحرية، بغداد، 1990.
- فيليب روبنز، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قوطة للنشر والتوثيق والابحاث، قبرص، 1993.
- احمد طربين، الاحتلال والانتداب البريطاني ومقاومة الفلسطينيين لهما (1918-1948) في القضية الفلسطينية والصراع العربي- الصهيوني، ج1، مطبعة جامعة الوصل، الوصل، 1983.
- عمر عبد العزيز عمر، دولمات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 1980
- عوني العوني، الكتاب الذهبي للنفط والعرب، الجزء الأول 1947-1952، ج1، المكتبة العصرية، بيروت، 1956
- مصطفى عبد العزيز، الصهيونية والقوى السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1968.
- Bölüm Yazarlari, Türk Diş politikasi kurtuluş şindan Bugune olguar, belogerler, Yorumlar, Cilt-19190 1980, baskin oran, Istanbul, 2001, s.
- Richard Robinson, The first Turkish republic, Harvard university, U.S.A. 1963,
- احمد نوري النعيمي، "يهود الدونمة دولة اجتماعية وسياسية"، سلسلة دولمات ستراتيجية، العدد 95، مركز الدولمات الدولية، بغداد، 1997
- خليل عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية، مركز دولمات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1998.
- Mehmet Erdem, Türkiye- isril işbirliginin Türkiye ortadoğu politkasinaettileri, master tezi, ankara, 2006, s. 8; Halük Ülman, ortadoğu sorunlari ve Türkiye, aralik, 1997,
- وثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والعشرون، تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة الملحق رقم 13 (A/6/13)، نيويورك، الأمم المتحدة، ايلول 1971
- Sabit Duman, Filistin sorunu ve Türkiyenin israil politkasi 1947-1967, Ankara, 1995,
- توفيق مدني، لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين، جامعة الدول العربية، دار المثقفون، فلسطين، القاهرة، 1972.
- مير الدور وطراق موسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1985، عمان، 1986
- مذكرات عبدالله الى، كارثة فلسطين، ج1، القاهرة، 1959.
- سيم شاكماك "موقع تركيا في الخلف الاطلسي، وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 45، مركز دولمات الوحدة العربية، بيروت، 1982.
- دلكو، وثائق البلاط الملكي، ملفة رقم 311/2737، تقرير القنصلية العراقية في اسطنبول الى وزارة الخارجية في 10 تشرين الأول 1949، ص 20.
- Düman, op.cit, s. 165; Jacob Abdi, Israel and Turkey, Journal of thecenter for conflict studies, University of New Brunswick, fall, Canada, 1995,
- دلكو، وثائق البلاط الملكي، ملفة رقم (311/2737)، الصادر السابق، 3 نيسان 1949
- ديفيد بالمر سيزر، "سياسات تركيا الامنية"، دولمات ستراتيجية، سلسلة رقم 37، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1981
- شوقي سيفو، المثلث الايراني العلاقات السرية الايرانية- الامريكية الإسرائيلية، ترجمة غازي السعدي، ط1، دار الجليل، عمان، 1983.
- محمد نور الدين، "التحالف التركي- الإسرائيلي وتأثيراته على الامن القومي العربي"، مجلة دولمات دولية، مركز الدولمات الدولية، العدد 15،

بغداد كانون الثاني 2002

- ابراهيم خليل العلاف، نحن وتركيا دولتان وبحر، سلسلة شؤون اقليمية رقم 18 مركز الدولات الاقليمية جامعة الموصل ،.
- لمزيد من التفصيل ، يظر : وثائق البلاط الملكي، ملفة رقم 311/2737 كتاب المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية الرقم 60/ 60/ 13 حول العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا واليهود في 24 نيسان 1949.
- احمد نوري النعيمي، تركيا والوطن العربي، الجماهيرية العظمى، طرابلس، 1998
- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المعمول... قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب والنشر ط1 بيروت، 1997
- احمد يوسف القرعي، "تركيا تحديات الموقع الحيوي في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية العدد 86 القاهرة تشرين الثاني 1986.
- ابراهيم خليل احمد واخرون، تركيا المعاصرة، مركز الدولات الاقليمية جامعة الموصل، 1988.
- عمر كوركجي واغلو، الرأي العام التركي – اتجاهات لاميتن نحو القضايا العالمية، بحث مقدم الى المؤتمر الثالث للعلاقات العربية- التركية 25-28 نيسان 1985 ترجمة صلاح سليم علي، مركز الدولات الاقليمية جامعة الموصل، 1987.
- محمود علي الداود "العلاقات العربية- التركية والعوامل المؤثرة فيها"، مجلة المستقبل العربي، العدد 45 بيروت، 1982
- موفق بني المرجة، صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الاسلامية، دار الكويت للصحافة ط1، الكويت، 1984
- محمد خليفة "الجيش والسياسة في بلاد اتاتورك"، مجلة اليوم السابع، العدد 289، 1989.
- حميد وزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة حسين عمر ط2، المركز الثقافي العربي، أبوظبي، 2009.
- وصال نجيب العزاوي، "ابعاد التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي"، دولات استراتيجية، مركز الدولات الدولية جامعة بغداد، 1998.
- ابراهيم خليل العلاف واخرون، العلاقات التركية- الصهيونية وانعكاساتها على الامن القومي العربي، مركز الدولات الاقليمية بالتعاون مع بيت الحكمة جامعة الموصل، كانون الاول 1998.
- اسين كلابي واغلو، "السياسة الخارجية التركية إزاء الامن الاقليمي والتعاون في الشرق الأوسط: العلاقات العربية- التركية إلى اين"، مجلة المستقبل العربي، العدد 242 السنة 21 بيروت، 1999.

القانون الدولي الإنساني وحماية اللاجئين من النزاعات الدولية

د.محمد سليم الرواشدة / جامعة البلقاء التطبيقية / كلية الاميرة عالية الجامعية / قسم العلوم الاساسية الإنسانية

أ.حازم مجاهد عمار / باحث دكتوراه / علوم سياسية/ جامعة لانجو / مقاطعة قانسو/ الصين

المستخلص:

تقدم هذه الدراسة رؤية واضحة لأهمية القانون الدولي الإنساني في حماية اللاجئين من النزاعات المسلحة الدولية وأهمية اللجوء، الذي حظي باهتمام كبير في مختلف المنتديات الدولية مؤخرًا. تشكل أزمة اللجوء تحديًا كبيرًا للمجتمع الدولي بسبب اتساع نطاقها والتأثيرات السلبية التي تتركها على العديد من الدول، وخاصة الدول المضيفة. يمكن أن تكون هذه الآثار سياسية أو اقتصادية أو تتعلق بالأمن وحتى ديموغرافية، مما يضر في النهاية باللاجئين المقيمين في تلك البلدان.

تهدف الدراسة إلى توضيح معنى الحقوق والحمايات الممنوحة للاجئين، واستكشاف الجذور التاريخية لحق اللجوء، ومناقشة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. المنهجية المستخدمة في هذه الورقة هي نهج وصفي تحليلي واستقرائي يُطبق على نصوص القانون الدولي.

تُبرز نتائج الدراسة أن عملية اللجوء هي حق مدني مشروع للأفراد المعرضين للنزاعات الدولية. علاوة على ذلك، يرتبط حق اللجوء ارتباطًا وثيقًا بسيادة الدولة، مما يمكن أن يكون عقبة أمام توفير اللجوء. تمت الإشارة أيضًا إلى التحديات المادية التي يواجهها اللاجئون.

في الختام، اكدت الدراسة على ضرورة تطوير اتفاقيات دولية جديدة وعادلة لمعالجة الظاهرة المتطورة للجوء الدولي. يدعو إلى إنشاء آلية محددة بوضوح ومراجعة القوانين الإنسانية الدولية بين جميع الدول من أجل تقاسم المسؤولية بفعالية وإيجاد حلول لقضايا اللجوء. أخيرًا، من الضروري معالجة المشكلات الأساسية التي تؤدي إلى الحروب بين الدول، والتي تخلق الحاجة إلى اللجوء.

الكلمات المفتاحية: القانون الدولي الإنساني، النزاعات الدولية، حماية اللاجئين، حقوق الإنسان.

Abstract:

This study provides a clear view of the importance of international humanitarian law in protecting refugees from international armed conflicts and the significance of asylum, which has gained considerable attention in various international forums recently. The asylum crisis poses a significant challenge to the global community due to its increasing scale and the negative impacts it has on many countries, particularly host nations. These effects can be political, economic, security-related, and even demographic, which ultimately harm the refugees residing in those countries.

The study aims to clarify the meaning of the rights and protections afforded to refugees, explore the historical roots of the right to asylum, and discuss relevant international conventions. The methodology employed in this paper is an analytical and inductive descriptive approach applied to the texts of international law.

The study's findings highlight that the asylum process is a legitimate civil right for individuals exposed to international conflicts. Furthermore, the right to asylum is closely tied to state sovereignty, which can be an obstacle to providing asylum. The material challenges faced by refugees have also been noted.

In conclusion, the study emphasizes the need for developing new and equitable international agreements to address the evolving phenomenon of international asylum. It advocates for establishing a clearly defined mechanism and revising international humanitarian laws among all countries in order to effectively share the responsibility and find solutions to asylum issues. Finally, it is essential to address the underlying problems that lead to wars between nations, which create the need for asylum.

Keywords: International Humanitarian Law, International Conflicts, Refugee Protection, Human Rights.

المقدمة

إن الهدف الأساس والمنشود من اعداد هذا البحث هو ابراز الاهمية والدور التي يتسم بها القانون الدولي الإنساني بحماية ورعاية اللاجين, حسب ما جاء في إتفاقيات جنيف لعام 1949, وما يخص بروتوكولاتها وانظمتها للعام 1977. هذا وسوف نتطرق الى توضيح الفوارق من خلال نظر اللاجين والاشخاص المهجرين داخل بلدانهم, مع توضيح دور احد فروع القانون الدولي والذي من دوره حماية هذة الفئات من الشعوب المتضررة حالة وقوعهم ضحية للنزاعات المسلحة. حيث تشكل قضية اللجوء واللاجيين او النزوح إحدى أكثر القضايا إلحاحاً التي تواجة المجتمع الدولي ككل, كون هذة الفئة من المجتمع الاكثر تماساً مع الاحداث والمعاناة سواء كان ذلك نتيجة لصراع, او اضطهاد. او غير ذلك من الانواع المختلفة لانتهاكات حقوق الانسان.(Gasser, 1993, p.18).

منذ الازل, وحتى وقتنا الحاضر, تمخضت اهوال الحروب والازمات عن رعب, قتل, معاناة ودمار يعجز الانسان عن وصفه, لملايين البشر حول العالم من مدنيين او عسكريين على حد سواء. حيث تعرضت اجيال كاملة للتشوية والصدمات جراء عنف الحروب وانتهاكاتها وقسوتها. حيث تمزقت أسر باكملها وانفصمت عراها, ودمرت المدن وموارد الرزق وتلاشت الآمال لاعداد بشرية هائلة لا حصر لها من رجال واطفال ونساء. حتى وأن صورت الحروب بطرق مثالية في الحكايات والروايات والقصص للتحرر والثورات والبطولات والفتوحات, لا يمكن ابداً لأي شخص عاش تلك اللحضات فعلياً بنزاعها المسلح أن يهرب من شعوره بالصدمة العميقة والعذاب الشديد وزعزعة الاستقرار التي مر بها. لذلك تعتبر الحروب وإن كانت سمة إنسانية حصرية, فهي بطبيعة الحال لا إنسانية. ما تمخض من الآم مروعة ويأس شديد لدى ضحايا الحروب, ومن هنا قاد إلى ميلاد القانون الدولي الإنساني والذي يعتبر فرع من القانون, خرج الى النور في ساحات المعارك الماضية والحاضرة ليخفف عن عبء المعانة البشرية في النزاعات المسلحة, واليوم تعتبر اتفاقيات جنيف من أهم الاتفاقيات والمعاهدات التي تبنت حماية الافراد في النزاعات المسلحة.

علاوة على ما تقدم, نود الاشارة الى أن القانون الدولي الانساني, يعتمد نهجاً شاملاً يهدف الى الحفاظ على حياة السكان المدنيين كافة. إذا لم تذكر فيه مسألة ترحيل السكان المدنين إلا نادرا, فإن ذلك لا يعني إطلاقا أنه لا ينص على الحماية القانونية, إذ أن احترام القانون ينبغي على العكس أن يسهم في تفادي الترحيل القسري.

وبطبيعة الامر, اذ انه لا يمكن ان تكون الحماية القانونية شاملة وكاملة, بل حتى لو روعيت جميع قواعد القانون الإنساني لجرت عمليات ترحيل السكان. ومع ذلك, فإن من شأن احترام القواعد ذات الصلة أن يسمح بتفادي معظم حالات الترحيل التي تسببها الحرب, إذ أن الحرب هي اليوم السبب الرئيسي للترحيل القسري للسكان.

ولذلك, فمن الضروري أن تصبح الدول التي لم تلتزم بعد باتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين أطرافاً في هذه الصكوك, وأن يفي المتحاربون بالتزاماتهم ويطبقون القواعد التي تعهدوا بمراعاتها تطبيقاً أميناً.

قد تؤدي معظم التطورات الهائلة والسريعة التي يشهدها العالم اليوم في العلوم والتكنولوجيا, وخصوصاً التقدم الهائل في المجال السيبراني وعلاقات القوة وفنون الحروب المختلفة على غرار الماضي من حيث الاستخدام التكنولوجي في الحروب على الاستقطاب الى التشكيك في قدرة القانون الدولي على المؤائمة في السيطرة والتنظيم للسلوك البشري, خصوصاً اثناء الحروب والازمات.

وينبغي أيضاً الإشارة في هذا الصدد إلى الدور الخاص الذي تؤديه اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمصلحة اللاجئين والأشخاص المهجرين, إذ أنه دور يجمع بين التدخل القانوني والعمل الميداني. وعلاوة على ذلك, يرد فيما بعد شرح لاختصاص المؤسسات الأخرى الأعضاء في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

ونستهل دراستنا بذكر بعض الأفكار الأساسية للقانون الدولي الإنساني, ثم نشرح باختصار اختصاص اللجنة الدولية, ونتناول إشكاليات اللاجئين والأشخاص المهجرين بالبحث من ناحية قانونية ومؤسسية, ونعرض في الختام بعض الملاحظات المتعلقة بالتفكير السائد حالياً بشأن الأشخاص المهجرين.

ونظراً لأهمية قضية اللاجئين في المجتمع الدولي المعاصر وأثرها على الأمن والسلم الدوليين وكذلك لأهمية الدور التي تقوم به في وقتنا المعاصر المنظمات الدولية الحكومية وخصوصا المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بتوفير الحماية القانونية الدولية والمساعدة الإنسانية لملايين البشر من اللاجئين والنازحين داخل بلدانهم، وغيرهم من الفئات التي تدخل ضمن ولايتها، وللازدياد الملحوظ في أعداد اللاجئين والنازحين داخليا بسبب كثرة الحروب والصراعات الدولية والداخلية، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والكوارث البيئية، كل ذلك يؤدي إلى اضطرار العديد من الأشخاص إلى الفرار من بلدانهم الأصلية أو بلد الإقامة المعتادة واللجوء إلى دول أخرى هرباً من الاضطهاد، وطلباً للحماية ومن أجل العيش بكرامة وسلام".

لذلك سوف نتطرق في هذا البحث لمفهوم حق اللجوء في القانون الدولي العام وتمييز اللاجئ عن غيرة من الفئات المشابهة له، وسوف نتناول الحديث عن ماهية حماية اللاجئين والأساس القانوني لها.

ومن اهم مسوغات واهداف هذا البحث ان يصبح رفيقاً مفيداً لافراد القوات المسلحة وجميع العاملين في مجالات الخدمات الانسانية والمسؤولين عن صنع القرار ووضع السياسات العامة والاكاديميين والطلبة بمختلف المستويات التعليمية, كما نأمل من تحقيق هذا الهدف المنشود على ان يساعد على تعزيز فهم قواعد القانون الدولي الإنساني وتنفيذة ومن ثم الإسهام في حماية كرامة الفئات الاكثر تعرضاً لمخاطر النزاعات المسلحة, وذلك لصالح البشرية جمعاء.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة هذة الدراسة في الحديث عن حقوق اللاجئين من النزاعات المسلحة في مختلف انحاء العالم والتي اودت بحياة الملاين من الضحايا المدنيين, ودور القانون الدولي الانساني في حمايتهم. حيث اضحت الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان شائناً مألوفاً في الكثير من النزاعات. ففي ظل مثل هذة الضروف, يمكن ان تشكل بعض هذة الانتهاكات الى إبادة جماعية او جرائم حرب او جرائم ضد الإنسانية. حيث ارتأينا الى التركيز على هذه القضية والتي جاء بسبب التزايد الكبير في أعداد اللاجئين حول العالم ممن تركوا بلادهم وموطنهم الأم بسبب الحروب والصراعات مع قلة الجهود الدولية المبذولة للتخفيف من معاناة تلك الفئة.

من هنا جاءت مشكلة الدراسة في سؤال بارز وجوهري؟

هل نستطيع القول أن القانون الدولي الانساني والمنظمات الدولية المختصة في حماية اللاجئين اعترفوا للاجئين بمركز قانوني يمكنهم من الاستفادة من الحماية الدولية للاجئين بشكلها العادل؟ وما مدى فاعلية وتأثير الدور الذي يقوم به القانون الدولي الانساني والمنظمات الدولية في حمايتهم؟

اهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتطرق إلى أحد أهم أدوار منظمة الأمم المتحدة في المجتمع الدولي، يمكن لنا في هذا المجال تقسيم اهمية الدراسة الى قسمين: علمية وعملية.

الاهمية العلمية: تتمثل الاهمية العلمية لهذة الدراسة وذلك للمساهمة بتوفير دراسة علمية حديثة قد تفيد الدارسين والباحثين والقراء واصحاب الاختصاص, هذا و كون هذة الدراسة تعالج قضية تعتبر من اهم القضايا الانسانية على الاطلاق وذلك على الصعيدين الاقليمي والدولي.كما تعد هذة الدراسة اضافة للادبيات السابقة في المجال ذاته, بما تحتوية من تحليل شامل ودقيق.

الاهمية العملية: تكمن الاهمية العملية لهذة الدراسة في محاولتها في تسليط الضوء على جهود ودور القانون الدولي والعالم في حماية ورعاية اللاجئين والمحافظة على حقوقهم, ومن جهة اخرى التأطير القانوني لحقوق اللاجئين والنازحين منذ ابرام معاهدة الامم المتحدة لحقوق اللاجئين 1951 والملاحق الاخرى 1967, حيث يسعى المجتمع الدولي الى تأطير وتطوير المعايير الدولية المتعلقة برفع مستوى حماية ورعاية اللاجئين في مختلف انحاء الدول المستظيفة. وعلاوة على ما تقدم نرى بأن هناك دور اخلاقي يقع على عاتق المجتمع الدولي يتجسد من خلال رفع مستوى الاهتمام من قبل المجتمع الدولي في قضايا اللاجئين وحقوقهم.

أي أن هذه الدراسة تنطوي على رسالة مفادها ضرورة الاهتمام بحماية اللاجئين من خلال ادراجها ضمن أولويات المنظمات الدولية وأسس عملها كما تتضمن الدراسة دعوة واضحة للاهتمام بالدراسات ذات الصلة بحقوق اللاجئين وحمايتهم والحفاظ على حرياتهم.

أهداف الدراسة:

جاء هذا البحث لتحقيق عدة أهداف ومن اهمها التعرف على حقوق اللاجئين في ظل القانون الدولي الإنساني والمنظمات الدولية العاملة في هذا المجال, حيث تسعى الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف نجمل اهمها كالتالي:

- المساهمة في نشر ثقافة القانون الدولي الإنساني بين الشعوب.
- التعرف على الإطار القانوني وآلية الحماية للقانون الدولي الانساني والمنظمات ذات الاختصاص.
- بيان وتحديد الاطار العام المفاهيمي للقانون الدولي الانساني والمنظمات التابعه له والمنظمات الرسمية والخاصة العاملة في مجال حقوق الانسان وآليات التنفيذ.
- الوقوقف على الدور الرئيس والفعال للقانون الدولي الانساني والمنظمات الاخرى في مجال حماية ورعاية اللاجئين.
- تحليل الدور الذي يمارسة القانون الدولي الانساني والمنظمات ذات الصلة وجميع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في حماية حقوق اللاجئين وتوفير أليات الرقابة التي تضمن ذلك.

اسئلة الدراسة: تسعى هذة الدراسة الى الاجابة عن السؤال الرئيس القائل: ما هي حقوق اللاجين في القانون الدولي الانساني والمنظمات الدولية الاخرى.وما هي الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والاقليمية الناظمة لحقوق اللاجئين؟

يندرج هنا مجموعة من الاسئلة الفرعية في هذا المجال وهي كالتالي:

- ماهية القانون الدولي الإنساني وآلية تطبيقه؟
- ما هي اهم المبادى المشتركة بين الشريعة الاسلامية والقانون الدولي الإنساني لحماية اللاجئين
- ما هو دور القانون الدولي والمنظمات الدولية في حماية اللاجئين؟
- ما شكل ونوع الحماية التي يكفلها القانون الدولي لحماية اللاجئين؟

حدود الدراسة:

الحد الزماني : جاء تركيز هذة الدراسة على الفترة الزمنية بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد بعد العام 1951 بعد صدور اول قانون دولي يختص في حماية اللاجئين من الحروب والازمات, تلك الفترة التي شهدت التأطير القانوني والبداية الحقيقة للحماية الدولية لحقوق اللاجئين تحت مسمى(اتفاقية الامم المتحدة لحماية اللاجئين), هذا جاء بعد حل المنظمة القديمة الاوروبية في العام 1951.

الحد المكاني: تركز هذة الدراسة على البيئة الداخلية والخارجية الدولية التي تشمل في اطارها تفاعلات احداث اللجوء وحقوق اللاجئين, وما يترتب عليها من ادوار وتداعيات والتزامات اخلاقية انسانية على مختلف الصعد الاقليمية والدولية, من منظمات دولية لحقوق الانسان, جمعيات, وغيرها, في الاطار العام ضمن القانون الدولي الإنساني.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في دراسته على أكثر من منهج لعونه على البحث والتحليل، فمثلا تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي في نصوص القانون الدولي العام والمصادر التاريخية التي تضمنت هذا الحق وهو (حق اللجوء) ومقارنتها بالواقع القائم في عصرنا الحديث.وايضاً بالمنهج المقارن من أجل عقد المقارنات بين جهود الأجهزة المختلفة داخل الأمم المتحدة في مجال حماية اللاجئين, بهدف التحقق من جهود كل منها والوقوف عليها على نحو محدد، كما تمت الاستعانه بمنهج صنع القرار، وهذا يفيد في دراسة وتحليل القرارات الأممية ذات الصلة بحقوق اللاجئين، كما استفاد من المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل الجهود الأممية في مجال ورعاية حقوق اللاجئين.

اشكالية البحث :

تكمن اشكالية هذا البحث في المحاولات الحثيثة في البحث عن موضوع شائك وهو موضع الحماية الدولية للاجئين والاجابة على تساؤل صريح ومباشر (ما دور القانون الدولي العام في حماية اللاجئين؟).

ما يميز هذة الدراسة:

ما يميز هذة الدراسة بأنها ركزت على بيان وتوضيح الدور المحوري للقانون الدولي الإنساني والذي يعتبر اليوم واحداً من اكثر فروع القانون الدولي كثافة في المجالات العملية والمتابعة والتدوين وبالتالي, نستطيع القول, فإن مصادر القانون الدولي الإنساني هي تلك المعاهدات المنطبقة على النزاعات المسلحة التي ركزت عليها الدراسة, فعلى سبيل المثال: حالات النزاع المسلح الدولية، والتي تمثلت في نقل وتحليل اهم مصادر القانون الدولي الإنساني المنطبق في اتفاقيات جنيف الأربع لعام1949م, ، وبروتوكولاتها الإضافية, واتفاقيات الأسلحة مثل اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة لعام 1980م, أو اتفاقية الذخائر العنقودية لعام 2008م.أما أحكام القانون الدولي الإنساني التعاهدية المنطبقة على النزاعات المسلحة غير الدولية فهي أقل تطوراً، وأهم مصادرها المادة الثالثة المشتركة، وفي ظروف معينة البروتوكول الإضافي, ونظراً لأن النزاعات المسلحة المعاصرة أغلبها غير دولي، فهناك اعتقاد متزايد بأن مجالات معينة من أحكام القانون الدولي الإنساني التعاهدية التي تنظم هذه الحالات قد تحتاج إلى مزيد من التعزيز أو التطوير أو التوضيح.

الدراسات السابقة:

د. عمر محمد المخزومي,**2009**, **القانون الدولي الانساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية**, اشار في كتابه الحرب, بان الحرب واقع لازم الإنسان منذ بدء الخليقة، وقد اتسمت الحروب قديماً بالقسوة والوحشية، والتي عادت بالمعاناة والآلام الشديدة على بني البشر، مما دفع الإنسان إلى التفكير لوضع حد لهذه الحروب، أو على الأقل التخفيف من آلامها وقسوتها، وقد شهد التاريخ العديد من المحاولات التي تهدف إلى تنظيم قواعد الحرب وسلوك المتحاربين ـــــ لاسيما اتفاقيتا جنيف لعام 1864 و 1929 وغيرهما العديد من الاتفاقيات.

واشار الكاتب الى ان جرائم الحرب التي ارتكبت أثناء النـــزاعات التي أدت إلى تفكك يوغسلافيا السابقة وخلال حرب الإبادة في رواندا عام 1994، قد أوضحت بصورة خاصة عجز المجتمع الدولي عن معاقبة المسئولين عن انتهاك القانون الدولي الإنساني، مما حدا بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإصدار قراراته المتعلقة بإنشاء محكمتين جنائيتين دوليتين.

جاس واشفورت، أفريقيا والقانون الدولي الإنساني: كلما تغيرت الأشياء، بقيت على حالها، المجلة الدولية للصليب الأحمر، آب/ أغسطس 2016.

في دراسة تحليلية، يقدم جاس واشفورت، وهو محاضر في القانون في جامعة إسكس البريطانية, محاولة للإجابة عن معضلة لماذا تظل مساهمة القارة الأفريقية محدودة للغاية في النقاش العالمي حول القانون الدولي الإنساني. فقضايا القانون الدولي الإنساني لا تظهر ظهوراً بارزاً في الجدل حول النزاع المسلح في داخل أفريقيا، والدول الأفريقية وسكان القارة لا يشاركون مشاركة ذات قيمة في النقاش العالمي حول القانون الدولي الإنساني.

توماس فوستر، أسئلة القانون الدولي الإنساني القديمة ووجهات نظر حديثة: حول صلة القانون بالنزاع المسلح، المجلة الدولية للصليب الأحمر، شباط/ فبراير 2016.

حيث اشار الكاتب الى مسألة جدلية هي ما إذا كان للقانون الدولي الإنساني أثر في سير النزاعات المسلحة أم لا. فيزعم المتشككون أن القانون الدولي الإنساني لا قيمة له فعليًّا في تحديد سلوك الدولة في النزاع المسلح. أما مناصرو القانون الدولي الإنساني فيوجهون الأنظار إلى أهميته في تخفيف حدة المعاناة الناجمة عن الحرب.

تنظر هذه الورقة البحثية، التي كتبها الباحث القانوني توماس فوستر، في البحث المعرفي المعاصر الذي أنجزه مؤرخون ومتخصصون في العلوم السياسية واقتصاديون ومحامون الذي يطعن في السرديات التقليدية التي يثمنها كل من المتشككين في القانون ومناصريه على حد سواء. ثم تناقش الورقة آثار هذه المناهج في الفهم المعاصر لدور القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة القائمة. وتتيح وجهات النظر الجديدة فهمًا أوسع نطاقًا للقضايا المركزية الخاصة بالقانون الدولي الإنساني، كما تتيح لنا طرح أسئلة ذات صلة أوثق عند النظر إلى القانون بغية وضعها موضع التطبيق من أجل حماية المدنيين.

لورانس هيل كاوثورن، الحقوق تحت مظلة القانون الدولي الإنساني، المجلة الأوروبية للقانون الدولي، المجلد 28، العدد 4، تِـــشْرِين الثاني 2017

جاء في هذا البحث عن فكرة «الحقوق» تحت مظلة قانون الحرب، من الناحية التاريخية، إلى حقوق الدولة أو المتحاربين، بمعنى الحق في الاشتراك في العمليات غير المسموح بها بموجب قانون السلم. أما المعنى المختلف لحقوق الأفراد فقد كان غائبًا عن تلك الاعتبارات التقليدية للقانون، وسواء منح الأفراد حقوقًا (على سبيل المثال حقوق لأسرى الحرب في معاملة إنسانية، وحق المدنيين في ألا تستهدفهم الهجمات) بموجب القانون الدولي الإنساني المعاصر فإنها ما تزال موضوع سجال.

جميلا كارون، متى يكون النزاع دوليًّا؟ حان الوقت لمعايير سيطرة جديدة في القانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصليب الأحم ,2016.

يبين هذا المقال درجة السيطرة التي ينبغي للدولة أن تمارسها على مجموعة مسلحة التي من شأنها أن تكون عاملًا لنشوب نزاع مسلح دولي وتدويل نزاعات مسلحة غير دولية في القانون الدولي الإنساني. وفي المقال، تشرح جميلا كارون، وهي محاضرة القانون الدولي في جامعة جنيف، الأسباب وراء التمييز بين هذين النوعين من التوصيف، وتُفصِّل خصائص كل اختبار منهما، بتوظيف منهج مبتكر.

تقترح المؤلفة معايير جديدة للسيطرة لكل من إشعال فتيل النزاع وتدويله، رافضة معايير السيطرة الفعلية والسيطرة الإجمالية في ما يخص التدويل المقترح من قِبل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. على سبيل المثال، في ما يخص تدويل نزاع مسلح غير دولي، يقترح الكاتب معيار سيطرة عامًّا وصارمًا. وفي النهاية، يتناول هذا المقال قضايا خاصة مثل السؤال الصعب الخاص بدرجة السيطرة المطلوبة لتنفيذ عملية احتلال من خلال جماعة مسلحة.

نيلس ميلزر,القانون الدولي الإنساني مقدمة شاملة,2016, يهدف هذا الكتاب إلى دعم وتعزيز المعرفة بالقانون الدولي الانساني بين الاكاديميين والقضاة وحملة السلاح وموظفي المنظمات الإنسانية غير الحكومية والمنظمات الدولية ووسائل الاعلام, إذ يعرض هذا المرجع لمسائل معاصرة تتصل بالقانون الدولي الإنساني بطريقة شاملة يسهل الاطلاع عليها, وفقاً لقراءة اللجنة الدولية للقانون الدولي الإنساني بفضل تنسيقه وأسلوبه الخاص، بل يهدف ايضاً الى تلبية احتياجات الاشخاص بمختلف درجاتهم العلمية, والمهتمين بالمسائل القانونية لحماية اللاجئين.

ماهية القانون الدولي الإنساني وآلية تطبيقه:

القانون الدولي الإنساني هو حل وسط بين طرفين هما المبادى الاساسية الإنسانية والضرورة العسكرية, حيث يشكل هذان المبدآن شكل وقواعد القانون الدولي الإنساني. إن القانون الدولي الإنساني هو إفراز لمجموعة من القيم والمبادىء الاخلاقية والتي تدعو في إطارها العام الى نبذ الحروب بين الدول والشعوب, والعودة الى الحل السلمي, للمشكلات التي تنشاء بين الدول.

يعود استخدام تعبير القانون الدولي الإنساني الى الفقية ماكس هيبر, رئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر الاسبق, حيث اضحى هذا التعبير هو المعمول به على مستوى الفقه الدولي, كما انه اصبح ذو طابع رسمي, حيث ورد ذكره في المؤتمر الدبلوماسي في مدينة جنيف عام 1974,لتأكيد وتطوير القانون الدولي الإنساني والمطبق في النزاعات المسلحة. (سرور,2003).

يقوم القانون الدول الإنساني على تنظيم العلاقات بين مختلف دول العالم والمنظمات الدولية العاملة في مجال حماية ورعاية حقوق الإنسان, حيث يعتبر فرع من فروع القانون الدولي العام, والذي يتالف من قواعد ومواد تسعى في اوقات الحروب والازمات والتراعات المسلحة او لاسباب انسانية الى حماية الافراد الذين يتعرضون للاعتداءات والتروح والهجرة من اماكن الصراع الى اماكن اكثر امناً. وبعبارة اخرى يتكون القانون الدولي الأنساني من مجموعة من قواعد المعاهدات او القواعد العرفية الدولية,(اي القوعد التي انبثقت من ممارسات الدول وجاءت انطلاقاً من شعورها بالالتزام) والذي يهدف على وجه الخصوص الى القضايا الإنسانية العالقة جراء الحروب المسلحة, سواء كان ذا طابع دولي او غير دولي.

على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الامم المتحدة منذ تأسيسها عام 1945وبعد صراع مرير واجتماعات توصلت الامم المتحدة الى مبداء تحريم القوة او استخدامها في العلاقات الدولية طبقاً لما جاء في المواد 2/4 من ميثاق الامم المتحدة, وعلاوة على ذلك تم التوصل الى اتفاقيات جنيف الاربع للاعوام, 1949, 1951, وبرتوكولاتها عام 1977, والتي جاء ضمن موادها التاكيد على تحريم الحروب والعمل على التخفيف من أثارها وحماية اللاجين من جراء هذة الحروب.

القانون الدولي الإنساني: هو عبارة عن مجموعة من القواعد والمواد المنظبطة التي ترمي وتهدف الى الحد من آثار التراعات المسلحة لدوافع إنسانية.حيث يحمي هذا القانون الافراد الذين لا يشاركون مباشرتاً او بشكل فعال في الاعمال العدائية او اللذين كفوا عن المشاركة في التراعات المسلحة بشكل واضح,كما انه يفرض قيوداً على وسائل الحرب وأساليبها, وهنا تجدر الاشارة الى أن القانون الدولي الإنساني يعرف ب "قانون الحرب" و قانون التراعات المسلحة"

ويذهب رأي اخر لتعريف القانون الدولي الإنساني بانه: مجموعة قواعد القانون الدولي التي تستهدف في حالات التراع المسلح, حماية الاشخاص اللذين يعانون من ويلات هذا التراع, او في اطار اوسع حماية الاعيان التي ليس لها علاقة مباشرة في التراع. (ستانيسلاف,1984).

اذ بعد هذا الاستعراض يمكن الاستخلاص بأن القانون الدولي الإنساني هو عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية, الآمرة والملزمة ذات الطابع الدولي الإنساني والتي اقرها المجتمع الدولي بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية الشارعة, والعرف الدوليوالتي تهدف الى حماية الاشخاص والاعيان من جراء العمليات العدائية المسلحة.

"وتعد المعرفة بالقانون الدولي الإنساني شرطاً لاحترامه. فعندما تصبح الدول أطرافاً في اتفاقيات جنيف لعام 1949م والبروتوكولين الإضافيين إليها لعام 1977م، فإنها تلتزم بنشر أحكام هذه الصكوك على أوسع نطاق ممكن سواء في وقت السلم أو في فترات التراع المسلح، بحيث تصبح معروفة للقوات المسلحة وللسكان ككل، وتنطوي صكوك القانون الدولي الإنساني الأخرى أيضاً على التزام من هذا القبيل، وعلى الرغم من أن مسؤولية نشر المعرفة بالقانون تقع على عاتق الدول في المقام الأول، فثمة منظمات أخرى مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعمل بالتعاون مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر واتحادها الدولي تمتلك تفويضاً يخولها مساعدة الدول في هذه المهمة، وينبغي تشجيعها على اتخاذ مبادرات لتحقيق هذا الغرض."

مفهوم حق اللجوء في القانون الدولي العام

هنالك تعاريف متعددة لمصطلح الحق في اللجوء أو حق الملجأ منها تعريف معهد القانون الدولي الذي عرفة بأنه الحماية التي تمنحها الدولة لأحد الأجانب الذي جاء يطلبها في إقليم تلك الدولة أو في مكان أخر يتعلق ببعض أجهزتها الموجودة في الخارج، وعرف أيضا بأنه نوع من الحماية الدولية التي يؤمنها القانون الدولي للشخص الذي يعاني من الاضطهاد والقهر في وطنه بسبب اختلافه مع النظام السياسي في المعتقد أو المذهب وكذلك بأنه حق الفرد الذي توفرت فيه صفة اللاجئ في التمتع بالحماية القانونية ذات الطابع المؤقت التي تمنحها دولة ما تسمى (دولة الملجأ) سواء داخل إقليمها المادي أو في أماكن معينة تقع خارجة.

ومن هذه التعاريف يمكن القول إن حق اللجوء يتطلب توافر العناصر التالية:

1.أن يكون الشخص خارج موطنة الاصل أو بلد الإقامة المعتادة.

2. عدم وجود طمائنينة او خوف.

3.التعرض للتهديدي والاضطهاد.

"لا يستطيع أو لا يرغب في حماية البلد الأصل أو بلد الإقامة المعتادة بسبب ذلك الخوف. وعليه نجد أن المواثيق الدولية التي تطرقت لمفهوم اللجوء ركزت على حق اللجوء كحق موضوعي بغض النظر عن هوية المتمتع بهذا الحق ومن هذه المواثيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948م الذي نص في المادة (14) فقرة (1) منه بأن الكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هربا من الاضطهاد ".

وفي الفقرة (2) على أنه ولا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها".

ونجد أن "المادة (14) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد أثبتت حق اللجوء كقاعدة دولية إلا أنها استثنت من التمتع بهذا الحق فئة المتهمين بارتكاب جرائم عادية أو أعمال تناقض مبادئ الأمم المتحدة وأهدافها.

وعلى نفس المنوال نصت المعاهدة الأمريكية لحماية حقوق الإنسان المنعقدة سنة 1969م على أنه لكل شخص الحق في أن يطلب ويمنح ملجأ في قطر أجنبي، وفقا لتشريعات الدولة والاتفاقيات الدولية، إذا كان ملاحقا بجرائم سياسية أو جرائم عادية ملحقة بها" .

أما تعريف اللاجئ وكما وضح سابقا، فقد كان تحديد مفهوم اللاجئ بعد الحرب العالمية الأولى، يتم بصورة خاصة وذلك بالعودة إلى جنسية اللاجئ الأصلية، ثم تولى معهد القانون الدولي وضع تعريف للاجئ وعرفة بأنه كل شخص الذي نتيجة أحداث سياسية وقعت على إقليم دولته، غادر إما بصفة إرادية أم لا هذا الإقليم وبقي مبعدا، والذي لم يكتسب أية جنسية جديدة، ولا يتمتع بأية حماية دبلوماسية الآية دولة). في حين أن طريقة تحديد مفهوم اللاجئ بعد الحرب العالمية الثانية تغيرت، وذلك بعد أن اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بتبني تعريف (عام) للاجئ، وتم النص عليه في النظام الأساسي لسنة 1950م للمفوضية

السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الملحق بالقرار رقم 428 (5) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 ديسمبر / كانون الأول سنة 1949)، كما تم النص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين سنة 1951 والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين والملحق بها لسنة 1967م وقد صيغ التعريف بصيغ متشابهة تقريبا في الاتفاقية والبروتوكول الملحق بها.

وعرفت "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) اللاجئ الذي يدخل ضمن ولايتها، بموجب نظامها الأساسي في الفقرة 6- (ثانياً) بأنه: أي شخص يوجد خارج البلد الذي يحمل جنسيته، بسبب أحداث وقعت قبل أول كانون الثاني / يناير 1951 ونتيجة خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو رأيه السياسي، ولا يستطيع أو أنه نظراً لمثل هذه المخاوف أو لأسباب أخرى بخلاف الأهواء الشخصية، لا يرغب في أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو الشخص الذي لا يستطيع، بحكم أنه لا يتمتع بجنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة سابقاً، أو لا يرغب، بسبب تلك المخاوف أو الأسباب أخرى بخلاف الأهواء الشخصية، في العودة إليه".

المبادى المشتركة بين الشريعة الاسلامية والقانون الدولي الإنساني لحماية اللاجئين:

من خلال البحث والدراسة في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة, والبحث وتتبع كتب التفسير والفقة والسيرة النبوية والتاريخ الاسلامي وجدنا ان هناك احكام ومبادىء عامة ومفاهيم مستقرة في الشريعة الاسلامية حول النزاعات والحروب ومعاملة الضحايا والاسرى واللاجئين كحق واضح المعالم, من احترام وتقدير ومعاملة انسانية لحقوقهم وتقديم كل السبل لكفالة وحماية الاشخاص اللذين يتعرضون للنزاعات المسلحة.

للشريعة الاسلامية دوراً لا يمكن لأحد إنكاره في الدفاع عن حقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء. كما تحتل ضرورة احترام اللاجئين وملتمسي اللجوء وتقدير من يوفرون الملجأ والحماية لهم, ويولي الإسلام عناية خاصة بمعاناة المهاجرين قسراً.

إذ أن الشريعة الاسلامية لا تقر الحرب الا كضرورة تقتضي لذلك, لدفع العدوان واخماد الفتنة. قال تعالى :(فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ) (اية, 194 صورة البقرة). هذة اول اية نزلت في القتال بالمدينة, لذا نجد ان الشريعة الاسلامية عالجت ادارة الحرب بقواعد تحتم وتوجب ضرورة الالتزام في الجوانب الانسانية, فهي في ادارتها للحرب تراعي الضروف التي تفرض كضرورة تفرق بين المعتدي وغير المعتدي.

ان الاسلام يرفض رفضاً قاطعاً حرب الاعتداء من اجل الاستغلال او الاستعمار. قال تعالى: وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ.(اية,190, صورة البقرة).

ويستخدم القانون الإسلامي مصطلح «الأمان» للإشارة إلى الملجأ الذي يوفره المسلمون لغير المسلمين. ولا يجوز انتهاك مثل هذا اللجوء حتى ولو كان الشخص الذي تقدَم له الحماية في حالة صراع مع المسلمين. قال تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ).(اية,6 التوبة). ويرى علماء الفقه الإسلامي أن «الأمان» ينشئ التزاماً لا يحل الرجوع عنه.

وقد ورد في القرآن الكريم وكتب التاريخ العديد من حالات الهجرة التي قام بها المؤمنون والأنبياء. فبعد أن تعرض المسلمون للاضطهاد والتعذيب، هاجروا من مكة إلى الحبشة بأمر من النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) حيث تمتعوا بحماية ملك الحبشة مسيحي الديانة. بل كان النبي محمد نفسه لاجئاً، إذ هاجر هو وأتباعه من مكة في عام 622م للهروب من الاضطهاد، وتلقى كلاجئ الرعاية من المجتمعات التي استضافته. وكذلك النبي إبراهيم، فقد اضطر هو وأسرته أن يهاجروا وقد حماهم الله عز وجل.قال تعالى: (وَنَجَّيْنَاهُ وَلُوطًا إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ), (اية 71, الانبياء).

وكذلك هاجر موسى إلى مدين بعد أن أساء المصريون معاملته، وهناك حصل على المسكن والعمل وغير ذلك من وسائل الراحة. قال تعالى: (فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ),(اية,21,القصص),

وتوضح هذه الآيات القرآنية أن الهجرة من الممكن أن تصبح ضرورة لأي شخص في أوقات الشدائد أو حينما تكون حياة الشخص ومعتقداته في خطر. بل وتطالب بعض الآيات القرآنية من المؤمنين اللجوء إلى خيار الهجرة في مثل هذه الحالات (إن كانت لديهم القدرة على ذلك).قال تعالى : إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا (97) إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا (98) فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ( ).النساء : 97-99).

ويطلب القرآن الكريم من المؤمنين الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بحقوق اللاجئين.قال تعالى: (يَـٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِالۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُمۡ بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ}(اية,1 المائدة).

إذ يقدم مجموعة من الإرشادات الواجب اتباعها عند التعامل مع اللاجئين والمهاجرين، ويثني على الذين يمدون يد العون للناس في الكروب ويطلب من المؤمنين حماية اللاجئين. قال تعالى:(وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ).(اية,100.التوبة).

فالقرآن يقر بحقوق اللاجئين والنازحين داخلياً، ويمنحهم حقوق معينة بما في ذلك الحق في المعاملة الإنسانية [الأنفال: 72-75 والنحل: 41]. كما أنه يدين الأشخاص الذين تتسبب أفعالهم في حدوث هجرة جماعية ويصفهم بأنهم لا يؤمنون بكلام الله [البقرة: 84-86]. وتنص المادة 12 من إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام على: «لكل إنسان الحق، في إطار الشريعة، في حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل بلاده أو خارجها وله إذا اضطهد حق اللجوء إلى بلد آخر. وعلى البلد الذي لجأ إليه أن يجيره حتى يبلغ مأمنه».

كما ينص القرآن الكريم على تشريعات معينة لتقديم المزيد من الدعم للنساء والأطفال، الذين هم أكثر عرضة للخطر [النساء: 2، 9، 36، 75، 98، 127 والإسراء: 34]. علاوة على ذلك، ففي ظل مبدأ العدالة، وهو أساس كل التشريعات الإسلامية [الشورى: 15 والنحل: 90]، يجب توفير المزيد من الدعم للذين يتعرضون للمخاطر نتيجة الهجرة واللجوء. ويسري الأمر نفسه على غير المسلمين أو المعارضين للعقيدة الإسلامية [المائدة: 8].

كما تشكل الصدقات الواجبة مثل الخُمس (وهي خُمس الدخل أو غنائم الحرب التي ينبغي على المسلمين التصدق بها) أو الزكاة (وهو جزء مما يمتلكه المؤمن ويتعين عليه إخراجه للأغراض الخيرية)، وكذلك الصدقات التطوعية، موارد وأموالاً يمكن استخدامها لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين. كما أن ذلك الجزء من الخُمس أو الزكاة الذي يخصص في الأصل لأبناء السبيل واليتامى والمساكين من الممكن أن يتم إنفاقه على المهاجرين واللاجئين.

بعض حقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء في الإسلام، خاصة النساء والأطفال :

- للأشخاص الفارين من الاضطهاد الحق في اللجوء ولهم التمتع بالحقوق المتعلقة بتلك الوضعية.
- يشكل اتخاذ التدابير لتلبية احتياجات هؤلاء الأشخاص واجب عام.
- ينبغي ألا يُترَك اللاجئون عرضة للاضطهاد والظلم.

حقوق النساء والأطفال في الدول المضيفة هي نفس حقوق النساء والأطفال الذين يلجأون إلى تلك الدولة [الأنفال: 75]. وهذا هو السبب الذي جعل النبي يعلن الأخوّة بين المهاجرين والأنصار وقال «أن حقوق المهاجرين هي نفس حقوق من يستضيفونهم». وبعبارة أخرى، يجب توفير الحماية لهؤلاء النساء والأطفال، سواء كانوا بصحبة عائلاتهم أم لا، تماماً مثل النساء والأطفال في الدولة المضيفة، وذلك وفقاً للقوانين المحلية أو الدولية.

اما فيما يتعلق بموضوع الاطفال اللاجئين يجب أن يأخذ في الحسبان مصالحهم الأساسية [البقرة: 220]. ولهم الحق في التنشئة الصحية والتعليم. ومن منظور إسلامي، الأطفال كلهم أبرياء، ويجب تشجيع مواهبهم [النساء: 2–4] ويجب ألا يمارَس أي تمييز ضدهم.

النساء والأطفال، وفقاً لبعض تفسيرات الشريعة، وبما أنهم أكثر عرضة للخطر، يجب أن يعامَلوا معاملة مفضلة (تمييز إيجابي). وقد شدد نبي الإسلام على حقوق النساء والأطفال أكثر من أي فئة أخرى. كما أن الأطفال والنساء اللاجئين هم من أكثر الفئات المحرومة في العالم لذا يجب على المسلمين أن يخصصوا جزءً من جهودهم الخيرية لدعمهم. ومن منظور ديني، فإن كل ما يقدَم لهؤلاء الأفراد هو حق لهم [المعارج: 24، 25].

وهنا نستخلص مما سبق ان الشريعة الاسلامية قد حوت القانون الدولي الإنساني من جميع جوانبه وقواعدة, هذا انطلاقاً من قاعدتها العامة التي تجعل السلام هو أصل العلاقات الإنسانية وذلك لشمول قواعدها لاحكام الدين والدنيا معاً.

ولعل ذلك يعود الى طبيعة الشريعة الاسلامية والتي تتميز بالعموم حيث تشمل قواعدها الاساسية احكام الدين والدنيا وتقوم على العدل والاستقامة والقسط والتوازن. ومن خلال السياق نستطيع القول بان الشريعة الاسلامية استطاعت ان تنظم العلاقات بين الشعوب في السلم والحرب.

هنا استطيع القول بأن الشريعة الاسلامية كان لها الأثر الواضح على مبادىء ومفاهيم القانون الدولي الإنساني من حيث المنظومة الأخلاقية الرائعة التي كرست قواعد النزاعات المسلحة قبل ان يكرسها القانون الوضعي بمئات السنين, هذة المنظومة دمغت الحضارة الاسلامية بمفهوم الإنسانية.

آليات تطبيق القانون الدولي الإنساني

نود الاشارة الى ان آليات تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني والتي نصت عليها اتفاقيات جنيف من خلال الدول الأطراف المتعاقدة، والدولة الحامية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، واللجنة الدولية لتقصي الحقائق، كما تعرف بأنها الآليات والإجراءات التي تتخذها كل دولة على صعيدها الوطني من أجل كفالة تطبيق واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني.

إن الهدف الاساس من وجود القانون الدولي الإنساني هو حماية حقوق الإنسان واحترامه أثناء النزاعات المسلحة والحروب، وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه بمجرد إبرام المواثيق الدولية وانضمام الدول لها، وإنما يمكن تحقيقه من خلال تضمين المواثيق الدولية بآليات تكفل تطبيق واحترام القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف، كما تكفل حماية الأشخاص خلال النزاعات المسلحة، ولقد أوردت اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949م وبرتوكولاها الإضافيان العديد من الآليات التي يمكن من خلالها تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني وتطبيقه على النحو الأمثل.

هنا نود تناول اهم الآليات لتطبيق القانون الدولي الإنساني, من حيث الاسلوب لحماية ضحايا الحرب ومساعدتهم, علاوة على ذلك تبرز هذة الآليات والوسائل واضحة عند الحديث عن الاطراف الموقعة على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في هذا الخصوص الكفيلة باحترام نصوص تلك المواد في القانون الدولي الإنساني, ولكن ارى بأن هناك معضلة اساسية يعاني منها المجتمع الدولي وهي عدم وجود سلطة عليا تتولى مسألة تطبيق القانون الدولي العام, فلا توجد سلطة قضائية او ادارية الزامية, تتولى تقاضي من ينتهك قواعد القانون الدولي الإنساني لكي تفرض العقاب بالشكل القانوني المناسب, هنا أرى بأن الاسباب التي تعيق قيام سلطة في نطاق القانون الدولي عائدة الى تمسك اغلب دول العالم بمبدا السيادة والاستقلال, والتي تعتبر حاجزاً امام إلزام الدول على تطبيق قواعد القانون الدولي اثناء النزاعات المسلحة, وهذا جاء في المادة الثالثة في البروتوكول الملحق للعام 1977, والذي ينص على : ("لا يجوز الاحتجاج بأي من أحكام هذا اللحق– البروتوكول – بقصد المساس بسيادة أية دولة أو بمسئولية أية حكومة في الحفاظ بكافة الطرق المشروعة على النظام والقانون في الدولة أو في إعادتهما إلى ربوعها أو الدفاع عن الوحدة الوطنية للدولة وسلامة أراضيها").

غير أنه ومع تطور المفاهيم الإنسانية عطفاً على المعاناة لضحايا الحروب والنزاعات والتهجير المستمر في اغلب بقاع العالم, برز لنا العديد من المنظمات الدولية الانسانية, والتي بدورها قامت بالدعوة الى تحديد الاعمال التي تعد انتهاكا صارخاً لحقوق الانسان حيث تعد انتهاكا لقواعد القانون الدولي الإنساني, ومن هنا تم وصفها بجرائم حرب ضد الانسانية, وبعد هذة التطورات تم عقد معاهدة روما عام 1998, والتي من مخرجاتها تم انشاء المحكمة الجنائية الدولية(الجنائية الدولية), لمتابعة ومحاكمة مجرمي الحرب ومخالفي قواعد القانون الدولي الإنساني.

هنا وفي هذا السياق نود الحديث عن اهم الآليات لتطبيق القانون الدولي الإنساني والتي نصت عليها اتفاقيات جنيف من خلال الدول الاطراف المتعاقدة, الدولة الحامية, اللجنة الدولية للصليب الاحمر واللجنة الدولية لتقصي الحقائق, كما تعرف ايضاً بانها مجموعة من الآليات والإجراءات التي تتخذها كل دولة على صعيدها الوطني من اجل كفالة وتطبيق واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني.

ويمكن توضيح اهم الآليات الوطنية كالتالي:

- التزام الاطراف المتعاقدة بكفالة واحترام قوعد القانون الدولي الإنساني:

نصت اتفاقية جنيف للعام 1949, وجميع البروتومولات الملحقة اليها على وجوب تعهد جميع الاطراف في الحفاظ على سلامة وآمن اللاجين والمدنيين اثناء النزاعات المسلحة.

- الالتزام بنشر القانون الدولي الإنساني:

يعتبر نشر مبادىء وقواعد واحكام القانون الدولي الإنساني على اوسع نطاق ممكن, وذلك للتعريف بها لجميع الافراد وموظفوا الدولة والاجهزة العسكرية والامنية ضرورة ملحة بهذا الاتجاة والتي تتقع على عاتق الدولة, حيث يعتبر من ابرز الالتزامات الدولية تجاة الدول التي وقعت وقبلت بالمعاهدات الدولية الاساسية المتعلقة بالقانون الدولي الانساني وهي اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولاتها الإضافيان لعام 1977م، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية للعام 1998م.

نصت المادة السادسة من البرتوكول الإضافي الأول لعام 1977م، على أن" لإعداد عاملين مؤهلين بغية تسهيل تطبيق الاتفاقيات وهذا الملحق وخاصة فيما يتعلق بنشاط الدولة الحامية" ، ووفقاً لهذه المادة : تسعى الأطراف السامية المتعاقدة في زمن السلم بمساعدة الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر لإعداد عاملين مؤهلين بغية تسهيل تطبيق الاتفاقيات، وهذا الملحق وخاصة فيما يتعلق بنشاط الدولة الحامية.

- يعتبر تشكيل وإعداد مثل هؤلاء من صميم الولاية الوطنية.
- تضع اللجنة الدولية للصليب الأحمر رهن تصرف الأطراف السامية المتعاقدة قوائم بالأشخاص الذين أعدوا على النحو السابق، التي تكون وضعتها الأطراف السامية المتعاقدة وأبلغتها إلى اللجنة لهذا العرض.
- تكون حالات استخدام هؤلاء العاملين خارج الإقليم الوطني، في كل حالة على حدة، محل اتفاقيات خاصة بين الأطراف المعنية.
- وتبعاً لهذه المادة يتبين أن الهدف الأساسي حول الأشخاص المؤهلين هو تسهيل تطبيق الاتفاقيات والبروتوكول وخاصة نشاط الدولة الحامية ، كما أن اختيار العاملين المؤهلين يجب أن يتم في وقت السلم، وذلك لتمكينهم من القيام بمهامهم أثناء النزاعات المسلحة.
- تعيين مستشارين قانونيين للقوات المسلحة

تلتزم الدول عند تصديقها على اتفاقيات جنيف لعام 1949م والبروتوكولين الإضافيين إليها لعام 1977م، باحترام هذه الصكوك القانونية الدولية وضمان احترامها في جميع الظروف. وتعد معرفة القانون شرطاً أساسياً مسبقاً لتطبيقه على النحو الواجب. ويكمن الغرض من الحاجة إلى مستشارين قانونيين في القوات المسلحة، على النحو المنصوص عليه في المادة 82 من البروتوكول الإضافي الأول، في تحسين المعرفة بالقانون الدولي الإنساني وبالتالي الامتثال له، ونظراً إلى أن سير العمليات العدائية كان يزداد تعقيداً، سواء من الناحية القانونية أو الناحية التقنية، ارتأت الدول عند التفاوض بخصوص البروتوكول الإضافي الأول أنه من المناسب تعيين مستشارين قانونيين يقدمون المشورة للقادة العسكريين لمساعدتهم على تطبيق القانون الدولي الإنساني وتدريسه "

دعا البرتوكول الإضافي الأول في المادة(82) الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع المسلح إلى تأمين تعيين مستشارين قانونين من أجل القيام بمهام متصلة بكفالة حسن تطبيق القانون الدولي الإنساني سواء في زمن السلم أوفي وقت النزاعات المسلحة، وذلك عن طريق قيامهم بدور مزدوج يتمثل أحدهما في تقديم المشورة للقادة العسكريين على المستوى المناسب بشأن تطبيق الاتفاقيات والبروتوكول في حين يعنى الأخر بتقديم المشورة بشأن التعليمات المناسبة التي تعطى للقوات المسلحة فيما يتعلق بالموضوع.

إن هذه المشورة تجعل مهمة القادة العسكريين أكثر فعالية؛ حيث أن القادة هم الذين تقع على عاتقهم عبء قيادة العمليات العسكرية في ميادين القتال، فيستفيد القادة من الاستشارات التي تقدم لهم، مما يساعدهم على عدم إصدار أوامر عمليات عسكرية تخالف القانون الدولي الإنساني.

الحماية التي يكفلها القانون الدولي لحماية اللاجئين

لقد خلق الله عز وجل الإنسان وأحسن خلقه وكرمه غاية التكريم, وذلك كما جاء في محكم تنزيله. قال تعالى: "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ "، ولذلك فإن تكريم الله عز وجل للإنسان ثابت منذ خلق المولى لسيدنا آدم منذ بداية الخليقة دون تفرقة في هذا الأمر بسبب العرق أو الجنس.

وبما أن مسألة اللجوء تعود الى عهود سابقة منذ وجود البشرية, والتي تعتبر من أعقد القضايا التي تواجه العالم بكافة دوله ومنظماته وتركيباته ، وقد زادت معاناة اللاجئين وارتفعت حدة تلك المشكلة في الوقت الحالي عن أي وقت مضى نظراً لما يمر به العالم المعاصر أوضاع سياسية مضطربة نتيجة قيام حروب عديدة في معظم ربوع العالم، مما نتج عنه لجوء أعداد هائلة من البشر سواء نساء أو أطفال أو كبار السن, وذلك للبحث عن مكان وملاذ أمن لهم, ويعد اللجوء أحد صور حقوق الإنسان، فمفهوم اللاجئين لا ينفصل في حد ذاته عن الفكرة العالمية لحقوق الإنسان، فالحق في الحصول على ملجأ آمن مدون في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وعلاوة على ما تقدم, ولقد اضحت مشكلة اللاجئين في الوقت الحالي في تزايد مستمر وهائل في الاعداد وذلك بسبب انتشار النزاعات المسلحة حول العالم, هنا وجب علينا إلقاء الضوء على حقوق هؤلاء اللاجئين والحماية القانونية, التي ينص عليها القانون الدولي الإنساني, لإلزام أطراف النزاع باحترام حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة والتخفيف من الآثار المترتبة على هذه النزاعات.

مفهوم اللاجئ في ظل الاتفاقيات الدولية وشروط منحه حق اللجوء:

يأتي وضمن السياق, تحديد مفهوم اللاجئ والذي يعتبر مسألة مهمة بحد ذاتها،حيث من الادبيات القانونية تعتبر حاسمة في معالجة قضية اللاجئين، حيث يترتب على تعريف اللاجئ تحديد الحماية القانونية التي تتوفر لأولئك الذين ينطبق عليهم التعريف، وكذلك مد يد العون والمساعدة لهم, إلا أن قيام دولة ما بمنح اللجوء لهؤلاء الأشخاص يكون مشروطا بشروط معينة. وعليه سوف نقوم بتقسيم هذة الجزئية في سياق البحث إلى قسمين, نتناول في أولهما توضيح المفهوم في ظل الاتفاقيات الدولية ثم نتعرض في الفرع الثاني لشروط منح اللجوء.

جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951م, والتي تعتبر من أهم الوثائق الدولية التي ابرمت لصالح اللاجئين فهي كانت بمثابة الوثيقة الدولية الأم الاصيلة والتي حددت المركز القانوني للاجئيين، كما أعطت تعريفا للاجئ ووضعت نظاماً قانونيا لحمايته حيث أوردت تلك الاتفاقية تعريف اللاجئ بأنه " شخص يوجد خارج بلد جنسيته، بسبب خوف ما من عنف او قهر, او التعرض للاضطهاد بسبب العنصر أو الدين أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينه، أو إلى رأي سياسي، او نزاع مسلح, ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه بسبب ذلك الاضطهاد"

جاء في تعريف اخر لمنظمة الوحدة الإفريقية في الاتفاقية التي ابرمت عام 1969م, بأن اللاجئ هو : "ليشمل الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة دولتهم الأصلية بسبب عدوان خارجي، أو احتلال أجنبي، أو سيطرة أجنبية أو بسبب أحداث تثير الاضطراب بشكل خطير بالنظام العام في إقليم دولته الأصل كله أوفي جزء منه"

ويلاحظ من هذا التعريف أن اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 قد وسعت من مفهوم اللاجئ ليتميز عن تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لعامم,1951 للاجئ بنقطتين أولهما أنه شمل فئة جديدة من الأشخاص لم يكونوا مشمولين ضمن تعريف اللاجئ الوارد في اتفاقية الامم المتحدة للاجئين لعام 1951م، وهؤلاء الأشخاص هم الذين اضطروا للهرب عبر الحدود نتيجة عدوان خارجي أو سيطرة أجنبية أو بسبب أحداث تثير الاضطراب بشكل خطير بالنظام العام في إقليم دولته الأصل، والنقطة الثانية تمثلت في أنها لم تعلق حق اللجوء أو تعريف الشخص الذي ينطبق عليه وصف اللاجئ على قيد زمني معين، حيث جاءت هذه الاتفاقية متحررة من القيد الزمني التي نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951م.

اهم الشروط التي يجب توافرها منح اللجوء وفق قواعد القانون الدولي الإنساني:

من خلال ما تقدم, نستطيع القاء الضوء بشكل مميز ومن خلال التعريفات الورادة في السياق, والتي ذكرت لتحديد المقصود والتعريف المفاهيمي القانوني للاجيء يتضح انه لابد من توافر شروط معينه حتى يمكن لدولة ما أن تمنح هذا الشخص حق اللجوء، وذلك وفق قواعد القانون الدولي ومن واهم هذه الشروط الواردة كالتالي:

- أن يوجد الشخص خارج إقليم دولته الأصلية، أو خارج إقليم دولته المعتادة، إذا كان من الأشخاص عديمي الجنسية، وفي معظم الحالات يحتفظ اللاجئون بجنسية دولتهم الأصلية، ويعتبر هذا الشرط من الشروط العامة للاعتراف بوضع اللاجئ دون أي استثناء، أي انه عندما يدعي شخص ما من قبل الدولة ، فإنه يجب أن يثبت انه يحمل جنسية هذه الدولة ، لكن إذا كان طالب اللجوء من عديمي الجنسية ففي هذه الحالة يجب تحديد وضعه كلاجئ بالطريقة المتبعة بالنسبة لعديمي الجنسية.
- أن يكون الشخص غير قادر على التمتع بحماية دولته الأصلية، جراء حرب أهلية أو دولية، أو لرفض الدولة تقديم الحماية لهذا الشخص، أو لأنه غير راغب في التمتع بهذه الحماية لخوفه من الاضطهاد.

- أن يكون الخوف او الرعب من الاضطهاد قائماً على أسباب معقولة تبرره، حيث يجب أن يكون خوف الشخص من التعرض له راجعاً إلى أسباب محددة حصرا، فلا ينطبق وصف اللاجئ على الأشخاص الذين ليس لديهم أسباب معينة للخوف من الاضطهاد، حيث قد حددت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951م, والخاصة باللاجئين أسباب الاضطهاد التي تؤدي إلى اعتبار الشخص لاجئا.
- يتعين ألا يكون اللاجئ قد تعرض لأحد الأسباب التي تدعو إلى إخراجه من عداد اللاجئين، وهي التي تم ذكرها سابقاً في اتفاقية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث تم وصفها بأنها أسباب خطيرة، تدعو لاعتبار الشخص قد ارتكب جريمة ضد السلام، أو جريمة حرب، أو جريمة ضد الإنسانية، أو كان قد ارتكب جريمة غير سياسية خطيرة خارج دولة الملجأ، وقبل قبوله فيها، بوصفه لاجئا أو كان قد سبق إدانته بسبب أعمال منافية لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها.

اهم اسباب اللجوء ضمن قواعد القانون الدولي الإنساني:

جاء في اتفاقية الأمم المتحدة فيما يتعلق بموضوع اللاجين للعام 1951م, وايضاً ما جاء ضمن البروتوكولات اللاحقة له بشأن الملجأ الإقليمي لعام 1967م, والأسباب التي قد تدفع بلاشخاص إلى اللجوء وذلك من خلال التعريف الذي تم وضعه وذلك لتحديد المفهوم والقصد باللاجيء, ومن هنا نستطيع ادراج اهمها:

- الخوف : يعتبر الخوف هو من اهم الاسباب قطعاً والمؤدية الى اللجوء، وقد نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لعام1951م, بصورة واضحة حين جاءت بعبارة:(خوف له ما مبرره).

والخوف هو حالة نفسية تستدعي اللاجئ للهروب إلى مكان يشعر فيه بالأمان.

- الاضطهاد: الاضطهاد ليس هناك تعريفا محددا قيل في الاضطهاد، ولكن ذهب البعض إلى تعريف الاضطهاد بأنه التعرض والتهديد للحياة والحرية وانتهاكاً لحقوق الإنسان التي نصت عليها الإعلانات المواثيق الدولية. وعلاوة على ذلك نستطيع القول بان يعتبر الاضطهاد من الامور التي تواجة الاشخاص من حيث سؤء المعاملة الظالمة والقاسيةعلى مدى طويل من الزمن, وعدم توفر العدالة والمساواة بين افراد المجتمع بجميع انواعها,السياسية,الاجتماعية,الثقافية..الخ. وهذا ربما يعود الى اسباب منها عرقية, دينية, معتقدات سياسية او غيرها. كما ربما يكون هناك تجاوزات حدية للانظمة السياسية او الاجتماعية في الدولة ترتقي الى المعاملة القهرية التعسفية بحق تلك الفئة, وهذا سيكون انتهاك واضح للمبادىء الدستورية خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الانسان.
- التمييز :حيث يوجد هذا النوع في كثير من المجتمعات من حيث المعاملة والحقوق التي يجب أن يتمتع بها الشخص وحتى في الواجبات المفروضة على الأشخاص وذلك بناء على العرق أو الدين أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة ، وهو ما يولد شعورا بالخشية وعدم الأمان في استقلال وجود الشخص الذي يمارس ضده التمييز وتمكينه من الحصول حقوقه. أود هنا الاشارة الى أن هذا النوع من العلاقات الاجتماعية والسياسية (التمييز), موجود في اغلب ثقافات العالم السايسة والاجتماعية فوهو موروث تقليدي منشر وبشكل ظاهر المعالم في اغلب مجتمعات العالم, عرجت عليه دراسات كثيرة كدراسة ابن خلدون, ومورقانثو في كتابه صراع الحضارات. ولهذا ومهما كان المستوى الفكري لهذا المجتمع, يحدث التمييز

العنصري عندما تتم معاملة شخص أقل تفضيلاً من شخص آخر في وضع مماثل بسبب عرقه أو لونه أو نسبه أو أصله القومي أو العرقي أو وضعه كمهاجر. على سبيل المثال, سيكون (تمييزاً مباشراً). يحدث التمييز العنصري أيضًا عندما تكون هناك نفس القاعدة أو السياسة لكل شخص ولكن لها تأثيرغيرعادل على أشخاص من عرق أو لون أو سلالة أو أصل قومي أو عرقي معين أو وضع المهاجر .هذا يسمى ب "التمييز غير المباشر".

- العرق : ويعد التمييز على أساس العرق أشد أنواع التمييز وقد لاقي إدانة واسعة على الصعيد الدولي بوصفه انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان، لذا فإن التمييز العنصري يعد من أهم أسباب اللجوء.
- الجنسية :والجنسية هنا لا تعني المواطنة فقط فهي تشير أيضاً إلى الانتماء إلى فئة عرقية ولغوية معينة ، فقد تتداخل أحيانا مع العرق حيث قد يؤدي تعايش اثنين أو أكثر من الفئات داخل حدود إحدى الدول إلى نشوء حالات من النزاع والاضطهاد بسبب انتمائهم إلى جنسية معينة ، مما يؤدي بهم إلى اللجوء.
- الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة : فكثير من الأقليات التي تنتمي إلى فئات اجتماعية معينة تتعرض للملاحقة والاضطهاد نتيجة عدم الثقة في ولاء هذه الفئة للنظام السياسي الحاكم في البلد التي يضطهدون فيها.
- الرأي السياسي : يأتي اعتناق اي شخص لأراء سياسية او فكرية معينة تختلف عن أراء الانظمة السياسية, قد يؤدي إلى الخوف من التعرض للاضطهاد، لكن لكي يكون اعتناقه لهذا الرأي المعارض للحكومة سببا من أسباب اللجوء فلابد أن يقترن بانتهاكات فعلية كالسجن أو التضييق او القهر والاضطهاد.

الخاتمة

عبر التاريخ, وفي اغلب مناطق العالم, التي حلت بها ازمات بمختلف اشكالها, أرغم الناس على الهروب من الاوطان التي ولدوا فيها وذلك بحثاً عن الإمان من الاضطهاد و/ أو التعسف, العنف السياسي,و /أو النزاعات المسلحة. من خلال البحث لم نجد اي حضارة او سلطة تعاملت بشكل انساني مع اللاجين الا الحضارة الاسلامية تحديداً. كما أننا وجدنا ان هناك توجة في بداية القرن العشرين اعتراف بأن حماية اللاجئين اصبحت مسؤولية دولية اخلاقية انسانية.

تبين من الثوابت التاريخية, بأن الحروب لها اثار ونتائج بالغة القسوة والدمار, ومما لا شك فيه, أن ما ينتج عنها من خسائر مادية وبشرية هو من اخطرها على الاطلاق, ومن الواضح ان الخسائر لا تقتصر على القتلى والجرحى والمعاقين, انما تمتد ايضاً لتشمل اللاجئين, المهجرين, النازحين والمطرودين من اوطانهم والمحرومين من حق العودة الى ديارهم, حيث يتحولون مع مرور عمر الازمة الى لاجين في مختلف ارطان العالم.\

وهذا ما توصلنا الية سابقاً من خلال القاء الاضواء على مختلف جوانب الاسئلة التي تم الاجابة عليها في متن هذا البحث.

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع دور القانون الدولي الإنساني و المنظمات الدولية الحكومية في مجال حماية اللاجئين، وتوفير الحماية والمساعدة لهم والذي يعتبر موضوع الساعة, هذا ومع العلم بانه لم يكن هناك اي اهتمام يذكر لاي دور في قضايا اللاجئين باعتبارها قضايا دولية يتعين معالجتها، إلا بعد الحرب العالمية

الأولى وتحديداً بعد إنشاء عصبة الأمم في عام 1919. وتقع المسؤولية الأولى عن حماية اللاجئين ومساعدتهم على عاتق الدول خاصةً بلدان اللجوء التي يصل إليها اللاجئون. في الوقت الحاضر بسبب تطور أزمة اللجوء والنزوح الداخلي نتيجة ازدياد الحروب والصراعات غي مختلف اصقاع الارض.

إضافة الى ذلك نجد أن هنالك تحديد للوظائف الأساسية الملقاة على عاتق المفوضية من خلال القانون الدولي الانساني, باعتبارها ذات شقين، سياسي وإنساني. وكما تم توضيحة في السابق أن القانون الدولي الإنساني هو فرع من فروع القانون الدولي العام، وهو حديث النشأة نسبيًا ويوفر سبل الحماية الخاصة باللاجئين إذا كانوا تحت سلطة أحد اطراف النزاع, فزاد الاهتمام بقضايا اللجوء مع ازدياد أعداد اللاجئين في شتى أنحاء العالم، وأخذت سبل الحماية في الفترة الأخيرة أشكالًا جديدة. فبالإضافة إلى مسألة إعادة التوطين، سعت العديد من الدول الى تقديم وتوفير المساعدات بشتى انواعها واشكالها العينية والمادية. وكذلك توفير الرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية.

وتوصلنا إلى مفاد بأن المفوضية التابعة للأمم المتحدة تقوم بكل مسؤولية من حيث الاجراءات المدروسة للسعي الى تقديم افضل السبل من حيث المساعدة والحماية وفقًا للمعايير الدولية، فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقوم بالدور ذاته هذا مجتمعاً وفقاً لبنود وقواعد القانون الدولي الإنساني،التي يأتي ضمن المسؤولية الملقاة على عاتقها تجاة مصير اللاجئين, الذين هم بعين الاعتبار المتضررين مباشرة من الازمات او الصراعات السياسية او العسكرية او الحروب الاهلية, بحيث تتدخل اللجنة الدولية فيما يخص اللاجئين الذين يشملهم القانون الدولي الإنساني، لكي يطبق المتحاربون القواعد ذات الصلة باتفاقية جنيف الرابعة سالفة الذكر، وتحاول في مجال عملها الميداني أن تزور هؤلاء اللاجئين وتوفر لهم سبل الحماية والمساعدة الضرورية.

هذا وتوصلت الدراسة إلى أن القانون الدولي لحقوق الأنسان والمنظمات الدولية العاملة في مجال حماية اللاجئين هدفه الاساس, المحافظة وصون كرامة وإنسانية اللاجئين, حيث اخذت الأمم المتحدة على عاتقها من خلال لجانها الممثلة ب (لجنة حقوق الأنسان ومجلس حقوق الأنسان) الزامية الدول ذات الصراعات بانه يقع عليها تعهدات ملزمة قانوناً بأمن وسلامة الاشخاص المتأثرين جراء النزاعات المسلحة. وعلاوة على ما تقدم, نجد أن القانون الدولي لحقوق الأنسان والقانون الإنساني الدولي يختلفان من حيث النطاق والمسؤولية, لكنهما يقومون بتوفير مجموعة من التدابير والسياسات لحماية اللاجين في مناطق النزاع والدول المستضيفة لهم, فهم يقومون بواجب إنساني أخلاقي مميز بدعم قانوني دولي.

وكما أشرنا في السابق . بإعتبار القانون الدولي لحقوق الأنسان والقانون الإنساني الدولي مجموعتان تعمل سوياً ضمن قوانين متطورة, أما الحروب والصراعات والنزاعات الدولية ما هي الا ظاهرة متغيرة باستمرار, لذا يجب التكيف معها من حيث التعديل القانوني والاحكام لسد اية فجوات في المجالات الحمائية والوقائية لاي عارض.

ولقد توصلنا في هذا البحث الى عدة نتائج وهي كالتالي:

- أن عملية اللجوء ما هي الا حق شرعي ومدني لاي شخص يتعرض لاي شكل من اشكال الصراع العسكري او غيرة, لذلك تعتبر الحماية الدولية غير مقتصره على هولاء الاشخاص فحسب بل تشمل اي شخص يطلب اللجوء لاي دولة يشاء. حيث أن البنية القانونية أو الأساس القانوني لفكرة الحماية

الدولية للاجئين هي اتفاقية 1951م والبروتوكول الملحق بها لسنة 1967م, وهما يشكلان بالإضافة إلى النظام الأساسي للمفوضية السامية القانون الدولي للاجئين.

- نستطيع القول هنا أن مفهوم اللاجئ يختلف عن مفهوم المهاجر ويختلف أيضا عن مفهوم النازح داخليا، وأن الاتفاقيات الإقليمية وسعت من مفهوم اللاجئ الوارد في اتفاقية 1951م، كاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لسنة 1969م، وإن مشكلة اللجوء تعتبر تهديدا للسلم والأمن الدوليين.
- هناك تحديات كبيرة تواجه المنظمات الدولية الحكومية وأهمها قلة الدعم المالي الذي لا يغطي احتياجات جميع اللاجئين بسبب الزيادة الملحوظة في أعدادهم، بالإضافة إلى عدم تمكن المنظمات الدولية الحكومية من إغاثة ومساعدة اللاجئين والنازحين داخليا بسبب تعقد المنازعات المسلحة في الوقت الحاضر فبعض المتحاربين لا يعترفون بهذه المنظمات الدولية ولا بدورها.
- اللجوء هو حق يتعلق بسيادة الدولة ويعتبر مبدأ السيادة عائقاً أمام حق اللجوء وأن الدول تعتبره انتقاصا من سيادتها، بالإضافة إلى قيام بعض الدول باتخاذ تدابير تقييديه على اللاجئين والتمييز بينهم، وعدم وجود سياسة دولية موحدة لمعالجة مشكلة اللجوء وإلقاء كل دولة المشكلة على دول أخرى مما فاقم من المشكلة، وغياب الالتزام السياسي الدولي بخصوص معالجة مشكلة اللاجئين في بعض المناطق مثل مشكلة اللاجئين السوريين والعراقيين والأفغان، وإتباع اغلب الدول سياسة غلق الأبواب أمام اللاجئين.

توصلت الدراسة الى التوصيات التالية: –

- لابد من وضع اتفاقيات دولية حديثة تواكب التطورات في ظاهرة اللجوء الدولي.
- يجب وضع آلية دولية بين الدول لأجل تقسيم وإيجاد حلول لمشكلة اللجوء.
- يجب العمل على معالجة المشاكل التي تؤدى الى اشتعال الحروب في الدول والاضطرار الى اللجوء.

المراجع والمصادر

القرآن الكريم.

المراجع باللغة العربية:

- الطالباني ضحى, (2015), الالتزام بدراسة طلبات اللجوء على الصعيد الدولي, عمان, دار وائل للنشر.
- أحمد أبو الوفا،(2006), النظرية العامة في القانون الدولي الإنساني (في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية ، عمان, دار النهضة.
- احمد فتحي سرور, (2003),القانون الدولي الإنساني دليل التطبيق على الصعيد الوطني, القاهرة, دار المستقبل.
- المبارك ,عبد الوهاب, (2018), الحماية الجنائية للاجئين وفقاً للمواثيق الدولية وحقوق الانسان، مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الاكاديمية، العدد .70 .
- أبو الوفاء، أحمد, (1984،), الوسيط في قانون المنظمات الدولية، القاهرة: دار الثقافة العربية.
- جاسم, أسحار, سعد,(2014), المركز القانوني للاجئين في دولة اللجوء " الحالة السورية نموذجاً "، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط.
- البهيج ,إيناس محمد ،(2013), الأسس الدولية لحق اللجوء السياسي والإنساني بين الدول، المركز القومي للصادرات القانونية، القاهرة، ط1.
- أمنية, مراد،(2017), " الحماية القانونية للاجئين في ظل القانون الدولي: دراسة تحليلية"، المركز الديمقراطي العربي.
- أمر الله، برهان محمد، (2008) " حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي"، القاهرة، دار النهضة العربية.

- برو, تمارا, أحمد،(2013), اللجوء السياسي بين النظرية والتطبيق في ضوء القانون الدولي العام، لبنان، مكتبة زين الحقوقية.
- علوان, عبد الكريم،(2014), الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الأول، المبادئ العامة، دار الثقافة، الأردن، ط6.
- الخزرجي, عروبة, جبار, (2012), القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الثقافة، عمان، الأردن.
- علوان, محمد يوسف، (2020)" حقوق الإنسان فى ضوء القوانين الوطنية والمواثيق الدولية"، كلية الحقوق، جامعة الكويت.
- عقبة خضراوي، حق اللجوء في القانون الدولي، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، طبعة أولى، 2014م.
- مظهر الشاكر، (2014)"القانون الدولى للاجئين: القانون الدولى للاجئين، قراءة فى حق اللجوء"، بغداد.

الدوريات

- هليك ستانيسلاف,عرض موجز للقانون الدولي الإنساني, المجلة الدولية للصليب الاحمر, 1984.
- بديوي , بلال, حميد حسن،(2016), دور المنظمات الدولية الحكومية في حماية اللاجئين " المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نموذجاً، رسالة ماجستير، فسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط. شاهر, رنا فاضل، (2020)," حماية حقوق اللاجئين فى القانون الدولى العام: اللاجئون العراقيون أنموذجا"، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، قسم القانون العام، الجامعة العراقية.
- خضراوي, عقبة, (2012), الحماية الدولية للاجئين، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- ضحى الطالباني، الالتزام بدراسة طلبات اللجوء على الصعيد الدولي، عمان، دار وائل، ط1، 2015م.
- الموقع الالكتروني للأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحديد وضع اللاجئ، تحديد من هو اللاجئ، برنامج التعليم الذاتي 2، القاهرة، شركة توشكي للدعاية والاعلان.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مجموعة من المواثيق الدولية والاقليمية الخاصة باللاجئين وغيرهم، المكتب الاقليمي، القاهرة مصر، ط3.
- عماد اشوى، بحث الحماية الدولية للاجئين، مجلة الفقه والقانون، المغرب، العدد 10، 2013م.
- محمد الطراونة ، آليات الحماية الدولية للاجئين ومصداقيتها ، بوابة فلسطين القانونية ، منشور على الموقع الالكتروني.(http://www.pal-lp.org)).
- بسيوني، محمود، 2006، الإطار العرفي للقانون الدولي الإنساني (التدخلات والثغرات والغموض)، القاهرة،اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- الزمالي، عامر، 2006، آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني، القاهرة، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- عتلم، شريف، 2001، محاضرات في القانون الدولي الإنساني، ط1، القاهرة، دار المستقبل العربي.
- 18.الرشيدي، هالة أحمد، 2017، الإطار القانوني للجوء....والالتزامات الدولية تجاه اللاجئين، مجلة السياسة الدولية، مجلد 52، العدد 207:
- زقوت ، ناهض،2010، اللاجئ في القانون الدولي، شبكة قانون الأردن، للمزيد أنظر.www.Lawjo.org

المراجع باللغة الانجليزية

- Hans-peter Gasser, (1993),le dr-it internati- nal humanitaire, in: hans Haug, Humanite p-ur t-us, Institut Herny Dunant / Paul Haupt, berne, 1993P Frits Kalsh-ven, restricati-ns a la c-nduite de la gwere, CICR, Geneve.
- Rey-Schyrr C, (1999), The Geneva Conventions of 1949: a decisive breakthrough.
- Sassòli M. (2002), State responsibility for violations of international humanitarian law.
- Green L. (2002), the contemporary law of armed conflict, Manchester University Press.
- Grossrieder P. A, (1999), future for international humanitarian law and its principles.
- Krill F. (2001), The ICRC's policy on refugees and internally displaced civilians.
- Palwankar U. (1993), Applicability of international humanitarian law to United Nations peace-keeping forces.
- Dr. Mohammad Salim Al-Rawashdeh, Arab National Security (Dimensions, perceptions, challenges, risks and future strategy. Saudi Journal of Humanities and Social Sciences.(Scholars Middle East Publishers, Dubai, United Arab Emirates), Volume-4, Issue-2, January, 2019) .

- Dr. Mohammad Salim Al-Rawashdeh, International and Regional Political Competitions in Syria "Geo-political dimensions" Journal of Political Studies. DEPARTMENT OF POLITICAL SCIENCE, University of Punjab-Lahore-Pakistan. Vol. 25, Issue - 1, 2018,
- K. Newland and D.W. Meyers, 'Peacekeeping and Refugee Relief', (1998) 5 International Peacekeeping.
- Marco Sassòli, Antoine A. Bouvier and Anne Quintin, (2011), How Does Law Protect in War?, 3rd ed., Vol. 1, ICRC, Geneva.
- Dr. Mohammad salim Al-Rawashdeh, The Security Strategy Crisis in the Middle East. International Journal of Humanities & Social Science Studies (IJHSSS). ISSN: 2349-671.Issue, NO 6.

L'intégration des Technologies Éducatives 4.0 : Innovations et Défis dans le Domaine de l'Éducation

Ghali Safa/ Doctorante en sciences du cinéma + ESAC + Tunisie

Abstract :

This article examines how the Fourth Industrial Revolution impacts education, focusing on challenges and opportunities linked to advanced technologies like artificial intelligence, cloud computing, and the Internet of Things. By historically analyzing previous industrial revolutions, it contextualizes the transition to Education 4.0, characterized by personalized, flexible, and technology-integrated learning. Teachers play pivotal roles as facilitators in this new educational milieu, with a discussion on essential skills for navigating this digital era. The study explores AI applications such as voice recognition and learning analytics, showcasing their influence on teaching and learning, and addressing ethical and practical challenges related to their implementation.

المستخلص:

هذا المقال يبحث في تأثير الثورة الصناعية الرابعة على التعليم، مسلطًا الضوء على التحديات والفرص المرتبطة بدمج التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء. يتمثل التطور نحو التعليم 4.0، الذي يتميز بالتعلم المُعَدَّل والمرن والمتكامل تكنولوجيًا، في سياق تحليل تاريخي للثورات الصناعية السابقة. الأساتذة يلعبون دورًا حاسمًا كميسرين في هذا المشهد التعليمي الجديد، بينما يتم مناقشة المهارات اللازمة للتنقل في هذا العصر الرقمي. يتناول المقال التطبيقات المحددة للذكاء الاصطناعي مثل التعرف على الصوت وتحليل تعقب التعلم، موضحًا كيف أدت هذه التقنيات التعليمية إلى تحول العملية التعليمية، بالإضافة إلى معالجة التحديات الأخلاقية والعملية المرتبطة بتبنيها.

Introduction

Depuis le 18 ème siècle, l'humanité a connu quatre révolutions industrielles majeures, marquées par l'émergence de technologies révolutionnaires et des transformations profondes dans nos modes de vie et de travail. La Quatrième Révolution industrielle, popularisée par le Professeur Klaus Schwab (Schwab, 2017), coexiste aujourd'hui avec la Quatrième Révolution de l'Éducation. À l'ère actuelle de la Quatrième Révolution Industrielle, caractérisée par la convergence des technologies physiques, numériques et biologiques, l'éducation fait face à des défis et à des opportunités sans précédent. Les avancées technologiques ont transformé profondément l'éducation, élargissant les compétences fondamentales enseignées aux jeunes des pays développés pour inclure celles nécessaires à naviguer dans un monde numérique en constante évolution. Cette évolution a vu une adoption généralisée d'écrans et de claviers dans les salles de classe, progressivement remplaçant le papier et le stylo. La pandémie de COVID-19 a précipité cette transition mondiale vers l'apprentissage numérique, entraînant une transformation radicale des systèmes éducatifs à tous niveaux. Dans l'enseignement supérieur en particulier, l'intégration croissante des technologies numériques a été la plus marquée,

avec les plateformes de gestion en ligne qui supplantent souvent les campus physiques traditionnels.

Comment les enseignants et les étudiants peuvent-ils maximiser les bénéfices des avancées technologiques telles que l'intelligence artificielle, l'apprentissage machine, le cloud computing et l'internet des objets dans l'éducation 4.0, par rapport aux révolutions industrielles antérieures ? Quelles compétences spécifiques les étudiants doivent-ils développer pour s'adapter et exceller dans un avenir où ces technologies seront omniprésentes ?

Quel rôle les enseignants jouent ils dans cette ère de transformations numériques ?

Cet article explore ces questions cruciales tout en examinant l'impact historique des révolutions industrielles précédentes sur l'éducation. Il approfondit également le concept d'éducation numérique 4.0, en analysant ses avantages potentiels, les défis à relever pour son intégration efficace dans les programmes scolaires, ainsi que ses implications plus larges pour le paysage éducatif mondial à l'ère d'un monde en constante évolution.

L’impact de la Quatrième Révolution Industrielle sur l'Éducation

Les Allemands désignent l’Industrie 4.0 comme la « quatrième révolution industrielle ». Elle est ainsi replacée d’emblée dans l’enchaînement logique d’un récit chronologique. (Kohler & Jean-Daniel Weisz, 2016)

Il est essentiel ainsi de revisiter les premières révolutions industrielles qui ont façonné le monde moderne :

La première révolution, entre 1760 et 1840, a introduit la mécanisation grâce à l'utilisation de machines et de la vapeur d'eau. La deuxième révolution, entre 1870 et 1914, a marqué une avancée technologique majeure avec la production de masse et les chaînes de montage, propulsées par l'électricité. Cette période a également vu des améliorations significatives dans les systèmes de communication et les modes de transport. La troisième révolution, entre 1970 et 2000, a été dominée par la révolution numérique. Les ordinateurs ont joué un rôle central dans tous les domaines de la vie, facilitant l'émergence d'Internet et des communications avancées, créant un réseau mondial interconnecté à grande échelle.

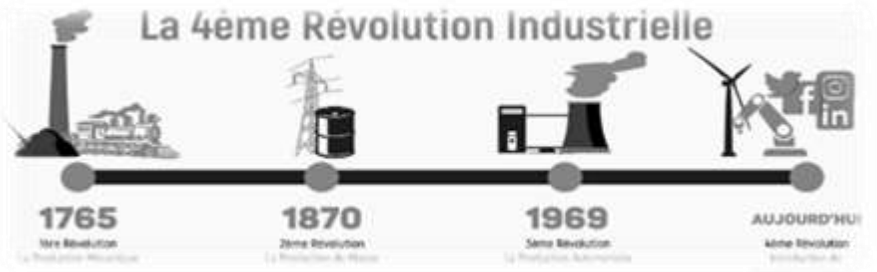

Figure 1 : Les quatres révolutions industrielles

L'Industrie 4.0 représente l'avènement de nouvelles technologies qui transforment les usines en environnements connectés, robotisés et intelligents. Cette révolution numérique réorganise la production en intégrant étroitement le monde physique et numérique, créant ainsi une industrie interconnectée où les collaborateurs, les machines et les produits interagissent de manière dynamique.

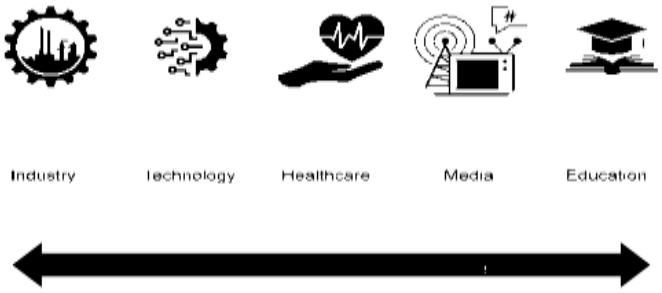

Figure 2 : Domaines d'application de l'industrie 4.0

La Quatrième Révolution Industrielle, aussi connue sous le nom de Révolution 4.0, introduit un éventail de technologies avancées qui transforment radicalement divers secteurs :

L'internet des objets connecte des dispositifs comme les montres intelligentes et les réfrigérateurs, permettant une communication autonome via internet aussi bien dans les foyers que dans l'industrie.

Le Big Data industriel gère d'énormes volumes de données provenant d'appareils connectés, améliorant ainsi la gestion et la rapidité du traitement des informations industrielles.

Les algorithmes avancés dirigent les systèmes informatiques pour garantir l'exécution précise et efficace de tâches complexes.

L'intelligence artificielle utilise des algorithmes sophistiqués pour analyser et automatiser le traitement des données, imitant les capacités cognitives humaines.

La technologie 3D, englobant l'impression, la modélisation et la visualisation 3D, révolutionne les processus de travail et l'expérience client.

Enfin, les robots et la cobotique améliorent l'interaction homme-machine avec des outils de programmation simplifiée, renforçant la sécurité et l'efficacité dans divers secteurs industriels.

Technologie 4.0 en éducation

L'évolution continue des méthodes d'éducation à travers les âges

L'éducation est universellement reconnue comme l'arme la plus puissante pour résoudre les défis contemporains. À travers les âges, elle a connu une métamorphose significative, aussi bien dans sa structure que dans ses niveaux et ses méthodes. Adaptées aux besoins changeants et aux crises, qu'elles soient naturelles ou induites par l'homme, les approches pédagogiques, les méthodes d'évaluation, les infrastructures, l'inscription des étudiants, le recrutement des enseignants, la gestion financière, la maîtrise des connaissances et l'intégration technologique ont toutes évolué. Cette évolution continue des méthodes d'enseignement et d'apprentissage est une constante.

La souplesse des opérations, la rapidité avec laquelle les connaissances sont générées et transférées, les pratiques créatives et les arrangements spatiaux ont engendré des innovations dans le domaine éducatif. De nouvelles approches pédagogiques et technologies ont ouvert de nouvelles voies d'apprentissage.

Le besoin de l'éducation 4.0 provient de la nécessité d'un apprentissage innovant et personnalisé, intégrant une variété d'outils et permettant à chaque apprenant de progresser à son propre rythme. Les futurs diplômés doivent acquérir des compétences avancées en technologie, résolution de problèmes, pensée critique, créativité, collaboration, prise de décision et intelligence émotionnelle. Pour soutenir ces objectifs, les enseignants doivent ajuster leurs compétences pédagogiques, tandis que les établissements doivent moderniser leur infrastructure technologique, mettre en place des réformes curriculaires flexibles et offrir des programmes multidisciplinaires enrichis, tout en encourageant la recherche et en favorisant la diversité académique pour relever efficacement les défis contemporains de l'éducation. (Manivasakan & Subash Chandra Parija, 2022)

Rappelons que l'éducation a progressé depuis le modèle traditionnel d'apprentissage par cœur et de mémorisation (Education 1.0) vers des approches axées sur l'innovation (Education 4.0), en passant par l'utilisation d'Internet pour l'apprentissage (Education 2.0) et une focalisation sur l'acquisition de connaissances (Education 3.0).

	Education 1.0	**Education 2.0**	**Education 3.0**	**Education 4.0**

Connaissance	dictée	construite à l'aide d'internet	produite	Produite et appliquée en innovations
Technologies	classe(Apprenants réfugiés réfugiés)	Apprenants immigrés numériques	Répandue partout (citoyens numériques)	en pépétuel metamorphose, sert à l'innovation
Enseignement	Enseignat➔ Apprenant	Enseignat➔ Apprenant(utilisant Internet)	Enseignat ➔ Apprenant (entre apprenants et société)	Est plus ouvert sans limite spatio-temporelle
Etablissement	batiment	Batiment et Internet	Tous les lieux (café, rue, travail)	Réseaux humains
Enseignants	Professionnels	Professionnels avec un environnement educatif attractif	Toute personne possédant un outil de données	Toute personne possédant des programmes intelligents, innovant
Outils et programmes scolaires	Prix élevé et abandonnée	Accessible avec des prix moins chers	Accessible avec des prix moins chers pour produire la connaissance	Est inventé tous quotidiennement
Diplômés aux yeux des industries	Employés dans une chaine de production	Employés pour produire la connaissance	Employés pour produire la connaissance et leaders	Employés innovants et leaders

Table 1 : Comparaison de l'éducation sur les 4 révolutions industrielles

Avec l'avènement de l'Industrie 4.0, toutes les industries sont impactées sous tous les angles, y compris le secteur de l'éducation. Ce nouveau paradigme réinterprète les concepts d'apprentissage, d'étudiant, d'enseignant et d'école en fonction des besoins de l'Industrie 4.0 (Himmetoğlu, Damla Ayduğ, & Coşkun Bayrak, 2020), ouvrant ainsi la voie à de nouvelles possibilités. Cette nouvelle approche de l'apprentissage, où les

étudiants développent les compétences essentielles pour s'adapter efficacement à l'Industrie 4.0. L'accent est désormais mis sur un apprentissage personnalisé et flexible, où l'évaluation est informée par les données et où l'apprentissage collaboratif est promu, permettant aux étudiants d'apprendre ensemble et les uns des autres. Les enseignants, dans ce contexte, assument un rôle de facilitateurs, guidant et soutenant ce processus dynamique (Fisk, 2017)

L'éducation 4.0 se caractérise ainsi par plusieurs éléments clés qui transforment profondément l'enseignement et l'apprentissage à l'ère numérique. Elle favorise l'interdisciplinarité en croisant les contenus de plusieurs disciplines, permettant aux étudiants de développer une vue d'ensemble et d'analyser de manière critique différentes approches. De plus, elle encourage la transdisciplinarité, facilitant le dialogue entre différents domaines de connaissance pour modifier la perception, la cognition et le comportement des individus. Les nouvelles technologies de l'éducation et de la communication (TIC) jouent un rôle central, transformant la communication, l'apprentissage et le quotidien des apprenants. L'interactivité numérique est promue à travers l'utilisation de blogs, podcasts, vidéoconférences et autres outils numériques, permettant une interaction accrue entre étudiants et enseignants.

En outre, l'intégration de l'intelligence artificielle vise à permettre aux ordinateurs d'exécuter des tâches autrefois réservées aux humains, comme la compréhension du langage et la reconnaissance faciale. L'apprentissage autonome est encouragé, les étudiants travaillant souvent de manière autonome avec le soutien d'un tuteur comme médiateur. De même, les programmes d'études sont de plus en plus contextualisés et flexibles, offrant aux étudiants la possibilité de choisir des matières spécifiques tout en maintenant un noyau commun obligatoire. Par ailleurs, l'apprentissage mixte personnalise l'éducation en intégrant les technologies numériques dans le curriculum scolaire, tandis que les environnements collaboratifs permettent à tous les participants de contribuer de manière asynchrone à la construction des connaissances.

Le matériel didactique numérique utilise des médias interactifs pour faciliter la compréhension des sujets complexes. En parallèle, l'Internet des objets (IoT) de l'apprentissage optimise la gestion des écoles intelligentes, améliorant la communication entre écoles, parents et élèves. Enfin, la pensée informatique développe la capacité à formuler et résoudre des problèmes de manière logique, qu'ils soient traités par des humains, des ordinateurs ou une combinaison des deux. (Pinto & Reis, 2022)

L’intelligence artificielle en éducation 4.0

Applications des technologies vocales en milieu universitaire

L'intégration de la reconnaissance vocale dans l'enseignement supérieur représente une avancée transformative majeure. En milieu universitaire dynamique, la transcription en direct des cours joue un rôle central, offrant une nouvelle voie aux étudiants en situation

de handicap pour surmonter les barrières traditionnelles à l'apprentissage. Grâce à cette conversion fluide de la parole en texte, ces étudiants peuvent maintenant assimiler le contenu des cours à leur propre rythme.

La technologie de reconnaissance vocale présente plusieurs avantages pour l'enseignement et l'apprentissage en automatisant la transcription et la prise de notes, permettant ainsi aux enseignants de se concentrer sur des tâches fondamentales comme la conception de programmes et l'interaction individualisée avec les étudiants. Sa précision accrue réduit les erreurs et garantit l'intégrité des enregistrements académiques en capturant minutieusement le langage parlé lors de recherches ou de discussions en classe. En outre, ses capacités multilingues contribuent à surmonter les obstacles linguistiques, créant un environnement inclusif qui valorise la diversité linguistique.

Au centre scolaire de l'hôpital du Kremlin-Bicêtre, Hervé Legallic, maître spécialisé en charge de grands dyslexiques, utilise avec succès le logiciel de reconnaissance vocale Dragon NaturallySpeaking. Ce dispositif permet aux élèves de produire des écrits de manière fluide en dictant, contournant ainsi leurs difficultés avec l'écriture manuelle. Lorsque le logiciel n'est pas utilisé, les performances des élèves diminuent notablement, soulignant son impact positif sur leur confiance et leur capacité à surmonter les blocages liés à l'apprentissage de l'écrit. (Dupuis, 2010)

l'Université de Durham au Royaume-Uni, on utilise "Holly", une plateforme d'engagement étudiant basée sur l'intelligence artificielle qui aide dans le processus d'admission. À l'Université de la Colombie-Britannique, l'application "Language Chatsim" permet aux étudiants de pratiquer la conversation avec un avatar. L'Université de l'Illinois à Chicago a mis en place "Socrates", un chatbot (Pelletier, Brown, Brooks, McCormack, & Reeves, 2021)

Exploration des Traces d'Apprentissage par l'IA : De l'Amélioration Immédiate à la Compréhension à Long Terme

Les traces d'apprentissage capturées par des logiciels et des capteurs offrent non seulement des moyens d'améliorer immédiatement l'apprentissage, mais aussi des données pour mieux comprendre les processus d'apprentissage à long terme. Ces mesures sont collectées à travers des activités numériques telles que les mouvements de la souris et les frappes au clavier, ainsi que par des capteurs dans des contextes non numériques comme les activités physiques observées dans les cours d'école. Pour exploiter ces données, il est crucial de formaliser la tâche d'apprentissage et de modéliser le processus d'apprentissage spécifique à la personne concernée.

Les algorithmes d'apprentissage machine utilisés dans ce cadre ne se limitent pas aux méthodes supervisées traditionnelles, mais incluent également des approches de renforcement où l'apprentissage se base sur des retours positifs ou négatifs. Ces modèles visent à ajuster à la fois les comportements exploratoires et les comportements

exploitant les connaissances acquises, créant ainsi des algorithmes efficaces pour l'apprentissage.. La vision par ordinateur est un domaine intéressant où, à l'aide d'algorithmes d'apprentissage machine et d'apprentissage profond, nous pouvons réaliser une analyse des sentiments faciaux . Cette technologie promet beaucoup pour la compréhension et l'analyse des interactions humaines, notamment des expressions faciales. Explorer la manière dont ces modèles pourraient également représenter l'apprentissage humain, à la fois au niveau computationnel et cognitif, est une voie de recherche prometteuse qui intéresse les domaines de l'éducation, des sciences numériques et des neurosciences cognitives. Matsumoto (Matsumoto, 1992)) identifie la colère, la peur, le dégoût, le bonheur, la tristesse et la surprise comme six émotions génériques humaines.

Le soutien du ministère fédéral allemand de l'Éducation et de la Recherche à AI Campus illustre son engagement en faveur de nouvelles approches numériques d'apprentissage, visant à développer les compétences en intelligence artificielle chez les apprenants. En tant qu'utilisateur de cette plateforme novatrice, l'université Goethe participe à la transformation éducative à travers l'IA. Parallèlement, les chercheurs de l'université de Stockholm se sont penchés sur les défis éthiques et juridiques soulevés par l'intégration de l'IA dans l'éducation, tandis que le Mind Lab en Nouvelle-Zélande a exploré l'utilisation de l'analyse des sentiments pour évaluer les interactions en ligne des étudiants grâce au traitement du langage naturel. À l'université d'État de Pennsylvanie, un projet de traitement du langage naturel a permis d'analyser en profondeur le contenu des cours à partir des transcriptions, révélant ainsi le potentiel de l'IA pour enrichir l'enseignement. Enfin, le Centre de recherche et d'interdisciplinarité de Paris a innové avec WeLearn, un plugin web ouvert qui facilite la création de cartes conceptuelles et le partage de connaissances contextualisées.

Les Technologies Immersives dans l'Éducation : Exploration et Engagement dans un Monde Virtuel

Les technologies de réalité augmentée, virtuelle et mixte suscitent un vif intérêt dans le domaine de l'éducation en tant qu'avancées révolutionnaires. Elles permettent aux étudiants d'explorer le monde et de créer des expériences d'apprentissage interactives, favorisant ainsi leur engagement (Oddone, Hughes, & Lupton, 2019). Considérées comme la prochaine révolution médiatique, ces technologies offrent des expériences immersives qui peuvent être présentées soit de manière virtuelle non immersive via des dispositifs informatiques ou des écrans de projection, soit de manière totalement immersive avec l'utilisation de casques de réalité virtuelle. Leur utilisation est particulièrement pertinente lorsque les voyages sont impossibles ou lorsque la démonstration en direct présente des risques, ce qui en fait des outils idéaux pour enseigner des sujets comme le changement climatique, les sites historiques, les problèmes environnementaux et les musées scientifiques.

Apprentissage en ligne

Dhawan (Dhawan, 2020) a souligné que l'apprentissage en ligne est devenu indispensable plutôt qu'optionnel à l'époque contemporaine. Fisk a détaillé neuf tendances éducatives au sein de l'Éducation 4.0 (Fisk, 2017) englobant des aspects tels que l'analyse des données, des horaires et lieux d'apprentissage flexibles, la transformation de l'évaluation, l'exposition pratique sur le terrain, l'autonomie dans les choix d'apprentissage, des initiatives structurées de mentorat, des expériences éducatives adaptées, des méthodologies d'apprentissage basées sur des projets, et une autonomie accrue des étudiants.

La diversité des horaires et des lieux d'apprentissage permet aux étudiants de bénéficier d'un apprentissage à leur rythme, car les outils d'apprentissage en ligne offrent des opportunités d'apprendre à différents moments et endroits.

Aguayo et (C, C, & T, 2020) ont souligné que la liberté de choix permet aux étudiants d'utiliser divers appareils, programmes et techniques selon leurs préférences personnelles, afin de répondre à leurs caractéristiques individuelles et à leurs besoins spécifiques en matière d'apprentissage.

Les résultats de Fukuda (richtmann, 2023) ont mis en évidence une corrélation forte et positive entre l'évaluation et les compétences d'apprentissage autorégulé.

Mentoring programmes et facilitateurs

Les programmes de mentorat sont devenus incontournables pour le succès des étudiants. Le rôle central du mentor, qu'il soit enseignant ou facilitateur, revêt une importance capitale en guidant les étudiants tout au long de leur parcours d'apprentissage, contribuant ainsi à renforcer leur confiance en eux (Tuomikoski, Ruotsalainen, Mikkonen, & Miettunen, 2019). Le mentorat représente une opportunité d'offrir un soutien personnalisé, adapté aux besoins spécifiques des étudiants, ce qui stimule leur croissance tant sur le plan académique que personnel au sein des nouvelles méthodes éducatives.

Avantages de l’éducation 4.0

L'utilisation de ces nouvelles technologies transforme le rôle de l'enseignant. En tirant parti de l'engagement accru des élèves dans des activités d'apprentissage autonomes, l'enseignant dispose de plus de flexibilité pour personnaliser sa pratique pédagogique, en particulier avec les élèves nécessitant un soutien supplémentaire. Cela libère également du temps – comme dans le modèle de la pédagogie inversée – en déléguant une partie de la transmission des connaissances et du développement des compétences à des contenus multimédia auto-évalués et à des exercices d'entraînement automatisés, permettant ainsi d'explorer d'autres méthodes pédagogiques telles que les projets collaboratifs. Par rapport aux outils numériques conventionnels, l'intégration de l'intelligence artificielle augmente significativement le niveau d'autonomie dans

l'apprentissage, facilitant l'accès à des exercices auto-correctifs et à des parcours complets pour l'acquisition de compétences.

Les données issues du rapport mondial de l'UNESCO [lxxxi]sur l'éducation de 2023 soulignent que les technologies numériques transmettent et formatent les informations à une échelle sans précédent, rapidement et à moindre coût. Elles ont facilité une augmentation significative du stockage des connaissances accessibles. Le traitement des informations permet aux apprenants de recevoir des retours immédiats et d'ajuster leur apprentissage en fonction de leurs progrès grâce à l'interaction avec les machines. De plus, le partage d'informations a contribué à réduire les coûts des interactions et des communications. En termes d'équité et d'inclusion, les technologies de l'information et de la communication (TIC), en particulier les technologies numériques, ont permis de diminuer les barrières d'accès à l'éducation pour des groupes défavorisés tels que ceux vivant dans des zones isolées, les populations déplacées, les personnes ayant des difficultés d'apprentissage, celles qui ont des contraintes de temps ou qui ont manqué d'opportunités éducatives antérieures.

Risques et Implications de l'IA en éducation apprentissage

L'utilisation de ces outils présente des risques importants qui nécessitent une vigilance accrue : la possibilité d'une surveillance généralisée des apprenants, susceptible de les classifier, la tentation de substituer l'enseignement humain par des méthodes automatisées, et l'accroissement des disparités accentué par les écarts d'accès aux technologies numériques. Ces risques sont particulièrement préoccupants lorsque les données d'apprentissage sont intégrées à d'autres aspects du comportement individuel, comme les transactions en ligne ou la consommation de contenus multimédias.

Selon le rapport mondial du suivi de l'éducatio de l'UNESCO de 2023[lxxxi], les technologies numériques posent plusieurs défis et inconvénients dans l'éducation et la société, notamment le risque de distraction et la diminution du contact humain. De plus, lorsque ces technologies ne sont pas régulées, elles peuvent constituer une menace pour la démocratie et les droits humains, en compromettant la vie privée et en exacerbant les tensions sociales. Il est impératif que les systèmes éducatifs se préparent davantage à enseigner sur les technologies numériques et à les intégrer de manière éthique et responsable. En outre, les technologies numériques présentent des inconvénients significatifs pour les groupes défavorisés. Ces groupes possèdent moins d'appareils, ont un accès internet limité et disposent de moins de ressources à domicile.

Sous l'analyse de l'UNESCO : Impact varié de la technologie éducative mondiale

En Chine, l'enregistrement des leçons par des enseignants a été déployé à grande échelle dans les zones rurales, entraînant une amélioration de 32 % des compétences en chinois et une réduction des écarts de revenus entre zones rurales et urbaines. En revanche, le programme « One Laptop Per Child » au Pérou, malgré la distribution d'un million d'ordinateurs portables, n'a pas montré d'impact significatif sur l'apprentissage, mettant en lumière l'importance cruciale de l'intégration pédagogique efficace de la technologie.

La technologie facilite la communication entre les enseignants et les parents à moindre coût, comme le montre le rapport de l'UNESCO. L'initiative d'éducation à distance en Colombie a utilisé les réseaux sociaux pour atteindre 1,7 million d'enfants défavorisés, malgré les défis liés aux niveaux d'éducation des parents et aux contraintes de temps et de ressources.

Les interactions variées et les représentations visuelles sont essentielles pour maintenir l'engagement des élèves. Une méta-analyse récente a confirmé que les jeux numériques améliorent significativement les performances en mathématiques. L'adoption des tableaux blancs interactifs au Royaume-Uni, bien que répandue, se heurte à des défis lorsqu'ils sont principalement utilisés en remplacement des tableaux noirs traditionnels.

En outre, l'utilisation généralisée de la technologie par les élèves, en classe et à la maison, peut perturber l'apprentissage. Les recherches soulignent un effet négatif sur les résultats éducatifs, notamment avec l'utilisation des téléphones portables et des tablettes, ce qui pose des défis significatifs pour la gestion de classe et l'engagement des élèves.

Enjeux éthiques de l'IA

Les enjeux éthiques et critiques de l'IA en éducation sont nombreux et variés. D'une part, l'utilisation de données massives pour l'IA soulève des préoccupations quant à la confidentialité et aux possibles biais, comme le montre l'exemple des suites éducatives de Google. D'autre part, la conception et le développement de l'IA sont souvent dominés par des entreprises privées et des disciplines non éducatives, ce qui peut influencer les expertises mobilisées et conduire à des biais de représentation. En outre, l'automatisation croissante de l'IA dans l'éducation remet en question l'autonomie des enseignants et des élèves, notamment dans la gestion des comportements, ce qui peut affecter la justice et la cohérence éducatives. Pour prévenir ces défis, il est crucial d'intégrer des expertises éducatives diversifiées dès la conception des technologies basées sur l'IA, tout en formant les utilisateurs sur les implications éthiques et sociales de leur utilisation. (Collin & Marceau, 2021)

Conclusion

En conclusion, l'éducation 4.0 représente une avancée significative grâce à ses approches éducatives innovantes telles que l'apprentissage ubiquitaire, personnalisé et

par projet. Ces méthodes enrichissent l'expérience d'apprentissage des étudiants en leur offrant une flexibilité accrue, en renforçant leur engagement et en développant des compétences pratiques essentielles. Cependant, l'adoption généralisée de ces technologies reste inégale et dépendante de facteurs socio-économiques, de la préparation des enseignants et des politiques éducatives nationales. Malgré les avantages potentiels en termes d'accessibilité et d'efficacité, les technologies numériques soulèvent également des préoccupations, notamment en matière d'équité d'accès et d'impact sur les interactions sociales et le développement humain.

Les débats persistent quant à l'impact réel des technologies numériques sur la qualité globale de l'éducation. Certaines études soutiennent leur capacité à dynamiser l'apprentissage et à favoriser la collaboration, tandis que d'autres soulignent un risque croissant d'individualisation de l'éducation au détriment des interactions sociales et de l'apprentissage par observation directe.

Pour naviguer avec succès dans ce paysage numérique en constante évolution, il est crucial d'adopter des politiques éducatives informées par des données probantes. Cela permettra de maximiser les avantages des technologies tout en minimisant leurs effets négatifs potentiels, en particulier sur les populations les plus vulnérables. Enfin, une compréhension approfondie des technologies éducatives, notamment de l'IA, est essentielle pour exploiter pleinement leur potentiel tout en préservant et en valorisant l'intelligence individuelle et collective. Ce faisant, nous pourrons nous libérer des tâches mécaniques pour concentrer notre intelligence humaine sur des objectifs plus élevés et des questions cruciales pour l'avenir de notre société.

Bibliographie

C, A., C, E., & T, C. (2020). A framework for mixed reality free-choice, self determined learning. . (R. i. Technology, Éd.) *28*.

Collin, S., & Marceau, E. (2021). *Formation et profession, 29*(2).

Dhawan, S. (2020). Online Learning: A Panacea in the Time of COVID-19 Crisis. (J. o. Systems, Éd.) *49 issue 1*.

Dupuis, M. (2010, Mai 12). Le Monde .

Fisk, P. (2017, janvier). *Peterfisk*. Récupéré sur https://www.peterfisk.com/2017/01/future-education-young-everyone-taught-together/

Himmetoğlu, B., Damla Ayduğ, & Coşkun Bayrak. (2020). *Education 4.0: Defining the teacher, the student, and the school manager aspects of the revolution.* Turkish Online Journal of Distance Education. doi:10.17718/tojde.770896

Kohler, D., & Jean-Daniel Weisz. (2016, Novembre). Annales des Mines - Réalités industrielles.

Manivasakan, S., & Subash Chandra Parija. (2022). *Education 4.0 in Higher Education Institutions: The Need.* Journal of Scientific Dentistry 12(1):1-2.

Matsumoto, D. (1992). MATSUMOTO, D. More evidence for the universality of a contempt expression. Motivat. Emotion. *16*, pp. 363-368.

Oddone, K., Hughes, H., & Lupton, M. (2019). Teachers as connected professionals: A model to support professional learning through personal learning networks. *International Review of Research in Open and Distance Learning, 20*.

Pelletier, K., Brown, M., Brooks, D. C., McCormack, M., & Reeves, J. (2021). *EDUCAUSE Horizon Report. Teaching and Learning Edition.* Teaching and learning Edition.

Pinto, C. A., & Reis, A. D. (2022). Characteristics of Education 4.0: Its possibilities in times of Pandemic Characteristics of Education 4.0: Its possibilities in times of Pandemic. *Brazilian Journal of operation and production management*.

richtmann (Éd.). (2023). Teacher Preferences for Formative Assessment: Leveraging Findings for Future Professional Development Resources. *Journal of Educational and Social Research, 13*(6).

Schwab, K. (2017). *La quatrième révolution industrielle.* Dunod.

Tuomikoski, A.-M. A., Ruotsalainen, H., Mikkonen, K., & Miettunen, J. (2019). How mentoring education affects nurse mentors' competence in mentoring students during clinical practice - A quasi-experimental study. *Scandinavian Journal of Caring Sciences 34(1)*.